تعفُّن الوعي

رحلةٌ نفسيَّة
في خزين الوعي العراقيّ

تعفُّن الوعي

رحلةٌ نفسيَّة
في خزين الوعي العراقيّ

سعد العبيدي

دار الفينيق
2026

المحتويات

صورة العراق كما كانت 9

الفصل الأوّل: الوعي 13

ما الوعي؟ 15

الذّاكرة 23

كيف يخزّن الوعي؟ 29

تأثير خزين الوعي 33

عندما تحتكر الدّولة صناعة الوعي 35

عندما يتحوّل القائد إلى قدوة قسريّة 39

احتلال الوعي 42

رقيب الوعي الذّاتيّ 46

حتميّة الارتداد النّفسيّ 49

هل يتعفّن خزين الوعي؟ 52

الفصل الثّاني: مخرجات التّعفُّن 55

اختلال مفهوم الدّولة 59

اضطراب العلاقة مع الدّولة 61

الاتّكال على الدّولة 63

انهيار المنظومة القيميّة للدّولة 65

تشوُّه صورة الدّولة 67

تغوُّل الفوضى في الدّولة 70

التّحايل على الدّولة..... 73
فقدان الثّقة بالدّولة..... 75
الفصل الثّالث: كيف حدث ما حدث في العراق؟..... 77
مأسسة العنف..... 82
النُّظم القيميّة البديلة..... 85
صمت النّخب 88
صناعة الصُّورة النّمطيّة..... 90
خيانة الدّولة مجتمعها..... 93
الوهن النّفسيّ..... 96
الفصل الرّابع: عوامل وأدوات التّأثير..... 99
عوامل وأدوات التّأثير..... 99
أجهزة أمنيّة استخباريّة تابعة..... 103
قيادة سياسيّة منفعلة..... 107
جهاز حزبيّ مطاوع..... 110
إعلام موجَّه..... 113
تعليمٌ على مقاس السُّلطة..... 116
الفصل الخامس: تبعات التَّعفُّن..... 119
الدّحلبة: الامتثال الطّيّع للأعلى..... 123
الغلونة: المبالغة الشَّديدة..... 131
الكَبْرَنة: التّعظيم العدائيّ للسُّلطة..... 141
الفسدنة: الخروج عن الصّلاح..... 151
التيّهْنة: خفوت الرّؤية 159
الوسوسة: الشَّكُّ الجمعيُّ 166
العدونة: الشّرارة الكامنة في النّفس..... 175

العمينة: الإنكار اللّاإراديّ..... 183
الخوفنة: حالة الخوف المبهم 191
الصّغرنة: استصغار الذّات والآخرين 198
الفردنة: تضخُّم الأنا 207
المحزنة: السّوداويّة النّشيطة 215
الفصل السّادس: نهاية مفتوحة... وبداية محتملة..... 223
ما قبل التَّعفُّن 225
الخاتمة..... 233
المصادر العربيّة..... 237
المؤلّف في سطور 241
صدر للمؤلّف..... 243

صورة العراق كما كانت

قالوا كثيرًا في العراق، حتّى ضجَّ التّاريخ من كثرة ما قيل.

قالوه وطنًا لا يشبه الأوطان، وشعبًا لا يشبه الشُّعوب.

قالوه مهدًا لنهوض البشريّة، ومسرحًا للأنبياء، ومأوى للأحرف الأولى حين حاولت الكتابة.

قالوه منبع الشّعر حين كان الكلام لا يزال يبحث عن إيقاعه.

ومنبت الحكمة يوم لم تكن الفكرة قد بلغت رشدها.

كلُّ حجرٍ فيه حكاية.

وكلُّ نخلةٍ فيه شاهدة.

وكلُّ طفلٍ فيه قصيدةٌ تمشي على قدمين.

كان العراق جميلًا، كما لو أنَّ يدًا خفية باركته حين وُلد.

تنبض فيه المدنُ بالحياة، وتخفق القرى بطمأنينةٍ لا تشوبها ريبة.

ينساب الماء في شرايين الأرض كما تنساب الألحان في صدر شاعر.

تمشي النّاس وهي ترفع رؤوسها، لا لأنّها تتحدّى أحدًا، بل لأنّها كانت تملك ما يستحقُّ الافتخار.

البيوت مفتوحة، والجار معروف، والهويّة لا تحتاج إلى بطاقات إثبات.

كان الوطن فكرةً واضحة في العقل، لا تحتاج إلى تعريفٍ قانونيّ.

وكانت المدارس تعلّم قبل أن تُدرّس، والمساجد تؤنس قبل أن تعظ.

وكانت البيوت تنتمي لأهلها لا للجدران.

والشّارع يعرف أبناءه، والنّهر يحفظ أسماء العابرين.

وكان الانتماء فطرة، لا موقفًا سياسيًّا.

لكن شيئًا ما اختلّ...

كأنَّ زلزالًا غير مرئيّ ضرب الأعماق، لا الجدران، بل وما تحت الجدران.

لقد اهتزّ الإيقاع قليلًا في البداية، ثمّ بدأت النّغمات تتساقط، واحدةً بعد أخرى.

ذوت الألوان، خفَّ بريق الأشياء، وتشوَّهت الملامح الّتي كانت تُرى حتّى في الظّلام.

تحوَّل الجمال إلى طلل، والسِّحر إلى سؤال، والبلاد من أيقونة تُحكى إلى لغزٍ يُطرح،

فماذا جرى؟

من الّذي لوَّث هذا النّهر الجاري في قلب الذّاكرة؟

ومن الّذي غيَّر اتّجاه البوصلة، حتّى صار الأهل لا يعرفون طريقهم إلى أنفسهم؟

كثيرة هي الأصوات الّتي حاولت أن تُفسّر.

تلك الّتي أشارت إلى الاستعمار، كمن يلقي بالذّنب على غريبٍ مضى وترك وراءه خرابًا، وتلك الّتي اتّكأت على الحروب، وكأنّ المدافع وحدها قادرة على تغيير هويّة شعبٍ بأكمله.

وأخرى نبّشت في الماضي بحثًا عن قبيلةٍ أو فكرةٍ أو لغةٍ غابرة.

لكن التّفسير لم يكن هناك.

ليس في الطّائرات الّتي حلَّقت، ولا في الجيوش الّتي دخلت، ولا في الثّورات الّتي اشتعلت ثمّ خمدت.

التّفسير كان في الوعي، حيث تنام الحقيقة وتستيقظ الخرافة، في مكانٍ عميق داخل النّفس العراقيّة، بدأ التّآكل. في خزين الوعي الصّامت الّذي تراكم عبر السّنين، من دون مراجعة، من دون غربلة، من دون يقظة، من معارف لم تُختبر، ومشاعر لم تُربَّ، وقيم نُقلت مشوّهة من جيلٍ إلى جيل، حتّى ظنّها النّاس حقيقيّة.

ما حدث للعراق لا يُروى من خلال المعارك وحدها، ولا من خلال الانقلابات والسّياسات. ما حدث يُقرأ في آراء النّاس، في وجوههم، في نظرتهم للغد، في حديثهم عن الماضي وتصوُّرهم للمستقبل، في خزين وعي بدأ فيه عفن لا يُرى، لا يُلمس، لكنّه كان يشقُّ طريقه بثبات. وحين يتعفّن الوعي، يتعثّر الإدراك، وتضيع البوصلة، ويحدث ما لم يعقل حدوثه.

وهـذا الكتـاب ليـس بحثًـا سياسـيًّا، ولا وثيقـة اتّهـام، إنّـه رحلـة نفسـيّة في خزيـن الوعـي العراقـيّ، محاولـة لاسـتعادة المعنـى، للغـوص في الأعمـاق، ومحاولـة فهـم:

كيف تشكَّل هذا الوعي؟

ما الّذي دخل إليه؟

ومن أفسده حتّى امتلأ بالتَّشويه؟

ربّما كانت الحقيقة هناك، مدفونة تحت طبقات الكلام، تنتظر من يجرؤ على الحفر.

***

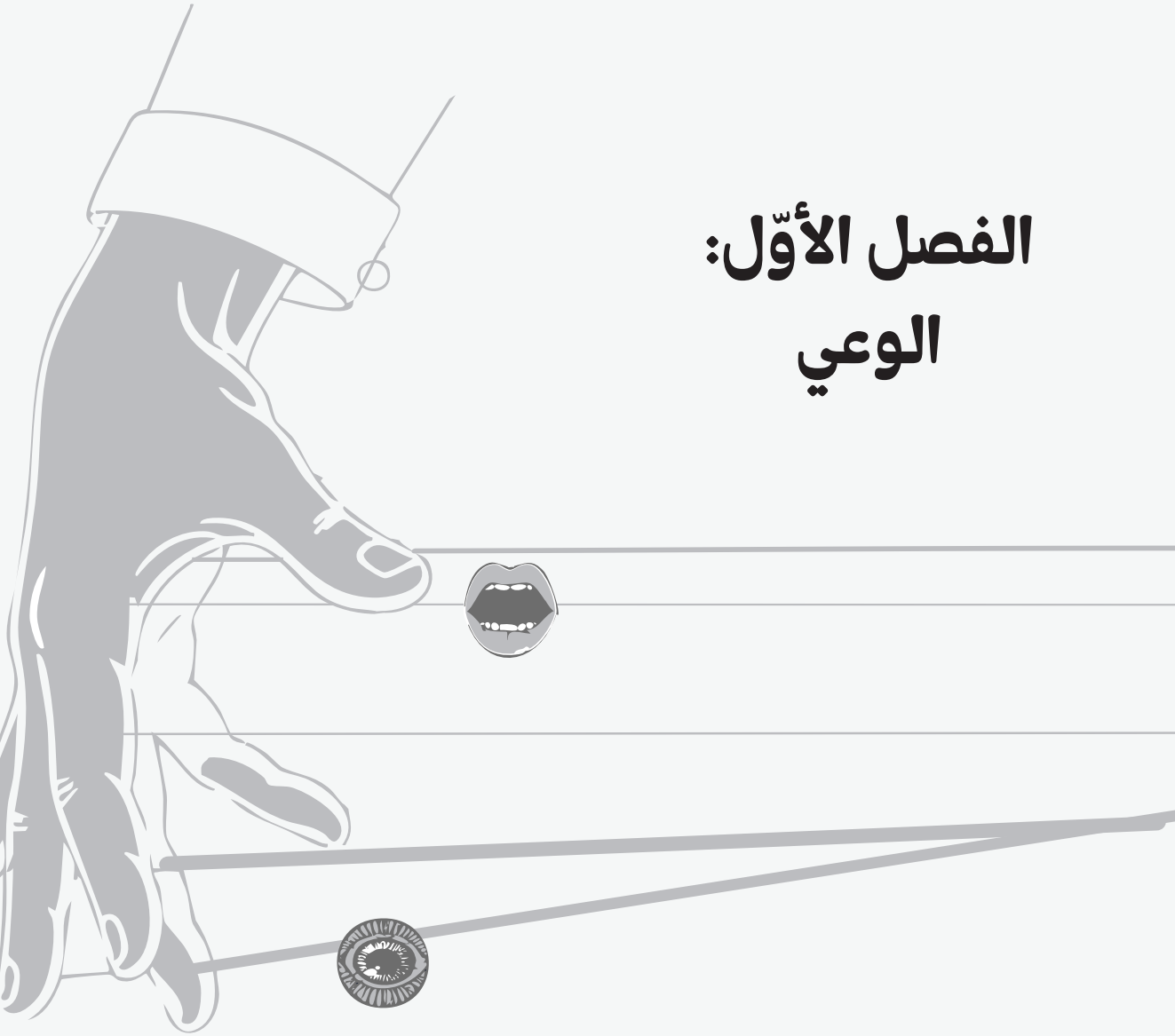

الفصل الأوّل:
الوعي

ما الوعي؟

سؤالٌ قديم بِقدم الفلسفة، وحديث بحداثة علوم النّفس والأعصاب. سؤالٌ تنقّل بين العقول، واختلفت حوله المدارس والرّؤى، لكن ما من أحدٍ اقترب منه إلّا خرج وهو يحمل مزيدًا من الحيرة.

في زمن ديكارت، كان الوعي يُرى كجوهر منفصل عن الجسد، يُرى شيئًا غير ماديّ، يسكن العقل ويتفاعل مع الدّماغ كما تتفاعل الرُّوح مع الجسد؛ غامضًا، رفيعًا، عصيًّا على التّفسير المادّيّ. لكن في زمن التّصوير الدّماغي والتّقنيات العصبيّة تغيّرت النَّظرة؛ فقد صار كثيرٌ من علماء الأعصاب يرونه سلوكًا جماعيًّا لخلايا عصبيَّة تتواصل داخل الدّماغ في شبكات معقّدة (Jackendoff 1987)، ليس روحًا تحلِّق، بل كهرباء تتدفَّق.

في مكان آخر، وضمن أروقة علم النّفس، وقف (وليم جيمس) رائد النّفس الأمريكيّة ليرى الوعي لا كشيءٍ نمسكه، وإنّما كـ«صيرورة» متدفّقة، تشمل الانتباه والذّاكرة اللّحظيّة، وتربط اللّحظة الرّاهنة بالماضي القريب، حتّى قال: «يصعب علينا تصوُّر إنسان واعٍ لا يملك ذكرى لما حدث قبل قليل.» إنّه نهر لا يتوقّف، تيّار من الإدراك لا يكفّ عن الجريان (William James 1890).

وبين الفلسفة، والدّماغ، والتّحليل النّفسيّ، ظلَّ الوعي موضوعًا خصبًا للجدل، تتعدَّد زواياه بتعدُّد من ينظر إليه. ومع ذلك، هناك توافق عامٌّ على كونه حالة عقليّة معقّدة، تشتمل على:

إدراك الذَّات: وعي الإنسان بأنَّه موجود، أنَّه «هو» لا غيره.

الإدراك الحسِّيّ: تفاعل العقل مع ما تلتقطه الحواس من العالم.

التّفكير الواعي: استخدام المنطق في قراءة الواقع، واتّخاذ القرار.

الاستجابة المتعمّدة: التَّصرُّف وفق وعي داخلي، لا فقط بدافع الغريزة.

وفي ضوء هذا الفهم، تقترب التّعريفات الحديثة من صياغة أكثر شمولًا:

الوعي هو الحالة العقليَّة الّتي تمكِّن الإنسان من إدراك أفكاره ومشاعره وسلوكيّاته بوضوح، واتّخاذ القرارات بناءً على ذلك الإدراك؛ فإنّه نافذتنا إلى العالم، لكنّه أيضًا مرآتنا الدّاخليّة. وهو ما يجعلنا نعرف أنّنا نعرف، ونفكر في ما نفكّر فيه (Baars 1988).

كيف يتشكّل الوعي؟

الوعي ليس شيئًا يولد مكتملًا في دواخلنا، ولا هبة تنزل فجأة من السّماء، إنّه بناءٌ يتشكّل ببطء طبقةً فوق أخرى، منذ اللّحظة الأولى لوجودنا في هذا العالم. إنَّه عمليَّة مستمرَّة من التّفاعل بين ما في داخلنا وما حولنا: بين الدّماغ، والحواس، والتّجارب، واللُّغة، والمحيط.

في البداية، يكون وعينا بدائيًّا، أشبه بنبضٍ خافت يُخبرنا أنّنا هنا. ثمّ تبدأ الحواس بفتح النّوافذ: نرى، نسمع، نلمس؛ فنربط بين الأشياء. نكوّن مفاهيم صغيرة عن الألم والراحة، عن الضّوء والظّلام، عن الوجوه المألوفة والأصوات المهدِّئة.

ومع كلِّ تجربة نمرُّ بها، يضيف العقل طبقة جديدة إلى هذا البناء الخفيّ. نتعلَّم، نخطئ، نحزن، نفرح، وشيئًا فشيئًا تتكوّن لدينا صورة عن أنفسنا وعن العالم. هذه الصُّورة المتبدِّلة هي ما نُسمّيه: الوعي.

لكن الوعي لا يتشكّل فقط من المعرفة. إنّه أيضًا ابنٌ للمشاعر، للذّكريات، وللقيم الّتي نُغذَّى بها منذ الطّفولة. ابنٌ لما يُقال لنا، ولما نراه، ولطريقة تفسيرنا لما نعيشه. كلُّ لحظة نعيها، تضيف لبنة إلى هذا الصّرح. وكلُّ فكرة نتبنَّاها، أو شكّ نمرُّ به، يعيد ترتيب جدرانه. هكذا هو وعي الإنسان لا يتوقَّف عن التَّشكُّل، إنّه دائم التَّغيُّر، مثل نهرٍ لا يعرف السُّكون.

مكوّنات الوعي

إنَّ الوعي لا ينمو في فراغ. إنّه كائن هشٌّ في بدايته، يتغذّى على ما نلقاه من العالم؛ لذلك يمكن القول إنَّ هناك عوامل كبرى تتآزر لتشكيله، ورسم ملامحه الأولى، ثمّ تواصل التّأثير فيه طوال الحياة، هي:

1. اللُّغة.

إنّها البوّابة الكبرى للوعي، بها نفهم العالم، ونسمّي الأشياء، ونفكّر، ونعبّر عن مشاعرنا. حين نسمّي الخوف «خوفًا»، تصبح له صيغةٌ يمكن التّعامل معها. وحين يقول الواحد منّا «أنا»، يبدأ في الانفصال عن الأشياء من حوله، ويخطو الخطوة الأولى نحو إدراك الذّات. لهذا تختلف طريقة شعور الإنسان بالعالم باختلاف لغته؛ لأنَّ اللُّغة لا تنقل الكلمات فقط، وإنّما تبني المفاهيم الّتي نشعر ونفكِّر من خلالها.

2. البيئة الاجتماعيّة.

ننشأ في حضن ثقافة، ودين، وتقاليد، وأعراف تسبقنا جميعًا. من الأسرة إلى المدرسة، ومن الإعلام إلى الشّارع، هناك دائمًا من يقول لنا ما هو «صحيح» وما هو «خطأ»، ما هو «مقبول» وما هو «مرفوض». إنّها رسائل، وإن تبدو عاديّة أو عابرة، تترك آثارًا عميقة في وعينا. شيئًا فشيئًا، نصبح أبناء لهذا السّياق، نُعيد إنتاجه من غير أن نشعر.

3. الخبرة والتَّجربة.

الوعي لا يُعلَّم فقط، بل يُعاش؛ فالطّفل الّذي يجرّب الألم، يفهم الخطر. والشَّاب الّذي يُخذَل، يعرف ما تعنيه الثّقة. والمجتمع الّذي يذوق الحرب، يتغيّر وعيه بالقوّة والخوف والانتماء.

كلّ تجربة هي درس صامت، وكلّ لحظة ألم أو دهشة تضيف إلى خزين الوعي جديدًا لا يُدرَّس في المدارس.

4. السُّلطة والمعلومة.

ما يُقال لنا وللغير وفي غالب المجتمعات البشريّة ليس دائمًا الحقيقة، بل أحيانًا هو ما يُراد لنا أن نصدّقه. هنا تتدخّل السُّلطة – بكلِّ أشكالها: سياسيّة، دينيّة، إعلاميّة–، فتُعيد تشكيل الوعي بحسب مصالحها.

حين تُحرَّف المعلومة، يُعاد توجيه الإدراك، فيغدو الوعي أداة بيد من يملك المنصّة، لا مرآةً صادقة للواقع.

لذلك، ليس كلّ وعيٍ حرًّا؛ فبعضه قد يكون مستلبًا من دون أن يعلم صاحبه.

الوعي: حصيلة صراع صامت

إنَّ الوعي في طبيعته ليس كيانًا ثابتًا، ولا آلة ميكانيكيّة تُبرمج وتنطلق، إنّه في الواقع أشبه بساحة داخليّة تنعكس فيها أصوات متعدِّدة: صوت العقل، صوت التّجربة، صوت المشاعر، صوت المجتمع، وصوت الماضي. وما نسمّيه «وعيًا» في لحظةٍ ما، هو غالبًا نتيجة تفاهم «تفاعل» مؤقَّت بين هذه الأصوات، أو انتصار أحدها من دون مقاومة كافية من البقيّة.

في لحظة اتّخاذ قرار مثلًا، قد يبدو الأمر بسيطًا: نقرِّر ونمضي. لكن خلف هذا القرار سلسلة من العمليَّات العقليَّة المعقدة الَّتي لا نراها: معلومات موقفيّة تصل، ذاكرة تُستدعى، عاطفة تُستثار، تجربة سابقة تهمس، ومعيار أخلاقي يتدخَّل. ثمَّ يُعاد وزن كلّ ذلك؛ ليُنتج ما نظنُّه «رأيًا واضحًا» وعلى هذا يكون من المنطقيّ السّؤال: كيف يعمل الوعي؟ وتكون الإجابة يعمل الوعي بالآتي

أوّلًا: بالانتباه.

يبدأ الوعي بالانتباه، ما نوجِّه إليه تركيزنا، نمنحه الفرصة ليدخل «دائرة الوعي». لذا ليس كلّ ما نراه أو نسمعه يصبح جزءًا من وعينا؛ لأنّ بعد الانتباه يأتي دور العقل ليختار، ويصفّي «يفلتر»، ويستبعد آلاف التّفاصيل، ليُبقي على ما يراه مهمًّا.

ومن هنا تأتي خطورة «ما نراه كثيرًا»؛ لأنّه يتسلّل إلى وعينا من دون استئذان، ثمّ يستقرّ كجزء من «الطّبيعيّ» أو «المألوف»، حتّى وإن كان مشوّهًا أو زائفًا. إذ وعندما نرى شيئًا بشكل متكرّر على سبيل المثال، فإنَّ عقلنا يبدأ بالتّعامل معه باعتباره «طبيعيًّا» أو «مألوفًا»، حتّى لو كان في جوهره غير منطقيّ، أو زائف؛ لأنَّ العقل يتلقّاه ويخزّنه، ومع الوقت قد يتقبّله أو يفضِّله فقط لأنّه مألوف. لهذا السّبب تعتمد شركات الإعلان والإعلام على التّكرار لزرع الأفكار أو الصُّور الذّهنيّة؛ فكلَّما تكرّر المشهد أو الفكرة، زاد احتمال قبول النّاس لها من دون مقاومة عقليّة واضحة. فمثلًا تكرِّر شركات مشروبات الطّاقة رسائل مثل: «يزيد من طاقتك»، «يعزّز الأداء البدنيّ والذّهني»، إنّها رسائل لا تُقدَّم مرّة واحدة، بل تتكرّر في الإعلانات التّلفزيونيّة، وعلى لوحات الشّوارع، وفي رعاية الفعاليّات الرّياضيّة، وعلى الملابس والمنتجات التّرويجيّة، والنّتيجة حتّى وإن لم يقتنع المشاهد علميًّا أنَّ المشروب يعطي طاقة، إلّا أنّ التّكرار يجعل الرّسالة بالنّسبة له مألوفة، وتُختزن في اللاوعي، ثمّ تُصبح لاحقًا جزءًا من «الطّبيعيّ»، وهنا تؤكّد وجهة نظر نفسيّة

بـأنَّ العقـل الباطـن يربـط المنتـج تلقائيًّـا بمشـاعر القـوّة أو الحيويّـة، حتّـى مـن دون دليـل منطقـيّ، بسـبب» تأثيـر التّكـرار والارتبـاط الشّـرطي.

ثانيًا: بالذّاكرة.

إنَّ الوعـي لا يعمـل في لحظتـه فقـط، وإنّمـا يسـتعين بخزينٍ ضخم من التّجارب والانفعالات السّـابقة.

كلّ كلمـة سـمعناها، كلّ موقـف عشـناه، كلّ شـعور تملّكنـا في لحظـة ضعـف أو انتشـاء، قـد يظهـر فجـأة؛ ليشـكّل وجهـة نظـر، أو ليخلـق تحفّظًـا غيـر مبـرّر، أو لينحـاز لشـيء ضـدّ آخـر. والذّاكـرة بشـكلٍ عـامّ ليسـت محايـدة، إنّهـا تحمـل خزينًـا مـن البصمـات لمـن مـرّوا بهـا؛ لذلـك يقـال عـن الوعـي في جـزء منـه، هـو مـرآة لما عشـنا، أو مـا قيـل لنـا إنّنـا عشـناه، أي إنَّ وعينـا ليـس معـزولًا عـن ماضينـا، إنّـه يسـتدعي تجاربنـا السّـابقة في كلّ لحظـة تقييـم أو اسـتجابة، فلـو أنَّ شـخصًا تعـرّض لموقـف محـرج أثنـاء الحديـث أمـام جمهـور، قـد يشـعر بتوتُّـر لاحقًـا كلّمـا طُلـب منـه الحديـث علنًـا، حتّـى لـو مـرّ وقتٌ طويـل علـى التّجربـة؛ لأنَّ الذّاكـرة تحتفـظ بشـعور الإحـراج وتسـتحضره لحظـة الموقـف، كذلـك لـو مـرّ جنـديٌّ في تجربـة خـوف أثنـاء الصّـدام مـع العـدو ، فعلـى الأرجـح أنَّ سـلوكه سـيكون سـلبيًّا أي خائفًـا في أيّ معركـة مـع العـدو؛ لأنَّ الوعـي هنـا وإذا لـم تصحّـح تجربـة الخـوف سـينحاز تلقائيًّـا بنـاءً علـى أثـر سـابق في الذّاكـرة. كذلـك يمكـن أن يؤثّـر التّلقين في نتـاج الذّاكـرة، فلـو أنّ طفـلًا يكـرّر عليـه أهلـه أنّـه كان «عنيـدًا» في صغـره، حتّـى وإن لـم يكـن يتذكّـر ذلـك؛ فبمـرور الوقـت قـد يتبنّـى هـذا الانطبـاع عـن نفسـه، ويبـدأ يـرى تصرُّفاتـه مـن هـذه الزّاويـة. إذ إنَّ الذّاكـرة مشـكّلة في الأصـل بالتّكـرار والسّـرد مـن الآخريـن وهـذا مـا يؤكّـد أنَّ وعينـا هـو نتيجـة دائمـة التَّشـكُّل لماضٍ لا يُمحـى، سـواء عشـناه، أو حُكـي لنـا أنّنـا عشـناه.

ثالثًا: بالتّحليل وإنتاج المعنى.

لكـن الوعـي ليـس مجـرّد سـجلّ أو آلـة اسـتقبال، هـو أيضًـا خالـقٌ للمعنـى، يعيـد ترتيـب مـا يصلـه مـن إشـارات، يربـط بينهـا، ويسـتنتج منهـا مـا يشـبه الحقيقـة، وهنـا يظهـر «الفهـم» و«القناعـة» و«الموقـف». لكـن هـذه المعانـي ليسـت دائمًـا صحيحـة؛ فقـد يربـط العقـل بيـن شـيئين لا علاقـة لهمـا، أو يبنـي قناعـة علـى أسـاس هشّ مـن دون أن يـدرك. مـن هنـا، يتفـاوت النّـاس في مسـتوى وعيهـم، لا بحسـب مـا رأوه، بـل بحسـب كيـف فهمـوه؛ فمثـلًا لاحـظ شـخص

أنَّه في كلّ مرّة يشرب فيها الزّنجبيل يُشفى من الزّكام بسرعة، فيستنتج أنَّ «الزّنجبيل يعالج الزّكام تمامًا» ما يعني أنَّ الوعي خلق معنى وقناعة تتعلّق بفاعليّة الزّنجبيل في العلاج، لكنّه قد يكون تجاهل عوامل أخرى مثل الرّاحة، أو انتهاء المرض بشكلٍ طبيعيّ، أو تأثير دواء أخذه. كذلك عندما يلقي أحدهم السّلام على مجموعة، ولم يردّ عليه أحد بسبب انشغالهم، فإنّه قد يفسّر الأمر: «إنّهم يتجاهلونني ويحتقرونني» وهنا يصحُّ القول إنَّ العقل أنتج موقفًا داخليًّا وتحفّظًا مبنيًّا على تحليل غير دقيق لإشارات خارجيّة. وبالاتّجاه ذاته عندما يرى شخص خبرًا عن جريمة ارتكبها شابٌّ من منطقة معيّنة، فيفسّر ذلك: «أهل هذه المنطقة دائمًا عنيفون» أي إنَّ الوعي أنشأ معنى عامًّا وتحيّزًا على الرّغم من أنَّ العلاقة بين الفرد والمنطقة غير دقيقة. ما يعني أنَّ الوعي أداة تفسير تبني المعنى، وقد تصيب أو تخطئ، ولهذا يختلف النّاس في فهمهم لنفس الأحداث، لا بسبب ما رأوه، بل بسبب طريقة تفسيرهم له.

رابعًا: بالمشاعر والانفعالات.

ليست أفكارنا المخزّنة فقط ما يصنع وعينا؛ فهناك مشاعرنا المخزّنة أيضًا لها حصّة في صناعة الوعي وإنتاج السُّلوك في الموقف المحدَّد، فالخوف مثلًا يمكن أن يغلق أبواب التّفكير، ويجعلنا نرى الأشياء من ثقب واحد، والغضب يشوّه الصُّورة، وكذلك الحنين يُجمِّل ما لا يستحقُّ التَّجميل؛ فالإنسان في كثيرٍ من الأحيان «يشعر» أوّلًا، ثمّ يبرِّر لنفسه «عقليًّا» ما شعر به لاحقًا. لذا ليس الوعي عقلًا فقط، وإنّما نسيج دقيق من الفكر والشُّعور والحدس. والوعي ليس ما نعرفه، بل كيف نعرفه، يتشكّل ليس فقط من الأشياء ذاتها، بل من طريقتنا في رؤيتها.

اثنان قد يمرّان بالتّجربة نفسها، ويخرجان منها برؤيتين مختلفتين تمامًا؛ فالأوّل يرى أملًا، والآخر يرى لعنة. واثنان يواجهان الموقف ذاته، أحدهما يصير أكثر اتّزانًا، والثّاني أكثر حقدًا، والفرق ليس في الحدث الحاصل، وإنّما في خزين الوعي الّذي تعامل معه، وهنا بيت القصيد؛ فالوعي هو طريقة تنظيمنا للمعنى، لا مجرّد استقباله، وهو ما يجعلنا حين نفهم كيف يعمل وعينا، نكون أكثر قدرة على حمايته من التّزييف، وأكثر حرّيّة في إعادة تشكيله، حين نكتشف أنّه تشكَّل على أساس معطوب.

الوعي: ما يبدو على السّطح وما يتحرّك في الأعماق

حين نحاول فهم كيف يعمل الوعي، نجد أنفسنا أمام مشهد مزدوج: جزء منه ظاهر، يتبدّى في تركيزنا الحالي، في ما نفكّر به الآن، في قرارات اللّحظة. وجزء آخر غائر، يعمل في الظِّلّ، يصوغ مشاعرنا وتحيُّزاتنا وسلوكنا من دون أن ننتبه. ولذلك قسّم علماء النّفس الوعي إلى مستويين أساسيَّين، يحاكيان هذه الحركة الثّنائيّة:

الوعي المباشر: سطح التّجربة اللَّحظيَّة.

هو ذلك الجزء الّذي نعيشه حاليًّا: حين نركّز على مهمّة، نحلُّ مسألة، نستمع بإصغاء، أو نقرّر أمرًا.

في هذه اللّحظة يكون الوعي في أوج حضوره، متّصلًا بما يسمّى بالذّاكرة قصيرة الأمد والذّاكرة العاملة؛ فالأولى تحفظ المعلومات لثوانٍ محدودة (15 – 30 ثانية) من دون أن تعالجها بعمق، كما نفعل حين نحفظ رقمًا قبل كتابته.

أمّا الثّانية فأكثر تعقيدًا، إذ تحفظ وتعالج في آنٍ معًا، مثل حين نحلُّ مسألة رياضيّة ذهنيًّا أو نتّخذ قرارًا معقّدًا. هنا يتجسّد الوعي كعمليّة نشطة، لا كحالة جامدة، كما أشار (وليام جيمس): «الوعي ليس شيئًا، بل تيّار مستمرّ، حركة لا تتوقّف.»

اللاّوعي: الأعماق الّتي تدير المشهد في الخفاء.

خلف هذا الوعي المباشر، تعمل شبكة واسعة من العمليّات غير الواعية، تسكن في ما يُعرف باللّاوعي أو العقل الباطن.

هنا تُخزّن الذّكريات القديمة، التّجارب المؤلمة، والرّغبات المكبوتة، كما تُصاغ استجاباتنا العاطفيّة العفويّة من دون إدراك واعٍ. ولعلّ (فرويد) هو أوضح من سبر هذه المنطقة، حين رآها ميدانًا لصراعات داخليّة تتّخذ شكل أحلام، أو أعراض نفسيّة، أو تحيُّزات نعيشها من دون أن نعرف مصدرها؛ فقد نرفض شخصًا لمجرّد أنّه يشبه آخر آذانا في الماضي، وقد نتحامل على فكرة لأنّها تذكّرنا بجانبٍ نودُّ نسيانه من أنفسنا. هكذا يعمل اللّاوعي: لا ينطفئ أبدًا، مستمرّ في التّأثير علينا من وراء السّتار.

وعي ولاوعي: نظامان في حوارٍ دائم

على الرّغم من التّقسيم النّظريِّ، إلّا أنَّ الواقع يؤكّد أنَّ الوعي واللّاوعي يعملان معًا كنظام متكامل؛ فاللاوعي يمدّنا بمشاعر واستجابات، ثمّ يأتي الوعي ليُعيد تقييمها

أو احتواءها. وقد نكتشف أحيانًا مشاعر كالقلق أو الخوف من دون سبب واضح، لكن جذورها تكون مدفونة في أحداث قديمة مكبوتة، وحين ننتبه نتمكّن من تفكيكها. من هنا كانت أهمّيّة أدوات مثل:

- التّحليل النّفسيّ لفهم الدّوافع الخفيّة.
- اختبارات الإسقاط لاكتشاف الأنماط النّفسيّة الدّفينة.
- تأويل الأحلام بوصفها مرآة اللّاوعي.
- التّنويم المغناطيسي كوسيلة لاستخراج المخزون العقليّ العميق.

لهذا يصحُّ القول إنَّ الوعي منظومة مركّبة، تتحرّك فيها عناصر خزين معرفيّة، ووجدانيّة، وسلوكيّة، في طبقات متداخلة. ولذلك إنّ فهمه لا يكتمل إلّا بفهم ما يدور خلفه؛ فالقرار الّذي نتّخذه اليوم ابن تاريخ نفسيّ طويل، اختلطت فيه التّجربة بالذّكرى، والانفعال بالعقل، والظّاهر بالمكبوت، وليس بالضّرورة أن يكون ابن اللّحظة ذاتها.

***

الذّاكرة

إذا كان الوعي هو الشُّعلة الّتي تضيء اللّحظة، فالذّاكرة هي الوقود الّذي يغذّيها. لا وعيَ بلا ذاكرة، ولا ذاكرة فاعلة بلا وعي يستدعيها، يراجعها، أو يتخطّاها؛ فكما لا يمكن للسّفينة أن تحدِّد وجهتها من دون معرفة مسارها، كذلك لا يمكن للوعي أن يتحرّك من دون أن يستند إلى سجلّ من التّجارب المخزّنة، بالتّأسيس على:

1. الذّاكرة قصيرة الأمد.

حين نتعامل مع معلومات لحظيّة، كأنّنا نحفظ رقمًا، أو نردّ على سؤال، تنشط الذّاكرة قصيرة الأمد. إنّها محطّة مؤقّتة، لا تحتفظ بما لديها إلّا لثوانٍ معدودة، كأنّها لوح رمل تمحوه أوّل موجة. لكن على الرّغم من هشاشتها، فإنّها ضروريّة لترابط الوعي، إذ تمدّه بالمادّة الخام الّتي تُعالج في الذّاكرة العاملة.

2. الذّاكرة العاملة.

في هذا النّوع من الذّاكرة، لا تُخزَّن المعلومات فقط، بل تُعاد معالجتها، مقارنتها، وربطها بما سبق. إنّها أشبه بمختبر ذهنيّ، حيث يُختبر ما نعرف أمام ما نواجه.

حين نحلُّ مسألة منطقيّة، أو نفكّر في جدوى قرار ما، تعمل الذّاكرة العاملة كصلة وصل بين المعرفة السّابقة والتّجربة الآنيّة. وهنا يلتقي الوعي بالتّفكير، حيث لا يعود مجرَّد إدراك، بل يصبح عمليَّة متكاملة.

3. الذّاكرة طويلة الأمد.

لكن ما يتبقّى من التّجربة بعد مرور اللّحظة لا يضيع؛ إذ يُرسل إلى أعماق أكثر رسوخًا: إلى الذّاكرة طويلة الأمد. هنا تُخزَّن معارفنا، تجاربنا، مخاوفنا، وحتّى أحاسيسنا الماضية. يبقى البعض منها متاحًا للاسترجاع الواعي، فيما يندسُّ كثيرٌ منها في طيّات اللّاوعي، يعمل بصمت.

قد ننسى حادثة من الطّفولة، لكن أثرها الانفعاليّ يظلُّ يرافقنا في اختياراتنا، في ردود أفعالنا، في ما نحبُّ وما نكره.

الذّاكرة والهويّة.

من دون ذاكرة، ينهار الإحساس بالزّمن، وتتفكَّك الذّات. على هذا اعتبر البعض أنَّ الذّاكرة ليست فقط وظيفة معرفيّة، وإنّما نواة الهويّة نفسها. نحن ما نتذكّره أو ما نظنُّ أنَّنا نتذكّره؛ فالذّكريات ليست صورًا ثابتة، بل روايات يعيد الوعي كتابتها كلّ مرة، وقد تتغيّر القصّة بتغيُّر الرّاوي؛ فنحذف، نعدّل، ننسى، أو نزيّف من دون قصد. هكذا تصبح الذّاكرة حيّة، لا مجرّد أرشيف، بل عمليّة متواصلة من التّأويل.

حين يصمت الوعي.

في الأحلام، في لحظات التَّأمُّل، أو في ردود الفعل العفويّة، تطفو ذكريات لم نستدعِها. كأنَّ اللّاوعي يحتفظ بسجلّاته في الظِّلِّ، يقدِّمها للوعي حين تغفو حراسته. هنا يظهر التّرابط العميق بين الذّاكرة واللّاوعي: ما لا نعيه، لا يعني أنّه غائب، قد يكون حاضرًا بقوّة، في شكل شعورٍ بلا اسم، أو نفور غير مبرَّر، أو حنين لا نعرف سببه.

الذّاكرة والوعي: جدليّة الاستمرار والتَّجدُّد

إنَّ العلاقة بين الذّاكرة والوعي ليست علاقة خطِّيَّة، إنّها أشبه برقصة معقَّدة، حيث تتقدَّم الذّاكرة خطوة لتقود الوعي، ثمّ يتقدّم الوعي ليعيد قراءة الذّاكرة. وفي هذا التَّبادل تتشكّل الذَّات ككائنٍ يعيش الحاضر، لكنّه مشدودٌ دومًا إلى ماضٍ لم ينتهِ فعليًّا. وهكذا فإنَّ ما نظنُّه قرارًا آنيًّا، قد يكون صدى لذاكرة دفينة، وما نظنُّه وعيًا نقيًّا، قد يكون ملوّثًا ببقايا تجارب سابقة.

من هنا، كانت الكتابة عن الذّاكرة ليست مجرّد بحث في الأداء العقليّ، وإنّما في المعنى العميق لأن نكون واعين، ولأن يكون لنا تاريخ نرجع إليه، أو نحاول أن ننساه.

تشوُّهات الذّاكرة

إنَّ الذّاكرة ليست مرآةً صافيةً تعكس ما جرى، إنّها أشبه بلوحة يرسمها العقل، ثمّ يعيد تشكيلها مرارًا بتأثير العاطفة، والخبرة، والخيال. ولهذا، لا تُعد تشوّهات الذّاكرة خللًا بالضّرورة، وإنّما جزءًا من طبيعتها. نحن لا نتذكّر كما حدث، بل كما نروي لأنفسنا ما حدث. وأهم تلك الرّوايات تتَّخذ أشكالًا عدّة، منها:

1.انتقاء ما يراد أن يُرى.

نميل إلى تذكُّر ما ينسجم مع معتقداتنا أو ما يُرضي صورتنا عن أنفسنا. نُسجّل النّجاحات، ونغضّ الطّرف عن الإخفاقات. نتمسّك بلحظات الحنان، ونحجب القسوة، حتّى لو كانت جزءًا من القصّة. هذا الانتقاء غالبًا ما يحدث من دون وعي، لكنّه يُبقي على تماسك الهويّة، ويجنِّبنا ألم المواجهة، فعلى سبيل المثال: شخصٌ ما فشل في علاقة زوجيّة، لكنّه في الحديث عنها يذكر دومًا كيف كانت معاملته جيّدة، ويتجنّب التّفكير في قراراته الخاطئة أو خياناته الّتي أدّت إلى الخسارة. هنا يقوم الوعي بانتقاء ذكريات معيّنة (الإيجابيّة) ويتجاهل أخرى (السّلبيّة)؛ لحماية نفسه من الشُّعور بالذّنب أو الألم.

إنّه نوع من الانتقاء اللّاإرادي، يُسمّى أحيانًا بالتَّحيُّز التَّأكيدي، وهو آليّة نفسيّة تساعد في الحفاظ على صورة الذّات، لكنّه قد يحول أيضًا دون التَّعلُّم أو النُّمو بسبب تجاهل التّجارب المؤلمة أو الفاشلة.

2. اختراع الماضي.

قد يحدث أن نُقنع أنفسنا بحادثة لم تقع أصلًا، أو نضيف لحادثة ما وقعت فعلًا تفاصيل لم تكن موجودة في سياقات وقوعها. إذ تَذَكّر بعض المشاركين في تجارب نفسيّة شهيرة مواقف لم تحدث لهم مطلقًا، تذكّروها أو ذكروها فقط لأنَّ أحدًا أوحى لهم بها.

إنّها ظاهرة تُعرف بـ الذّكريات الكاذبة «False Memories» نتيجة لآليّة يعيد فيها العقل بناء الذّكرى بدلًا من استرجاعها كما حدثت؛ لأنّه لا يُخزّن الذّكريات كملفّات ثابتة، بل يُعيد تركيبها في كلّ مرة نستدعيها، ممّا يجعلها عرضة للتّحوير والتّبديل، خاصّة إذا دُعمت بسياق اجتماعيّ أو إيحاء قويّ.

في إحدى الدّراسات الشّهيرة للباحثة إليزابيث لوفتوس (Elizabeth Loftus 1995)، أُقنع بعض المشاركين بذكريات طفوليّة وهميّة، مثل الضّياع في مركز تسوُّق؛ فصدّقوها وأضافوا

لها تفاصيل من خيالهم، على الرّغم من أنّها لم تحدث مطلقًا. وهكذا فالأمر ليس كذبًا مقصودًا، وإنّما عمليّة لا واعية لإعادة البناء المعرفي، حيث يقتنع العقل بصحّة رواية لم تحدث، وتُخزَّن وتُستدعى كما تُستدعى الذّكريات الحقيقيّة، من دون أن يميّزها العقل كزائفة.

3. تغيير صورة الحدث.

ذكرياتنا ليست تسجيلات فيديويّة محايدة تحفظ الحدث كما وقع تمامًا، وإنّما هي بناء عقليّ يتأثّر بحالتنا النّفسيّة أثناء وقوع الحدث وأثناء تذكُّره لاحقًا؛ فالمشاعر مثل الحزن أو الفرح أو الغضب يمكن أن تُعيد تشكيل الذّاكرة، بحيث نُضخّم بعض التّفاصيل أو نُهمّش أخرى من دون وعي، حيث تشير الأبحاث في علم النّفس العصبيّ (Neuropsychology) إلى أنَّ الدّماغ لا يُخزّن الذّكريات بشكلٍ ثابت، بل يعيد «بناءها» في كلّ مرّة نتذكّرها. وتشارك المنطقة الجبهيّة الأماميّة المسؤولة عن معالجة العواطف في هذا البناء، خاصّة عندما يكون الحدث ذا طابع انفعاليّ قويّ.

تخيّل شخص بعد سنوات من مشادّة خاضها مع زميله في العمل أثناء مروره بمرحلة توتُّر عاطفي، أنّها لحظة خيانة أو قسوة مفرطة، على الرّغم من أنَّ تفاصيلها الواقعيَّة لم تكن بهذا السّوء. ما يعني أنَّ العاطفة آنذاك أعادت تشكيل صورة الحدث في ذاكرته؛ فصار يتذكَّر الألم أكثر من الوقائع الفعليَّة.

4. التّذكُّر كما تريد الجماعة.

لا تتشكّل الذّاكرة في عزلة؛ لأنّها تُبنى داخل سياق اجتماعيّ وثقافيّ، ولهذا فإنّ الذّاكرة الجمعيّة في تشكيلها تشبه تمامًا الذّاكرة الفرديّة، وتشبهها في جوانب التّشويه لكن على نطاق أوسع وأكثر تنظيمًا. والجماعات، مثل الأفراد، تميل إلى تشكيل ذاكرتها بما يخدم هويّتها ورؤيتها لذاتها، وهكذا تُنسى الهزائم، وتُبرَز البطولات، وتُعاد صياغة الأحداث التّاريخيّة بما يتوافق مع حاجات الحاضر أو الطّموحات السّياسيّة، وكان من أوائل من تحدّثوا عن هذا المفهوم عالم الاجتماع (موريس هالبواكس – Maurice Halbwachs 1950)مؤكّدًا أنَّ تذكُّرنا للأحداث لا يحدث فقط داخل أذهاننا، بل يتمُّ توجيهه ضمن الجماعة الّتي ننتمي إليها. نحن لا نتذكّر فقط ما عشناه، وإنّما أيضًا ما تتبنّاه الجماعة الّتي ننتمي إليها من سرديّات، خاصّة عبر المدرسة، الإعلام، الطّقوس العامّة، والنُّصُب التّذكاريّة. ما يعني أنَّ الذّاكرة الجمعيّة هي كذلك ليست «مزيّفة»، لكنّها انتقائيّة

تُركّز على بعض التّفاصيل وتُهمّش أخرى بما يخدم بناء الهويّة الجماعيّة، ويعزّز الانتماء، أو يبرّر قرارات سياسيّة حاليّة. فالعرب على سبيل المثال ومن كثرة هزائمهم في العصر الحديث، هم أكثر الأمم تعلُّقًا بالماضي، والتّنويه إلى أنّهم أصحاب حضارة عمرها آلاف السّنين.

5. إعادة الصّياغة.

حين نراجع ذاكرتنا، فإنّنا لا نقرأ سجلًّا ثابتًا، وإنّما مفكّرة شخصيّة كُتبت بالحبر والوجدان، فيها الشّطب والإضافة والتّأويل. في كلّ مرّة نسترجع حدثًا ما، لا نستخرجه من أرشيف، بل نعيد صياغته من جديد ضمن قصّة نحكيها لأنفسنا عمَّن نكون، ولماذا صرنا ما نحن عليه. ولهذا فإنّ وعينا بذواتنا ليس إلّا نتاج تلك الحكاية الّتي نرويها عن طفولتنا، عن قراراتنا، عن الآخرين. وإذا اختلّت الذّاكرة، تشوّه معها إدراك الذّات، وقد يتأثّر بذلك تكوين الوعي واستمراره.

إلّا إنّ في هذه التّشوُّهات يمكن أن تكون نعمة خفيّة: إذ إنّها تتيح لنا أن نُعيد صياغة ماضينا بما يشبه الشّفاء، أن نحرّر الذّاكرة لا من الواقع، بل من ألمه. أن نتذكّر، لا كما حدث فقط، بل كما نحتاج أن نتذكّر؛ لنواصل المسير.

هذا «التّحرير» قد يأتي أحيانًا لتخفيف وطأة الحقيقة، لذلك نجد أنَّ بعض الذّكريات المؤلمة تُعاد كتابتها بشكل أقل حدّة، ليس هروبًا من الواقع، وإنّما بحثًا عن التّعافي. وبهذا الصّدد تشير بعض الدّراسات النّفسيّة إلى أنّ الأشخاص الّذين يعيدون بناء روايتهم الذّاتيّة بشكلٍ يمنحهم معنى أو أملًا، هم أكثر قدرة على التّكيُّف النّفسي والنّمو بعد الصّدمات.

كما أنَّ العلاج النّفسيّ السّرديّ (Narrative Therapy) يعتمد على هذه الفكرة بالضّبط: مساعدة الشّخص على إعادة تأطير ذكرياته وسردها بطريقة تُعزّز فهمه لذاته وقدراته على التّغيير (ماك آدمز 2011).

امرأة فقدت والدها في طفولتها، وكانت تحمل شعورًا دفينًا بالذّنب لأنّه توفّي وهي بعيدة عنه. بعد سنوات من العمل الذّاتي، تعيد صياغة تلك الذّكرى: لم تعد تراه كما كانت من قبل «وفاة مؤلمة بلا وداع»، وإنّما كجزء من قصّة نضجها المبكّر، وقدرتها على النّجاة، ووفائها لذكراه بطرق أخرى، وهنا لم يتغيّر الحدث، الّذي تغيّر هو معناه – وبتغيُّره تغيّر إدراكها لذاتها.

والخلاصة أنّ الذّاكرة ليست مجرّد أرشيف لما مضى، وإنّما المعبر الّذي نعبر منه نحو وعينا باللّحظة؛ فكلُّ ما نعيشه الآن مشبع ببقايا الماضي، مشكّل على ضوء ما نتذكّره، أو ما نظنُّ أنّنا نتذكّره. ومن دون ذاكرة، لا نحسُّ الزّمن؛ لأنَّ اللّحظة لا تصير «ماضيًا» إلّا حين نخزّنها. لكن المفارقة أنَّ هذه الذّاكرة نفسها لا تسكن الماضي فقط، إنّها تمتدُّ إلى الحاضر، وتشكّل رؤيتنا للمستقبل؛ فالوعي ما هو إلّا خيط مشدود بين ما علق في الذّاكرة، وما نأمله أو نخشاه فيما سيأتي.

بهذا المعنى، لا يكون الزّمن خطًّا مستقيمًا، إنّه نسيج يتداخل فيه الشُّعور، والتّجربة، والاسترجاع. والذّاكرة ليست فقط ما يُبقي الماضي حيًّا، إنّها ما يُبقي الذّات متّصلة: تروي، تُعيد التّأويل، وتقاوم التّفتُّت؛ فحيث توجد الذّاكرة، يوجد الوعي، وحيث يتداخل الاثنان يولد الزّمن كما نعيشه، لا كما يجري.

***

كيف يخزّن الوعي؟

منذ لحظة الوعي الأولى - أو ما يمكن تسميته بطفولة الإدراك - يبدأ الإنسان بالتقاط إشارات العالم من حوله: في العائلة، في الأزقّة، في المدرسة، في الخوف الأوّل من صراخ الأب، وفي دفء حضن الأمّ حين يعود من الشّارع باكيًا. تبدأ التّجربة بالتَّشكُّل، ويبدأ الوعي بجمع تلك الشّذرات المتناثرة من المعنى، ويتمُّ تعلُّم العالم من الدّائرة الحوليّة قطافًا بعد قطاف، مرورًا عبر الحواس، فتتلقّفه الذّات الواعية وتبدأ بتحليله، فرزه، تأويله، وتخزينه.

هكذا يتكوّن خزين الوعي، كنسيج حيٍّ يتفاعل مع كلّ ما نمرّ به: المشاعر، والانفعالات، والمفاهيم، وحتّى الرّغبات المدفونة، تجد لها مكانًا في هذا الخزين الّذي يُعاد تشكيله باستمرار.

ولأنَّ الوعي ليس ساكنًا، وإنّما يعمل كمرشِّح ذاتي، فهو لا يخزّن كلّ ما يرد إليه بالتّساوي؛ فما يمرُّ بنا من أحداث، يؤخذ منه ما هو شديد الأثر عاطفيًّا أو وجوديًّا. ولهذا نجد كبار السِّنّ في كلِّ بقاع العالم يروون أحداث شبابهم وكأنّها وقعت أمس، لكنّهم يعجزون عن تذكُّر ماذا تناولوا على الغداء. والسَّبب في أنَّ التَّجارب القديمة اختزنت في وعيهم بمستوى أعمق، أنّها ارتبطت بهويّة تشكّلت في ظلِّ تلك الأيَّام، بينما بقيت التَّفاصيل اليوميَّة الحديثة عابرة، بلا أثر يُذكر. وإذا تأمّلنا كيف يخزّن الإنسان تجربته والمعارف في وعيه، نجد أنَّ العمليَّة تمرّ بعدّة مراحل متشابكة

1. الالتقاط الأوّلي.

لا يدرك الإنسان كلَّ ما يدور حوله، بل يلتقط فقط ما ينجح في اجتذاب انتباهه، فالانتباه عن طريق الحواس هو البوّابة الأولى الّتي تُحدِّد ما إذا كانت التّجربة ستُخزّن في الذّاكرة أم لا؛ لأنّنا لا نعيش الواقع كما هو، وإنّما كما تسمح لنا مصفاة وعينا بعيشه. وهي مصفاة لا تعمل بعشوائيّة، تنتقي بناءً على دوافعنا، مشاعرنا، وخرائطنا الذّهنيّة السّابقة.

في النّظريّات النّفسيّة المعرفيّة على وجه الخصوص يُعدُّ الانتباه شرطًا أوّليًّا لتكوُّن الذّكريات؛ فالجهاز العصبيّ يتعرّض يوميًّا لكمٍّ هائل من المعلومات الحسِّيَّة، لكن الدّماغ لا يستطيع معالجتها كلّها دفعة واحدة، فيتوجّه إلى تصفية البيانات عبر شبكات الانتباه في القشرة الجبهيّة. ووفق النّظريات ذاتها ما لا ننتبه له لا يتمُّ ترميزه بفعاليّة في الذّاكرة قصيرة المدى، وبالتّالي لا يمكن أن ينتقل إلى الذّاكرة طويلة المدى (Chun, M. M., & Turk-Browne, N. B. 2007)، فالماشي في شارع مزدحم مثلًا، لا يتذكّر تفاصيل كلَّ الوجوه الَّتي مرَّ بها، لكنّه قد يتذكّر وجهًا واحدًا فقط؛ لأنَّ صاحبه يشبه صديقًا قديمًا، أو لأنّه نظر إليه بنظرة غريبة. هذا يعني أنَّ هناك شيئًا في تلك اللّحظة أثار استجابته الانفعاليّة، فالتقطه الوعي وبدأ بتخزينه. وبمعنى أشمل فإنَّ الذّاكرة تبدأ بالانتباه، والانتباه يبدأ بالحاجة أو بالدّهشة.

2. التّفسير والتّأويل.

حين نلتقط تجربة ما عبر الحواس، لا تدخل إلى وعينا كـ«بيانات خامّ»، إذ تمرُّ فورًا عبر شبكة من المعاني، والتّجارب السّابقة، والتّصوُّرات الشّخصيّة؛ فالوعي الإنسانيُّ لا يكتفي بوصف ما يشعر به، وإنّما يسعى إلى تأويله وفهمه، وربطه بما يعرفه سلفًا. ولهذا فإنَّ ما نختزنه من التّجربة ليس فقط ما حدث، بل ما ظنّنا أنّه حدث، وما مثَّله الحدث بالنّسبة إلينا في تلك اللّحظة. إنّنا نخزّن التّجربة بوصفها حالة مشحونة بالدّلالة والانفعال، لا مجرّد واقعة حياديّة.

ووفق نظريّة البناء المعرفيّ للذّاكرة (Constructive Memory Theory)، فإنّ الوعي يخزّن الحدث بعد ترميزه بناءً على المعنى الّذي أدركه؛ لذلك يتحدَّد تذكُّرنا بالكيفيّة الّتي فهمنا بها الحدث وبشدّة تأثُّرنا به، وليس بالكيفيّة الّتي حصل فيها الحدث (أريك كاندل وآخرون 2013). فالطّفل الّذي يسمع صوتًا غريبًا في زقاق مظلم، ويتخيّله في لحظته «جنّيًّا يقترب منه»، على الرّغم من أنّ الصّوت هو صوت قطّة جائعة أو باب تحرّكه ريح، يخزّن وعيه التّجربة هذه في الذّاكرة كموقف تهديد مخيف. وبعد سنوات، قد يشعر بانفعال القلق ذاته لمجرّد السّير في ذلك المكان، من دون أن يتذكَّر بالضَّبط السَّبب الحقيقيّ؛ لأنَّ ما اختزن كان تأويله العاطفيّ للحدث وليس الحدث ذاته.

3. الترّميز والتّثبيت.

ليست كلّ التّجارب تُحفظ بالتّساوي؛ فما يمرّ بنا عابرًا، يذوب بسرعة. أمّا اللّحظات المشحونة عاطفيًّا، أي تلك الّتي تنطوي على خوفٍ شديد، أو فرح غامر، أو فقد قاسٍ، فهي غالبًا ما تُرسّخ في ذاكرتنا وكأنّها نُقشت على جدار النّفس. وهذا لا يحدث لأنَّ الحدث كان «هامًّا» بمعايير منطقيّة فقط، بل لأنّه كان مرتبطًا بانفعالٍ حادّ، والانفعالات تؤدّي دورًا حاسمًا في ترميز التّجربة وتثبيتها داخل الدّماغ، إنّها أشبه بمادّة لاصقة تُحكم تثبيت الحدث في الذّاكرة. وهنا تشير الدّراسات إلى أنَّ الإجهاد العاطفيّ المتوسّط يعزّز تثبيت الذّكريات، بينما الإجهاد المفرط (كما في الصّدمات النّفسيّة) قد يؤدّي إلى تشويش أو تشويه التّخزين، أو ما يُعرف بذاكرة الصّدمة (كاندل 2013، مصدر سابق).

فالشّاب الّذي يتمُّ توقيفه عند نقطة تفتيش، مع نظرات تهديد من رجل أمن. على الرّغم من أنَّ الموقف لم يتعدّ دقائق، إلّا أنَّ جسده قد يرتجف، ويرتفع نبضه، ويمتلئ وعيه بالخوف. وتمرُّ السّنين وهو يتذكّر أدقّ تفاصيل ذلك المشهد: الصّوت، النّظرة، وربّما رائحة العرق في الجوِّ. لم تكن تفاصيل الحدث ذات أهمِّيّة موضوعيّة، لكنّها تثبّتت في الذّاكرة لأنّ الانفعال شدّها إليها بقوّة.

4. التّكرار والتّعزيز.

يجري التّثبيت في الذّاكرة حسب مقادير أو مرّات استدعاء التّجربة، وليس كما نشعر به فقط؛ فكلّما راجع الإنسان تجربة معيّنة، أو استحضَر مشاعرها ومعانيها في ذهنه، زادت رسوخًا في وعيه، وتحوّلت من واقعة زمنيّة إلى مكوّن من مكوّنات شخصيّته. لهذا إنّ الذّكريات المؤلمة كالتّعذيب، أو الإذلال المتكرّر، أو الظّلم المزمن، تبقى في الذّاكرة؛ لأنّها تُسترجَع لا إراديًّا، تفرض نفسها على العقل، وتعيد تشكيل إدراك الفرد لنفسه والعالم.

وفي المقابل، فإنّ التّجارب الّتي لم نُعطِها وقتًا للتّأمُّل أو المراجعة، قد تنطفئ بمرور الزّمن، أو تظلّ باهتة في الوعي. وهذه آليّة تُعرف باسم التّعزيز بالتّكرار (Reinforcement through retrieval) وبصددها تشير الدّراسات إلى أنَّ كلّ مرّة نسترجع فيها تجربة ما، يُعاد ترميزها وتثبيتها من جديد، وبما يُعرف بـ«إعادة التّوحيد» (Nader, K., & Hardt, O. 2009) ما يجعل الذّكريات المتكرّرة، خاصّة تلك المصحوبة بانفعال، أكثر قابليّة للبقاء وأصعب للنّسيان. كما إنّ بعض الاضطرابات مثل اضطراب ما بعد الصّدمة (PTSD)

تُظهر كيف يمكن للتّجربة أن تُستعاد قهريًّا، وتُرسّخ عبر التّكرار اللّاإرادي؛ لتصبح جزءًا دائمًا من الهويّة الشّعوريّة للفرد.

فالسّجين الّذي يتعرّض للتّعذيب عدّة سنوات، يجد أنّ بعض المشاهد اليوميّة – كصوت مزلاق الباب، أو صراخ الحارس من بعيد – تُعيد إليه التّجربة بقوّة؛ لأنّ ذاكرته تعيد تعزيز الحدث عبر سنوات من الاستدعاء القهريّ والانفعال المتكرّر. وفي المقابل، فإنَّ شخصًا آخر عاش تجربة قاسية لكنّه لم يتأمّلها أو يراجعها ذهنيًّا، قد تطمسها الذّاكرة تدريجيًّا.

***

تأثير خزين الوعي

الوعي مخزونٌ من الصُّور والمواقف والانفعالات الّتي تتراكم بمرور الوقت، وتستقرُّ في أعماق الذّات. خزين لا يظلُّ ساكنًا كما أسلفنا، يعود ليتحرّك ويؤثّر في كلّ ما نقوم به من دون أن نعيه دائمًا؛ فالسُّلوك والرّأي وحتّى الشُّعور، ينبع من تلك الطّبقات العميقة الّتي تكوّنت في الماضي، وليست من اللّحظة القائمة وحدها.

خذ مثلًا شابًّا نشأ في حيٍّ شعبيّ في بغداد خلال سنوات العنف الطّائفي. قد لا يكون مشاركًا في أحداث مباشرة، لكنّه اختزن في وعيه صور التّفجيرات، وصوت الصّفّارات، وملامح الخوف على وجوه الكبار. هذا الخزين وحده كافٍ ليجعله متحفّظًا، أو حتّى مرتابًا من الآخر، من دون أن يعرف بالضّبط لماذا، ورأيه في جماعة ما، أو خوفه من شارع معيّن قد لا يكون موقفًا عقلانيًّا بقدر ما هو انفعالٌ متجذّر، أعاد تشكيله الوعي من رواسب الذّاكرة.

وفي موقف آخر قد نجد امرأة ثلاثينيّة، تعمل في التّعليم، لكنّها لا تزال تشعر بعدم الثّقة بقدرتها على الإقناع، أو تجد صعوبة في الحديث أمام جمهور حين تُراجع خزين وعيها. قد تعود المشكلة إلى طفولتها حين كانت تُقاطع باستمرار، أو تُسكت حين تحاول التّعبير. مثل هذه التّجارب، وإن بدت صغيرة حينها، فإنّها قد ترسّخت في الوعي، وشكّلت شعورًا داخليًّا لها بالدّونيّة، بات يظهر أخيرًا على شكل ارتباك أو تردُّد.

كما إنَّ الرّأي هو الآخر يتكوّن من الخزين الّذي يجعل الشّخص ميّالًا إلى تفسير الأحداث بطريقة معيّنة وليس من الحجّة وحدها، فمثلًا حين يسمع أحدهم عن تظاهرة في مدينة البصرة، لا يستقبل الخبر كأنّه معلومة فقط، حيث يربطه الوعي بتجربة سابقة: هل كان شاهدًا على قمع؟ أم رأى كيف تخلف التّظاهرات وعودها؟ أم عاش أملًا ما تحطّم؟ كلّ ذلك يعود ليشكّل رأيه من خلف السّتار.

أمّا الشُّعور فهو ابن الذّاكرة بامتياز؛ إذ قد يشعر أحدهم بالغضب المفرط من موقف عابر لا يستدعي كلّ ذلك الانفعال. وغالبًا ما يكون السّبب أنَّ الحدث الجديد أعاد

تنشيط جرح قديم مخزَّن في الوعي، لم يُشفَ بعد. كأن يوبّخه مديره أمام الآخرين، فيتذكّر - من دون وعي منه - صراخ والده في صغره، أو إهانة معلّم في الصّفّ الأوّل. وهنا لا يكون الشُّعور استجابة للحظة فقط، وإنّما للذّاكرة الّتي ما زالت حيّة في الوعي.

بهذا المعنى يمكن القول إنَّ خزين الوعي يعمل مثل الخريطة الدّاخليّة الّتي نرجع إليها حين نواجه الحياة، هذه الخريطة تحدّد المواقف، وتلوّن العواطف، وتؤطّر السّلوك، وترسم طرق السّير. وحين لا نعي ذلك، نظنُّ أنَّ قراراتنا نابعة من المنطق أو الموضوعيّة، بينما هي - في كثيرٍ من الأحيان - محكومة بذكريات لم نلتفت لها بعد.

***

عندما تحتكر الدّولة صناعة الوعي

حين يكون العقل البشريّ ساحة مفتوحة للمعرفة والتّجربة، فإنّ الوعي ينمو حرًّا، على نحو يعبّر فيه الإنسان عن ذاته، عن شكّه ويقينه، عن ماضيه وتطلّعه. أمّا حين تصبح هذه السّاحة تحت رقابة صارمة، وتُملأ بمعارف مختارة وأحاسيس مصنوعة ومفاهيم مكرّسة لخدمة سلطة أو أيديولوجيا، فإنّ ما يُبنى ليس وعيًا حرًّا، وإنّما ذاكرة مُعلّبة، وسلوكٌ مبرمج، وعقلٌ لا يرى سوى ما سُمِح له أن يرى. ويكون بالتّالي خزّان الوعي الجماعي تحت السّيطرة، وتوجُّهات الدّولة، كما حصل في الدّولة العراقيّة خلال زمنين، وبالأخصّ في الزّمن السّابق عندما توجَّه المسؤولون فيها للسّيطرة وخلق الإنسان الجديد كما يرون، توجُّهات لم تبدأ إجراءاتها من اللّحظة، ولم تأتِ من الموقف السّياسيّ الآنيّ. إنّها سلسلة إجراءات طويلة بدأت من سنِّ الطّفولة:

رياض أطفال تغنّي للقائد من مقاعد الدّراسة في كلّ الأرجاء، مناهج تبدأ موحّدة تكرّر عبارات القائد ومآثره وحروبه في كلّ المراحل الدّراسيّة، وكذلك في كلّ الأرجاء. من كلمات الأغنية الّتي تمجّد بالحزب القائد وبالفكر الرّائد تُغنّى في كلّ الأوقات، ومن صور تُلصق على الجدران، وجداريّات تُبنى في الأركان، ومن طقوس زاد تكرارها في الأرجاء؛ حيث تدرك الدّولة تمامًا أنَّ الإنسان لا يتشكّل فقط بالقوانين أو العقوبات، وإنّما بما يخزّنه الوعي من صور وتصوُّرات ومعانٍ وانفعالات. ففي بيئة كهذه لا يكون المتلقّي مجرّد متعلِّم، وإنّما مستقبلٌ مستمرٌّ لرسائل مصمّمة:

في الكتاب، لا يظهر الوطن إلّا من خلال وجه القائد.

في الإعلام، لا يُعرَض العالم إلّا عبر خطاب الانتصار أو الخيانة.

وفي المناسبات، تُغرس الانفعالات بصيحات مبرمجة من الحزن الجماعي إلى النّشوة الجماعيّة.

وهكذا، شيئًا فشيئًا يتحوّل الوعي الجمعيُّ إلى خزّان مشترك، لا يحمل تنوُّع النّاس، وإنّما إجماعٌ مُفتعلٌ ومكرّرٌ، جهدٌ لصناعة إنسان جديد من خلال صناعة وعي له على مقاس السُّلطة.

في تلك الدّولة، أي عراق الزّمن السّابق خلال السّبعينيّات وما بعد الثّمانينيّات على وجه التّحديد، لم يكن المشروع الدّعائي لتكوين «الإنسان الجديد» فكرة عابرة، وإنّما كان هدفًا سياسيًّا ممنهجًا، وُضعت له خطط وآليّات وشُرّعت له مؤسّسات لتقوم بمهمّة إعادة تشكيل المواطن من الدّاخل. لم يكن الأمر محصورًا في الولاء السّياسيّ، بعد أن شمل كلّ طبقات التّخزين في الوعي: ما يشعر، وما يتذكّر، وما يؤمن به، وما يخاف منه. حيث أُعيدت صياغة المناهج المدرسيّة لتصنع صورة بطل لا يُناقش.

سخّر الجيش الشّعبيّ وفرق الفتوة والطّلائع والشّباب لتكون أدوات تربويّة ترسّخ الإذعان والهويّة القتاليّة. أمّا الإعلام فقد اختُصر في نغمة واحدة، صورة واحدة، سرديّة واحدة: «القائد هو الدّولة، والدّولة هي الوطن، والوطن هو المعركة». هكذا لم يعد الإنسان يكوّن وعيه، وإنّما يُكوَّن له وعي. يخزّن ما قيل له أن يشعر به، أو أن يتذكّره، وليس ما رآه أو أحسّه.

إنّها إعادة كتابة الذّات العراقيّة. أخطر ما فيها احتكار أدوات التّخزين ليس فقط بفرض أفكار جديدة، وإنّما أيضًا بطمس التّجربة القديمة، عبر إعادة كتابة الماضي، وتعديل الصّور، وحذف الشّخصيّات، وإعادة ترتيب الوقائع، وجعل الأعياد والمناسبات الشّخصيّة تاريخًا بديلًا، وتحويل الحروب إلى أمجاد، والمآسي إلى صفحات مجيدة لا يُسمح بالبكاء عليها.

في مثل هذا المناخ، مسحت الأحداث الحقيقيّة من الوعي؛ لتحلَّ محلّها تأويلات مقنّنة، فوجد الإنسان العراقيّ نفسه وقد خسر ليس فقط حرّيّته، وإنّما أيضًا حقّه في تذكُّر ما جرى. وكأنَّ ذاكرته تحوّلت إلى ساحة معركة، وبتحوُّلها أصبح الوعي مع الوقت ميدانًا للنّجاة وليس بابًا للمعرفة: أيّ رأي قد يُحسب عليك، أيّ شعور لا يتماشى مع الرّواية الرّسميّة قد يعرّضك للعقاب.

ومع التّكرار، اقتربت الذّات نفسها من التّصديق؛ لأنّ المخزون في الوعي بات مائلًا تمامًا لكفّة واحدة، وعمليّات التّفكير صارت تتمُّ عبر قوالب جاهزة.

في هذا السّياق تشكّل الإنسان الّذي لا يسأل؛ لأنَّ قدرته على الشَّكّ لم تعُد جزءًا من بنيته الواعية وليس لأنَّ الأسئلة محرّمة، والأخطر في احتكار أدوات التّخزين هي النّتائج النّفسيّة والاجتماعيّة، أو ما يمكن تسميته مجازًا إرث التّخزين القسريّ؛ إذ أثبتت التّجربة العراقيّة أنّ نظامها الشّموليّ السّابق، حتّى بعد انهياره، ظلّ أثر التّخزين القسريّ حاضرًا في السُّلوك الجمعيّ والفرديّ بعد 2003م، إذ بقيت الذّاكرة مشوَّشة، وصَعُب عليها التّفريق بين التّجربة الحقيقيّة والتّجربة المصنّعة، وظهر فيها الخوف من التّعبير، والحذر من النّقاش ثانية حتّى في المساحات المفتوحة، ووجد العديد من العراقيّين أنفسهم منحازين لا شعوريًّا لنُسخ قديمة من الحقيقة، فقط لأنّها ما ترسّب في داخلهم، وما عاشوه ردحًا من الزّمن كيقين.

وما إن انهار النّظام الشّموليّ السّابق، لم تبقِ الدّولة العراقيّة الجديدة نفسها خارج منطق السّيطرة على خزّان الوعي؛ فقد استأنفت وبالتّدريج اللّعبة بأدوات جديدة، وإن اختلفت الشّعارات. لم يعد القائد هو المركز وإنّما المرجعيّة، أو الحزب الطّائفيّ، أو الرّمز الدّينيّ.

استُبدل صوت المذياع الموحّد بخطب المساجد والحسينيّات، أعيدت كتابة المناهج المدرسيّة لتُعيد هندسة الوعي باتّجاه جديد يُكرّس انتماءً ضيّقًا، ومفاهيم ملوّنة بهويّة طائفيّة. صُعّدت الطّقوس إلى الواجهة، وأُغرق الفضاء العام بالمناسبات الدّينيّة الّتي تتكرّر على مدار السّنة كوسائل فعّالة لإعادة إنتاج الشّعور الجمعيّ والانفعال الجماعيّ بما يخدم توجُّهات سلطة ما بعد 2003م. وسُخِّرت وسائل الإعلام، واستُقطب الشُّعراء والمنشدون؛ ليؤدُّوا نفس الوظيفة السّابقة: صناعة الوجدان الجمعيّ على قياس السّلطة، وإن اختلفت رموزه.

ولم يقف الأمر عند التّثقيف غير المباشر بعد أن سُمح لمؤسّسات دينيّة أن تؤسّس مدارس وجامعات، وتمنح الشّهادات الأكاديميّة، وتُقيم النّدوات والدّورات الّتي لا تُعزّز التّعدُّد أو النّقد أو التّفكير الحرّ، بل تُعيد ترسيخ خطاب أحاديّ، يعيد إنتاج الطّائفة بوصفها هويّة نهائيّة. وكأنّ العراق استبدل «الحزب القائد» بـ«الطّائفة القائدة»، و«الثّورة» بـ«الطّقوس»، و«الإنسان الجديد» بـ«المؤمن الملتزم»، مع اختلاف الغطاء وبقاء الجوهر ذاته: تخزين الوعي الجمعيّ تحت وصاية واحدة، تمنع التّنوُّع، وتُقصي الاختلاف، وتحوّل الذّاكرة من رافد للتّحرُّر إلى أداة للهيمنة.

بهذا المعنى، لم تكن مرحلة ما بعد 2003م قطيعة مع الماضي السّلطويّ، بل كانت استمراريّة له بمفردات جديدة، تُعيد إنتاج نفس منطق احتكار أدوات التّخزين، لا بهدف بناء مجتمع واعٍ، بل لتوجيه السُّلوك، وصياغة الرّأي، واحتواء الشُّعور ضمن قالب يُناسب السّلطة القائمة مهما تغيّرت أسماؤها أو لَبِست من لبوس.

***

عندما يتحوّل القائد إلى قدوة قسريّة

لم تكتفِ السُّلطة في العراق قبل عام 2003م باحتكار أدوات التّخزين المعرفيّ، فقد ذهبت إلى ما هو أشدّ تأثيرًا وأبعد أثرًا: تشكيل الإنسان نفسه عبر النّمذجة السّلوكيّة، آليّة تربويّة نفسيّة تقوم على تحويل رموز السّلطة إلى أمثلة يُحتذى بها، بالإجبار أو التّكرار المفرط حتّى يتحوّل التّقمُّص إلى سلوك يوميّ؛ إذ إنّ الإنسان لا يتعلّم فقط من خلال ما يخوضه من تجارب، وإنّما ممّا يلاحظه في سلوك الآخرين أيضًا. وحين يُحاصر بمجموعة واحدة من «النّماذج» الاجتماعيّة الّتي تتكرّر وتُضخّم وتُلمّع، فلا يعود التّماهي خيارًا حرًّا، وإنّما ضرورة لا واعية، خصوصًا عندما يكون البديل الوحيد هو التّهميش أو الاتّهام أو العقاب.

في الزّمن السّابق، صُمّمت القدوات بعناية لتعكس مواصفات محدّدة لا تقبل التّعدُّد أو التّنوُّع: الجنديّ المطيع، التّلميذ التّابع، المواطن الّذي يهتف، والقائد الّذي لا يُناقَش. حتّى الأب في البيت والمعلّم في المدرسة تحوّلا إلى أذرع لنقل السّلوك المرغوب بصيغته الرّسميّة، وليس الإنسانيّة.

كان الإعلام حقلًا للنّمذجة القسريّة بامتياز، إذ لم تكن النّشرات والأغاني والبرامج تنقل خبرًا أو رأيًا، بقدر ما كانت تصوغ شكلًا للسّلوك والانفعال؛ حيث يُرى القائد دومًا منتصرًا، والمعارض دومًا خائنًا، والشّعب لا يُخطئ في اختياراته. ما يُبثّ لم يكن محتوى، كان وكأنّه تمرين على التّقليد.

في المدرسة، تغيّر دور المعلّم من مربّي إلى مرسل لأوامر سلوكيّة مغلّفة بالمناهج. وأُعيدت كتابة العديد من معطيات التّاريخ، ليس من أجل الحقيقة وإنّما لصنع ذاكرة موحّدة لا ترى في النّظام إلّا المنقذ. وخنقت الفلسفة والعلوم الاجتماعيّة، وعُدّ التّفكير النّقديّ تشكيكًا، وتحوّلت الطّاعة إلى فضيلة كبرى.

لقد أصبح الرُّعب شريكًا دائمًا في هذه النّمذجة. حين تُقطع الرّقاب بسبب رأي، أو تُجرُّ العائلات إلى التّحقيقات بسبب جملة عابرة، يصبح الخوف جزءًا من التّربية اليوميّة. ومع الوقت أصبح مكوّنًا أصيلًا في اتّخاذ القرار، حتّى في أبسط المواقف.

وهكذا استمرّت النّمذجة بعد 2003م بثوبٍ آخر، أو أعيد تشغيلها في اتّجاه مختلف، تغيّرت فيه الأدوار وبقيَ الجوهر قائمًا: فرض أنماط سلوكيّة جاهزة، من بوّابة الدّين الطّائفي هذه المرّة، وليس من نافذة الحزب القائد.

في الزّمن السّابق كان الجنديُّ الّذي يضحي هو النّموذج، أمّا الآن فصار «المؤمن» وفق طقوس معيّنة، هو المثال الأعلى، ومَن لا يصلّي مخالفًا، مشكوك في ولائه؛ فتوجّه آلاف الرّوّاد الدّائمين إلى النّوادي إلى المساجد لتأدية الصّلاة، وأقامت الوحدات العسكريّة والجامعات والمدارس أماكن للصّلاة في توجُّه يؤشّر أنَّ المؤسّسات الّتي ظهرت بعد 2003م، الدّينيّة منها أو الحزبيّة، قد مارست نمذجة سلوكيّة مشابهة بأدوات مختلفة: رجال دين تحوّلوا مراجع لسلوك يوميّ لا يقبل النّقاش، أساتذة ومدرّسين ومؤسّسات مرتبطة بجهات عقائديّة أخذت على عاتقها «تربية الجيل» ضمن قوالب جاهزة.

تحوّلت المناسبات الدّينيّة إلى أدوات لقياس الولاء الجماعيّ إلى المؤسّسة الدّينيّة، وهكذا أنتجت النّماذج السّلوكيّة الجديدة وبكثافة: الخطيب الّذي يُتقن خطاب العاطفة، المتديّن الّذي يلتزم بالرّمزيّة، المشارك في المواكب الحسينيّة، المساهم في نشاطات الجماعة رياءً. وبالتّدريج أصبح هؤلاء مرآة يراقب النّاس أنفسهم فيها، وينحتون سلوكهم على شاكلتها، وإن لم يقتنعوا تمامًا بها.

واللُّغة من جانبها تغيّرت مرّة أخرى؛ فأصبحت الحرّيّة مرتبطة بالطّائفة، والكرامة مشروطة بالانتماء إلى العشيرة، والحقيقة صارت نسبيّة، تُحدّدها الجهة المُموّلة للمؤسّسة الإعلاميّة أو التّربويّة أو الدّينيّة. وعلى هذا يمكن التّأكيد على أنّ السّلوك في الحالتين لم يترك للحرّيّة مجالًا لتشكيله، سواء في النّظام السّابق، أم فيما تلاه وإن كان بدرجة أخف وبتوجُّهات ليست مركزيّة، والتّأكيد أيضًا على أنَّ النّمذجة كانت حاضرة بصيغ مختلفة لتشكيل السُّلوك المطلوب:

مرّة بالقوّة، ومرّة بالإغراء.

مرّة بزيّ الجنديّ، ومرّة بثوب الواعظ.

والنّتيجة واحدة: إنسان مشكَّل وفق قالب خارجيّ، لا ذات حرّة.

والأخطر أنَّ تراكم هذه النّماذج المفروضة عبر عقود، ترك أثرًا عميقًا في النّفس العراقيّة. أصبح من الصّعب التّمييز بين ما اختاره المواطن عن قناعة، وما تمّ تكراره عليه حتّى صار يُشبهه، وبين ما يبدو كإيمان، وبين ما هو في جوهره مجرّد تكيُّف مع السُّلطة السّائدة.

***

احتلال الوعي

لم تكن الدّولة العراقيّة في عهدها الجمهوريّ والبعثيّ منه على وجه الخصوص دولة حياديّة في تعاملها مع الوعي الجمعي، بعد أن اختارت عن سبق إصرار أن تجعل من جهازها الأمني وسيلة لتشكيل الوعي لا حمايته من التّأثير، وتجعل من أدواتها السّلطويّة آلة لأدلجة السّلوك لا لتحريره من القيود. إذ كان الأمن في العراق ساحة لاشتباك مباشر مع الفرد في أعمق دوائره النّفسيّة، وليس فقط في حدود سلوكه الظّاهريّ. هكذا تحوّل الأمن من وظيفة الحماية الإيجابيّة للمواطن والدّولة إلى وظيفة التّشكيل القسريّ للوعي الجمعيّ، وتحوّل هدفه من الاستقرار المجتمعيّ إلى تثبيت السّلطة عبر إخضاع الجماعة. ولم يكن هذا الإخضاع عرضيًّا أو مرحليًّا، كان قد بُنيّ على أساس فلسفة حكم ترى أنّ الفرد لا يُؤتمن على نفسه ما لم تُعاد صياغته وفق نماذج جاهزة تنتجها السّلطة. وعند رؤية الدّولة هذا تمّ الانتقال من السّياسة بوصفها أداة إدارة، إلى السّياسة بوصفها «مؤسّسة إنتاج ثقافيّ قسريّ»، حيث تُزرع المفاهيم، وتُسقى بالرّعب، وتنمو في ظلّ شعور دائم بالتّهديد.

كانت الأدلجة وفق هذه الرّؤية أمنيّة بقدر ما كانت نفسيّة، وكان أثرها أخطر من مجرّد تحويل المواطن إلى تابع؛ لقد حوّلته إلى مفعول به في داخل ذاته. عبر تشابك الأجهزة الأمنيّة للزّمن السّابق وتضارب صلاحيّاتها - الأمن العام، الأمن الخاص، الاستخبارات، المخابرات، الحرس الخاص، والأجهزة التّابعة للحزب - تجاوزت الدّولة حدود ممارسة الرّقابة وخلقت بيئة نفسيّة للمجتمع تكرّس الشّك وتضاعف القلق، تعدَّد فيها الرّقيب وقسا حدًّا أنتج رُهابًا نفسيًّا مركّبًا من فكرة «المراقبة» ذاتها، حتّى في غيابها، وليس من السّلطة فحسب.

كان هذا التّعدُّد الوظيفيّ - أو بالأحرى هذا التّداخل المربك - غطاءً لصيغة من الأدلجة تقوم على «التّطويق الإدراكيّ» للفرد العراقيّ الّذي لم يكن يتعرّض فقط لعقوبات جسديّة عند التّعبير عن قناعات مخالفة، بعد أن بات يُجرَّد تدريجيًّا من شرعيّة الإدراك نفسه، ويُعاد تشكيل دوافعه ورغباته وفق ما تريده السُّلطة. وهذا ما جعل من التّجربة الأمنيّة العراقيّة في عهد صدّام حالة فريدة من «العسكرة المعنويّة»، حيث يكون الهدف الأبعد احتلال العقول، وليس السّيطرة على الأجساد فقط.

هندسة الخضوع

إنَّ ما مارسته أجهزة الدّولة الأمنيّة من عنف – قلع أظافر، التّعذيب بالمثاقب، التّيزاب، الاختفاء القسريّ، الرّقابة، وعمليّات التّسقيط الأخلاقي – أساليب لا يمكن قراءتها على أنّها فقط وسيلة لانتزاع المعلومات؛ لأنَّ العنف في هذا السّياق هو رسالة. إنّه أداة ترسيخ لفكرة أنَّ الفرد هشٌّ، وأنَّ ذات الإنسان لا قيمة لها أمام الكيان السّلطويّ؛ لأنّ الصّدمة المتكرّرة عندما لا تقابل بأيّ شكل من أشكال التّضميد الاجتماعيّ أو المحاسبة السّياسيّة، تتحوّل إلى حالة تعلُّم مشوَّه، إلى نمط إدراكيٍّ مشروط بالخوف، أي إنَّ الفرد لا يعي ذاته إلّا في حدود ما تسمح به السّلطة. وبالتّكرار يصبح الطّغيان محفّزًا باطنيًّا للسّلوك، وليس مجرّد عامل خارجي، ومن بعده يُغرس في اللّاوعي على هيئة قيد.

إنَّ هذه القسوة الّتي انتهجتها أجهزة الدّولة لم تحسبها ضروريّة لضمان الصّمت فحسب، وإنّما ضروريّة لإعادة إنتاج الكينونة الجماعيّة على صورة الحاكم، نوع من الأدلجة مارستها بالقوّة لتخلق تطابقًا مرضيًّا بين الولاء والانتماء، بين حبّ الوطن والخضوع للحزب، بين النّجاة والعدم.

التّوجيه الشّعائريّ: عقيدة الحاكم المطلق

لقد اندفعت الدّولة لفرض نوع من «الشّعائريّة القسريّة»، سواء عبر خطب الجمعة المكتوبة في دوائر الأمن، أو عبر تحديد مضامين المناهج الدّراسيّة، أو عبر إقصاء أيّ صوت معرفيٍّ لا يتماهى مع فكرة «المطلق الواحد» في القيادة أو العقيدة، أي إنّها لم تتوقّف عند حدود التّوجيه المقنّن للأجساد والسّيطرة على الإدراك؛ فجعلت الدّين، والتّعليم، والثّقافة، والإعلام أدوات في يد السّلطة الأمنيّة الّتي ترى في المعرفة الحرّة خطرًا وجوديًّا. ولذلك فإنّ احتكار هذه المجالات، وتوجيهها باتّجاه تأليه القائد، كان وبالإضافة إلى التّضييق على حرّيّة التّعبير عمليّة إخصاء للضّمير الجمعيّ. وبالتّالي أصبح الدّين –بدلًا من أن يكون أداةً لتهذيب السّلطة– غطاءً لها، وأصبح التّعليم، بدلًا من أن يكون مساحةً لاكتساب الوعي حقلًا لإنتاج الاستكانة.

البنية النّفسيّة للدّولة المؤدلجة

إنَّ الأدلجة في الدّولة العراقيّة في الزّمن السّابق وبعضٍ من الزّمن الحالي لم تقتصر

على نشر الأفكار، بعد أن تجاوزتها إلى إعادة تشكيل البنية الانفعاليّة للفرد. إذ أُريد له أن يخاف بشكلٍ معيّن، ويشعر بشكلٍ معيّن، ويعبّر عن ذاته بطريقة محدّدة. وفي هذا السّياق مارست الدّولة نوعًا من «الاشتغال المنهج على الانفعال الجمعي»، حيث تمّت برمجة الشّعور الجمعيّ بالخوف والشّكّ، وتضييق هامش الانفعال التّلقائي، وإحلال ردود أفعال مقولبة مكانه، إذ كانت القسوة تُزرع لإنتاج شخصيّة جماعيّة لا تثق حتّى في غضبها، لا تطمئنّ حتّى لدموعها، وليس لتوليد الألم فحسب. وهذه هي الأدلجة في أعمق تمظهراتها النّفسيّة؛ حين تُجبر الإنسان على أن يشعر بما لا يشعر به، ويقول ما لا يؤمن به، ويتبنّى هويّة لا تمثّله.

تفكيك الذّات وتذويبها في الكلّ السّلطويّ

مع الوقت، وبتراكم الأدلجة في صورها الأمنيّة، والدّينيّة، والتّعليميّة، والإعلاميّة، بدأ العديد من أبناء العراق يفقدون حدود ذواتهم. لم يعد من السّهل على الواحد منهم أن يحدِّد: من هو؟ ما الّذي يريده؟ ما الّذي يؤمن به فعلًا؟

أصبح وعيه مزيجًا هجينًا من الخوف، والرّغبة في النّجاة، والتّمثيل المستمرّ لدور المواطن الصّالح. إنّها حالة توصف بـ«تفكُّك الذّات الاجتماعيّة»، حيث يتعرّض الفرد إلى انقسام بين إدراكه الحقيقيّ لذاته، وإدراكه المشروط بقواعد السّلطة، فأنتجت شخصيّة ذات توجُّهات مزدوجة: تطيع خارجيًّا، وتشكُّ داخليًّا، من دون أن تمتلك أدوات للمراجعة أو الاحتجاج.

من الأدلجة إلى الانفجار أو الاستسلام

وبينما أدّت الأدلجة إلى شلل طويل في الإدراك، فإنّها بالتّراكم باتت تولّد أحد نتيجتين: إمّا الانفجار في شكل احتجاجات فوضويّة غير منظّمة (انتفاضة عام 1991م مثالًا)[1] ؛ لأنّ النّفس المكبوتة، حين تعجز عن التّعبير الواعي، لا تملك سوى الانفجار العشوائيّ أو الاستسلام الصّامت، حيث تتماهى الشّخصيّة مع واقعها، وتُعيد إنتاج خطاب السّلطة، من

1- الانتفاضة هي حركة احتجاج بدأت في 1991/3/2 إثر الانكسار في حرب الخليج الثّانية أمام القوى الدّوليّة بقيادة أمريكا أو ما سمّيت من الجانب الثاني حرب تحرير الكويت، بدأت بصيغة انتقاد قاسٍ للسّلطة والرّئيس بين المنسحبين وتطوّرت بقيام ضابط صفّ سائق دبابة باقتحام تمثال لصدام حسين في ساحة سعد وتهديمه أمام المتجمهرين، الأمر الّذي شجّع آخرين على التّمرُّد ومهاجمة مقرّات الحزب والدّوائر الأمنيّة والاستخباريّة، هكذا اتّسعت رقعة التّمرُّد في أحياء البصرة الفقيرة، لتنتشر في جميع محافظات ومدن الجنوب والشّمال الكردي الّتي سقطت جميعها بيد المنتفضين، واستخدمت الدّولة بعد استعادة أنفاسها الحرس الجمهوريّ والأمن الخاص بقمعها بقسوة واستعادة السّيطرة من جديد، خسائرها آلاف القتلى والمعتقلين، وفرار الآلاف الى إيران والسّعوديّة.

دون إيمان، لكن أيضًا من دون مقاومة. وفي الحالتين كانت النّتيجة واحدة: غياب الفاعل التّاريخي، وتفكُّك المجال الأخلاقيّ الّذي يجعل من الإنسان محكومًا بضمير، لا بقبضة.

إنَّ الدّولة العراقيّة - خاصّة في عهود الطّغيان الأمنيّ - لم تكتفِ بتدجين المواطن، إذ سعت إلى إنتاجه من جديد عبر أدوات الأدلجة المتعدّدة. لقد أرادت إنسانًا لا يفكّر إلّا بما يُسمح له، ولا يشعر إلّا بما يُراد له، ولا يتصرّف إلّا بما يخدم استمراريّة النّظام.

وإن كان هذا المشروع قد تراجع بعد عام 2003م، فإنّ آثاره النّفسيّة لا تزال حاضرة، وجذوره الاجتماعيّة ممتدّة؛ لأنّ الخوف الّذي يُزرع في اللّاوعي لا يموت بسهولة، ولأنّ الأدلجة لا تخرج من الجسد الجمعيّ بمجرّد سقوط الحاكم.

***

رقيب الوعي الذّاتيّ

في زمن غير بعيد من هذا الزّمن، كان النّظام السّياسيّ يُنزل العقاب القاسي على من يكتب مقالًا تشمُّ فيه رائحة النّقد الأيديولوجيّ للحزب، أو لا يسبّح بحمد القائد. وكانت الكلمة النّقديّة تكلّف صاحبها حياته، خاصّة إن اقتربت من دائرة الرّئيس أو أسرته، حيث تشدّد العقوبة حتّى تلامس حافّة الإعدام.

ولم يكن هذا العقاب حكرًا على النّشر العلنيّ، بل امتدّ إلى النّكات الّتي تُقال همسًا بين الأصدقاء. فإن بلغ صداها أذنًا مشكوكًا في ولائها، تهاوى من قالها ومن سمعها ومن سكت عنها في شبكة العقوبة، حتّى لم تسلم العائلات، ولم تنجُ القرابة الأولى، فصار الجميع مراقِبًا ومراقَبًا، وصارت ردود الفعل محكومة بالتّجنُّب، حدودٌ بات فيها الأستاذ الجامعيّ يتفادى ضرب الأمثلة في المحاضرة، خشية أن يُفهم أحدها مساسًا بمقام أو رمز، فتحوّلت القاعات الأكاديميّة إلى ساحات صمتٍ متحفّظ، لا يجرؤ أحد فيها على مخالفة رأي المسؤول الحزبيّ، حتّى لو كان طالبًا صغيرًا. وبات الآباء لا ينتقدون الدّولة أمام أطفالهم، والوزراء يتفادون توجيه النّقد، حتّى حين تخطئ الإدارة. والمواطنون ابتلعوا آراءهم كما يُبتلع السّمُّ ببطء، تقية وليس عن قناعة تذكر. وبمرور الوقت، تشكّلت في العقل آليّة دفاعيّة تُعرف بـ«الكف»، لكنّها لم تعد فعلًا إراديًّا، وإنّما استجابة لا واعية تنظّم مخرجات الفكر وتضبط اللّسان قبل أن يفلت. وكأنّ شرطيًّا داخليًّا يقف على أبواب الوعي، يمنع المكبوت من التّسرُّب، ويُجهض الرّغبة في التّعبير قبل أن تتحوّل إلى كلمة أو فعل.

لقد اتّسعت الظّاهرة، ومع اتّساعها أخذ الوعي الجمعيُّ يفرز كوابحه تلقائيًّا. صار المجتمع يدرّب ذاته على الصّمت، على الطّاعة الوقائيّة، على الرّقابة الذّاتيّة المشروطة بالخوف. حتّى في القضايا العامّة، بات النّاس لا يُعَبّرون بتلقائيّة عمّا يشعرون به، خشية أن يتجاوزوا خطوطًا غير مرئيّة. هذا التّراكم النّفسيّ المعبّأ بالمحرّمات والكوابيس والتّجارب القاسية، غذّى تلك الرّقابة الدّاخليّة حتّى أصبحت عرفًا نفسيًّا وسلوكًا اجتماعيًّا راسخًا، تمارسه الجماعة على نفسها، وعلى أفرادها، وتنتجه من دون الحاجة إلى سلطة عليا تُجبرها عليه.

إنّه سلوك يحسب استمراره خطرًا على الإنسان المواطن والمجتمع، والأكثر خطورة في هذا المجال هو تحوّله إلى ما يشبه الغريزة الجماعيّة. إنّ شرطيّ الأمن الدّاخليّ هذا، الّذي نشأ في الأصل من الخوف، وبعد أن دفع باتّجاه الإفراط في التّوجُّس، انقلب على الآخرين، لم يَعُد مكتفيًا بمراقبة الذّات؛ إذ أصبح التّربُّص في عقله سلوكًا يوميًّا. وصارت الخيانة احتمالًا متخيّلًا يتعامل معها البعض كيقين، لا كحدثٍ فعليّ. وعلى ضوء هذا التّصوُّر، لم يتردّد كثيرون في الإيقاع بغيرهم، وكتابة التّقارير عنهم، والتّجسُّس عليهم خدمةً لسلطة لا يثقون بها أصلًا في مفارقة عجيبة: يكره المواطن دولته من جهة، ويساهم في إدامة أدواتها القمعيّة داخله من جهة أخرى.

إنّها حالة لم تبق حكرًا على عهد الاستبداد، بل امتدّت إلى زمن ما بعده، بما في ذلك فضاءات التّعبير الجديدة؛ فحين يكتب مواطن مقالًا ينتقد تدخُّل المرجعيّة الدّينيّة في صياغة دستور الدّولة متعدّدة الطّوائف والقوميّات على سبيل المثال، يُهاجَم على نطاق واسع في المنصّات الاجتماعيّة. تنهال عليه اتّهامات التّكفير والخيانة، ويتصدّى له «الشّرطيّ الدّاخلي» المزروع في وعي المئات، وربّما يتلقّى تهديدًا بالقتل. عنف أو توجُّهات عنف هنا لم تعد صادرة من الدّولة، بل من المجتمع نفسه. حتّى المثقفّون والكتّاب والأدباء لم ينجوا من دورته ومن رقابة هذا الشّرطيّ؛ فقد تعرّض كثيرٌ منهم للتّهديد أو الخطف أو الاغتيال، لا لشيء سوى لأنّهم امتلكوا الجرأة على كسر المحظور أو مساءلة المقدّس.

إنّه شرطيٌّ حاضر في كلّ مكان، لا ينتمي لطائفة أو قوميّة؛ ففي المناطق السّنّيّة والشّيعيّة والكرديّة، يتربّص هذا الشّرطيُّ بالوعي، وينقضّ عليه ما إن يهمّ بالتّعبير الحرّ، وقد بلغ مرحلة متقدّمة من التّشكُّل، تجاوز فيها حدود الفرد، ليتحوّل إلى بنية جماعيّة متأهّبة، أشبه بشبكة عصبيّة نفسيّة نشطة، تتعامل مع أيّ تفكير مستقلّ كتهديد وجوديّ لنظام الجماعة الرّمزيّ. حيث لم يعد العمل الرّقابيّ الذّاتيّ محصورًا في الضّمير الشّخصيّ، بعد أن تمدَّد إلى العائلة، والطّائفة، والقوميّة، والحزب، والشّارع، أي إلى اللّاوعي الجمعيّ. ولعلّ أكثر تجلّياته وضوحًا تظهر في ردود الأفعال الجماعيّة الصّادمة: نقد حديثٍ دينيّ، أو زعيم سياسيّ يُقابل بهجوم واسع، وكأنّ الجماعة قد نصّبت نفسها وصيًّا على الفكر، وحدّدت سقفًا موحّدًا للرّأي لا يجوز تجاوزه.

حتّى الانتخابات الّتي يُفترض أن تكون آليّة لإنتاج الشّرعيّة لم تسلم من هذا المناخ؛ فمنذ 2005م وحتّى 2025م تحوّل الشّكُّ بالتّزوير إلى ردّ فعل تلقائيّ، أشبه بانعكاس

شرطِيّ جماعي. الكلّ يشكّ بالكلّ، الفائز، الخاسر، المسؤول، المواطن. شكٌّ لا يحتاج إلى دليل، بعد أن صار قناعة راسخة. متكرّر لم يُنتج مراجعة عقلانيّة، وإنّما هوسٌ جمعيٌّ عزّز عقلًا سياسيًّا مشلولًا، يراوح في دائرة الاتّهام والحذر والخوف.

لم يُبقِ علاقات المكوّنات العراقيّة في منأى عن تأثيره؛ فبدل أن تشكّل الفيدراليّة فرصة للتّفاهم مثلًا، تحوّلت إلى ساحة لإعادة إنتاج الحذر القديم، فالعرب بوصفهم الأغلبيّة، ينظر بعضهم إلى الكورد والتّركمان والأقلّيّات بتربُّص، يكبّرون الأخطاء، ويحمّلون الآخرين مسؤوليّة الولاء. وفي المقابل، يحتفظ بعض الكورد بذاكرة ثقيلة من التّهميش، تجعلهم يؤوّلون كلّ إشارة مركزيّة بوصفها مشروع قيد جديد. حتّى حين يتولّى أحدهم منصبًا، لا يُنتج ذلك ثقة، بل يعيد تفعيل الشَّكّ، وإن من موقعٍ معكوس.

وهكذا، وبفعل تكرار هذه الآليّة وتوارثها، تحوّل شرطيُّ الوعي إلى بنية نفسيّة جماعيّة، تنتقل بين النّاس والأجيال كما تنتقل اللّغة واللّهجة والانتماء، والنّتيجة: صار الأفراد يتحرّكون بحذر، يصغون بريبة، يراقبون بصمت. لا أحد يثق بالآخر، لا المكوّن بالمكوّن، ولا الفرد بالفرد، كأنّ الكلَّ يقف على أطراف أصابعه، خشية أن تزلّ منه كلمة تُفسَّر على أنّها استهداف.

لقد خرج هذا الشُّرطيُّ أو الرّقيب الدّاخليّ من جحر الذّات إلى العلن، وبخروجه لم يعُد مجرّد حالة نفسيّة عابرة، وإنّما تجلٍّ لحقبة طويلة من القهر، استوطنت العقل الجمعيّ وسكنت اللّاوعي. خطورته أنّه لا يموت بزوال النّظام، وإنّما يعيش ما بقيت التّربية والمجتمع والسّياسة تكرّس الخوف وتكافئ الصّمت.

***

حتميّة الارتداد النّفسيّ

لم تكن مشاريع تشكيل الإنسان الجديد في العراق الحديث مجرّد سعي سياسيّ نحو التّجنيد الأيديولوجيّ، إنّها محاولة عميقة لإعادة قولبة الذّات الجمعيّة عبر أدوات تخزين معرفيّ ونمذجة سلوكيّة ممنهجة. لكنّ الحزب الّذي خطّط لإنتاج «الإنسان الجديد» وامتلك أدواته، اصطدم بعد سقوطه بحقيقة موجعة: أنّ ما بناه واعيًا كما يعتقد، كان قشرة، وما شكّله كاستقرار سلوكيّ كما يظنّ، كان كمينًا لانفجار نفسيّ واسع، يمكن تعريفه نفسيًّا بالارتداد، إذ وحين انهار النّظام في 2003م، لم يخرج من تحت الرّكام مواطنٌ «واعٍ»، ظهر جيلٌ مشوّش، تمزّقه الذّاكرة المزروعة قسرًا والرّغبة المتأخّرة في الاستقلال النّفسيّ. كانت الصّدمة أكبر من أن تُحتوى؛ لأنّ التّغيير المفاجئ أزال سلطة لم تكن تُمارَس فقط بالخوف، وإنّما بالحبّ المصنوع، والانتماء المفروض، والرّموز الّتي زُرعت في الأعماق.

ولفهم هذا الارتداد أو التّبدُّل السّلوكيّ، لا بدّ من الرّجوع إلى علم النّفس الاجتماعيّ، حيث تشير نظريّة التّنافر المعرفيّ (Leon Festinger, 1957) إلى أنَّ الفرد حين يُجبر على تبنّي أفكار أو سلوكيّات لا تتماشى مع تجربته الذّاتيّة، يعيش توتّرًا معرفيًّا داخليًّا. هذا التّوتُّر لا يُحسم دائمًا بالقبول، بل كثيرًا ما يتحوّل إلى رفض أو عداء لاحق، خصوصًا حين تزول أسباب القمع.

ولأنّ النّظام السّابق اعتمد على إعادة إنتاج صورة الإنسان الصّالح من وجهة نظره – المنفّذ، المطيع – من دون فسحة للاختيار، فإنّ الوعي الّذي نما في ظلّه كان مشحونًا بالتّنافر، ما جعله قابلًا للانفجار لا للتّطوُّر. إذ عاش المواطن العراقيّ على مدى سنوات طويلة وسط بيئة مشبعة بنماذج جاهزة تُقدَّم له باستمرار عبر الإعلام، المدرسة، المناسبات الرّسميّة، وحتّى العلاقات اليوميّة. كانت هذه النّماذج تُعرض عليه كخيار وحيد للسّلوك «الصّحيح»، ما أدّى إلى حصول العكس حسب نظريّة التّعلُّم بالملاحظة للعالم (ألبرت باندورا 1977) الّتي تقول إنّ الإنسان يمكن أن يتعلّم عبر مراقبة سلوك

الآخرين وتقليده، وليس فقط من خلال التّجربة الشّخصيّة. لكنّها تشترط لهذا النّوع من التّعلُّم أمرين أساسيَّين

أوّلًا، أن تكون النّماذج المُراقبة ذات مصداقيّة أو جاذبيّة داخليّة.

ثانيًا، أن يكون لدى الفرد دافعٌ حقيقيّ للتّقليد.

وفي السّياق العراقيّ الّذي نتناوله، كانت المشكلة أنّ النّماذج المطلوب تعلُّمها مفروضة لا مختارة، والدّافع للتّقليد لم يكن نابعًا من قناعة، وإنّما من الخوف أو الطّموح للنّجاة. لذلك، لم يُنتج التّقليد قناعة داخليّة، بقدر إنتاجه تكيّفًا سطحيًّا هشًّا، سرعان ما انهار حين تغيّرت الظّروف. وعلى ضوء هذه النّظريّة، عندما تكون النّماذج مفروضة، والأفعال مرصودة، والتّقليد هو وسيلة النّجاة لا الاختيار، فإنّ عمليّة التّعلُّم لا تنتج سوى تمثيل خارجيّ للسّلوك المطلوب، ينهار سريعًا حين تنتفي أدوات المراقبة.

ولعلّ الأهمّ من ذلك كلّه ما توضّحه نظريّة الإيحاء المضاد أو «الاستجابة التّفاعليّة في هذا الشّأن الحيويّ من التّعلُّم والنّمذجة»، الّتي تنصُّ على أنَّ الإنسان حين يُمنَع من التّفكير الحرّ، أو يُفرض عليه سلوكٌ معيّن بإلحاح، تنشأ داخله حالة مقاومة لا شعوريّة تُنتج في النّهاية ردّ فعل عكسيّ. أي إنّ الإصرار المفرط على زرع فكرة واحدة يولّد بمرور الوقت مشاعر رفض وعداء تجاهها (Jack Brehm, 1966).

بهذا المعنى، فإنّ النّظام أو الحزب الّذي أراد غرس صورة موحّدة للبطولة والوطنيّة والولاء، لم يُنتج سوى فردٍ مشبعٍ بمشاعر دفينة من الإنكار والنّفور، مشاعر انفجرت لاحقًا في صورة سلوكيّات متمرّدة: الانقلاب على الرّموز القديمة، تبنّي الخطابات الطّائفيّة أو العشائريّة بوصفها بدائل للهويّة القوميّة السّابقة، التّشظّي في المواقف والولاءات.

وهناك العديد من الأمثلة والشّواهد على هذا الارتداد بالاتّجاه النّقيض عقب سقوط النّظام في العام 2003م، إذ تغيّر مظهر المواطن العراقيّ كعلامة على تفكُّك النّموذج السّلطويّ، من الزّيتونيّ الرّسميّ إلى العمامة الدّينيّة، من صوت الإعلام المركزيّ إلى أصوات الفضائيّات المتناحرة، من مناهج مدرسيّة تمجِّد الأمّة والانتصارات الوهميّة إلى مدارس تُعلّم تكفين الموتى وعذاب القبور.

ارتداد لا يعني أنَّ القائم بالارتداد صار حرًّا، وإنّما تحرّر من القيد القديم؛ لينزلق في ولاءات جديدة غير محصّنة معرفيًّا أو أخلاقيًّا. بمعنى آخر، إنّ الفراغ في داخله تحوّل إلى

فوضى، والانعتاق إلى تفكُّك، وهذا تمامًا ما تحذّر منه النّظريّة المذكورة الّتي تشير إلى أنّ السّلوك حين يبنى على القهر لا على القناعة، فإنّ أوّل لحظة تحرّر تُنتج فوضى، لا نضجًا.

لقد سقط مشروع «الإنسان الجديد» لأنّه تجاهل الطّبيعة النّفسيّة للإنسان؛ فالوعي لا يُزرع بالإكراه، والهويّة لا تُشكَّل عبر مناهج مغلقة أو إعلام أحاديّ، وما بنته الأنظمة السّابقة كان تمثيلًا قسريًّا للوعي، إذ سقط القناع حال اختفاء من كان يُدير المشهد؛ لأنّ الإنسان الّذي يُمنع من التّفكير، سيعود بعد أوّل فرصة انعتاق رافضًا سياقات التّفكير الّتي فُرضت عليه.

ما حصل لسلوك الارتداد العكسيّ في العراق ليست مفارقة، وإنّما نتيجة مباشرة لما سمّاه (بريهم) «ردّ الفعل النّفسيّ العكسيّ» (Jack W. Brehm 1966 مصدر سابق)، والحصيلة:

إنّ مشروع تشكيل الذّات الجمعيّة الّذي سار عليه النّظام في الزّمن السّابق عبر النّمذجة القهريّة لم ينتج «مجتمعًا واعيًا» بقدر إنتاجه جسمًا هشًّا سقط فورًا عند أوّل احتكاك بالحرّيّة. وإنَّ خطوات ذاك المشروع الّذي تسير على خطاه بعض أحزاب وحكومات الزّمن الجديد، لن تنتج سوى الجسم ذاته الّذي سيسقط كذلك في أوّل احتكاك.

***

هل يتعفّن خزين الوعي؟

في أعماق الإنسان هناك خزّان غير مرئيّ، لا يُقاس بالأرقام، ولا يُرصد في التّقارير. يُستدلّ عليه من تكرار الأنماط، من تشابه ردود الأفعال، من خطابٍ يعيد إنتاج ذاته، وإن تغيّرت الوجوه والظّروف. إنّه خزين الوعي، مستودعٌ نفسيٌّ تتراكم فيه عبر الزّمن المعارف والمعتقدات، الذّكريات والمشاعر، الأساطير والآلام الّتي لم تجد من يصغي لها.

في العراق، حين نتحدّث عمّا يحدث، لا نتحدّث عن حدث سياسيّ أو أزمة اقتصاديّة، نتحدّث عن نتاج تراكم خزين لم يُنقَّ، خزين أُهمل حتّى فاض، تُرك ليتخمّر في الصّمت. لم تُفرز مكوّناته، لم تُفكّك طبقاته، حتّى بدأت بعض أجزائه تتعفّن بصمتٍ يشبه ما يحدث لبقايا طعام متروك. هذا الخزين ليس حاويةً للذّكريات، إنّه نسيج حيّ من التّصوُّرات والتّجارب والانفعالات، يسكن في اللّغة، في طريقة السّؤال، في ملامح الحذر، في مواقف تبدو عفويّة لكنّها مستدعَاة من ماضٍ لم يُحسم. إنّه في العراق، مجموع ما لم يُراجَع: معتقدات تمّ تلقينها لا تعلُّمها، قيم استُهلكت حتّى فقدت معناها وبقيت كقشرة خاوية، تجارب مؤلمة لم تُعالَج، بل استقرّت تحت جلد الوعي ككدمات، أساطير تحوّلت إلى «حقائق وطنيّة» بلا تمحيص، أصوات الأمّهات في منتصف اللّيل، الخوف من مفارز الأمن، الحذر من الكلام، والغصّة الّتي لا تُقال. خزين يضجُّ بالحياة، لكنّه لا يعيش في عزلة، مكوّناته تتفاعل كمواد كيميائيّة في أنبوب مغلق: حين توضع تجربة أليمة قرب فكرة مشوّهة يتولّد موقفٌ عدائيّ يُبرَّر أخلاقيًّا، حين يُلقَّن النّاس أنّ العقل مؤامرة، والسّؤال خيانة، تُولد أجيالٌ تخاف النّور وتعبد الظّلال.

خزين يعمل بنظام «الاستدعاء التّلقائيّ». حين يُواجه الإنسان موقفًا جديدًا لا يفكّر من الصّفر، بل يغوص – من دون وعي – في داخله، ويسحب ردّ فعل جاهزًا: رأي، أو فكرة، أو شعور مشوّش، كأنّه يتعامل مع قالبٍ محفوظ. وإن كانت مكوّنات الخزين مشبعة بالخوف والتّلقين والخرافة، كان النّاتج انفعالًا مشوّهًا. تصبح الأكاذيب «بداهات»، وتُقدَّم الانفعالات على أنّها «مواقف وطنيّة»، ويتحوّل الفهم إلى تكرار، لا مراجعة.

ومتى غاب تدريب الإنسان على الشَّكِّ المنطقيّ، على مراجعة الذّات، وعلى تفكيك دوافعه، يتحوّل العقل إلى جهاز انعكاسيّ، لا يُفكّر، بل يستجيب. كما ينسحب الجسد لا إراديًّا من ألم، ينسحب الوعي من الفهم، ويختبئ في الطّقس، والشّعار، والانتماء الأعمى.

في العراق حصل كلّ ذلك؛ فأسهم في إفساد خزين الوعي، أي تعفُّنه. بانت أوّل مظاهره في 9 نيسان 2003، لحظة الانهيار الّتي لم تكن حدثًا سياسيًّا فقط، كانت لحظة انكشاف كامل. لم يسقط النّظام فحسب، سقطت القدرة على السّيطرة وعلى المراجعة، سقطت المسافة بين الفكرة وبين من يؤمن بها، وكأنّ المفاهيم قد تسوّست، واللُّغة قد انحرفت، والأمل قد أُغلق عليه الباب.

من هذا الخزين المتعفِّن الفاسد خرجت:

- مظلوميّة تاريخيّة لم تُفكّك، تحوّلت من شعور إلى عقيدة، ومن عقيدة إلى انتقام.
- سلطة أبويّة تمتدُّ من العائلة إلى الدّولة، تزرع الطّاعة، وتُجهِض المبادرة.
- طائفيّة مقنّعة، بدأت كخلاف، وانتهت كهويّة.
- إيمان بلا أخلاق، نصوص بلا معنى، وطقوس بلا ضوء.

كلُّ ذلك لم يظهر فجأة، بل تراكم عبر صمت طويل، في ظلّ قمعٍ وتقديسٍ للجهل، واستبدالٍ للتّجربة بالحكاية، والفهم بالانتماء.

سقط النّظام، لكن البُنى النّفسيّة الدّاخليّة لم تسقط، لم تأفل، استعادت قواها، وغيّرت شكلها، وأعادت إنتاج ذاتها، عفن إحدى أبرز علاماته كانت تقديس الماضي؛ لأنّه يمنح الطّمأنينة وليس لكونه حقيقة، يمجّد ذاك الماضي غابرًا، فيحتقر الحاضر، ويُخنق المستقبل. وحين يخنق المستقبل تُنصب الخرافة كبديل، وتُفضَّل الطّمأنينة الكاذبة على المعرفة القاسية. وهنا بالضّبط يولد ما يشبه «عصابًا جماعيًّا»؛ حيث يعيش النّاس في حلقة مغلقة من التّبرير والتّكرار والانغلاق.

وعند هذه النّقطة، يمكن طرح فرضيّة تفسيريّة للتّعفُّن، تكاد تكون معادلة نفسيّة اجتماعيّة لتفسير ما حصل للوعي العراقيّ وما يحصل

تعفُّن الوعي = (خزين سلبي متراكم × هشاشة نفسيّة × زمن ممتدّ × قمع السّلطة).

إنّها ليست معادلة رياضيّة، بل إطار لفهم كيف يتكوّن الخلل البنيويّ في الوعي المجتمعي؛ فحين تتفاعل مكوّنات خزينه السّلبيّ كالمشاعر المكبوتة، والخرافات، والتّجارب

الصّادمة مع نفسيّة منهكة، وفي ظلّ امتداد زمنيّ طويل من دون مراجعة، وتحت ضغط سلطات تُحرّض على الطّاعة وتُجهض التّفكير؛ فإنَّ النّتيجةَ وَعي متحلّلٌ «متعفّنٌ»، وليس وعيًا مشوّشًا فقط، وعي لا يُنتج جديدًا بل يُعيد إنتاج أزماته.

وهكذا لا يعود التّعفُّن وصفًا مجازيًّا، إنّه نتيجة سيكولوجيّة وتاريخيّة مركّبة، تعكس عطبًا في طريقة استقبالنا للواقع، وفهمنا للذّات، وتصنيفنا للآخر.

***

الفصل الثاني:
مخرجات التَّعفُّن

حين يبلغ التّعفُّن مداه يتحوّل الصّمت إلى بيئة خفيّة للانفجار، ولا تبقَ فضيلة، وما يتعفّن في الظّلال لا يختفي، يتحوّل ببطء إلى مادّة مهيّأة للاشتعال. هناك في الطّبقات السّفلى من الوعي الجمعيّ، تتكوّن مواد خامّ غير مرئيّة: آلام لم تُفهم، وأفكار لم تُفكّك، ومشاعر دفنت وهي لا تزال حيّة.

مع الوقت لا تبقى هذه المكوّنات كما هي؛ إنّها تتفاعل، تتعفّن، وتبدأ بإنتاج أشكال جديدة من السُّلوك والعلاقات والانفعالات. تمامًا كما تتفاعل المواد الكيميائيّة داخل أنبوب مغلق، وتمامًا حين يملأ خزين الوعي بالسّلب ويتعفّن يكون السُّلوك النّاتج مزيجًا من الخوف، والغضب، والشّكّ، والانكفاء.

في عراق الزّمن الحالي، ما نعيشه كناتج لتعفُّن الوعي ليس مجرّد أزمة في العلاقات العامّة أو السّياسة، ولا فشلًا إداريًا في تسيير الشّأن العام. ما نعيشه هو ما يشبه النّتيجة الكيميائيّة لنظام نفسيّ اجتماعيّ بلغ نقطة التّفاعل السّام، نظام تخزين ومواد خزن منتقاة وأساليب قسر ظلّت لعقود تتراكم وتتفاعل من دون مراجعة، يُعاد إنتاجها في البيوت، في المدارس، في المساجد، في الإعلام، وفي وقع الحياة اليوميّة، حتّى باتت لا تُرى إلّا من خلال النّتائج.

أولى علامات هذا التّفاعل ظهرت في السّلوك الجمعيّ على شكل استدعاء للماضي، لا بوصفه ذاكرة تُراجَع وتُفهم، بل كظلّ يُفرَض على الحاضر. لقد صعد هذا الماضي من الأعماق؛ ليهيمن، وليس ليكون مرشدًا. ليتحوّل إلى بوصلة زائفة تُبرّر، وتُدين، وتُكرّر، حتّى بات كلّ جديد يُستقبل بشكٍّ، وكلّ اختلاف يُقرأ كخطر؛ لأنّ الماضي تحوّل إلى معيار يُقاس عليه كلّ شيء، حتّى المستقبل.

في المقابل، ارتبكت العلاقة مع الدّولة، حيث لم تعد تُفهم كمؤسّسة تُدار وتُحاسب، وإنّما ككائن متخيّل يُختزل تارةً في شخص، وتارةً يُحمّل إرثًا تاريخيًّا لا يخصّه. تُرى كعدوّ حين تقرّر، وكمنقذ حين تفشل الجماعة، وغالبًا ما تُعامَل كرمزٍ غامضٍ يُحاكَم على رمزيّته، وليس على الفعل الّذي ارتكبه.

بهذا الارتباك خرجت العلاقة من إطارها العقلانيّ، وتحوّلت إلى فضاء تتفاعل فيه مشاعر القلق، والخذلان، والغضب المكبوت. ولم تقف آثار هذا التّفاعل عند حدود

التّصوُّر أو اللُّغة، بعد أن تسلّلت إلى أنماط شعوريّة وسلوكيّة تُعيد إنتاج الرّيبة والخذلان. فصار من المألوف أن تُشيع ثقافة التّبعيّة كاستجابة نفسيّة لعقلٍ مرهق، لم يُدرَّب على المبادرة ولا على تحمُّل مسؤوليّة القرار. وأصبح الانتماء إلى الدّولة لا يُبنى إلّا على المزاج والانفعالات، وتحوّلت العلاقة القيميّة معها إلى علاقة مأزومة؛ حيث لم يكن الانحراف خيانة للأخلاق، وإنّما اضطرابٌ في إدراكها ذاته.

لقد تشوّهت صورة الدّولة في عقول أبنائها، وأضحت تُرى كغريبٍ لا يُفهم، كقوّة منفصلة، أو كتهديد مقنّع. ومع كلّ تجربة خائبة اتّسعت رقعة اللّامعقول، وتضاءلت المساحة الّتي يسكنها المنطق، وتراجع الانتماء النّقديُّ لصالح ولاءات ما قبل الدّولة: الطّائفة، القبيلة، الزّعيم، والخرافة. وهكذا، تنامى الخوف من الفهم، وكَبُر التّعلُّق بالتّكرار؛ لأنّ المعرفة تقتضي مسؤوليّة، أمّا الطّمأنينة الزّائفة فهي لا تطلب شيئًا سوى الصّمت.

إنّها جميعها – وأخرى قد تكون أقلّ ظهورًا لكنّها لا تقلّ تأثيرًا– ليست أعراضًا عابرة. إنّها مخرجات مباشرة لتعفُّن الوعي، ارتدادات باطنيّة لانهيار داخليّ لم يُعلن، لكنّها تُلمس في نبرة الصّوت، وفي الانفعال، وفي علاقة الفرد بجماعته، والجماعة بالدّولة، وفي كيفيّة تفسير الأحداث واتّخاذ المواقف.

إنّها صورة لما خُزّن في الدّاخل طويلًا، ولم يُراجَع. وحين لا يُراجَع الخزين لا يفنى، بل يتكاثر ويتعفّن، ويكون ناتج العفن سلوكًا يستهدف الدّولة ذاتها في المقام الأوّل، وهذا ما ستتمُّ مناقشته تحت العناوين الآتية

- اختلال مفهوم الدّولة.
- اضطراب العلاقة مع الدّولة.
- الاتّكال على الدّولة.
- انهيار المنظومة القيميّة للدّولة.
- تشوُّه صورة الدّولة.
- تغوُّل الفوضى في الدّولة.
- التّحايل على الدّولة.
- فقدان الثّقة بالدّولة.

***

اختلال مفهوم الدّولة

في العراق لا تبدأ الأزمات من الحدث المباشر، تبدأ في الغالب من جذورٍ ضاربة في عمق المعنى. واختلال مفهوم الدّولة لا ينتج عن قرارٍ سياسيّ خاطئ، أو عن خلل مؤسّسيّ عرضيّ، إنّه ناتج تراكم زمنيّ طويل من الانفصال بين اللّفظ والتّجربة، بين الإحساس بالانتماء، وبين الشُّعور بالغربة داخل الوطن ذاته؛ فالدّولة هنا ليست مجرّد بنية إداريّة أو سلطة سياسيّة، وإنّما صورة متراكبة في الوجدان، محمّلة بذكريات القمع، وملامح الاحتلال، وأوهام الخلاص.

إنّ مفهوم الدّولة في العراق لا يُعاش بوصفه عقدًا اجتماعيًّا متّفقًا عليه، بل ككائن ملتبس، يتراوح حضوره بين الخوف والرّفض، وبين الرّجاء والخذلان. يرى المواطن من خلاله الدّولة مرآة مشروخة، تعكس هشاشته، وليس مظلّة تمنحه الأمان. ومن هذا التّصدُّع في التّصوُّر، يبدأ كلُّ اختلالٍ لاحق: في الطّاعة، في الثّقة، في السّلوك السّياسيّ، وحتّى في بنية اللُّغة ذاتها.

لقد سبق الحديث عن «تعفُّن خزين الوعي»، وهو تعفُّن لم يبقَ ساكنًا في بطانة الذّاكرة، بعد أن بدأ يُفرز تأثيراته في أشكال يوميّة، دقيقة، ومتراكمة، صارت العلاقة مع الدّولة علاقة تعب، لا طمأنينة. صار الانتماء شكًّا داخليًّا، لا يقينًا وطنيًّا؛ فاللّايقين لم يعد حالة عابرة، صار شرطًا نفسيًّا عامًّا يسكن الأفراد، ويعيد تشكيل الجماعة، ويتسلّل إلى كلّ تفاصيل الحياة العامّة.

حين يتشظّى المعنى الأصليُّ للدّولة، تبدأ تتكاثر المعاني الطّارئة: الدّولة – العدو، الدّولة – الفرصة، الدّولة – الغنيمة. وفي كلّ هذه الصّور، تغيب الدّولة كمفهوم قانونيّ أخلاقيّ، وتحضر كرمزٍ مضطرب، لا يستقرُّ في وعي النّاس، ولا يضمن ثقةً ولا يحقّق شراكة. وفي حالته لا عجب أن تتحوّل مؤسّسات الدّولة إلى أمكنة شُبهة، ويصبح القانون ورقة للمساومة، وتغدو الطّائفة والعشيرة هما الملاذ والمرجعيّة.

إنَّ اختلال مفهوم الدّولة في العراق جاء نتيجة تعايش طويل مع الفشل، وغربة مزمنة عن فكرة الوطن الجامع وليس نتيجة انهيار آنيّ؛ فالعراقيُّ في كثيرٍ من الأحيان لا يشعر بأنّه يعيش في دولة، بل في «ظلّ دولة»، أو في «نسخة مشوّهة» منها. يحاول التّكيُّف لا المشاركة، ينجو، لا يطمئن، يراقب، لا يثق.

ووسط هذا المشهد، ضعفت المؤسّسة، وانهارت القيم الوظيفيّة العامّة، وتآكلت الشّرعيّة، وتحوّل المواطن من حاملٍ لحقوق إلى باحثٍ عن استثناء. حينها، اختزلت الدّولة في شخصٍ بالزّمن السّابق، وفي طائفة في الزّمن الحالي، بينما غاب العقد الكلّيُّ الّذي كان يُفترض أن يربط الجميع تحت مظلّة القانون والمواطنة المتساوية.

إنّ هذا الخلل ليس مجرّد خلل إداريّ أو سياسيّ يمكن علاجه بإجراءات إداريّة أو إصلاحات شكليّة، إنّه تصدُّع عميق في تمثُّل الجماعة النّفسيّ لمفهوم الدّولة. وحين يُصاب التّمثُّل بالخلل، تصبح الدّولة لا تُرى كفضاء للانتماء أو كإطار للاحتضان، وإنّما كمكان للمواجهة والخذلان، وتتحوّل كلُّ تجربة فشل – حتّى وإن كانت جزئيّة – إلى برهان إضافيٍّ على خيانة الأمل، لا على ضرورة الإصلاح. إنّه انزياح في الإدراك ينشأ حين تتآكل صورة الدّولة في الوعي الجمعي، وتفقد قدرتها الرّمزيّة على أن تكون مرجعيّة معنويّة وعمليّة في آنٍ. وهو ما يتقاطع مع ما بيّنه (سيرج موسكوفيتشي – Moscovici, S 2000) في نظريّته عن «التّمثُّلات الاجتماعيّة»، حيث تصبح الدّولة تمثّلًا مشوّهًا يُعاد إنتاجه من تراكم التّجارب السّلبيّة، لا من فكرة الدّولة كقيمة جامعة.

كذلك نجد هنا صدى لما سمّاه (كارل ماركس) لاحقًا بالاغتراب السّياسيّ، حين يفقد الإنسان الشُّعور بأنَّ الدّولة تمثّله، ويتحوّل من مواطن إلى متفرّج أو ناقم أو متواطئ مجبر (Karl Marx 1844). وهكذا مع كلّ فشل جديد، تتعمّق الفجوة بين الدّولة كتصوُّر والدّولة كواقع؛ لتنتج ما يمكن وصفه بـ«الفجوة الإدراكيّة»، حيث تغيب الثّقة ويتشوّه الإدراك، وتُعاد صياغة العلاقة مع الدّولة على نحو يُبقي المواطن حبيس دوائر الارتياب والانفصال الرّمزيّ. وهكذا لا يبقى الوعي الجمعيُّ قادرًا على تجاوز أزماته، وإنّما يستمرُّ في إنتاجها، كما لو أنّه بات يتنفَّسها.

***

اضطراب العلاقة مع الدّولة

في سياق التّخزين السّلبيّ والأدلجة الحزبيّة لم تُبنَ العلاقة بين المواطن العراقيّ ودولته على ثقة، بنيت وبضوء النّاتج الكمّيّ للخزين وكما ورد آنفًا على التّوجُّس، وعلى الحذر، وعلى شعور خفيّ بالغرابة المتبادلة. كما إنّ فكرة الدّولة العراقيّة الحديثة ومنذ أن أُعلنت عام 1921م، يبدو وكأنّها لم تكن مكتملة النّضج، لا في أذهان من أسّسوها، ولا في قلوب من استُدرجوا للانتماء إليها (عربًا وكردًا وتركمانًا، مسلمين ومسيحيّين وأزيديّين وصابئة، سنّة وشيعة، وغيرهم آخرين) كانت على أرض الواقع أشبه بجسدٍ غريب، مفروض من الخارج (الاحتلال البريطانيّ)، لا ينبض بالوجدان الجمعيّ، ولا ينهل من التّقاليد المحلّيّة، ولا يعكس صورة «الأب الحامي» الّذي يجب أن تكوّنه الدّولة في وعي الشّعوب.

في البداية، لم يرَ كثيرٌ من أبناء الجنوب والوسط الشّيعيّ والشّمال الكرديّ في هذه الدّولة شيئًا منهم. كانت تُدار من علٍ وكأنّها كيان فوقيٌّ لا يمتّ إليهم بصلة. وحين تبدّلت الأحوال وسقط النّظام بعد 2003م، شعر القسم الآخر -أهل الشّمال الغربيّ ومثلّث الجزيرة السّنّي- أنّهم صاروا خارج معادلة الدّولة، متروكين على هامشها، أو مدانين بنواياهم المسبقة.

إنّها قصّة «الدّولة الّتي لم تكن للجميع»، وفي هذا الشّعور المُخَزّن في الوعي تكمن بذور الخلل، وتتشكّل الرّواسب. فما الّذي يتوقّعه الإنسان من كيانٍ لا يشعر أنّه يمثّله؟ لا يحتضنه؟ لا يدافع عنه حين يختفي، ولا يواسيه حين يُغتال؟

هكذا وبتوالي العقود تكوّنت علاقة مضطربة، أو حتّى مريضة: لا يأمن المواطن الدّولة، والدّولة من جانبها تردُّ عليه بمزيدٍ من الغموض والعقاب والتّمييز. لم تُعطه الماء النّقيّ، ولا الأمن، ولا العدالة، ولا المعلومة؛ فلماذا ينتظر منها أن تكون في وجدانه وطنٌ؟ لماذا يُطالب وحده بالولاء، في الوقت الّذي تعامله هي كملفٍّ أمنيٍّ لا كابن شرعيّ؟

لقد تحوّل المواطن العراقيُّ مع الزّمن إلى مُتحيِّن للفرص في دولته: يسرقها إن استطاع، يتجاوز عن قوانينها إن تمكّن، يحتلُّ أرصفتها عندما تضعف، يفسد أنهارها إن أراد. لأنّ خزينه المعرفيّ عن الدّولة قد تعفّن وليس لأنّه شرّير بالفطرة؛ فأصبحت الدّولة في وعيه مجرّد غنيمة، أو مؤسّسة غريبة، واللّاوعي المشبع بالجراح لا ينتج ولاءً، بل نفورًا.

منذ الثّمانينيّات كان المواطن يرى جاره يُؤخذ من الشّارع ولا يعود، يسمع عن المقابر الجماعيّة ولا يُفسَّر له شيء، ثمّ يأتي زمن الاحتلال فيُغتال الطّيّارون والأساتذة والعلماء، ولا صوت للدّولة يفسّر، أو يبرّر، أو يُطمئن. عندها اندفع الجمع يسأل: «أين الدّولة حين يخطف أبناؤها؟ أين صوتها حين يُقتل علماؤها؟ كيف تُبنى علاقة سويّة إذا كان الحاضر صامتًا، والماضي مخيفًا، والمستقبل ضبابيًّا؟»

لقد أخطأت الدّولة حين أهانت أبناءها، وحين ميّزت بينهم، وحين اختارت الصّمت بدل الشّفافية، كما أخطأ المواطن حين تعامل معها بوعي مأزوم مشبع بالخوف، أو التّربُّص، أو الرّغبة في الانتقام الصّامت. وكانت النّتيجة: دولة بلا هيبة، ومواطن بلا ارتباط، وعلاقة مشوّهة لا تثمر استقرارًا ولا انتماء.

إنَّ الدّولة الّتي تحرم مواطنيها من الحقيقة، تحرمهم من الوطن أيضًا؛ فالمعلومة ليست تفصيلًا إجرائيًّا، بل حقٌّ روحيٌّ، به يُبنى الانتماء، ويُعالج الجرح، ويُؤسّس للحقيقة المشتركة. لكن العراق في تاريخه الحديث، لم يُدرِّ هذه المسألة كما يجب؛ فمرّة أدلج وعي النّاس بالبعث، ومرّة غمره بالخطاب الطّائفيّ، وفي الحالتين ضاعت الحقيقة، وتشوّه الانتماء، وسقط الوطن في فخّ الخطابة.

وهكذا صارت الدّولة تُعامل كمؤسّسة طارئة، والمواطن ككائنٍ متمرّد، كلٌّ منهما يرى في الآخر عبئًا لا شريكًا. والمأساة أنَّ هذا التّشوُّه المتبادل تراكم عبر الأجيال، حتّى صار هو نفسه خزين الوعي، وصارت العودة إلى العلاقة السّليمة أشبه بتسلُّق جدار طويل من خيبة وظلال.

***

الاتّكال على الدّولة

لقد شاعت ثقافة الاتّكال على الدّولة، كنمط ثقافيّ ترسّب ببطء في طبقات الوعي الجمعيّ، لم يكن سلوكًا طارئًا بعد أن بات جزءًا من الهويّة السّياسيّة لشرائح واسعة من المجتمع، سلوك له جذور ممتدّة، إذ إنّ الدّولة العراقيّة الحديثة ومنذ اللّحظة الأولى لتشكيلها، لم تطلب من الفرد ولم تعلّمه أن يكون فاعلًا، بل جرى التّعامل معه كعنصر ثانويّ في معادلة تُدار من فوقه، وفقها تُطلب منه الطّاعة والانقياد، لا المبادرة والمساءلة؛ لأنَّ التّصوُّر العام عن الدّولة قد تأسّس بوصفها «الرّاعي»، لا «المُمثّل»، وبهذا التّصوُّر تشكّلت علاقة أحاديّة الجانب، تُفضي إلى المواطن المستسلم، لا المواطن الشّريك. إنّه نمطٌ يتقاطع مع ما بيّنه «باولو فريري» في كتابه (تعليم المقهورين)، حين تناول فكرة «الوعي المُلقَّن» مقابل «الوعي النّقديّ» الّذي يشير فيه إلى أنّ النُّظم القمعيّة – ومنها تلك الّتي لا تُدرّب الفرد على التّفكير الحرّ – تخلق نماذج من الأفراد ينتظرون أن تُلقَّن لهم الحلول، ويتهرّبون من أيّ ممارسة معرفيّة تتطلّب مساءلة الذّات. وبذلك لا يصبح المواطن في ظلّ هذه الثّقافة فاعلًا، ويعتاد أن تُمنح له الحقوق من دون أن يُطالَب بالواجبات، ويطالب بالعدالة وهو لم يمارس الانتماء بمعناه المسؤول (Freire, P. 197).

وفي السّياق ذاته، تفسّر نظريّة الاعتماديّة -خصوصًا كما طوّرها سمير أمين و(فرنسيسكو دي أوليفيرا)- كيف أنّ الدّولة الّتي نشأت على نموذج «الرّعاية مقابل الولاء»، من دون تنمية حقيقيّة للمجتمع المدنيّ، تُعيد إنتاج الاتّكاليّة لا التّنمية. هذا النّوع من الدّول يصبح مركزًا لتوزيع المكاسب والامتيازات، لا لبناء المواطنة. وحين تتكشف محدوديّة قدرة الدّولة على الاستمرار في هذا الدّور، لا ينتج وعي جماعيّ يطالب بإصلاح العلاقة، بل موجة غضب تستدعي الخلاص الفرديّ أو الطّائفيّ (سمير أمين 1973م).

كما تشير «حنّة آرندت» في نقدها للعقل السّلطويّ في كتاب أصول التّوتاليتاريّة، إلى أنّ المجتمعات الّتي لم تتعرّف إلى تجربة الاختيار والمساءلة، تعود في لحظة الأزمة إلى أكثر الأطر بدائيّة: الانغلاق، التّبعيّة، وثقافة التّظلُّم. وهذا بالضّبط ما يحدث حين تتحوّل

الدّيمقراطيّة إلى صندوق اقتراع يُدار بمنطق العشيرة لا بمنطق الرّأي؛ إذ إنَّ التّصويت حين يصبح طقسًا قبليًّا، يتآكل المعنى المدنيُّ للدّولة، وتفقد السّياسة مضمونها كفعل تعاقديّ، وتتحوّل إلى مساومة على الغنيمة (آرنت 1999م).

لقد أسهمت الدّولة العراقيّة -بوعي أو من دونه- في تثبيت هذه الثّقافة، حين ربطت البقاء فيها بـ«الولاء»، لا بالكفاءة؛ فالمناصب توزّع كمكافأة، لا كمهمّة، والحماية تمنح بحسب القرب، لا بحسب القانون. وبذلك لم يُبنَ المواطن بوصفه شريكًا في القرار، بل مستهلكٌ له، ينتظر أن تُحلّ أزماته من الخارج، وأن يأتي الإصلاح من «السّلطة» لا من الدّاخل. وعندما تخذله هذه السّلطة لا يُراجع موقعه، وإنّما يُلقي المسؤوليّة على «الآخر»، أيًّا كان هذا الآخر.

إنَّ أخطر ما في ثقافة الاتّكال أنّها تخلق وهم البراءة: إذ يشعر الأفراد أنّهم ضحايا مسارات لا يتحكّمون بها، ويعفون أنفسهم من أيّ مسؤوليّة في تشكيل حاضرهم. في حين أنّ الدّولة -كما يقول (بيير بورديو) في تحليله للعلاقات الرّمزيّة- ليست فقط جهازًا فوقيًّا، بل هي تجسيد للعلاقات الّتي تنتجها الجماعة وتعيد ترسيخها بشكلٍ يوميّ من خلال الممارسة.

وهكذا لا يمكن الحديث عن بناء دولة جديدة، من دون تفكيك هذا الخزّان الاتّكاليّ، ومساءلة منظومته من الدّاخل: من المدرسة الّتي تدرّب على الحفظ لا النّقد، إلى الخطاب الدّينيّ الّذي يُقوّي الاتّباع لا الاجتهاد، إلى الذّاكرة الجمعيّة الّتي تمجّد الزّعيم ولا تثق بالمؤسّسة.

إنَّ تجاوز هذا الإرث يكون ببناء وعي جديد، وليس بتغيير القوانين فقط، وعي يرى الدّولة كأداة لتنظيم الحياة المشتركة، لا كراعٍ يتفضّل على الأفراد بما يبقيهم دائمًا في موقع الطّلب، لا الفعل.

***

انهيار المنظومة القيميّة للدّولة

لـم يكـن الّـذي شـهده العـراق في السّـنوات الأولـى لما بعـد التّغييـر عـام 2003م مجـرّد اضطـراب أمنـيّ عابـر، كان مؤشّـرًا مبكّـرًا علـى اضطـراب قيمـيّ في العلاقـة بين الفـرد ومؤسّسـة الدّولـة. إذ لـم تُبنَ هـذه العلاقـة يومًـا علـى تبـادل المنفعـة، ولا علـى المسـؤوليّة المشـتركة، بنيـت في بعـض جوانبهـا علـى الشّـكّ والارتـزاق والانتهـاز، وتشـكّلت بعـض المواقـف والسّـلوكيّات وفـق قواعـد بدائيّـة خاليـة مـن الالتـزام، تُسـوّغ الانحـراف أحيانًـا وتُقنّنـه أحيانًـا أخـرى تحـت ذرائـع الحاجـة وقيـم التّغالـب أو الفوضـى، في مشـهد يُعبّـر عـن خلـل في الضّمير الجمعـيّ أكثـر ممّـا يُعبّـر عـن مجـرّد فسـاد إداريّ. وفي ذات المشـهد وفي عديـدٍ مـن المواقـف تحـوّل رجـال الأمـن مـن حمـاة لأرواح النّـاس إلـى أدوات هادمـة لجـدران الأمـن، وأحيانًـا متواطئـة؛ فـأن يُطلـق شـرطيٌّ سـراح مسـلّحين أثنـاء نقلهـم مـن سـجن لآخـر مقابـل مبلـغ ماليّ، أو يُرشـدهم ضابـط إلـى منافـذ آمنـة مقابـل رشـوة، أو يُسـهم محقّـق في إطلاق متّهـم مقابـل «دفتريـن»[2]، فـإنَّ ذلـك يـدلُّ علـى انهيـار في النّظـام القيمـيّ ذاتـه، وليـس مجـرّد اختـراق أمنـيّ؛ لذلـك وبتكـرار هـذه الانهيـارات أصبـح العـرف الفاسـد هـو السّـائد، ولـم يعـد السّـلوك الخطـأ اسـتثناء، وإنّمـا قاعـدة قيميّـة منحرفـة تحكـم العلاقـة بين المواطـن والمؤسّسـة.

إنَّ المأسـاة لا تكمـن في أنَّ الشّـرطيَّ لـم يسـأل نفسـه عـن عاقبـة إطلاق سـراح مشـتبه بـه، بـل في أنَّ سـؤال العاقبـة غـاب تمامًـا، كأنَّ الإدراك قـد تعطّـل، أو كأنَّ العـرف السّـائد يمنـح شـرعيّة لما يُفتـرض أن يكـون جريمـة. هنـا تتجلّـى خطـورة مـا يسـمّيه النّـصّ بـ«تعفُّـن خزيـن الوعـي»، وهـو تعفُّـن ليـس في الأخلاق الفرديّـة فحسـب، بـل في الثّقافـة المؤسّسـيّة الّتـي كرّسـت الغنيمـة بـدل الواجـب، والمسـاومة بـدل الضّبـط، والمصلحـة الخاصّـة بـدل المصلحـة العامّـة.

ومـع تعمُّـق هـذه الممارسـات لـم تعـد الجريمـة تُقتـرف في الظّـلام، باتـت ترتكـب في وضـح النّهـار، برضـا المراقـب، وسـكوت المسـؤول، بـل أحيانًـا بمشـاركته. تسـاهُل في مـرور شـاحنة مفخّخـة، مسـاومة علـى عبـور سـيّارة مشـبوهة، تهـاون في تسـليم مركـز أمنـيّ لعصابـة صغيـرة.

2- الدفتر بالمصطلح العراقي الدارج عشرة آلاف دولار.

كلّها شواهد على أنَّ الوعي الجمعيَّ انزلق من فكرة الدّولة إلى فكرة «الدّكّان»، حيث تباع السّلطة، وتُشترى الذّمم، وتُهدّد حياة الآلاف من أجل صفقة قصيرة المدى.

إنّه انحراف قيميٌّ لم يبقَ حبيس الميدان الأمنيّ فحسب، لقد انسحب على مختلف مفاصل الدّولة؛ فالموظّف الصّغير لا يُسيّر معاملة مشروعة إلّا بعد أن يُدفَع له. والمسؤول الكبير لا يوقّع إحالة لمشروع إلّا بعد أن يحصل على نسبته، حتّى باتت النّسبة تقليدًا، والاعتراض عليها مدعاة للسّخرية.

وامتدّت العدوى إلى من يُفترض أن يكونوا حكماء القوم؛ من السّياسيّين إلى رجال الدّين، إلى «صنّاع الرّأي»،

فانقسموا وتقلّبوا تبعًا لمصالحهم مستبدلين معيار الكفاءة بمعيار الولاء، ومعيار الموقف الأخلاقيّ بوعود دخول الجنّة أو التّهديد بالويل والثّبور.

هكذا وبمرور الوقت، تحوّل التّجاوز والخطأ والنّهج الفاسد من ممارسة إلى ثقافة، ومن شذوذ إلى منظومة، ومن استثناء إلى أساس يُبنى عليه السّلوك اليوميّ داخل الدّولة وخارجها. ومعه تآكلت مفاهيم مثل «المسؤوليّة»، و«الواجب»، و«الضّمير»؛ لتحلَّ محلّها قيم فوضويّة، لا تربط الفرد بجماعته إلّا بالمصلحة، ولا تقيّده بأيّ التزام تجاه مؤسّسات الدّولة الّتي بات يراها مجرّد أداة للنّهب، أو كيانًا غريبًا لا يمثّله ولا ينتمي إليه.

وإذا كان هذا كلّه نتاجًا طبيعيًّا لخزين وعي عفن فإنَّ الأخطر هو أنَّ هذا الخزين لم يواجه بإصلاح حقيقيّ، ولا بتربية مدنيّة جادّة، إذ تُرك يتضخّم حتّى بات أقوى من القوانين، وأقرب إلى «الطّبيعة الثّانية» للفرد والمؤسّسة. ومع كلّ دورة انتخابيّة، أو تغيير حكوميّ، أو إعادة إعمار شكليّة، تتكرّر الأخطاء ذاتها، ويتوالى إنتاج الفشل نفسه، كأنَّ البلاد تدور في حلقة مفرغة تُعاد فيها المأساة بأسماء مختلفة، وبأدوات أشدّ قسوة.

***

تشوُّه صورة الدّولة

لم تعد الدّولة في وعي الكثير من المواطنين العراقيّين اليوم كيانًا جامعًا يحتضن التّنوُّع ويحمي الجميع. تسلّلت إلى خزّان الوعي الجمعيّ لكثيرٍ من مواطنيها كصورة غائمة، مشوّهة، متناقضة؛ فهي تارةً قاسية وعنيفة، وتارةً أخرى غائبة وضعيفة. لا يبعث حضورها على الاطمئنان، ولا يُثير غيابها حنينًا، وكأنّها كائن مبهم، لا يُطمأنُّ له ولا يُفتقد. من هذا التّذبذب الإدراكيّ نشأ شعورٌ عامٌّ لم يعد يُفرّق بين الدّولة كفكرة والدّولة كسلطة، بين الوطن كقيمة والدّولة كأداة قهر. حالة يمكن فهمها من خلال ما تطرحه نظريّة الهويّة الاجتماعية لـ(هنري تاجفيل) - (العيسوي 2001)، الّتي تبيّن كيف يُبنى الانتماء إلى الجماعات من خلال التّمايز عن الآخر، إذ حين تفشل الدّولة في منح مواطنيها شعورًا بالعدالة والانتماء، يبدأ هؤلاء بتصنيفها كآخر بعيد، لا كامتداد لهويّتهم الجمعيّة. يصبح من السّهل في هذه الحالة أن ينمو الإحساس بالاغتراب، وتغيب الثّقة، ويتحوّل مفهوم «نحن» من صيغة جماعيّة تشمل الدّولة والمواطنين، إلى صيغة دفاعيّة تُقصي الدّولة من الضّمير العام.

لقد أفضى التّراكم التّاريخي لعلاقة ملتبسة ومشوّشة مع مؤسّسات الدّولة إلى ترسيخ صورة مقلوبة عنها في أذهان الأفراد. لا تحضر الدّولة في وعيهم كضامن للحقوق، بقدر حضورها كمصدر تهديد للوجود، ولا تُرى كأمينة على ثروات البلاد، وإنّما كخصم ينازع المواطن عليها.

حين تتكرّر مشاهد العنف والخذلان والتّمييز لعقود، يتحوّل الإدراك الفرديّ إلى قناعة جماعيّة، ويصبح التّشوُّه المعرفيّ إطارًا تفسيريًّا لكلّ سلوك يصدر عن السّلطة، مهما تنوّع ظاهره. إنّها صورة للدّولة لم تتكوّن بين ليلة وضحاها، ولا تُبنى على الفراغ، إنّها ثمرة سياقات يوميّة، تتكاثف فيها الجروح الصّغيرة حتّى تغدو جرحًا جمعيًّا.

في مدن الجنوب مثل العمارة والنّاصريّة، تُهمل البنى التّحتيّة سنوات، فيما تتصدّر مدنٌ أخرى مشهد الإعمار. في الأحياء الفقيرة في بغداد، لا يجد الشّباب سوى المقاهي والبطالة، بينما تُحجز المناصب الإداريّة العليا لأبناء المسؤولين أو حاملي الولاءات. في الجامعات تتكرّس صورة الدّولة كمُقصِّرة حين تُهمّش الكفاءات وتُزكّى العلاقات.

كلّ ذلك يشير إلى ما يُشبه «العنف الرّمزيّ» كما يُعرّفه (بيير بورديو): «سلطة تمارس سيطرتها عبر التّجاهل لا عبر المواجهة، عبر الحذف لا عبر القمع المباشر» (بورديو 2012). وحين تُحرَم الأجيال من المعلومة الشّفافة، ويُستعاض عنها بسيلٍ من الرّوايات الرّسميّة المشكوك فيها أصلًا، سيتأسّس الوعي على الارتياب، وليس على الحقائق. وعندما يقدّم الولاء المطلق كشرط للمواطنة، ستنشأ في الوعي صورة مقلوبة: الدّولة بوصفها شبحًا يُطارد، لا كيانًا يرعى ويحمي.

في كلّ مرّة يُرفع فيها شعار «سيادة القانون»، يتساءل المواطن من تجربته: (هل هذا القانون يَحمي من لا يملك صوتًا؟ هل يلاحق من يملك نفوذًا؟ هل يُطبّق على الجميع بعدالة؟) ويزداد التّشوُّه تعقيدًا حين تُرهن الدّولة للهويّات الضّيّقة: مذهبيّة، حزبيّة، مناطقيّة. ما الّذي يتبقّى من معناها كمؤسّسة وطنيّة حين تُوزّع فرصها وفقًا للانتماء لا الكفاءة؟ وحين يُستبدل معيار الاستحقاق بمقياس القرب من مركز النّفوذ؟ عندها ستنمو مشاعر الغربة، لا عن الأرض، وإنّما عن الدّولة نفسها. يغدو الانتماء شعورًا هشًّا، والولاء اختيارًا تحكمه المصلحة لا الإيمان.

وحين تفقد الدّولة حيادها، تفقد قدرتها على جمع المتناقضات في حضنٍ واحد، فتتّسع الفجوة بينها وبين مواطنيها، حتّى تغدو الكلمات عاجزة عن ردمها. والأخطر في هذا الشّأن هو أنّ هذا النّوع من التّشوُّه لا يتوقّف عند حدود الفهم، إذ يتسرّب إلى السّلوك؛ فالمواطن الّذي يرى دولته فاسدة لا يجد غضاضة في التّحايل عليها. ومن يراها ظالمة لا يشعر بتأنيب ضمير حين يخالف قوانينها، ومن لا يشعر بانتماء إليها لا يهبّ للدّفاع عنها في أوقات المصير؛ لأنَّ شرعيّة السّلطة كما يرى (توم تايلر) في نظريّته «العدالة الإجرائيّة» لا تُبنى على نتائج قراراتها فقط، وإنّما على إدراك النّاس لطريقة اتّخاذها، وإن غابت العدالة في الآليّات، لن تنفع النّتائج في استعادة الثّقة.

وهكذا تحوّل التّشوُّه الإدراكيُّ عند العديد من أبناء العراق إلى تآكل أخلاقيّ، خسر فيه المواطن حسَّه بالمسؤوليّة، وفقدت فيه الدّولة معناها الرّمزيّ. وما دامت التّجربة

الحياتيّة لا تُقنع المواطن بأنّ الدّولة تقف في صفّه، فإنّ محاولات إعادة بنائها ستظلُّ حبرًا على ورق، ما لم تُترجم إلى سياسة تحترم النّاس، وتُعيد إليهم الايمان بأنّهم ليسوا رعايا، بل شركاء.

***

تغوُّل الفوضى في الدّولة

لقد أصبح اللّامعقول في العراق نمطًا مألوفًا، وسلوكًا سائدًا، يتغلغل في تفاصيل الحياة اليوميّة، حتّى لم يعد مستغربًا ولا مستهجنًا، وقد يُعاد إنتاجه بطرائق مختلفة من قبل فئات متباينة في مواقع ومؤسّسات متعدّدة: ما يُفترض أنّه استثناءٌ بات هو القاعدة، وما يُفترض أنّه خطأ فرديّ أصبح مشتركًا عامًّا. هذا التّحوُّل لا يعكس سوى اختلالاتٍ عميقة في خزين الوعي، وتهتُّكٍ حادٍّ في منظومة القيم الّتي كانت تضبط العلاقة بين المواطن والدّولة.

طالب في مرحلة الثّانوية حصل على نتائج غير مرضية، ينخرط في تظاهرة احتجاجيّة مطالبًا بحقّه في التّعبير، مع أنَّ التّردّي العلميَّ، والتَّساهل في التَّعليم، وغياب الانضباط، عوامل معروفة في انخفاض المستوى الدّراسيّ. وعلى الرّغم من أنّه أحد ضحايا هذا الانهيار، فهو في الآن نفسه أحد أسبابه، يطالب بحقوق من دون اعتراف بالواجبات، ويُحمّل الدّولة وحدها عبء الفشل الّذي شارك فيه الجميع.

ضابط أُحيل إلى التّقاعد منذ عقود بسبب كثرة مخالفاته، يعود بعد سنواتٍ طويلة يطالب بإعادته إلى الخدمة متّكئًا على حجج سياسيّة وتاريخيّة، متجاهلًا ما تفرضه الوقائع الجديدة من ضرورات مهنيّة وشروط قانونيّة. لم تكن هذه المطالبة إلّا إحدى صور اللّامعقول المتكرّرة؛ حيث تُفهم الوظيفة العامّة كحقٍّ موروث لا كتكليفٍ مشروط بالكفاءة والانضباط.

أستاذ جامعيّ يشتكي الفساد ويدين انهيار القيم في كلّ حديث خاصّ أو عامّ، لكنّه يشترط على طلّابه علامة سرّيّة توضع على ورقة الامتحان، حتّى يعرف من دفع رسوم المحاضرات الخصوصيّة ومن لم يدفع. إنّه يدرّس الطّبّ الباطنيّ، لكنّه يُمارس فسادًا مزمنًا في القيم، في وقت يُفترض أن يكون فيه مرشدًا ومعلّمًا ومثالًا يُحتذى به. لم تكن المشكلة في رأيه بالنّظام، بل في كونه جزءًا من منظومة فساد تتظاهر بالفضيلة.

ضابط مرور مكلَّف قانونيًّا بحماية النّظام من المخالفين، يجلس في سيّارته الرّسميّة بالقرب من أحد المساجد، يرسل تابعه ليصطاد المركبات المخالفة، ثمّ يعقد صفقة سريعة لتقاضي مبلغ زهيد لقاء إسقاط المخالفة. إنّها صورة متكرّرة لاختزال الدّولة في رخصة تُشترى أو صفقة تُعقد عند أقرب تقاطع، من دون أن يشعر الضّابط أنّه بهذه المساومة يُسهم في فوضى عامّة تشكّل خطرًا على حياته وحياة الآخرين.

موظّفة شابّة تسعى لتعيين صديقتها في مؤسّستها، تتذرّع بالوفاء والنّيّة الطّيّبة، وتُقنع مديرها باختبار الكفاءة، حتّى إذا ما تمّ التّعيين طالبت بنصيبها ممّا اعتبرته «حقّ الصّداقة»، وحدّدته بربع الرّاتب الشّهريّ. هنا يصبح الوفاء غطاءً للابتزاز، والصّداقة وسيلة للمقايضة، كلُّ شيء قابل للتّسعير، حتّى النّيّات.

هذه النّماذج وغيرها تشير إلى اختلال بنيويّ في علاقة المجتمع بالدّولة؛ فحين يصبح اللّامعقول هو السُّلوك الطّبيعيّ، يفقد العقل سلطته، وتغيب المسؤوليّة الأخلاقيّة، وتستقيل الدّولة من دورها.

لقد أصبح الكثيرون يرون الفساد والتّجاوز واللّامبالاة شطارة، والرّشوة مهارة، والواسطة دليل ذكاء، أمّا الالتزام، فغَباء. صار الموظّف الشّريف موضع تندُّر، وأصبح المفسد محلّ إعجاب. من الطّبيعي أن يتقدّم من لا كفاءة له، وأن يُهمّش أصحاب الخبرة، وأن تُمنح المناصب في السّفارات لمن لا يجيد حتّى لغته العربيّة، وتُقرّر الوزارات والوظائف القياديّة على أساس المحسوبيّة والانتماء، لا وفق معيار الخدمة أو المصلحة الوطنيّة.

استمرَّ هذا التّداخل بين العبث والانحراف حتّى باتت معايير اللامعقول تحكم كلّ مفصل من مفاصل الدّولة. كيف يمكن تفسير إقامة مشاريع إعادة الإعمار بملايين الدّولارات من دون تنفيذ فعليّ على الأرض؟ أو كيف يُعقل أن تُصرف رواتب لأشخاص لا وجود لهم سوى في القوائم الورقيّة؟ وأن يُوقّع موظّف ما على وثائق صرف على الرّغم من معرفته بأنّ المواد لم تُورَّد، وأنّ الخدمات لم تُنجز؟

لقد تجاوز الأمر حدود سوء الفهم أو الأخطاء العرضيّة. نحن إزاء نمط ممنهج، يُدار ضمن ثقافة اجتماعيّة تتقبّل اللّامعقول وتتكيّف معه؛ لأنّ الدّولة في وعي البعض ليست سوى مورّد شخصيّ للغنيمة، والوظيفة فرصة للمنفعة، والقانون لا يُحتَرم إلّا حين يخدم المصلحة الشّخصيّة.

وفي غياب ردع فعليّ، وانهيار الثّقة بالقانون، وتراخي السّلطة في فرض النّظام، تغوّلت الفوضى. صارت المطالب غير عقلانيّة، والمواقف غير مبرّرة، والرّغبات بلا حدود؛ إذ يسعى الموظّف البسيط إلى استغلال أيّ موقع لتكبير منفعة مؤقّتة، ويتنقّل المسؤول بين العواصم ليعيش الرّفاهيّة مؤقّتًا بينما شعبه غارق في العتمة. تُدار الدّولة أحيانًا كأنّها شركة خاصّة، يُفصّل القرار على مقاس المنتفعين. في مثل هذه الأجواء، لا يمكن لعلاقة المواطن بالدّولة أن تكون سليمة؛ فبدلًا من أن تقوم على الحقّ المشروع، والواجب المتكافئ، أصبحت علاقة مليئة بالتّأويلات، تقوم على الانتهازيّة وسوء الظّنّ. وهكذا تزداد الهوّة بين الدّولة والمجتمع، ويترسّخ التّغوُّل في جسدها المنهك.

***

التّحايل على الدّولة

لـم يعـد خـرق القانـون في بعـض الأوسـاط فعـلًا مدانًـا، ولا تجـاوز النّظـام خطيئـة اجتماعيّـة، إنّـه تحـوّل إلـى مـا يشـبه الحيلـة الماهـرة الّتـي تسـتدعي الإعجـاب أحيانًـا. في أطـراف العاصمـة شـابٌّ عشـرينيٌّ يشـغل قطعـة أرض حكوميّـة بلا إذن، يشـيّد فوقهـا مسـكنًا مـن الطّين والصّفيـح، ثمّ يحوّلـه تدريجيًّـا إلـى بنـاءٍ دائم، يتحـدّى بـه قـرارات الإزالـة وشـكاوى الجـوار. يلـوّح في كلّ مواجهـة بعبـارات تلقـى صـدى شـعبيًّا: «مَـن لا ينتـزع حقّـه، يُنسـى»، «الدّولـة غائبـة، ولا شـيء يُنتظـر منهـا». وحين تُحـاول الأجهـزة التّنفيذيّـة فـرض هيبتهـا، يتدخّـل وجهـاء الحـيّ مقابـل مكافـأة رمزيّـة يقدّمهـا لإعـادة تعريـف المخالفـة بوصفهـا «حاجـة إنسـانيّة»، وينتهـي الموقـف بمسـاومة ماليّـة يُغلـق بهـا الملـفُّ مـن دون أن يُصحّـح الواقـع.

في دائـرة التّسـجيل العقـاريّ في إحـدى المحافظـات الجنوبيّـة، موظّـف رفيـع يملـك موهبـة اسـتثنائيّة في تمريـر الصّفقـات، يبتكـر طرقًـا لتضخيـم أسـعار عقـارات الدّولـة ثـمّ إعـادة بيعهـا إلـى شـركات وهميّـة ترتبـط بأفـراد مـن عائلتـه. اسـمه يتـداول همسًـا بين السّماسـرة، لا علـى أسـاس موقعـه الوظيفـيّ، وإنّمـا بصفتـه القـادر علـى تطويـع النّظـام وتحويـل القانـون إلـى وسـيلة للإثـراء. مـن حولـه موظّفـون بالـكاد يسـدّون رمقهـم، لكنّـه يلقـى احترامًـا حـذرًا يُنسـب إلـى «ضـرورات التّـوازن»، وكأنّ الانحـراف حين يتحصّـن بالقـوّة يتحـوّل إلـى حصانـة.

وفي أحـد المنافـذ الحدوديّـة ضابـطٌ أمنـيٌّ يشـرف علـى إدخـال شـحنات بضائـع منتهيـة الصّلاحيّـة، يبـرّر عملـه بلهجـة تجاريّـة: «نحـرّك السّـوق ونسـاعد التّجّـار»، يتلقّـى أجـرًا ثابتًـا بالـدّولار مقابـل التّغاضـي، ويعلّـم المنتسـبين الجـدد أنَّ التَّشـكيك في هـذه الآليّـة أقـرب إلـى السّـذاجة. هـل هنـاك مـا يبـرّر التّلاعـب بـأرواح النّـاس؟ في خطابـه لا وجـود لهـذا السّـؤال؛ لأنَّ البلـد مـن وجهـة نظـره يعمـل بـ«المقلـوب»، ومـن يحـاول تقويمـه يُقصـى.

في قاعـة محاضـرات في جامعـة عريقـة، أسـتاذ يرتجـل في نقـد الخطـاب السّياسـيّ و«الغيـاب الوطنـيّ»، لكنّـه يُلـزم طلابـه بشـراء كرّاسـته الخاصّـة كـي يُجـازوا، ويعقـد دروسًـا خصوصيّـة

لا يُخفي دلالتها. يقول إنّ ما يفعله ليس تجارة، بل محاولة لتعويض الذّات عن عقود من الإهمال. هل يمكن فصل السّلوك الشّخصيّ عن الخطاب العام حين يلبس كلٌّ منهما قناع الإصلاح؟ وعضو سابق في مجلس المحافظة معروف ببرامجه «الإنمائيّة»، يوقّع مع مقاول على مشروع مدرسيّ مشترك، يتقاسم معه العمولات. يسقط سقف أحد الصّفوف بعد أوّل مطر، فيظهر على الشّاشة دامع العينين، مستنكرًا الفساد، ومطالبًا الدّولة بـ«وضع النّقاط على الحروف». لم يُسأل عن دوره؛ لأنّه امتلك أدوات السّرد، لا أدوات الفعل.

وفي زاوية أخرى سيّدة من «النّخبة الثّقافيّة» تدير جمعيّة لرعاية الأرامل والأيتام، تُموَّل بمبالغ دوليّة، تنفق معظمها في رحلات ومؤتمرات لا يتجاوز نفعها حدود الصّور التّذكاريّة. تُقدّم تقارير مزوّرة، وتُكرَّم في احتفالات رسميّة، ويُحتفى بها بصفتها قائدة مجتمعيّة.

في الشّارع العراقيّ، تتقاطع صورٌ متناقضة: رجل دين يوصي بالزّهد ثمّ يمرّ بسيّارة مصفّحة، وسياسيّ يتحدّث عن النّزاهة ويظهر اسمه في قوائم الفساد، ومثقّف يكتب عن الوطن ويقبض من الخارج، ومعلّم يطالب بالكرامة وهو يبيع نصف وقته في السّوق. ما الّذي تبقّى من القيم حين تغدو الفضيلة عبئًا؟ منها وبمرور الوقت تشكّلت بنية إدراكيّة تُفضّل التّحايل على الامتثال، تُقارب القانون لا كمظلّة، بل كفخٍّ. يظهر هنا ما يُعرف بـ«النّزعة التّبريريّة للسّلوك اللاأخلاقيّ»، وهو مفهوم طوّره الباحث (ألبيرت باندورا) ضمن إطار الميل إلى نزع الصّفة الأخلاقيّة عن الأفعال؛ حيث يبرّر الأفراد انحرافاتهم من خلال عقلنة الضّرورة، وتجزئة المسؤوليّة، وتحويل المصلحة الذّاتيّة إلى قيمة شبه أخلاقيّة.

فهل يصبح الالتزام بالقانون خيارًا نادرًا؟ هل تتحوّل النّزاهة إلى استثناء يُنظر إليه بريبة؟ حين تُروّج المؤسّسات لقيم لا تطبّقها، وحين يبرع الأفراد في تجاوزها، تذوب الحدود بين الفضيلة والخديعة. ويغدو التّحايل ليس مجرّد سلوك فرديّ، بل نمطٌ جمعيٌّ تتكامل فيه الحيلة مع الخيبة، والنّجاة مع الإخفاق؛ ليولد واقع جديد يصعب ترويضه بالخطب أو الشّعارات.

هكذا تُفرّغ الدّولة من معناها، وتتحوّل إلى جسد مثقوب تتسرّب منه المعايير، ويتآكل فيه الإيمان بالمشترك، وتنهار فيه العلاقة بين السّلطة والمجتمع، لا تحت ضربات المعارضين، وإنّما بأيدي أولئك الّذين يفترض أنّهم جزءٌ منها.

***

فقدان الثّقة بالدّولة

في الواقع العراقيّ يعدُّ فقدان الثّقة بين المواطن وبين الدّولة أحد أخطر التّحدّيات البنيويّة الّتي تعرقل بناء الدّولة وتحقيق الاستقرار المجتمعيّ. نشأت هذه الحالة وتشكّلت وتراكمت عبر عقود من سوء الإدارة، والتّعامل الخطأ مع المواطن وفق اعتبارات القرابة، والولاء الخاصّ، والقوميّة، ومن ثمّ الطّائفة، لا على أساس الكفاءة والحاجة، والشّخص المناسب في المكان المناسب.

إنّ العلاقة بين المواطن والدّولة كانت على الدّوام مرهونة بطبيعة النّظام القائم؛ ففي الزّمن السّابق، كانت الثّقة معدومة بسبب اعتماد الدّولة على رؤية الحزب الواحد، الأمر الّذي همّش قطاعات واسعة من الشّعب. وفي الزّمن الحالي، وعلى الرّغم من التّحوُّل الشّكليّ نحو الدّيمقراطيّة، لم تتغيّر قواعد التّعامل مع المواطن إلّا قليلًا، إذ حلَّ الدّين السّياسيّ محلّ الحزب الواحد، وبقي مبدأ الولاء هو المعيار الأهمّ في إسناد المناصب وتشكيل السّياسات، لا الكفاءة أو النّزاهة.

هذا الواقع أفرز فقدانًا تدريجيًّا للثّقة بين الطّرفين؛ فالمواطن الّذي لا يثق بدولته لن يقتنع بإجراءاتها أو يتعاون معها، كما إنّ الدّولة الّتي لا تثق بمواطنيها تسعى إلى تهميشهم واستبعادهم من مواقع القرار، الأمر الّذي يعمّق فجوة عدم الثّقة ويكرّس الانقسام.

لقد أظهرت التّجربة العراقيّة أنّ الثّقة بالدّولة ليست ثابتًة أو مطلقة، إنّها تتغيّر تبعًا للسّياقات السّياسيّة والاجتماعيّة. فمثلًا ارتفعت مستويات الثّقة بالحكومة العراقيّة عام 2017م بعد الانتصار العسكريّ على داعش، لكنّها عادت للانخفاض مجدّدًا في ظلّ فشل الحكومات اللّاحقة في تنفيذ وعودها أو ضبط السّلاح المنفلت. وبذلك باتت الثّقة -سواء من المواطن أو من الدّولة- متأرجحة عاكسة للرّغبات الشّخصيّة لا التّوجُّهات الرّسميّة. تأرجحها كان واضحًا في توزيع الثّقة بحسب المكوّنات، حيث التّفاوت والتّغيُّر ملحوظ؛ فقد تحوّلت على سبيل المثال نظرة المواطن الشّيعيّ بعد 2003م من التّهميش إلى التّمكين، ممّا رفع منسوب ثقته بالدّولة نسبيًّا، وإن كان هذا المنسوب في تراجع

بفعل الإخفاقات المتكرّرة. بينما شهدت ثقة المواطن السّنّي تدهورًا بعد شعوره بالإقصاء، خصوصًا في المجال الأمنيّ. وبالنّسبة للكورد فإنّ الثّقة بالدّولة المركزيّة بقيت ضعيفة على الرّغم من المكاسب السّياسيّة، نتيجة لعوامل تاريخيّة وممارسات واقعيّة لم تواكب حجم الشّراكة المفترضة في النّظام الفيدرالي.

من جانب آخر، فإنّ الثّقة الّتي تبديها الدّولة تجاه مواطنيها لا تقلُّ اضطرابًا وتأرجحًا، حيث تكرّسَ لدى أجهزة الدّولة -ولا سيّما الأمنيّة- شعورٌ بعدم الأمان من مكوّنات معيّنة، وهو ما تترجمه السّياسات والمواقف، كما في حالات الإقصاء أو سوء المعاملة على أسس طائفيّة أو قوميّة. وقد انعكست هذه الأزمة على بنية الدّولة نفسها؛ فأضعفت قدراتها في استقطاب الكفاءات، وشوّهت صورة مؤسّساتها أمام الرّأي العام.

إنَّ فقدان الثّقة المتبادلة بين المواطن العراقيّ وبين الدّولة مسألة خطيرة، وأخطر ما فيها الآثار النّفسيّة والسّلوكيّة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسّسات الّتي تؤدّي في المحصّلة إلى: غياب الحافز، والشّعور بالإحباط، والتّراجع في مستويات الأداء، وضعف الانضباط، والنّفور من الانتماء للدّولة، وهو ما يؤدّي بدوره إلى اضطراب الأمن المجتمعيّ، وفقدان الدّولة عنصر الرّدع الضّروري لفرض القانون.

أمّا الأسباب الجوهريّة لهذا الفقدان فهي متعدّدة، وتتراوح بين: تجارب الحروب المتكرّرة الّتي حمّل المواطن الدّولة مسؤوليّتها، سوء القيادة وعدم الكفاءة في إدارة مؤسّسات الدّولة، المحاصصة الطّائفيّة والحزبيّة الّتي أضعفت مهنيّة الأجهزة، التّسييس والانتهازيّة الّتي خلقت ولاءات مزدوجة وشتّتت الانتماء المؤسَّسيّ، عمليّة الدّمج غير المهنيّة للمليشيات في أجهزة الدّولة، وما ترتّب على ذلك من اختراقات وضعف وانحراف في السّلوك المؤسّساتي.

في المحصّلة، يمكن القول إنّ فقدان الثّقة بين المواطن وبين الدّولة في العراق هو نتيجة حتميّة لخلل بنيويّ مزمن، تكرّس عبر مراحل متعدّدة، وازداد حدّة بعد ٢٠٠٣م نتيجة فشل عمليّة الإصلاح، وتغوُّل الفساد، واستمرار التّعامل مع المواطن بعقليّة ما قبل الدّولة. فقدان لا يمكن معالجته إلّا من خلال مراجعة جذريّة لآليّات بناء الدّولة، تبدأ من إعادة تعريف العلاقة بين الدّولة والمجتمع على أسس المساواة والمواطنة، وإصلاح الأجهزة على قاعدة الكفاءة، بعيدًا عن المحاصصة والانتماء الطّائفي.

***

الفصل الثالث:
كيف حدث
ما حدث في العراق؟

في مساءٍ كئيب من شتاء بغداد عام 2025م، جلس رجل سبعينيٌّ على رصيفٍ مهجور في حيٍّ شعبيٍّ، يتأمّل صخب المارّة وخرق أبواق السّيّارات للصّمت القديم. همهم قائلًا:

«لم نكن هكذا من قبل... »

كأنّه يُحدّث أطياف الماضي الّتي تمشي بجانبه ولا تردّ. لم يكن سؤاله عابرًا، بل وجعٌ مختزنٌ في نبرة صوت رجلٍ يحمل تاريخ مجتمعٍ بأكمله، ويشعر بأنّ شيئًا ما قد انكسر في بنية السّلوك الجماعيّ. إنّه السُّؤال المعلّق في هواء العراق منذ عقود: كيف تغيّرنا؟ وكيف يمكن أن يتحوّل مجتمعٌ بأكمله في قيمه، وسلوكيّاته، ونظرته لذاته والعالم من حوله؟

من وجهة النّظر النّفسيّة، لا يحدث التّحوُّل الجمعيُّ فجأة، ولا يُولد العنف من العدم، ولا ينمو الفساد في بيئة محصّنة، إذ تبدأ القصّة غالبًا بهمسةٍ خافتة: تصدُّع صغير في جدار القيم، شكّ في ثبات الأخلاقيّات، تساؤل حول فاعليّة الصّواب، يليه شعور يتسلّل خفية إلى النّفس: «لماذا أتمسّك بقيمة لا تحميني؟» وهكذا يبدأ الفرد في مراجعة خياراته.

عندما يغيب القانون أو يصبح أداة تُستخدم بانتقائيّة، وعندما يُهان الصّادق، ويُكافأ المخادع، تبدأ النّفس في تطوير آليّات بقاء جديدة، وفق آليّة «التّكيُّف القسريّ (Forced Adaptation)، حيث يلجأ الفرد - غالبًا من دون وعي – إلى سلوكيّاتٍ منافية لما كان يراه صحيحًا في السّابق؛ فقط ليضمن النّجاة وسط بيئة مضطربة أو معادية.

في مثل هذه البيئة يصبح الانحراف سلوكًا وظيفيًّا وليس مرضيًّا، هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق الأمان، أو الكرامة، أو حتّى الحياة. لكن السُّلوك الفرديّ لا يبقى محصورًا بصاحبه؛ لأنَّ الإنسان يراقب الآخرين ويتأثّر بهم، وهكذا تنتقل أنماط السُّلوك الجديدة كعدوى نفسيّة من شخصٍ إلى آخر، خصوصًا في المجتمعات الّتي تعاني من التّهميش، أو تتعرّض للخذلان المتكرّر من الدّولة أي المؤسّسات التّابعة لها.

وهنا تبدأ الدّولة – أو ما تبقّى منها – بلعب دور الرّاوي الصّامت للتّشوُّه. في غياب خطاب وطنيّ موحّد، عادل وإنسانيّ، تظهر روايات بديلة لقيادة الوعي: الطّائفة، العشيرة، السّوق، أو حتّى المظلوميّة المتوارثة.

تُعاد صياغة الأخلاق لا وفق القانون، وإنّما وفق الحاجة، يُعاد تعريف «الحقّ» بما يضمن النّجاة، لا بما يحقّق العدالة. يتشظّى الوعي، ويصبح المجتمع مجرّد مجموعة من «الجزر الأخلاقيّة المعزولة»، كلّ جزيرة تبرّر ما تشاء باسم الضّرورة أو الدّفاع عن الذّات.

ولأنّ المجتمعات الّتي تتعرّض لصدمات متكرّرة – كما هو حال العراق – لا تقوى على حمل الألم طويلًا، تبدأ بإنكار ذاكرتها؛ فتنسى أنّها كانت أفضل، أو ترفض أن تتذكّر لأنّها لا تستطيع مواجهة خيبة الحاضر.

إنّه إنكار جمعيّ [3] (Collective Denial)، شكل من أشكال الدّفاع النّفسيّ الّذي يهدف إلى الحماية، لكنّه – بمرور الوقت – يقتل الأمل ويعوق التّغيير.

بهذا المعنى، يمكن القول إنَّ ما جرى في العراق ويجري لم يكن صدفة، ولا نتيجة لحظة واحدة، بل هو سيرورة طويلة من التّآكل الصّامت، بدأ في زوايا الوعي الفرديّ، ثمّ انتقل إلى البُنى الجماعيّة؛ فغابت المعياريّة، وانهارت ثقة النّاس بالدّولة وبأنفسهم، ولم يبقَ أمام الفرد مدفوعًا باعتقاده اللّاواعي سوى البحث عن خلاصٍ شخصيّ بأيّ ثمن.

ومع ذلك، إنّ العراق على الرّغم من كلّ شيء لم يمت، إنّه باقٍ – كما الرّجل الجالس على الرّصيف – متعب، مثقل، لكنّه حيّ. إنّه بحاجة إلى من يُنصت له، لا من يُصدر الأحكام. إلى من يفكّك السُّؤال «كيف حدث هذا؟»، لا من يكرِّر عبارات الإدانة أو الحنين المجرّد إلى الماضي. ولهذا نبدأ في هذا الفصل بمقاربة الإجابة على هذا السُّؤال الكبير بتناول العوامل الّتي أسهمت بما حدث، وهي في العراق كثيرة ومتشعّبة، أهمّها أو أكثرها تأثيرًا وإسهامًا:

- مأسسة العنف.
- النُّظم القيميّة البديلة.
- صمت النّخب.
- صناعة الصّورة النّمطيّة.

3- الإنكار الجمعيّ هو حالة تتجاهل فيها مجموعة من النّاس، عن وعي أو لا وعي، حقيقة واضحة أو مؤلمة، غالبًا لتجنّب الشّعور بالذّنب أو الصّدمة أو المسؤوليّة. فعلى سبيل المثال شهد العراق موجة من العنف الطّائفيّ والانتهاكات الصّارخة لإنسانيّة الانسان من جهات متعدّدة بعد 2004، سواء كانت مليشيات طائفيّة، قوّات أمنيّة، أو جماعات إرهابيّة مثل القاعدة وداعش. لكن وعلى الرّغم من بشاعة ما حدث، هناك البعض من مكوّنات المجتمع العراقي ينكرون ما ارتُكب من طرف «جماعتهم» أو «مذهبهم»، سواء بالسّكوت أو التّقليل من الأثر أو بتبرير ما جرى.

- خيانة الدّولة مجتمعها.
- الوهن النّفسيّ.

إنَّ فهم ما حدث والعوامل الّتي أسهمت في الحدوث ضرورة؛ لأنّ التّغيير الّذي لا يُفهم لا يمكن إصلاحه، ولا يمكن مقاومته.

***

مأسسة العنف

عندما يحكم العنفُ علاقةَ الدّولة بالمجتمع، ويتكرّر على نحو زمنيّ طويل، فإنّه لا يمرّ من دون أثر في البنية النّفسيّة الجمعيّة. ومنذ عام 1979م، دخل العراق في دورة عنف شبه متواصلة، لم تكن الحرب وحدها العنوان الرّئيسيّ لتلك الحقبة الزّمنيّة، بل كان القمع السّياسيّ، والتّعذيب المُمأسس، والتّصفيات الجسديّة، والإعدامات الجماعيّة، وتفكيك الانتماء، أدوات ثابتة في إدارة الدّولة للمجتمع.

في ذاك العهد تمّ بناء الدّولة الأمنيّة على قاعدة تضع المواطن في خانة التّصنيف الخطر، وأنَّ الطّاعة يجب أن تُنتَزع لا أن تُكتسب. وشيئًا فشيئًا، تحوّل الخوف من السّلطة إلى شعور بنيويّ، رافق العراقيّ في البيت، والمدرسة، والعمل، والشّارع؛ ولأنّ الخوف الجمعيّ هو أحد أبرز مُحفّزات «التّحوُّل النّفسيّ السّلبيّ»، فقد بدأ يتغلغل في السّلوك اليوميّ لينتج نمطًا من التّكيُّف مع القمع يُعرف بـ «الطّاعة الصّامتة»، وهي حالة من الامتثال غير المبرّر، تُنتج مجتمعات تتجنّب الصّدام مهما كان حجم المأساة.

ففي حملة تصفية الأحزاب (الشّيوعيّ، ومن بعده حزب الدّعوة 1979 – 1982م) مثلًا، رأى النّاس كيف يُعدم الجار في ساحة عامّة، أو كيف تُسحب عائلة بأكملها إلى المجهول فقط لأنّ أحد أفرادها مشتبَه بانتمائه إلى «حزب محظور». لم يكن النّاس فقط ضحايا، بعد أن صاروا شهودًا عاجزين، ومع التّكرار تكوّن ما يُعرف بـ «الإنكار الجمعيّ»، حيث تمارس الذّاكرة الجمعيّة نوعًا من المحو الانتقائيّ، وتتعمّد نسيان أو تبرير ما لا يمكن تحمله نفسيًّا.

ثمّ جاءت الحرب مع إيران (1980 – 1988م)، أطول حروب القرن العشرين، لتصبّ مزيدًا من العنف على بنية المجتمع، إذ تحوّل الجنود إلى أدوات في محرقة لا نهاية لها، وصار القتل «بطولة»، والنّجاة «خيانة»، وعسكرة المجتمع محتومة، وترويض النّاس على الطّاعة تحت شعارات الوطن والنّضال وانبعاث الأمّة مسألة مهمّة، وتعميم فكرة أنّ «الفرد لا قيمة له» بعدِّه ذرّة في كيان كبير يُدعى الدّولة.

ثمّ في عام 1991م، أعقب غزو الكويت وما تلاه من انتفاضات الجنوب والشّمال أن مارس النّظام أعنف ردّ فعل داخليّ في تاريخه؛ إذ دُفِن عشرات الآلاف في مقابر جماعيّة، واعتُقل المئات من العوائل بأكملها، وتمّت تصفية المدن بصمتٍ ثقيل. هنا ولأوّل مرّة، تشكّلت طبقة من العراقيّين فاقدة الأمل تمامًا بوجود عدالة أو معنى للانتماء، وبدأ ما يُعرف بـ «اللّايقين الاجتماعي»[4] حيث تفقد المؤسّسات معناها، وتنهار الثّقة بالعدالة، ويبدأ النّاس في البحث عن نجاة فرديّة.

أمّا العقوبات الاقتصاديّة (1990 – 2003م) فقد فعلت فعلها بصفتها أخطر أنواع العنف الرّمزيّ (العنف غير الجسديّ) تأثيرًا نفسيًّا؛ إذ قوّضت الكرامة الإنسانيّة نفسها، بعد أن صار الجوع مبرّرًا للسّرقة، والدّواء مقابل الولاء، والتّعليم مقابل التّطبيل. سنوات عجاف نسفت الطّبقة الوسطى، وقضت على ما تبقّى من المعايير الأخلاقيّة في الحياة العامّة، وجعلت الفرد يبرّر ما لا يُبرّر فقط ليعيش.

ومع سقوط النّظام عام 2003م، كان يُنتظر أن يبدأ التّعافي، لكن ما حدث هو إعادة إنتاج العنف بأشكال طائفيّة ومليشياويّة؛ فقد استُبدل العنف المؤسَّسيّ بعنف فوضويّ لا يقلّ تدميرًا: تفجيرات، اغتيالات، نزوح، تهجير، مجازر هويّة، وتفكُّك تامّ في المرجعيّات الاجتماعيّة. وتكرّر مشهد 1991م بطريقة معكوسة؛ إذ تغيّرت الضّحيّة، وبقيت الرّسالة نفسها: لا أحد آمن، ولا أحد فوق العنف؛ لذا نجد العراق اليوم يعاني من ذاكرة جمعيّة مثقلة بالصّدمات، جعلت من «النّسيان» آليّة دفاعيّة نفسيّة، لكن لها كلفة باهظة. فقد تراكمت الصّدمات من دون معالجة، وأصبح المجتمع في كثيرٍ من فئاته يعيش ما يُعرف بـ«اللامبالاة الدّفاعيّة»، وهي حالة فقدان حساسيّة تجاه الألم العامّ، ناجمة عن التّشبُّع بالعنف. وخلاصة القول:

إنّ العنف بشكلَيه المباشر والرّمزيّ، هو أحد أبرز العوامل الّتي شكّلت الشّخصيّة الجمعيّة العراقيّة منذ 1979م، وبتكراره صار عنصرًا تكوينيًّا في الهويّة النّفسيّة للمجتمع،

4- هي حالة من الشّك والتّردُّد يعيشها المجتمع عندما لا يكون متأكّدًا ممّا سيحدث لاحقًا، سواء بسبب تغيّرات سريعة، أو فوضى، أو غياب الثّقة بالسّلطة أو المؤسّسات، يؤدّي إلى القلق والتّوتُّر وصعوبة اتّخاذ القرارات. فخلال الحرب العراقيّة الإيرانيّة، عاش المجتمع العراقيّ مثلًا حالة «لا يقين اجتماعي» عميقة، حيث لم يكن المواطنون يعرفون: متى ستنتهي الحرب؟ هل ستصل المعارك إلى داخل المدن؟ هل سيتمُّ استدعاؤهم أو استدعاء أقاربهم للتّجنيد؟ ما مستقبل الاقتصاد والعيش اليومي وسط الحصار والانهيار؟ هل سيبقى النّظام السّياسيّ، أم تنهار الدّولة؟

وواحدًا من أقوى المحرّكات غير المرئيّة للتّحوّل السّلبيّ في العلاقة مع الدّولة، ومع الذّات، ومع الآخر.

إنّه لم يكن حدثًا عابرًا، بل تراكمًا، كأنّه زلزالٌ ضرب الأرض الّتي وقف عليها العراقيّ، فغيّر نظرته إلى نفسه وإلى الحياة، وجعل من التّكيُّف مع الخوف والخضوع سلوكًا جماعيًّا، لا خيارًا فرديًّا.

***

النُّظم القيميّة البديلة

عندما تخفق الدّولة في إنتاج نظامها القيميّ، أو تفقد قدرتها على جعله مرجعًا محترمًا للسّلوك العامّ، تنشأ فراغات أخلاقيّة تبحث عن بدائل. هذا ما حدث في العراق؛ إذ وعلى مدى عقود، ومع كلّ هزّة سياسيّة أو أمنيّة أو اجتماعيّة، كانت القيم السّائدة أو تلك الّتي تصنعها الدّولة تُصاب بالوهن، وتُستبدل تدريجيًّا بأنظمة قيميّة بديلة أقوى تأثيرًا، وأسرع انتشارًا، وأكثر التصاقًا بالحاجات اليوميّة للنّاس.

بعد عام 1968م، كانت محاولة الدّولة البعثيّة لتشكيل قيم «الوطنيّة المطلقة» و«الانضباط الحديدي» و«التّضحية الفرديّة من أجل الجماعة» مشروعًا فوقيًّا أُجبر النّاس على ترديده في الشّعارات والنّصوص المدرسيّة، لكنّهم قلّما اقتنعوا به؛ لأنّهم لمسوا التّناقض بين ما يُقال وما يُفعل. فحين يدرك الإنسان أنّ الولاء الحزبيّ يعلو على الكفاءة، وأنّ القانون يُستخدم كأداة انتقام، وليس كمعيار عدالة، يبدأ بإعادة تعريف الخير والشّرّ خارج إطار الدّولة. من هنا تسلّلت النُّظم القيميّة البديلة، كان أوّل المتسلّلين العودة إلى نظام العشيرة كملاذٍ تعويضيّ بعد تلك السّنة وطوال العقود الّتي تلت صعود حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، ومع حملات الاعتقال، والملاحقة، والتّهجير، صار للعشيرة دورٌ وظيفيٌّ متصاعد: تحمي، تدافع، تغطّي، تتوسّط، وتقدّم البديل القانونيّ الموازي. ومع الوقت لم تعد الدّولة قادرة على حسم النّزاعات كما كانت، عندها برز دور الشّيخ أو رجل الدّين أو الوجيه، وصار النّاس يقيسون الإنصاف بـ «حسّ النّخوة»، و «ردّ الاعتبار»، و«الفصل العشائريّ» وليس بالقانون النّافذ أصوليًّا، عندها بدأ التّغيُّر في المنظومة الأخلاقيّة، فلم يعد الكذب عيبًا إن أنقذ سمعة، ولم تحسب الرّشوة خطيئة إن حفظت كرامة، وصار الولاء النّفسيّ للعشيرة، والطّائفة والمذهب، وليس للدّولة.

ثمّ جاءت مرحلة ما بعد 2003م، حيث زاد التّفكُّك في المنظومة القيميّة للمجتمع، لتدخل القيم الطّائفيّة والسّياسيّة والدّينيّة كـ«منظومات قيم بديلة»، عندها تعمّق التّغيُّر في المنظومة القيميّة أو أضيفت معالم أخرى للتّغيُّر، حيث لم تعد الأخلاق معيارًا ثابتًا

بعد أن صارت خاضعة للتّأويل الطّائفيّ؛ فالقتل يمكن تبريره، والخطأ يمكن تسويغه إذا كان يخدم «القضيّة»، أو «المظلوميّة»، أو «المرجعيّة». وأعيد تعريف الأخلاق على أساس الهُويّة، لا على أساس القانون أو الضّمير الإنسانيّ المشترك.

وفي ظلّ اقتصاد هشّ، وعنف مستمرّ، وصعود سرديّات الخوف والانتماء، لم تجد فئات واسعة من العراقيّين بديلًا نفسيًّا سوى الانخراط في منظومات الولاء القيميّ الجديدة: الحشد الشّعبيّ، الفصائل المسلّحة، المرجعيّات، العشائر، أو حتّى شبكات المصالح التّجاريّة. وفي المقابل مارست كلّ واحدة من هذه الكيانات -على الرّغم من اختلافها الظّاهريّ- نوعًا من التّأطير الأخلاقيّ البديل الّذي أعاد تشكيل تصوُّرات الأفراد عن الخير والشّرّ، وعمَّن هو «نحن» ومن هو «هم»، وبالتّالي أفرز هذا التّمزّق في النُّظم القيميّة وضعًا نفسيًّا فريدًا؛ فالعراقيُّ يجد نفسه محكومًا بأكثر من مرجعيّة أخلاقيّة متضاربة في كثيرٍ من الأحيان. فما يُعدُّ فضيلة عند الدّولة، قد يكون نقيصة في نظر الطّائفة، وما هو خطأ في منطق العشيرة، قد يُعدُّ بطولة في منطق الحزب.

عندها ظهرت الحيرة القيميّة، حالة نفسيّة مزمنة دفعت العديد من الأفراد إلى العيش في منطقة رماديّة من المعايير، حيث لا يقين، ولا قاعدة، ولا مرجعيّة ثابتة.

وبصددها أشار علماء نفس مثل (جوناثان) إلى هذه الحالة واصفًا أو منوّهًا إلى أنَّ تعدُّد المرجعيّات الأخلاقيّة في المجتمع الواحد يُضعف التّماسك الجمعيّ ويؤسّس لمجتمع «ما بعد القيم» (هديت 2019)، وهو توصيف يبدو ملائمًا لما عاشه العراق خلال العقدين الأخيرين: مجتمع تتجاور فيه الأخلاق المتناقضة، ويُطلب من الأفراد الالتزام بها كلّها في آنٍ معًا. وهذا ما أنتج نمطًا من الانفصام القيميّ لدى البعض، حيث يصبح الواحد منهم متديّنًا بشدّة في المسجد أو الحسينيّة، لكنّه يبرّر الغشّ أو الاحتيال في السّوق، ووطنيًّا في الخطاب، لكنّه انفصاليّ في الانتماء.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ النُّظم القيميّة البديلة ليست ظاهرة عراقيّة فقط، لكنّها في العراق لم تكن مجرّد طارئ، بعد تحوّلها إلى بنية تحتيّة سلوكيّة تصوغ القرار الفرديّ، وتوجّه العلاقة مع القانون، والدّولة، والآخر. بل ويمكن القول إنّها شكّلت واحدة من أكبر معوّقات بناء دولة المواطنة؛ لأنّها - ببساطة - أعادت تعريف الفرد لا بوصفه مواطنًا، وإنّما «تابع» لكيان فوق الدّولة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنَّ التّغيُّر القيمي في سلوك العديد من العراقيّين لم يحدث لأنّهم أرادوا ذلك فجأة، بل لأنّهم أُجبروا على التّعامل مع عالم فقدت

فيه الدّولة قدرتها على تشكيل الضّمير العام، وتركته لبدائل جزئيّة، متصارعة، ومتأزّمة. وهكذا وبمرور الزّمن، تعمّق أو اتّسع التّغيُّر أكثر، وصارت النُّظم القيميّة البديلة على وقعه هي المرجع، لا استثناء، وأُعيد تشكيل المجتمع من الأسفل، لا من الأعلى.

***

صمت النّخب

خلال لحظات التّحوُّل العميقة في المجتمعات، تُعقد الآمال عادة على النُّخب: المثقّفون، الأكاديميّون، الفنّانون، رجال الدّين، الإعلاميّون، والكوادر التّكنوقراطيّة. هؤلاء في العموم لا يملكون السّلطة، لكنّهم يصوغون المعنى، يعبّرون عن الضّمير، ويؤسّسون للوعي الجماعي. لكن: ماذا يحدث حين تصمت النُّخب أو تتواطأ؟ أو – وهو الأخطر – إذا ما أعادت إنتاج الخطأ بصيغةٍ ناعمة، تبريريّة، محايدة؟

في الحالة العراقيّة، لا يمكن فهم مسار التّغيُّر الجمعيّ السّلبيّ من دون مساءلة دور النّخب منذ ما بعد 1968م وحتّى اليوم. إذ إنَّ كثيرًا من الكوارث وقعت لأنَّ من كان يجب أن يعترض قد صمت، أو انسحب، أو كتب نصًّا ملتبسًا، أو قدّم تبريرًا أخلاقيًّا للانهيار باسم «الخصوصيّة»، أو «المرحلة»، أو «درء الفتنة»، وليس بسبب وجود من خطّط لها فحسب. في تلك الحقبة وبعد تلك السّنة وبعد قليل من السّنوات على وجه التّحديد، تمّت عمليّة تدجين منهجيّة للنّخبة الثّقافيّة والتّعليميّة، فُرض بضوئها الخطاب الأحاديّ، وغُيّبت اللُّغة النّقديّة، وصار المثقّف يُكافأ إذا صمت، ويُقصى إذا عبّر تعبيرًا غير مرغوب. وهكذا تحوّل كثير من النُّخب إلى موظّفين في جهاز الدّولة الرّمزي: يكتبون عن الوطن من دون أن يجرحوا «القائد»، يتحدّثون عن «الحرّيّة» من دون أن يذكروا التّفرُّد بالحكم، أو يشيروا إلى السّجون.

ومع الوقت، استقرّ في الوعي العام أنَّ النّخبة ليست صوت الضّمير، وإنّما جزءٌ من المسرح. وهكذا استمرّ الحال إلى عام 2003م، حين سقط النّظام وانهارت الرّمزيّة المركزيّة التّي كانت تُنظّم علاقة النُّخب بالدّولة، لم تنشأ نخبة جديدة تُعيد تعريف اللّحظة وتُوجّهها، وإنّما حدثت عمليّة تفكُّك نخبويّ. صار لكلّ طائفة مثقّفيها، ولكلّ حزب أكاديميّيه، ولكلّ قناة إعلاميها، وتحوّلت النُّخب إلى مُعلِّقين على الواقع بدلًا من كونهم صانعين للوعي، وانسحب البعض منهم إلى العزلة، وانخرط البعض الآخر في التّبرير، والعديد قد توجّه إلى التّطبيع مع جانب من العهد الجديد. والأخطر من هذا كلّه هو أنّ

بعض النُّخب لعبت دورًا نشطًا في ترسيخ بعض الجوانب الخطأ في العهد الجديد كالقيم الانقساميّة، إمّا بدافع الانتماء الهويّاتي، أو الطّموح السّياسيّ، أو ببساطة بدافع الخوف من القتل أو الإزاحة، عندها أصبح الانحياز العمديّ ونقيضه الصّمت موقفًا منتجًا للخراب وليس مجرّد موقف سلبيّ؛ فعندما يتوقّف المثقّف عن قول الحقيقة، أو يقولها ناقصة أو مشوّهة، فإنّه يترك المجال لغيره ممَّن هم أقلّ وعيًا وأكثر تطرُّفًا، ليتحدّثوا بدلًا منه. وهنا، قد ينفصل أولئك الغير عن واقع النّاس، فيكتبون نصوصًا جميلة وتحليلات أنيقة، لكنّها لا تعبّر عن معاناة النّاس ولا تؤثّر فيهم. وبهذا المعنى وذاك، تواطأ البعض من النُّخب بطريقة ناعمة مع الانهيار عبر الانكفاء، والتّجريد، والمجاز المفرط.

إنَّ المثقّف الّذي يكتب شعرًا عن الحرّيّة بينما يُسحق النّاس في الشّارع ليس شاهدًا على المأساة، وإنّما جزء من مشهدها. سلوك نخبويّ قد يفسّر جزئيًّا، كآليّة دفاع نفسيّة ترى أنّه من الأسلم إنكار الحقيقة، أو تجاهلها، من مواجهتها بصدقيّة وتحمُّل التّبعات. وبذا يعدُّ الصّمت هنا من النّاحية النّفسيّة ليس فقط عجزًا، وإنّما نوع من الإنكار الجمعيّ الرّاقي؛ تواطؤ بالصّمت، أو بالتّجميل، أو بإعادة صياغة الفشل كقدر تاريخيّ أو استعمار دائم. وهو عجز أو تبرير أخلاقيّ للنّخبة من وجهة نظر عالم النّفس (ألبرت بندورا Albert Bandura)، يمكن أن يؤدّي إلى ما يُعرف بـ «فقدان البوصلة الأخلاقيّة (Moral Disengagement)، حيث يتمُّ تسويغ السّلوك غير الأخلاقيّ على مستوى المجتمع بأكمله، بسبب غياب معارضة رمزيّة واضحة له وليس بسبب دعمه العلنيّ.

ولذلك فإنّ الإجابة على سؤال «كيف حدث؟» لا تكتمل من دون الاعتراف بأنَّ بعض النُّخب أو الكثير من النُّخب، بدل أن تكون مرآة للضّمير العام، تحوّلت في لحظات كثيرة إلى مرآة للسّلطة، أو إلى ظلٍّ خافت لا يرى ولا يُرى، وهنا يصحُّ القول: إذا كان المجتمع قد دخل في مسار من الانحراف القيميّ، فإنّ جزءًا من المسؤوليّة يقع على من امتلك القدرة على قول «لا»، واختار الصّمت، أو التّأويل، أو الانسحاب. وإنَّ ما حدث قد حدث؛ لأنَّ من كان يُفترض أن يمنع الانهيار تواطأ أو انسحب، ولأنّ النُّخب الّتي يُنتظر منها أن ترفع صوتها حين تنخفض القيم، اكتفت بالكتابة من بعيد، أو شاركت من قريب. وإنَّ جدار الأخلاق قد انهار لأنّ غالب النُّخب لم تسنده بالكلمة الدّاعمة، ولم تؤازره بالموقف اللّازم.

***

صناعة الصُورة النّمطيّة

حين يُطرح السّؤال: «كيف تغيّرنا؟»، لا يمكن القفز على دور الإعلام كوسيلة لصياغة الإدراك الجمعيّ وليس بوصفه أداة لنقل الخبر أو وسيلة لصناعة التّرفيه؛ فالإعلام في المجتمعات الحديثة لا يُخبر النّاس بما يفكّرون، وإنّما بما يجب أن يفكّروا فيه، وما يجب تجاهله، وما يُعتبر وطنيًّا، وما يُعدُّ خيانة.

وفي العراق ومنذ تأسيس الدّولة، وفي غالب العهود، لم يكن الإعلام فضاءً حرًّا للرّأي، كان ذراعًا رمزيّة للسّلطة، أُعيد تشكيله وتكييفه مرارًا بعد 1968م؛ ليؤدّي وظيفة واحدة هي تثبيت الصّورة الّتي تريدها الدّولة عن نفسها في أذهان النّاس، وشيطنة كلّ صورة أخرى. وقد استمرَّ ذلك النّمط – بشكلٍ أو بآخر – حتّى بعد 2003م، لكن بأساليب مغايرة.

في زمن البعث عمل الإعلام بوصفه مسرحًا لتأليه الزّعيم، وصناعة الواقع البديل، لم يكن الغرض نقل الحقيقة، بقدر خلق «حقيقة جديدة» تخدم مشروع السّلطة. لم يكن مطلوبًا من الإعلاميّ أن يُفكّر، مطلوب منه أن يُردّد: النّصر، الوحدة، القائد، المؤامرة، الأعداء. وكانت النّتيجة بناء وعي جمعيّ مشوّه، يرى الدّولة كيانًا معصومًا، والشّكّ خيانة، والاختلاف خروجًا عن الإجماع، حوله أظهرت البحوث النّفسيّة –خاصّة في علم «بناء الصّورة الذّهنيّة» (Framing & Priming Theories)– أنّ الرّسائل الإعلاميّة المتكرّرة تُعيد تشكيل الإدراك طويل المدى، وتؤدّي إلى نوع من «البرمجة الجمعيّة» الّتي يصعب الفكاك منها، خصوصًا إذا ارتبطت بالمشاعر القوميّة، والخوف من الخارج، أو الشّعور بالخذلان (نصيرة، تامي 2022).

وهذا ما حصل في العراق إبان الزّمن السّابق، إذ تمّ تثبيت صورة الدّولة بوصفها «الأب الرّاعي»، والمواطن كـ «الابن العاق إن فكّر». وبعد 2003م، حين تبدّدت المركزيّة السّابقة، لم يتحرّر الإعلام بقدر ما تفتّت إلى جُزر طائفيّة، وجهويّة، وحزبيّة، كلّ منها يسوّق لدولته الخاصّة، وحقيقته الخاصّة، وفي إطارها اختفى النّموذج الواحد. وما نشأ

بدلًا عنه لم يكن تعدُّديّة ناضجة، بل فوضى سرديّة صنعت تشويشًا جمعيًّا بسببه صار المواطن العراقيّ يتنقّل بين عشرات الرّوايات المتناقضة كأنّه يفتّش عن أسئلة تحيّره: من هو البطل؟ من هو الخائن؟ ما هو العدل؟ من يُمثّل الدّولة أصلًا؟

هذا الانقسام في الرّواية الإعلاميّة لم يُنتج وعيًا نقديًّا، بقدر تعزيزه آليّة «الانسحاب الإدراكيّ»، حيث يعجز الفرد عن تصديق أيّ رواية، فينتهي إلى لا شيء، أو إلى تصديق أكثرها صراخًا. علمًا أنّ الأدبيّات الحديثة في الإعلام السّياسيّ تؤشّر أنَّ غياب المرجعيّة الإعلاميّة الموحّدة في المجتمعات الخارجة من الصّراع، يُؤدّي إلى شيوع نموذج «الإعلام التّحريضي» الّذي لا يسعى إلى الفهم بقدر مساعيه إلى تعزيز الانقسام، وتثبيت الخوف، وتغذية الحقد المتبادل (شبيب، نبيل 2011).

وبهذا المعنى فإنّ الإعلام العراقيّ في الزّمنين لم يكن ناقلًا للصّورة فحسب، وإنّما مُنتجٌ فعليٌّ لها: إذ خلق صورة نمطيّة عن الدّولة ككيانٍ خارق في زمن البعث، ثمّ ككيانات فاشلة أو طائفيّة أو «مافيويّة» في الزّمن الّذي جاء من بعده، من دون وجود خطاب وطنيّ جامع يعيد التّوازن.

وما زاد من تأثير الإعلام في تشكيل هذا التّبدُّل هو عامل «التّكرار العاطفيّ»، إذ كُرّرت رسائل الدّولة أو رسائل الأحزاب بطريقة مشبعة بالعاطفة: دموع الأمّهات، صور الشّهداء، الأناشيد الوطنيّة، صور القادة، أو حتّى مشاهد المذابح والانفجارات. وهنا تظهر بعض الدّراسات النّفسيّة مثل (دراسة Paul Slovic 2007) حول الاستجابة العاطفيّة للصّور في الإعلام، الّتي تبين أنّ التّكرار العاطفي يُضعف القدرة على التّفكير النّقديّ ويُنتج ما يُعرف بـ «اللّامبالاة الأخلاقيّة»؛ حين يصبح الموت مشهدًا، والفساد موضوعًا ساخرًا، والخراب خلفيّة مألوفة.

والخلاصة أنَّ ما فعله الإعلام العراقيّ -سواء الرّسميّ أو غير الرّسميّ- هو تجميد الذّاكرة الجمعيّة في أنماط جاهزة: دولة تعني الخوف، أو الفشل، أو الطّائفة، أو التّسلُّط. لم يمنح الأجيال الجديدة فرصة لإعادة تعريف الدّولة بشكلٍ ناضج وواقعيّ؛ لأنّه أمدّهم بإجابات جاهزة، لا بأسئلة محفّزة.

لقد حدث ما حدث لأنّ الإعلام في العراق، عوضًا عن أن يكون مرآة مجتمعه، صار قناعًا يُخفي به وجه الدّولة الحقيقيّ، أو مكبّر صوت يضخّ التّشويش بدل التّنوير. وبهذا

فقد دوره الأخلاقيّ في مساءلة الدّولة، واكتفى في أفضل الأحوال بوصف الانهيار من دون أن يُنذر به.

***

خيانة الدّولة مجتمعها

منذ أواخر سبعينيّات القرن العشرين، وبشكلٍ خاصّ مع صعود صدّام حسين إلى رأس السّلطة عام 1979م، بدأت الدّولة العراقيّة تتحوّل من كيان إداريّ تنظيميّ إلى جهاز هندسة قسريّة للسّلوك الاجتماعيّ. لم تكتفِ الدّولة بإدارة شؤون المجتمع، بل سعت إلى إعادة تشكيل وعيه ونمط حياته، من خلال سياسات تدخُّليّة شاملة، تستند إلى إرادة سياسيّة أحاديّة ترى في السّيطرة ضمانًا للاستقرار، وليس إلى فهم علميّ للمجتمع العراقيّ، بينها:

1. مصادرة المبادرة المجتمعيّة.

أحد أبرز أوجه فشل الدّولة تمثّل في مصادرة الفضاء الاجتماعيّ لصالح الحزب الحاكم، إذ أُغلقت المنافذ أمام أيّ تنظيم مدنيّ مستقلّ، وأُفرغت النّقابات، والجامعات، والمنظّمات المهنيّة من استقلاليّتها؛ ففقد المجتمع أدواته الطّبيعيّة في التّعبير والتّنظيم الذّاتي، وتحوّلت المؤسّسات الوسيطة إلى امتدادات بيروقراطيّة للنّظام.

2. عسكرة المجتمع.

في عراق الثّمانينيّات والتّسعينيّات، لم تكن الحياة تُقاس بعدد الأيّام، وإنّما بعدد الأوامر الّتي يتقنها المواطن جيّدًا، إذ تسلّلت عسكرة المجتمع إلى حياته بهدوءٍ صاخب، حوّلته من كائن له خيال ورغبة وقلق مشروع، إلى ترس صغير في آلة ضخمة لا تعرف التّوقُّف، ولا تسمح بالخلل. إذ اختار صدّام حسين في سعيه لتثبيت سلطته المطلقة أن يبني مجتمعه على صورة الجنديّ، فنقل سياقات الثّكنات العسكريّة إلى المدارس، والجامعات، والإدارات، وجعل الوطن بأكمله كأنّه معسكرٌ مغلقٌ، والشّعب في طابور دائم.

كانت عسْكَرة المجتمع عمليّة لإعادة تشكيل للهويّة الجمعيّة عبر وسائل نفسيّة دقيقة؛ فالفرد في ظلّ هذه المنظومة يُفطم عن فردانيّته، يُدرّب على كبت مشاعره، على تقزيم أحلامه، وعلى استبدال التّساؤل بالأمر، والخوف بالإيمان القسريّ بالزّعيم.

إنّه تكرار مكثّف للرّموز والضّبط الصّارم أفضى إلى نشوء ما يسمّى بالذّات العسكريّة، وهي ذات تتماهى مع السّلطة، وتعيد إنتاجها في أدقّ تفاصيل الحياة. وهكذا أصبح الجنديُّ جنديًّا حتّى في البيت، في الحيّ، في السّوق، في نظراته لنفسه وللآخرين. والنّتيجة؟ مجتمع مسكون بالتّوجُّس، حيث تُستبدل العلاقات الإنسانيّة بروابط سلطويّة مرهفة تحت الجلد.

3. احتكار الخطاب القيميّ.

أرادت الدّولة أن تكون المرجع الوحيد للقيم والمعاني، فاحتكرت الإعلام، والتّعليم، والخطاب الدّيني، وأطلقت سرديّات مركزيّة عن الوطنيّة، والبطولة، والمجد القوميّ، من دون أن تسمح بظهور سرديّات بديلة. هذا الاحتكار المعرفيّ خلق قطيعة بين الدّولة والمجتمع، إذ بات الخطاب الرّسميّ منفصلًا عن الواقع، ما أدّى لاحقًا إلى فقدان الثّقة بالسّلطة ومقولاتها.

4. غياب أدوات الضّبط المدنيّ.

لم تبنِ الدّولة مؤسّسات قانونيّة مستقلّة تكون ضامنة للعقد الاجتماعيّ، لقد اعتمدت على أدوات الضّبط العنيف: الأمن، المخابرات، الاستخبارات، الرّعب الرّمزي، والتّلويح المستمرّ بالعقاب. ومع غياب ثقافة القانون، استُبدلت فكرة العدالة بفكرة الطّاعة، والضّمير الجمعيّ بالخوف العامّ، ما عطّل نشوء حسّ مواطني حقيقي.

5. تعميم القسر بوصفه نمط حياة.

كان أكثر الأخطاء البنيويّة خطورة هو تطبيع القسر كأداة يوميّة لتنظيم السّلوك، إلى درجة أنَّ المواطن لم يعد يتفاعل إلّا مع السّلطة، وليس مع القانون ولا مع القيم. وبانهيار هذه السّلطة فجأة في 2003م، لم يظهر مجتمع واعٍ يمتلك أدوات التّنظيم الذّاتي، ظهر بدلًا منه فراغ هائل؛ لأنّ الدّولة – ببساطة – لم تؤسّس بدائل مدنيّة للحكم، بعد أن احتكرت كلّ شيء ثمّ انهارت دفعة واحدة.

6. إنتاج الفساد الإدراكيّ.

بحلول التّسعينيّات، ومع الحصار، تخلّت الدّولة عن أدوارها التّنمويّة، وتحوّلت إلى آليّة بقاء، تُدار بالشّعارات والتّعبئة والانكماش، ممّا رسّخ أنماطًا ذهنيّة وسلوكيّة مشوّهة داخل المجتمع؛ لذلك فإنّ المواطن الّذي تربّى على الطّاعة، وجد نفسه في بيئة تُكافئ

الكـذب، والتّزلُّـف، والانتمـاء الزّائـف. وبهـذا شـاركت الدّولـة ومـن دون أن تعـي في إعـادة برمجـة وعـي النّـاس ضـدّ قيـم النّزاهـة، والكفـاءة، والعمـل المشـترك.

أمّـا مـا بعـد 2003م لـم تكـن الدّولـة القائمـة أفضـل حـالًا مـن الدّولـة الغائبـة؛ فقـد سـاهمت هـي أيضًـا - بتركيبتهـا الهشّـة - في تعميـق المشـكلات نفسـها. إذ انتقلـت السّـلطة مـن يـد إلـى أخـرى مـن دون أن تُسـتعاد وظيفتهـا الأساسـيّة: التّنظيـم، العدالـة، وبنـاء الثّقـة. وبـدلًا مـن إصلاح الخـراب المتراكم، ظهـر نمـوذج جديـد مـن الحكـم يعتمـد علـى المحاصصـة، والزّبائنيّـة، وتفكيـك الدّولـة نفسـها مـن الدّاخـل؛ لذلـك وعوضًـا عـن أن تكـون الدّولـة مظلّـةً للمجتمـع، أصبحـت أحـد مصـادر انقسـامه، فتوزّعـت علـى الطّوائـف، والكتـل، والمصالـح.

إنّ مـا نعيشـه اليـوم نتـاج تراكـم تاريخـيّ لدولـة تعاملـت مـع مجتمعهـا كخصـم، لا كشـريك. دولـة ألغـت التّعـدُّد، عسـكرت الحيـاة، حجّمـت المجتمـع، احتكـرت القيـم، ثـمّ انهـارت مـن دون أن تتـرك وراءهـا شـيئًا سـوى الخـوف، والفوضـى، والفـراغ.

هكـذا سـاهمت الدّولـة العراقيّـة بمنهجهـا القسـريّ في إضعـاف المجتمـع، ثـمّ غابـت فجـأة، فـكان الانهيـار جماعيًّـا.

***

الوهن النّفسيّ

ثمّة نوع من التّعب لا يُرى وإن يحكم كلّ شيء: ردود الأفعال، التّردُّدات، الانسحابات، والغضب المفاجئ. إنّه تعب للنّفس وليس الجسد فقط، يثقل الوعي، ويطفو على ملامح الحياة اليوميّة. هكذا يبدو التّعب الّذي أصاب الشّخصيّة العراقيّة وبالمعنى الأدقّ العديد من الشّخصيّات العراقيّة اليوم: تعب يكاد يكون مزمنًا طويل الأمد، ليس اضطرابًا بالمعنى النّفسيّ، ولا تعافيًا من أيّ اضطراب، حال كما يقول أهل العراق بين البينين، أقرب إلى الغفوة منها إلى اليقظة. ولعلّ أوّل دلائل هذا الوهن هي الحيرة القيميّة المستمرّة الّتي يجد العديد من العراقيّين أنفسهم في حالها ممزّقين بين ما يؤمنون به، وما مطلوب منهم تأديته، وما يُجبرون عليه. تتزاحم القيم في ذهن الواحد منهم من دون أن تستقرّ، وتتداخل في لا وعيه موروثات دينيّة، ومعايير عشائريّة، ومفاهيم حديثة مشوّشة، من دون أن تُهضم أو تنتظم، يفضي وجودها إلى حالة عند الكثيرين تقترب من الشّلل الفكريّ، حيث يفكّر المعنيُّ كثيرًا قبل أن يتّخذ موقفًا بسيطًا، ثمّ ينكفئ عن الفعل كلّه مرهقًا من التّفكير لا من التّنفيذ. وهناك دلائل أخرى تتعلّق بالانكفاء المزمن عن الفعل العام؛ فالعراقيُّ الّذي كان في زمنٍ مضى جزءًا من الحركة والنّقاش، صار اليوم أكثر ميلًا إلى التّنصُّل منها (آني معليّة)، أو إلى السّخريّة كآليّة دفاع. هذا التّراجع عن ميدان الفعل، سواء كان سياسيًّا أو ثقافيًّا أو اجتماعيًّا، لا ينبع فقط من الخوف، وإنّما من الإحساس العميق بعدم الجدوى، وكأنّ الفعل العامّ صار طقسًا عبثيًّا، يفضي فقط إلى دوّامة جديدة من الإنهاك، وليس إلى أيّ نتيجة.

ودلائل أخرى على هذا النّوع من التّعب تتّضح من نزعة الشّكّ العميقة، حيث لا يثق أحدٌ بأحد إلّا في مواقف تحسب قليلة، وفي الغالب لا يثق الفرد بالمؤسّسة، ولا المؤسّسة تثق بالمجتمع، ولا المجتمع يثق بنفسه. كلّ شيء مشكوك فيه: النّوايا، الشّعارات، الإنجازات، وحتّى القيم.

إنّها حالة يمكن وصفها بالوهم الارتيابي[5]، ليست عرضًا نفسيًّا فرديًّا، بل نتيجة تاريخ من الخيبات، والضّغوط، والوعود المكسورة. صار على ضوئها الشّكّ هو القاعدة، والثّقة هي الاستثناء، ونجد أثر هذا التّعب أيضًا في العجز عن الفرح الحقيقي.

ففي الحياة العامّة يحسُّ الكثير من العراقيّين أنّهم ليسوا سعداء وفي المناسبات يحتفلون بحرارة أقل باستثناء الشّباب الّذين تحرّكهم الغريزة، حتّى الانتصارات تُستقبل بمزاج متشائم: «يا فرحة ما تمّت»، أو «أكيد بيها إنَّ». هذه المشاعر ردّ فعل طبيعيّ لمن أُنهك عاطفيًّا، لدرجة أنّه لم يعد يحتمل الفرح نفسه؛ لأنّه يخشى انقلابه السّريع إلى خيبة.

وهن الشّخصيّة النّفسيّ يظهر أيضًا في الهروب المستمرّ إلى الماضي، كنوع من الإقامة فيه وليس من باب الاعتزاز به. فحين ينهك الإنسان من الحاضر، ويُحرَم من أمل المستقبل، لا يبقى له سوى أرشيف الذّكريات، حتّى وإن كانت مؤلمة. الماضي على الرّغم من قسوته معروف؛ أمّا الحاضر فضبابيٌّ، والمستقبل مفخَّخ باللّايقين. لهذا تستحضر الذّاكرة الجمعيّة صور الطّفولة، أو زمن الاستقرار النّسبيّ، وتنسى أو تتناسى ما كان فيه من قسوة، فقط لأنّه كان «أوضح».

وثمّة علامة أخرى مضمرة لكنّها شديدة الحضور، هي تجنُّب المبادرة؛ فكلُّ فكرة جديدة تُقابَل بسيلٍ من التّحذيرات، وكلّ نيّة للتّغيير تُفهم كتهوُّر. إنّها حساسيّة عالية من المخاطرة لا تحسب جبنًا، وإنّما تعبٌ سابق من خسارات كثيرة. حتّى حين يريد الإنسان أن يتقدّم، يقف خلفه طيفٌ كبير من الفشل المُسبق، يذكّره بما جرى لمن تجرّؤوا قبله.

إنّ ما نراه اليوم، ليس تخلّفًا بالمفهوم التّقليديّ، ولا استسلامًا كاملًا للواقع، إنّه أثر مركّب لتجربة تاريخيّة أرهقت الإنسان العراقيّ حتّى في أعماقه. تجربة لم تكن مجرّد سلسلة من الأحداث السّياسيّة، بل سلسلة من الكدمات الوجوديّة: الانتماء الّذي يُسلب، القيم الّتي تُلوى، الأمل الّذي يُحبط، والحياة الّتي تُخدش يومًا بعد آخر. والحصيلة يمكن القول: إنّ الشّخصيّة الواهنة أو المتعبة نفسيًّا تتقبّل بسرعة، وتركن إلى الواقع كذلك بسرعة، وتقبل الحاصل وما يحصل من دون مقاومة أو بأقلّ ما يمكن من المقاومة.

5- الوهم الارتيابي (Paranoid Delusion) هو نوع من الضّلالات النّفسيّة يتمثّل في اعتقاد راسخ غير صحيح بأنّ الآخرين يتآمرون على الفرد أو يضمرون له الشّرّ، من دون وجود دليل واقعي يدعم هذا الاعتقاد. يرى المصاب أنَّ سلوك النّاس من حوله موجّه ضدّه عمدًا، كأن يظنّ أنّهم يراقبونه أو يخطّطون لإيذائه أو السّخرية منه، ويكون هذا الاعتقاد غير قابل للتّصحيح حتّى لو قُدّمت له أدلّة مناقضة. يُعد هذا النّوع من الأوهام شائعًا في اضطرابات مثل الفصام بنوعه الزّوري (البارانويدي أو اضطراب الشّخصيّة الارتيابيّة)، ويؤثّر على قدرة الشّخص في بناء علاقات أو التّفاعل الاجتماعيّ السّليم؛ لأنّه يعيش في حالة من الشّكّ والتّهديد الدّائم.

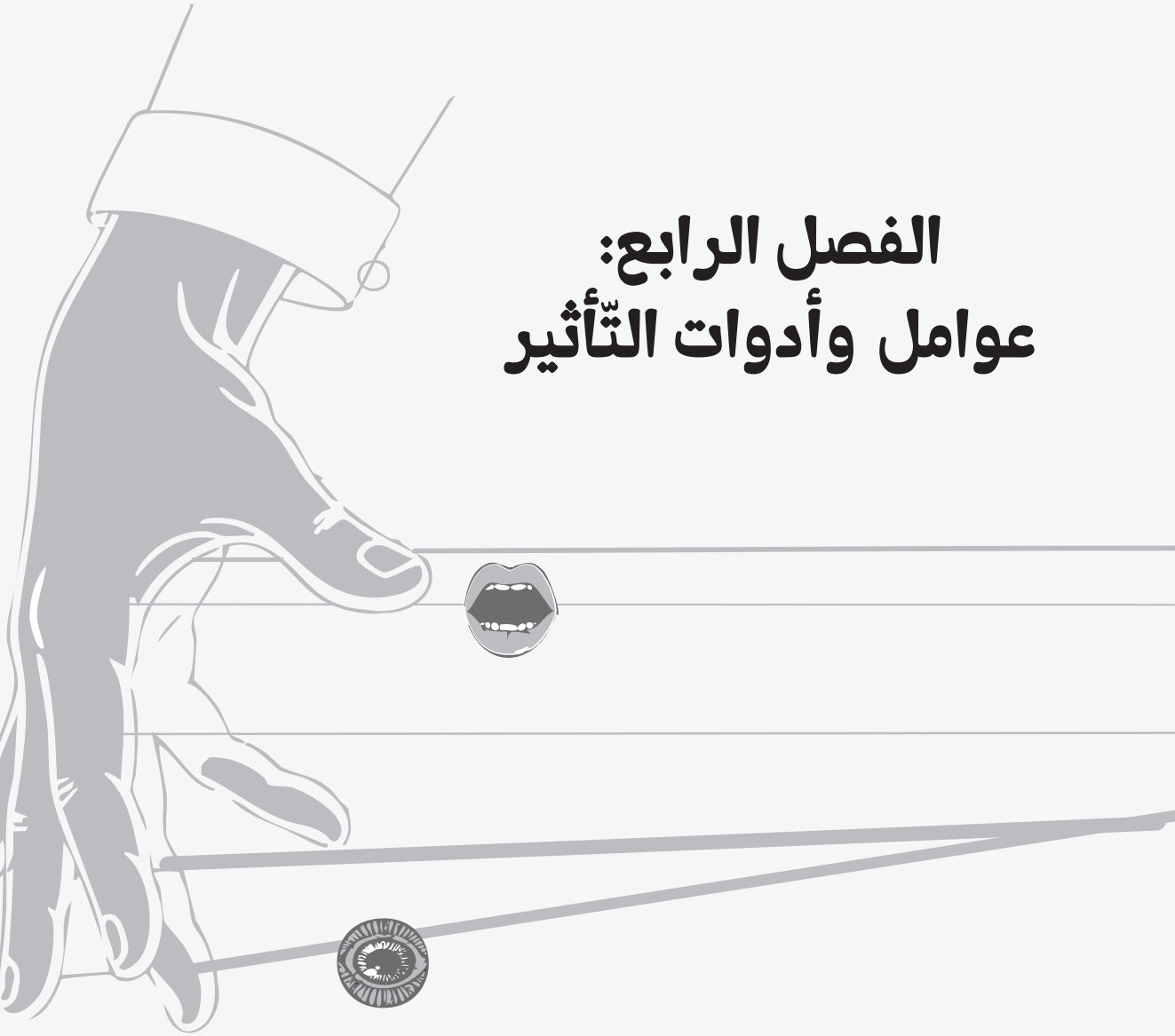

الفصل الرابع:
عوامل وأدوات التّأثير

في مسار الحديث عن الوعي العراقيّ، كان لا بدّ من التّوقُّف عند القوى الخفيّة الّتي مارست أثرها ببطء وإصرار على بنيته؛ تلك الأدوات الّتي لم تكتفِ بالتّوجيه، إنّما شكّلت إدراك الفرد للواقع، وحدّدت له ما يجب أن يراه، وما ينبغي أن يظنّه، وما يُفترض أن يشعر به. لم تكن تلك الأدوات عابرة، ولا سطحيّة، وإنّما توغّلت في العمق، وعملت على تكييف الوعي وفق مقاسات محدّدة، حتّى غدا هذا الوعي حاملًا في ذاته علامات التّآكل من دون أن يشعر، ويتنفّس التّبعيّة كأنّها جزء من الطّبيعة.

ناقشنا في فصول سابقة كيف أصاب هذا الوعيَ عفنٌ ثقيل، خلل أصاب خزين الذّات العراقيّة أعمق من أن يُختزل في حدث سياسيّ أو مرحلة عابرة؛ هو تراكم ممتد، تشكّل عبر مسارات متعدّدة، تداخل فيها النّفسيّ مع المؤسّساتي، والعقائديّ مع الإعلاميّ، واليوميّ مع التّاريخي. ولم يكن بالإمكان لهذا العفن أن يستشري لولا البيئة الحاضنة الّتي أُعدّت بعناية، واستُخدمت فيها أدوات بدا ظاهرها تنظيميًّا أو توجيهيًّا، غير أنّها مارست فعليًّا دورًا في التّرويض والتّطبيع والاحتواء.

ما حدث للوعي لم يكن قرارًا فجًّا من سلطة تستهدف إفساد شعبها، وإنّما نتيجة لرؤية سلطويّة اختزلت الإنسان في أداته، واعتقدت أنّ السّيطرة تبدأ من العقل، وأنّ ضبط السّلوك يمرُّ عبر تشكيل القناعات.

هكذا اعتُمدت المعرفة المنتقاة، تلك الّتي لا تتيح التّساؤل، ولا تحتمل التّعدُّد، وروِّج لها بوصفها يقينًا، حتّى باتت بنية الوعي هشّة، معبّأة بشعاراتٍ مفرغة من معناها، ومصطلحات فقدت اتّصالها بالتّجربة الحيّة.

في هذه البيئة، كان العفن نتيجة حتميّة لسلسلة من الأدوات الفاعلة الّتي عملت بشكلٍ متكامل على بناء وعي مشوّه، غير قادر على النّقد، وغير راغب في المقاومة. سنقف في هذا الفصل عند الأدوات الأبرز في عمليّة التّأثير وإحداث فعل التّعفُّن، لا بوصفها عناصر تقنية داخل نظام سلطويّ، وإنّما باعتبارها آليّات فنّيّة لإنتاج وعي منحرف عن ذاته، مأزوم في صمته، خاضع في منطقه، ومُنهك في محاولته لفهم ما جرى له من دون أن يمتلك مفرداته، وهي:

- أجهزة أمنيّة استخباريّة تابعة.
- قيادة سياسيّة شكّاكة.
- جهاز حزبيّ مطاوع.
- إعلام موجّه.
- تعليم على مقاس السّلطة.

***

أجهزة أمنيّة استخباريّة تابعة

إنّ الأجهزة الأمنيّة الاستخباريّة في العراق لم تكتفِ بكونها الأذرع التّنفيذيّة لحماية النّظام والأدوات الفاعلة لرصد التّهديدات الّتي تستهدفه كما هي مهامها وأدوارها في الدّول التّقليديّة، كانت لبِنات تأسيسيّة في بنية الدّولة ذاتها، تتحرّك بالأوامر المباشرة للرّئيس وكأنّها تابعة له وليس للدّولة، حتّى يمكن الإشارة إلى أنّها من صاغ هويّة الدّولة العراقيّة الحديثة، خصوصًا بعد 1968م، عبر نموذج أمنيّ يجعل الدّولة نفسها وظيفةً للأمن، وليس العكس.

في هذا السّياق، أصبحت الأجهزة الأمنيّة والاستخباريّة بكلّ تفرّعاتها، أدوات هيمنة وأدلجة، تمثّل الحلقة المركزيّة الّتي دار حولها بناء السّلطة، ومفاهيم المواطنة، والهويّة، والولاء، بدءًا من الاستخبارات العسكريّة الّتي طُوّرت من مديريّة في دائرة العمليّات إلى مديريّة عامّة بعدّة معاونيّات لتتّخذ بعد ذاك التّاريخ دور الرّقيب على المؤسّسة العسكريّة. وقد تضاعف هذا الدّور بعد صعود صدام إلى المركز الأوّل في الدّولة والحزب عام 1979م، حيث فُرّغت القيادة العسكريّة من سلطتها المهنيّة لصالح سلطة أمنيّة مركزيّة ترصد القادة والضّبّاط وتراقب تحرّكاتهم وآراءهم وحتّى خلفيّاتهم الاجتماعيّة والطّائفيّة. عندها لم تعد الاستخبارات العسكريّة مجرّد أداة لجمع المعلومات، كانت أداة قَصّ وإعادة تشكيل، فصلت الضّبّاط عن بعضهم، وربطت مصيرهم الشّخصيّ بمستوى طاعتهم. وأسهمت مع دوائر أخرى للتّوجيه السّياسيّ والتّنظيم الحزبيّ بتحويل الجيش من قوّة وطنيّة إلى تشكيل مؤدلج، معزول، خائف، فاقد للتّماسك، ومتورّط في ضبط ذاته.

أمّا جهاز المخابرات الّذي تشكّل بعد مؤامرة ناظم كزار أو طوّر من جهاز حنين – الجهاز السّرّي المعني بأمن الحزب – إلى جهاز مخابرات، وتوسّعت مهامه ليصبح لاعبًا حاسمًا في الدّاخل والخارج؛ فبينما كانت مهمّته الأساسيّة هي رصد التّهديدات الإقليميّة والدّوليّة، كانت له مهمّة أخرى ليست ظاهرة هي السّيطرة على مفاصل الدّولة ومجتمعها في الدّاخل، ومجتمعات الجاليات العراقيّة في الخارج، حيث تطوّر الجهاز بسرعة ليكون شبكة عنكبوتيّة تنسج علاقاتها بالصّحافة، والسّفارات، والمراكز الثّقافيّة، والجامعات،

والمنظّمات المجتمعيّة، وحتّى الشّركات الخاصّة. كلّ من يتعامل مع الدّولة أو يظهر طموحًا أو تأثيرًا خارج سلطة النّظام، أصبح تحت أعين هذا الجهاز.

لقد كان الجهاز منظومة تعيد تشكيل الإدراك الشّعبيّ؛ فكلّ مؤثِّر أو مفكِّر يجب أن يمرّ أوّلًا من بوّابة الرّضا الأمني، وإلّا عُدّ خطرًا حتّى وإن لم يتكلّم. هذا ما جعل المخابرات تتجاوز وظيفتها وتتحوّل إلى أداة هندسة ثقافيّة قسريّة.

وتأتي من بعدها مديريّة الأمن العامّة الّتي طوّرت وتضاعف حجمها وتشكيلها ونقل ارتباطها من الدّاخليّة إلى رئاسة الجمهوريّة – السّكرتير؛ لتفرض مفهومًا جديدًا للمواطنة: ليس المواطن من يحمل الجنسيّة، وإنّما من يخلو سجلّه من الشّكّ، ومن يُبدي ولاءً صامتًا من دون مطالب أو ملاحظات. وقد ساهمت هذه المديريّة بإدارة المجتمع بمنطق الجريمة السّياسيّة، حيث تُفكّك العلاقات الاجتماعيّة إلى ملفّات أمنيّة، وتنظر للصّداقات والأحاديث والآراء بوصفها مؤشّرات سلوك مشبوه، بالاعتماد على مخبر محلّي موجود في كلّ مكان، حتّى غدا المواطن يعيش وسط شبكة أمن واستخبارات مصغّرة داخل بيته، وشارعه، ودائرته. إنّه نمط أمنيّ للدّولة يتجاوز في أهدافه الأمن الوقائيّ والانضباط الأمنيّ إلى إنتاج إنسان جديد: خائف، مطيع، ممسوخ الإرادة، مسكون بالرّقابة الذّاتيّة حتّى وهو نائم.

وأخيرًا جاء جهاز الأمن الخاص ليمثّل ذروة التّمركز الأمنيّ حول شخص الرّئيس؛ فبينما كان يُفترض به أن يكون جهازًا لحماية رأس الدّولة، تحوّل إلى كيان موازٍ للدّولة نفسها. أدار هذا الجهاز باقي الأجهزة، ورسم لها الحدود، وراقب مفاصلها، ووجّه رؤساءها.

كان أداة هيمنة شاملة، ارتبط منتسبوه عن طريق رئيسهم قصي صدام حسين بالرّئيس مباشرة، وتلقّوا منه التّوجيهات، وتغلغلوا في مفاصل الجيش والحزب والحكومة والمجتمع. كانوا عيون السّلطة في كلّ مكان، وذراعها الّتي تلوّح بها لمن تجرّأ على التّفكير خارج الإطار المرسوم. عبر سنواته الأخيرة أصبح هذا الجهاز قوّة ضاربة في صناعة الخوف، وفي تطبيع العلاقة بين الفرد والدّولة بوصفها سلطة فوقيّة مطلقة، لا تناقش، ولا تُحاسب.

إنَّ ما حصل في موضوع الأمن في عراق الزّمن السّابق تضخّم في حجم الأجهزة الأمنيّة والاستخباريّة، وتحوّل كامل في وظيفة الدّولة جعل الدّولة الأمنيّة حقيقة واقعة؛ حيث يُفهم الاستقرار من وجهة نظرها أو عموم مسؤوليها بأنّه غياب الصّوت، والانتماء بأنّه تماهٍ مع الرّئيس، والسّيادة بأنّها خضوع مطلق لرغبات السّلطة.

لقد أنتج هذا النّمط أمنًا بلا أمان، وجمهورًا صامتًا، ومجتمعًا يعيد إنتاج خوفه في عزلته وفي تواطئه، حتّى تعفّن الوعي، واختلط الولاء بالحياة اليوميّة، وعُدَّ الخروج عن النَّص انتحارًا. وكانت النّتيجة نظامًا يبتلع دولته، ودولة يحرسها الخوف، ويصوغها الأمن، ويحرّكها الولاء، لكنّها لم تكن دولة مؤسّسات بقدر ما كانت بنية سلطويّة أمنيّة بأقنعة متعدّدة، فيها كلُّ جهاز أمنيّ بمثابة مرآة تعكس هلع السُّلطة من الدّاخل والخارج، وتحاول تطبيع هذا الهلع في وعي المواطنين. وهكذا حين دخلت القوَّات الأمريكيَّة بغداد عام 2003م، انهارت الدّولة لأنّها كانت دولة فارغة من المعنى المؤسّسي، متضخّمة بالرّقابة، منهكة بالولاء، عاجزة عن الحياة خارج عباءة الأجهزة الأمنيّة.

إنّ الخطر الحقيقيَّ لهذا النّوع من الفلسفة الأمنيّة لم يتوقَّف عند تعدُّد الأجهزة، وتابعيّتها المباشرة إلى الرَّئيس، وإنَّما في فقدان الرُّؤية، ومساعي الاستخدام المفرط للإيذاء والتَّنكيل والتَّعذيب لأغراض سياسيَّة، حتَّى بات الأمن جزءًا من معركة السّيطرة، لا من مشروع الدّولة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّه وحين يتكرّر الخوف النَّاتج عن الأمن القسريّ، يصبح عادة. وحين يصبح القمع منهجًا، ينمو الصّمت في العقول قبل الألسن. هذا ما فعلته الأجهزة الأمنيَّة ببنية الوعي العراقيّ؛ إذ لم تكتفِ بضبط السُّلوك، تجاوزته خطوات أبعد إلى المساهمة في تعفُّن الوعي، وجعل المواطن يتشكَّك في الكلام، ويتردَّد في الشّكوى، ويستبطن الخوف حتّى وهو حرٌّ.

حين سقط النِّظام عام 2003م، سقطت معه المنظومة الأمنيّة السّابقة. كان يفترض أن يُعاد بناء مؤسّسات الأمن على أساس مهنيٍّ احترافيٍّ، يقوم على حماية المواطن لا إخضاعه. لكن الّذي حدث إعادة تدوير الماضي بأدوات جديدة، وبتسميات بديلة. تفكَّكت الأجهزة السَّابقة، ولم تُبنَ مؤسَّسات تحلُّ محلّها بروح مغايرة، جرى استنساخ النّموذج ذاته داخل سياقات سياسيّة مشوَّشة. لم تتأسَّس منظومة أمنيَّة موحَّدة، تكاثرت الأجهزة: جهاز المخابرات الوطنيّ، جهاز الأمن الوطني، الاستخبارات والأمن، والاستخبارات العسكريّة، ووكالة الاستخبارات والتّحقيقات الاتّحاديّة، ومديريّة أمن الأفراد، وأمن الحشد، واستخبارات الأحزاب الّتي تسلّلت إلى الدّولة بلا بوّابات. وهكذا بقي الأمن أقرب إلى المزاج السّياسيّ من المعيار المهنيّ، وبقيت الولاءات فيه متفرّقة بين الزّعيم، والمرجعيّة، والحزب، وفي إطارها لم يعد هناك مركز واحد للقرار الأمنيّ، وإنّما مراكز متداخلة، تتقاطع تارة، وتتصادم تارة أخرى.

وعلى الرَّغم من أنَّ كثيرًا من الممارسات لم تعد تحمل الوحشيّة السّابقة، فإنَّ جوهر الفلسفة لم يتغيَّر. ظلّ الأمن أداةً للنُّفوذ، أكثر من آليّة للحماية، وقعت حالات تعذيب كمحصّلة لانفلات السّلطة، وضعف الرّقابة، وازدواجيّة المرجعيّة، وتعمّق الإرباك، وزاد الالتباس. ضعفت ثقة المواطن بالأمن، صار يتجنّبه؛ لأنّه مبهم، ولم يعد الجهاز الأمنيُّ يحفظ النّظام، وإنّما يخترقه، ويُستدعى لمعارك لا تخصّه، ويوجّه لخصومات لا تشبه مهمّته، متسبِّبة في المزيد من التَّعفُّن.

إنّ أزمة الأجهزة الأمنيَّة في الدّولة العراقيّة لم تكن فنّيّة، ولا هيكليّة فحسب، إنّها أزمة فهم لوظيفة الأمن في الدّولة؛ حيث إنَّ الأمن الفاعل لها يبنى على المهنيّة، ولا يمكن أن يُبنى على الولاء، ينهض بالمشروعيّة والعدالة والثّقة وليس بالقوّة.

***

قيادة سياسيّة منفعلة

إنّ الأمن في بنية السُّلطة العراقيَّة الحديثة وفي ضوء فلسفتها الأمنيّة مرآة مشروخة لهواجس الحاكم؛ فكلّما ازدادت قناعاته بأنَّ الجميع يتآمر عليه، اتَّسعت دائرة المراقبة، وتضاعفت طبقات الحماية، وتحوّل الأمن من منظومة للدّولة إلى جدار شخصيّ يعكس مدى هشاشة الثّقة، لا متانة الاستقرار.

لقد مرّ العراق منذ تأسيسه بسلسلة من الانقلابات والمؤامرات؛ ممّا جعل عقل الحاكم العراقيّ -مع بعض الاستثناءات القليلة- لا يستقرُّ، ولا يثق، ولا ينام إلّا وحوله أكثر من جهاز يتابع الجميع ويراقبهم، وربّما يراقب بعضه بعضًا. لكن مع صعود صدّام حسين إلى سدّة القيادة والحكم، اتّخذ هذا الهاجس بُعدًا نفسيًّا أكثر تعقيدًا، تقف خلفه شخصيّة مركّبة، تطلّبت أمنًا يشبهها: صارمًا، متشعّبًا، لا يثق بأحد، ولا يغفر أيّ خطأ.

كان صدام ابنًا لتجربة سياسيّة لم تعرف الاستقرار: انقلاب 1963م، وفشل البعث الأوّل، ثمّ صعوده إلى الواجهة الأمنيّة قبل الرّئاسة. لم يأتِ للكرسي من بوّابة انتخابيّة أو شرعيّة دستوريّة طبيعيّة، جاء من طريق معبّد بالدّماء والمؤامرات والإعدامات، وهو طريق لا يُورّث إلّا القلق، ولا ينتج إلّا الشَّك.

لذا حين تسلّم السُّلطة، بحث عن أجهزة موالية ولم يبحث عن مؤسّسات مستقلّة، ولم يكتفِ بجهاز أمن واحد، فقد أنشأ وطوّر أجهزة أخرى وسخّر أخرى لأغراض الأمن؛ لأنّه لا يريد دولة قويّة بقدر ما يسعى إلى تحقيق أمنٍ شخصيٍّ متضخّم، يراقب الجميع، ويعرف عن الجميع، حتّى أقرب النّاس. وكلّما زادت مساحة سلطته، زادت عزلته. بات يثق بالجهاز لا بالإنسان، ويستند إلى التّقارير لا إلى النّصيحة. عيّن شقيقه برزان رئيسًا لجهاز المخابرات، وجعل صهره حسين كامل جنديّ الحماية قائدًا للأمن الخاص ووزيرًا للتّصنيع العسكريّ، وابن عمّه ضابط الصَّفّ علي حسن المجيد وزيرًا للدّفاع، ثمّ سلّم ابنه الأصغر قصي مفاتيح الدّولة الأمنيّة كلّها، وكأنّ السُّلطة عائلة، والأمن إرث، لا وظيفة،

وجعل القرب منه معيارًا للأمان لا الكفاءة؛ ولهذا بقيَ الانتماء القبليّ والقرابيّ مفتاحًا لصعود كثيرين إلى هرم السّلطة الأمنيّة. وفي السّنين الأخيرة من عهده تحوّل العراق إلى «دولة قرابة» مقنّعة، تفضي فيها الدّماء إلى السّلطة أكثر ممّا تفضي الكفاءات. وهذا ما عزّز في ذهن الحاكم فكرة أنّ الحماية تبنى على العائلة، وليس على النّظام، علمًا أنَّ كلَّ محاولة انقلابيّة، أو مؤامرة حقيقيّة أو متوهّمة، كانت ترسّخ هذا الشُّعور وتضاعفه.

في 1979م، حين لفّق مؤامرة داخل الحزب ضدّ بعض قياداته، أشرف بنفسه على التّحقيق، والإعدام، والمحاسبة. لم يسند الأمر إلى القضاء، أسنده إلى لجنة حزبيّة فيها شقيقه هو الأساس، أراد أن يرى الخوف في العيون، ويصنع من مشهد الدّم ولاءً لا يُنسى.

إنّ هاجس الأمن عند الرّئيس لم يكن فقط خوفًا من الخارج، كان انعكاسًا داخليًّا لصورة ذات مضخّمة، يرى فيها نفسه أكبر من الدّولة، وأعلى من القانون، لا يثق إلّا بمن يخافه. ومن يخاف لا يسأل، ولا يناقش، ولا يرفض. وفي هذه المعادلة، صار الأمن أداة تأليه، وليس وسيلة حماية، وصارت الأجهزة جميعها ترصد من لا يصفّق، وتحقّق مع من ينتقد، وصار الجيش برمّته يُربّى على التّهليل قبل القتال.

لقد تمدّدت وظيفة الأمن في عهد صدام إلى المدارس والجامعات، إلى الإعلام والثّقافة، إلى الأحياء والأسواق. حتّى الفنان، والأستاذ الجامعيّ، والرّياضي، لم يكن بعيدًا عن عين الرّقيب، ورقابة من باب ترسيخ الطّاعة، وضمان بقاء «الزّعيم» فوق الجميع، وتحت الحماية المستمرّة.

لقد بلغ هاجس الأمن في عقل الرّئيس حدّ الوسواس. لم يكن مجرّد حذر استراتيجيّ، كان هوسًا مَرَضيًّا بالعدو المختبئ، حتّى لو لم يكن موجودًا. وبالنّتيجة، لم يبنِ مؤسّسات دولة متماسكة بعد أن أحاط نفسه بجدران أمنيّة كثيفة، تقطعه عن الواقع، وتغذّيه بالخوف، وتخفي عنه ملامح السُّقوط القادم.

وفي لحظة الحقيقة عام 2003م، لم تحمه تلك الأجهزة، ولم تنفعه التّقارير، ولم يوقف الاجتياح مئات آلاف من المنتسبين؛ لأنّ الدّولة الّتي تُبنى بالخوف، تنهار بالفوضى، ولأنّ الأمن الّذي يقوم على الولاء، يسقط أوّلًا عند أوّل رجّة. وهكذا كانت النّهاية صادمة: جهاز أمنيّ عملاق، يقف عاجزًا أمام انهيار كلّيّ.

لكن المفارقة الأهم أنَّ هذا النَّمط من التَّفكير لم ينتهِ تمامًا بعد 2003م؛ فمع أنَّ النّظام سقط، إلّا أنّ عقل الحاكم بقيَ كما هو: يرى الأمن وسيلة لضمان بقائه، ويرى المواطن خطرًا محتملًا ما لم يُعاد تشكيله.

ولهذا فإنَّ من جاؤوا بعد صدام، وعلى الرّغم من اختلاف الشّعارات والبرامج، أبقوا الأجهزة الأمنيّة المركزيّة مرتبطة بشخص رئيس الوزراء مباشرة، من دون فصل واضح بين القرار السّياسيّ والوظيفة الأمنيّة، وأبقوا الكثير من صلاحيّات التّوجيه، والتّعيين، والتّحريك بيد رأس السُّلطة، وليس من مؤسّسات محترفة تعمل بمعزل عن النّزعة الفرديّة.

إنّهم وإن بدّلوا أسماء الأجهزة، وزادوا عددها، وغيّروا من خطابها العلنيّ، إلّا أنّهم أبقوا جوهر السّيطرة قائمًا: بعض الأجهزة تصرّفت بانحياز، وبعضها متّهمٌ بتجاوزات، وإن لم تصل إلى مستوى ما كان سابقًا، لكنّها كشفت أنَّ الدّولة الجديدة لم تفكّك بعد تراث الدّولة الأمنيّة، وإنّما أعادت فقط توزيعه، وألبسته ثوبًا جديدًا.

في الدّولة العراقيّة، قد يتغيّر الدّستور، وتتشكّل البرلمانات، وتتعدّد الحكومات، لكن فكرة «الرّقابة على المواطن» لم تختفِ، ولم يختفِ الخوف من الأجهزة الأمنيّة، وأغلب الرّؤساء الّذين جاؤوا بعد صدام، أبقوا لأنفسهم خيوط السّيطرة، ومارسوا نوعًا من «التَّدخُّل المباشر»، أحيانًا تحت غطاء مكافحة الإرهاب، وأحيانًا باسم حفظ النّظام، وأحيانًا من دون مبرّر واضح.

وهكذا أُبقي الأمن وسيلةً لإعادة هندسة المجتمع، وأُبقي الاعتقاد سائدًا في وعي الحاكم أنَّ الدّولة لا تستقيم إلّا إذا «آمن به النّاس»، وتلك عقيدة تُعيد إنتاج الدّائرة ذاتها: أمنٌ يخدم الحاكم لا الدّولة، ومواطن يُعاد تشكيله، لا تحريره.

***

جهاز حزبيّ مطاوع

إنَّ الجهاز الحزبيَّ البعثيّ في الدّولة العراقيّة إبان الزّمن السّابق لم يكن مجرّد أداة تنظيميّة لإدارة الشّؤون الحزبيّة، كان طوال سنين حكمه جهازًا لإعادة تشكيل الإنسان؛ فكما استُخدم الأمن لتثبيت الحاكم والحكم، استُخدم الحزب لذات الغرض بالإضافة إلى تدجين المجتمع، وصياغة وعي جديد لا يرى العالم إلّا من نافذة العقيدة الحزبيّة، ولا يفكِّر إلّا وفق الخطاب الرّسميّ، ولا يتحرّك إلّا بإشارة من القيادة الأعلى، إذ إنّه ومنذ أن ثبّت مواقعه في الدّولة والمجتمع، بدأ بناء ذاته حزبًا شموليًّا، يطمح للهيمنة على المجتمع كلّه؛ ولهذا وسّع تنظيم هيكليّته أفقيًّا وعموديًّا: خلايا في المدارس، وشعب في الأحياء والمصانع، وفرق في الوحدات العسكريّة، وقيادات في كلّ مؤسّسة، حتّى تطوَّر وأصبح دولة داخل الدّولة وليس حزبًا سياسيًّا بالمفهوم التّقليديّ السَّائد للأحزاب السّياسيّة، أو بالأدقّ صار الحزب هو الدّولة، والدّولة هي الحزب، ومن ثمّ أصبح الولاء الحزبيّ هو مفتاح كلّ شيء: الوظيفة، التّرقية، الحماية، حتّى الحلم الشّخصيّ.

لكن الأهمَّ أنَّ هذا الولاء لم يُبْنَ على القناعة، وإنّما على الطّاعة؛ حيث لم يكن المطلوب من الحزبيّ أن يفكِّر، وإنّما يُطيع، ولم يكن مطلوبًا منه أن يناقش بقدر ما يصفّق. ولأنّ القيادة في تكوينها النّفسيّ لا تثق بالمجتمع؛ فهي أيضًا لا تثق بالحزبيّ إلّا بمقدار خوفه منها. وهكذا، تشكّل الجهاز الحزبيّ كمرآة للجهاز الأمنيّ: وظيفته الرّصد لا الحوار، والتّنفيذ لا الاقتراح، والاصطفاف لا التّفكير.

في هذا السّياق، أُنتج نموذجٌ بشريٌّ جديد هو الحزبيّ المطاوع: شخص لا يملك رأيًا خارج النّص، يردّد ما يُقال له، يكتب التّقارير على الأصدقاء والجيران، يتوجّس ممّن يقرأ كثيرًا، ويخاف أن يُفسَّر صمته على أنّه احتجاج، حتّى بات قياس وجوده داخل التّنظيم بقدرته على إظهار الولاء، وصياغة التّقارير، والمشاركة في المسيرات، وتكرار الهتاف ذاته كلّ يوم، بلا ملل.

لقد شكّل هذا الجهاز الحزبيّ بكلِّ تفرُّعاته ماكينةً ضخمة لإعادة قولبة المجتمع: من الطّفل في المدرسة، إلى الأستاذ في الجامعة، إلى الموظّف في الوزارة، إلى العسكريّ في الثّكنة حتّى المثقّف والفنّان؛ فصار الجميع يعيشون تحت رقابة الحزب، ويعملون على إرضائه، ويصيغون حياتهم وفق معاييره، لا وفق حرّيّتهم. وبهذا المعنى كان الحزب طوال سيطرته على الدّولة مؤسّسة لإنتاج الخوف، وتعميم الطّاعة، ونشر ثقافة الاستسلام.

وكانت ذروة هذا «التّطويع» حين تحوّل الولاء الحزبيّ إلى ما يشبه الدّين الجديد: نصوص محفوظة، رموز مقدّسة، زعيم لا يُسأل، وقيم لا تُراجع. فصار المسؤول الحزبيُّ أشبه بالكاهن، يوزّع بركات الولاء، ويصادر حقّ الآخرين في الاعتراض. ومع هذا التّمأسس، ضاع الإنسان الحرّ، وولد المواطن الخائف الّذي لا يعترض، ولا يبادر، ولا يخرج عن النّص.

لم يكن كلُّ هذا بطبيعة الحال عفويًّا، وكأنَّ الجهاز الحزبيَّ قد صمّم على هذا النّحو؛ ليكون أداة تطويع لا أداة توعية، فكلّما زاد عدد المطاوعين، شعر النّظام بالسّيطرة، وكلّما اختفى المستقلُّون، خفت صوت النّقد. وبمرور الزّمن، تحوّلت الطّاعة إلى فضيلة، والتّفكير إلى خيانة، و«الرّفيق المطيع» إلى النّموذج الأعلى.

لكن هذا الجهاز الّذي بدا متماسكًا من الخارج، كان هشًّا من الدّاخل؛ لأنّه بُنيَ في الأصل على الخوف لا على الإيمان، وعلى الولاء الشّخصيّ لا على الاقتناع الفكريّ.

لقد شكّل حزب البعث في العراق منظومة سلطويّة صارمة، حيث اختُزل تدريجيًّا إلى أداة بيد السّلطة، لا إلى حامل لمشروع أيديولوجيّ فعّال. وهُمِّش كلُّ ما يمتُّ بصلة للحوار أو المبادرة أو التّفكير النّقديّ، لصالح ثقافة الطّاعة والانضباط والتّبعيّة المطلقة للقيادة. هكذا تحوّل الحزب إلى جهاز بيروقراطيّ صارم، تقتصر وظيفته على تكرار الشّعارات، ورصد الولاءات، وقمع المخالفين.

تجربة البعث في العراق في أدلجة الوعي ليست فريدة، إذ تكرّرت في تجارب عديدة لأنظمة أيديولوجيّة شموليّة حول العالم، منها على سبيل المثال جهاز الحزب الشّيوعيّ في رومانيا تحت حكم (نيكولاي تشاوشيسكو)، أو الحزب النّازيّ في ألمانيا، أو حتّى في بعض التّجارب العسكريّة اللّاتينية. في كلّ تلك النّماذج، استُخدمَ الحزب كوسيلة للضّبط والسّيطرة والتّرويع، ما جعل أجهزته السّياسيّة تنهار سريعًا عند أوّل هزّة حقيقيّة. إذ وعندما بدأ الاحتلال الأمريكيّ عام 2003م، لم يخرج الآلاف من المنتمين للحزب للدّفاع

عـن مشـروعهم أو قيادتهـم، فانهـار البنـاء الحزبـيّ كمنـزل مـن ورق؛ لأنَّ أولئـك الّذيـن تربّـوا في ظلِّ الخـوف والرّقابـة والطّاعـة العميـاء، لـم يمتلكوا القـدرة علـى المقاومـة أو الفعـل، ولـم يعرفـوا كيـف يتصرّفـون مـن دون تعليمـات مـن الأعلـى. وهـذا يعكـس الحقيقـة الكبـرى: مـن يُربّـى علـى الصّمـت لا يسـتطيع الصّـراخ عنـد الحاجـة، ومـن يُـدرّب علـى الطّاعـة فقـط، لا يعـرف كيـف يتّخـذ القـرار أو يواجـه الواقـع.

وفي المقابـل، نـرى تجـارب حزبيّـة عالميّـة نجحـت في البقـاء والتّأثيـر حتّـى في الأوقـات الصّعبـة؛ لأنّهـا بنيـت علـى الثّقـة والاقتنـاع، لا علـى الرّعـب والـولاء القسـريّ. فمثـلًا، واجـه حـزب المؤتمـر الهنـديّ أزمـات سياسـيّة متعـدّدة لكنّـه بقـي فاعـلًا بسـبب جـذوره الشّـعبيّة وبرامجـه الواقعيّـة.

هكـذا يتّضـح أنَّ الأحـزاب الَّتـي تبنـى علـى الاسـتبداد، قـد تصمـد خارجيًّـا بفعـل القمـع، لكنّهـا تبقـى فارغـة مـن الدّاخـل، وعندمـا يسـقط الخـوف، تسـقط معـه كلُّ الأقنعـة.

وختامًـا يصـحُّ القـول: لقـد أنتـج الحـزب ووفـق رؤيتـه في صناعـة الإنسـان الجديـد نظامًـا خاضعًـا مـن القاعـدة إلـى القمّـة، سـاهم في تحنيـط العقـل العراقـيّ، وتكريـس الخـوف في الوعـي، وتعميـم سـلوك الانقيـاد علـى الأجيـال، حتّـى إنّـه وبعـد زوالـه، بقيـت رواسـب هـذ النّـوع مـن الثّقافـة حيّـة؛ لأنَّ الطّاعـة حين تصبـح بنيـة نفسـيّة، لا تـزول بسـهولة، وتسـتمرّ بأقنعـة جديـدة.

***

إعلام موجَّه

تحوّل الإعلام في العراق بعد عام 1968م تدريجيًّا إلى ذراع صلبة من أذرع السُّلطة، لا تنقل الواقع بقدر ما تُعيد صياغته، ولا تعبّر عن النّاس وإنّما تُعيد تشكيل وعيهم. إذ تبنّت الدّولة في ظلّ حكم البعث تصوُّرًا شاملًا للإعلام، بوصفه أداة مركزيّة لـ«أدلجة الوعي»، وتقييده، وصياغته بما ينسجم مع صورة الحاكم، لا مع حاجات النّاس. في هذه الرّؤية، كان المواطن مستهلكًا لخطابٍ واحد، محكوم بلغة مدروسة، وصور منتقاة، ونبرة موحّدة.

لقد وُجّه الإعلام العراقيّ من الحزب ليكون مرآته، ولسانًا للزّعيم، وجدارًا صامتًا أمام الواقع، حتّى صارت الحقيقة ما تقوله النّشرات، لا ما يعيشه النّاس؛ فكلُّ خبر لا يخدم الرّواية الرّسميّة، إمّا يُمحى أو يُعاد تشكيله، وكلّ مظهرٍ للاختلاف إمّا يُهاجم أو يُخنق.

منذ صعود البعث إلى السُّلطة، أُخضعت الصّحافة لرقابة صارمة، وصارت الجريدة واجهة للتّهليل، تُكتب العناوين وفق «مصلحة الثّورة»، وتُقصُّ الأخبار من مصادرها إن لم تكن على «خطّ الحزب». ولهذا لم تكن المؤسّسات الإعلاميّة سوى امتدادات للدّولة الأمنيّة، تُراقب الدّاخل قبل أن تُخاطب الخارج، وتكتب لتُرضي القائد لا لتعبّر عن القارئ.

لقد تحوّل التّلفزيون الرّسميُّ إلى خشبة مسرح، لا يتبدّل فيها الممثّلون إلّا وفق أدوار الطّاعة، ولا تُبثُّ منها صورة، أو تُعرض فيها أغنية، أو تُقال فيها كلمة إلّا بموافقة «الرّقيب» الّذي لم يكن مجرّد موظّف، بل ممثّلًا عن «عقل الدّولة»، وأجهزتها الأمنيّة.

ما من مثقّفٍ أو فنانٍ أو كاتب عراقيّ في تلك المرحلة إلّا ومرّ بتجربة الرّقابة: نصوص تُمنع، كتب تُصادر، أعمال تُهاجم، ومؤلّفون يُستدعون. لقد كانت الرّقابة جهازًا قائمًا بحدِّ ذاته، يقرأ كلَّ حرف، ويسأل عن كلِّ جملة: لِمَ هذه العبارة؟ ما القصد من هذا المشهد؟ من يُقصد بهذا الكلام؟

إنّها رقابة تشتغل على النّيّة وليس على النَّص، تُحاكم الكاتب بما يُظنُّ أنّه قصده، وليس بما كتب. وبذلك نشأ جيل من الكُتَّاب يُمارسون الرّقابة على أنفسهم مسبقًا،

وُلدت معهم «الكتابة المتردّدة»، و«التّأويلات المقنّعة»؛ فصار التّلميح وسيلة للبقاء، لا للإبداع، وصارت السّلامة الشّخصيّة أهمَّ من سلامة المعنى.

إنَّ جوهر المشروع الإعلاميَّ للنّظام آنذاك هو إعادة تشكيل الإنسان؛ فالإعلام كان يُعلّم المواطن كيف يرى، لا فقط ماذا يرى. كيف يُحبُّ، ومَن يُصفق له، وكيف يكون «جيّدًا» في نظر الدّولة. كانت نشرات الأخبار دروسًا في الولاء، وكانت الأغاني الوطنيّة تمارينَ يوميّة في الانتماء، وكانت الرّوايات والقصائد تصطفُّ في صفوف الخدمة، تنطق باسم الجماعة، وتمحو الفرد.

في هذا المشروع يريد الحاكم مواطنًا مؤمنًا لا حرًّا، منشدًا لا مثقّفًا يسأل. ولهذا صار الإعلام يُعيد إنتاج «الإنسان المؤدلج»، الّذي لا يُفكّر إلّا كما يريد القائد، ولا يرى إلّا ما يُعرض له، ولا يشعر إلّا بما يُسمح له بالشّعور به. وحين يظهر الاختلاف يُدان بالعمالة، أو يُصنّف بالخيانة، أو يُنفى إلى هوامش النّسيان.

كما إنَّ الرّقابة في سياقات ذاك الاعلام تحوّلت إلى ثقافة عامّة: في المطبعة، في صالة التّحرير، في المقهى الثّقافي، في البيت، وفي العقل. الجميع يُراقب الجميع، وكلّ كلمة قد تُفسّر ضدّك، وكلّ صمت قد يُفهم كاعتراض. ولهذا نشأ الخوف وتعمّم على أوساط عديدة في المجتمع، وكان هناك اعتقادٌ أنَّ الدّولة تنجح حين يصبح النّاس هم الرّقابة من دون الحاجة لأمر.

وبتغيُّر النّظام عام 2003م، تحرّرت أدوات الإعلام، لكن لم يتحرّر وعي الإعلام. أُلغيت وزارة الإعلام، وتعدّدت القنوات، وانفتحت الصُّحف، لكن بقيت عقليّة التّوجيه قائمة: الإعلام مرّة بيد السّلطة، ومرّة بيد الحزب، وأحيانًا بيد الطّائفة. وتحوّلت حرّيّة التّعبير إلى واجهة تُخفي وراءها محاورًا يتحدّث بخوف، وكاتبًا يمارس الرّقابة على نفسه من جديد، ولكن هذه المرّة بحذرٍ طائفيّ، أو بدافع الحماية من الاغتيال، أو الخوف من الاتّهام بالخيانة.

لقد تغيّرت أشكال القمع، لا جوهره. بقي الإعلام أداة لتثبيت السّلطة، وترويج الزّعيم، وإعادة تشكيل الجمهور، لا تحريره. وبينما غابت الرّقابة الرّسميّة، برزت رقابة التّهديد، والتّخوين، والتّشهير؛ فصار الإعلاميُّ حرًّا شكليًّا، لكنّه مكبَّلٌ واقعيًّا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ أخطر ما في إعلام السّلطة، ليس كذبه الفجّ، وإنّما نجاحه في إعادة تعريف الإنسان. والإشارة أيضًا الى أنَّ الإعلام الّذي لا يُخبر، بل يُلقّن، يصنع رعيّةً مروّضة، وليس جمهورًا واعيًا وحين يصبح الإعلام أداة للهندسة النّفسيّة، وتقييد السّلوك، وتأييد السّلطة، فإنَّ أوّل ما يسقط في الدّولة هو الحقيقة، ويتحوّل كلّ صوت حرٍّ إلى صدى مشوَّش، يتلاشى في ضجيج التّصفيق.

***

تعليمٌ على مقاس السُّلطة

كان التَّعليم في العراق إبان الزّمن السّابق، البوّابة الكبرى لإعادة تشكيل العقول وفق تصوُّر السّلطة للحقيقة؛ فكما جرى تحويل الأمن إلى مرآة لوساوس الحاكم، جرى تحويل التّعليم إلى جهاز بثّ، مهمّته غرس الرّواية الرّسميّة الواحدة، وتجفيف منابع التّفكير الحرّ، وتحويل المتعلّم إلى مستقبل سلبيّ، لا إلى عقل فاعل.

لقد انطلق البعث منذ استلامه السّلطة في 1968م من قناعة أساسيّة: إنَّ من يسيطر على المناهج، يسيطر على الذّاكرة. ومن يحدّد مفردات التّعليم، يحدّد شكل الوطن في عقول الأجيال. ولهذا لم يكن هناك فصل بين الخطاب السّياسيّ والمنهاج الدّراسيّ؛ بعد أن تحوّل الصّفُّ إلى ساحة تعبئة، والكتاب المدرسيّ إلى منشور حزبيّ مموّه، يقدّم التّاريخ كما أراده الحزب، ويصوغ المواطن كما أراده القائد.

بُني التّعليم في تلك المرحلة على سرديّة تمجّد الثّورة، وتؤلّه الزّعيم، وتحوّل الصّراع السّياسيّ إلى مادّة دراسيّة. ووجّه الطّالب لدراسة التّاريخ بوصفه سلسلة انتصارات «مذهلة» حقّقها الحزب، وأمجادًا بناها صدام حسين وليس سردًا للوقائع، حتّى لو لم تترك أثرًا في الواقع. أمّا الفشل فكان يُطمس، أو يُنسب إلى «الأعداء»، أو يُعاد تأطيره كجزءٍ من مؤامرة على «النّهضة».

في هذا السّياق، أصبحت المدارس مراكز تثقيف حزبيّ، حيث يجري حثّ الطّلبة على الانخراط في «الطّلائع» و«أشبال صدام»، وتُعلَّق صور الرّئيس في كلّ قاعة، وتُكرَّس الإذاعة المدرسيّة لتلاوة خطاباته. أمّا المعلِّم فصار موظّفًا في جهاز التّعبئة الفكريّة، لا ناقلًا للمعرفة، ووسيطًا بين السّلطة والطالب، يقيّم حسب ولائه، وليس حسب كفاءته، وفي كثيرٍ من الحالات، كان تقريرُ أمنيٌّ واحد كافيًا لإقصاء أستاذ جامعيّ، لمجرّد أنّه تجرّأ على طرح فكرة خارج النَّصِّ الحزبيّ.

وكانت الجامعات الّتي يُفترض أن تكون معاقل التّفكير النّقديّ، تُدار كمعسكرات فكريّة. يعيَّن عمداؤها من الموالين بأمر من الرّئاسة، وتخضع رسائل الماجستير والدّكتوراه للمراقبة، ويُمنع تداول بعض المصادر، أو مناقشة بعض القضايا، حتّى لو كانت علميّة بحتة. وكلّما اقترب الموضوع من السّياسة، زادت رقابة الدّولة عليه، حتّى غدت بعض الأقسام -خصوصًا التّاريخ والعلوم السّياسيّة والاجتماع- محاصرة بالرّقابة والرّقباء.

لقد عمل التّعليم العراقيّ آنذاك على إنتاج جيل يرى في الحزب مصدرًا للحقائق، وفي القائد ملهمًا تاريخيًّا، وفي كلّ صوت مختلف «خيانة فكريّة». كانت هذه الهندسة المعرفيّة تهدف إلى تحقيق «احتكار الوعي»، بحيث لا يفكِّر الفرد إلّا من خلال مفردات السّلطة، ولا يشكِّك في شيء إلّا إذا طلبت منه الدّولة أن يشكَّ. كانت النّتيجة أن صار العقل الجمعيُّ خزّانًا لمعلومات مشوّهة، مخلوطة بالدّعاية، وعاجزًا عن التّمييز بين الحقيقة والخطاب، بين الوقائع والإنشاء.

ومثلما استُخدم الأمن كأداة لترويع الخصوم، استُخدم التّعليم كأداة لترويض العقول. وكلُّ من حاول كسر هذا النّسق، أستاذًا كان أو طالبًا، واجه قمعًا صامتًا، يبدأ من الاستبعاد الوظيفيّ، ولا ينتهي بالسّجن أو الإخفاء. وهكذا تشكّلت منظومة معرفيّة مغلقة، تدور حول ذاتها، وتعيد إنتاج اللّغة نفسها، والمفاهيم نفسها، والموقف نفسه.

وفي سنوات الحرب (1980 – 1988م)، تصاعدت هذه النّزعة أكثر، إذ جرى تسخير التّعليم لتعزيز خطاب الحرب، وتحفيز الطّاعة، وتغذية «الاستعداد للشّهادة» في نفوس التّلاميذ. لم يعد التّعليم وسيلة لرفعة الإنسان، وإنّما أداة لتطويعه، أو تعليبه، أو توجيهه حيثما تشاء السُّلطة. حتّى الشُّعراء والأدباء في مناهج الأدب، لم يُدرَسوا لجمال لغتهم أو عمق تفكيرهم، وإنّما لطاعتهم أو مدحهم للحاكم.

وبعد العام 1991م، ومع الحصار، أصبح التّعليم أكثر تقشُّفًا في وسائله، لكنّه لم يتخلَّ عن رسالته التّوجيهيّة؛ فمع انهيار البنية الاقتصاديّة، بقيت البنية الأيديولوجيّة صامدة، لأنّها جوهر النّظام: إخضاع الوعي. حتّى في ظلّ الجوع، أراد النّظام أن تبقى العقول ممتلئة بـ«الإيمان بالقيادة»، وأن يخرج من كلّ جيل صوت يردّد: «نعم، نعم، للقائد الضّرورة».

لكن كما لم يصمد الأمن أمام الاحتلال، لم يصمد التّعليم أمام الواقع؛ فالمعرفة الّتي تُبنى على نصف الحقيقة، تنهار أمام السُّؤال البسيط. وحين سقط النّظام في 2003م، واجه

العراق فراغًا معرفيًّا؛ لأنَّ الوعي الَّذي صنعه وعي موجَّهٌ هشٌّ، لا يمتلك أدوات المساءلة.

والمفارقة أنَّ كثيرًا من العقول الّتي نشأت على هذا التّعليم، وجدت نفسها بعد زوال البعث في حيرة: لا هي قادرة على الاستمرار في تمجيد السّلطة، ولا هي تملك أدوات تفكيك الخطاب السّابق؛ فظلَّ التّعليم يعاني من تركة ثقيلة: مناهج أيديولوجيّة، معلّمون مدجّنون، ومؤسّسات لم تتحرّر بالكامل من إرث التّوجيه المركزي.

وهكذا، مثلما وُرّثت أجهزة الأمن بثوبٍ جديد، وُرّثت أيضًا عقليّة التّعليم القديم بثياب الدّيمقراطيّة، من دون أن تُبنى منظومة تعليميّة تحرِّر العقل، لا تعيد تشكيله حسب مزاج الحاكم الجديد.

***

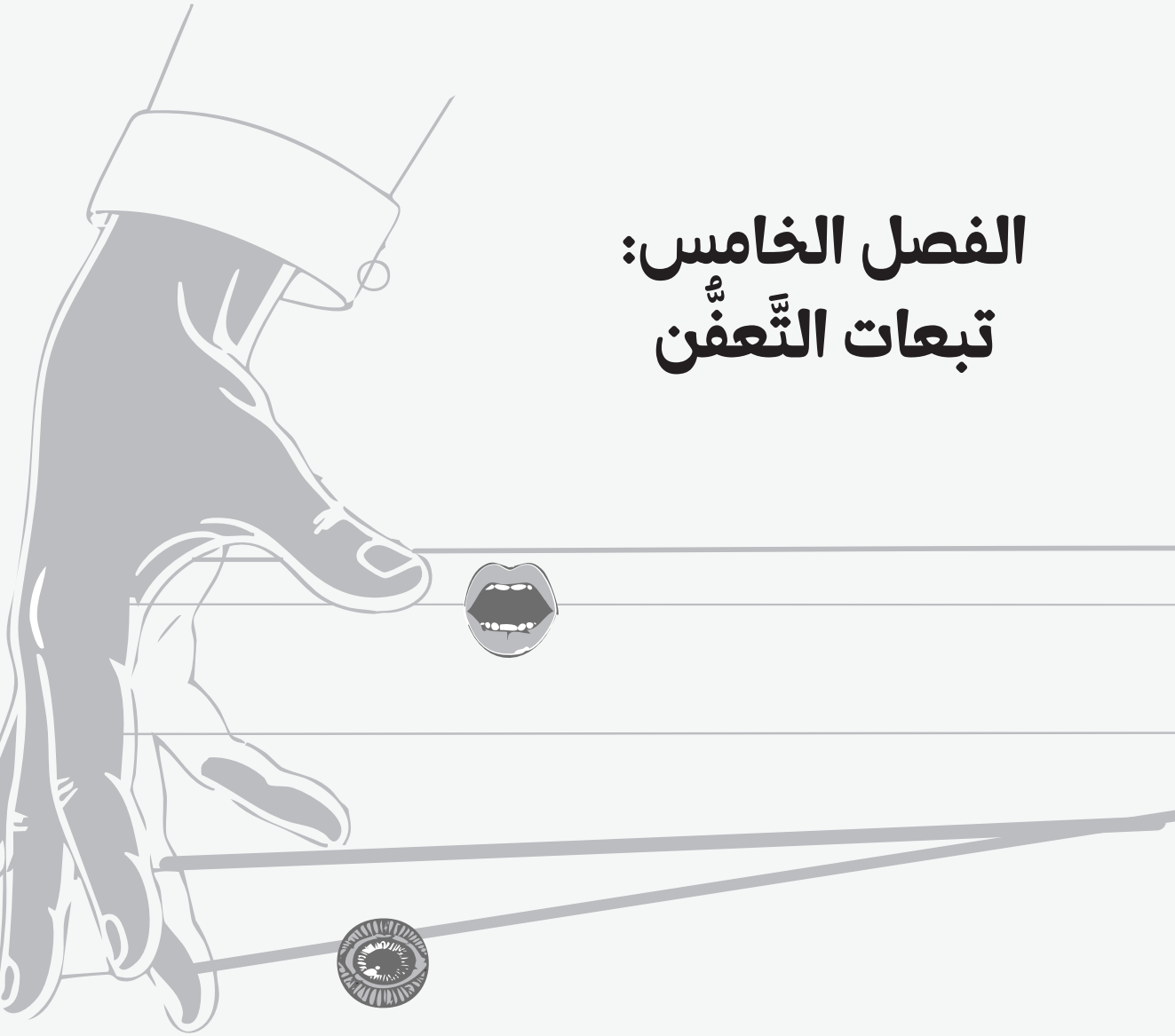

الفصل الخامس:
تبعات التَّعفُّن

في منعطفات نصف قرنٍ مضى، توالت على العراق وقائع سَرَقت من الوعي صفاءه، ومن الأخلاق توازنها، حتّى بات الخلل في السُّلوك العام ملموسًا، يكاد يُرى في تفاصيل الحياة اليوميّة ويُشمّ في أنفاس العلاقات الاجتماعيّة.

لم تكن الحروب وحدها ما مزّق نسيج المجتمع، كانت معها يد الدّولة، بأساليبها الأمنيّة وخطابها المؤدلج، تُمعن في تشكيل العقل على مقاساتها، وتدفع به إلى نماذج سلوكيّة مشوّهة، قوامها الامتثال، والخضوع، والازدواجيّة.

من هنا بدأ «تعفُّن الوعي» يتغلغل بهدوء في الأرواح، ينخر المعايير الّتي طالما حكمت الفعل والرّأي والقيمة؛ فيفرز ظواهر جديدة لم تكن مألوفة في ذاكرة المجتمع العراقيّ أو كان وجودها بسيطًا وفق المعايير الاجتماعيّة الدّارجة في سلوك النّاس، وفي كلّ المجتمعات البشريّة.

ظواهر يمكن أن نلمحها في سلوك الفرد وتفاعله مع ذاته ومع الدّولة، في ميله إلى الكذب تحت مسمّيات الضّرورة أو «التّقية» في خنوعه الأعمى للأعلى وفي انسحاقه أمام السّلطة، أو في فردانيّته الّتي تغلّفها اللامبالاة والخذلان.

وإن كانت بعض ملامح الاستقرار قد بدأت بالظّهور بعد عام 2017م إثر انحسار الإرهاب؛ فإنَّ موازين الفعل ما زالت تميل صوب السّلب، إذ إنَّ العراق وعلى الرّغم من محاولات النّهوض، لا يزال يترنّح على حافّة الفشل، في السّياسة والاقتصاد، وفي عمق العلاقة بين المواطن والدّولة، وفي الهويّة الجمعيّة، وفي قدرة المجتمع على ترميم ذاته.

هذه الظّواهر ومع تكرارها تحوّلت إلى أنماط مستقرّة، تتناسل وتتمدّد حتّى باتت جزءًا من النّسق اليوميّ. ليست اضطرابات نفسيّة بالمعنى السّريري، لكنّها انحرافات اجتماعيّة تطبع الحياة العراقيّة بطابعها، وتنذر بأنَّ القادم، ما لم يُعالج الجذر، سيكون تكرارًا للماضي بثوبٍ أكثر اهتراءً؛ ولهذا جُمعت اثنتا عشرة ظاهرة، هي الأكثر شيوعًا وانتشارًا في عراق الزّمن الحاضر، وَوضعت تحت مسمّياتٍ اشتُقّت من الأفعال، وأُلصقت بها اللّاحقة «نة»، فكأنّها أصبحت كيانات قائمة بذاتها:

الدّحلبة (الامتثال الطّيّع للأعلى)، الغلونّة (المبالغة الشّديدة)، الكَبْرَنة: (التّعظيم العدائيّ للسُّلطة)، الفسدنة (الخروج عن الصّلاح)، التّيهنة (خفوت الرّؤية)، الوسوسة

(الشّـكّ الجمعـيّ)، العدونـة (الشّـرارة الكامنـة في النّفـس)، العمينـة (الانـكار الـلّاإراديّ)، الخوفنـة (حالـة الخـوف المبهـم)، الصّغرنـة (اسـتصغار الـذّات والآخريـن)، الفردنـة (تضخُّـم الأنـا)، المَحْزَنـة (السّـوداويّة النّشـيطة).

إنّها تسميات لا يُقصد بها الطّرافة، بل القسوة الّتي تنحت في وجدان المجتمع العراقيّ وجعًا طويل الأمد. وجع لا يُشفى إلّا بالاعتراف أوّلًا، ثمّ بالفهم، وأخيرًا بالسّعي إلى البدائل. إنّها ناتج التّعفُّن الّذي أصاب خزين الوعي، واستمرَّ حتّى وقتنا الرّاهن منتصف عام 2025م.

***

الدّحلبة: الامتثال الطّيّع للأعلى

الدّحلبة، اصطلاح وُلِد من رحم اللَّهجة الشَّعبيَّة العراقيَّة، مشتقٌّ من لفظة «يدحلب»، ويُطلق لوصف ذاك الإنسان الّذي ينحني للنُّفوذ، ويتقوَّس أمام من علَاه شأنًا ومرتبة، في انحناءة يكسوها الزّيف والرّياء، وتغلِّفها مساعي المنفعة القريبة أو المؤجّلة، وهو: توصيف يحمل بين ثناياه مزيجًا من التّملُّق، والتّذلُّل، والمداهنة، والتّنازل عن الكبرياء، مُتَّشحًا بأقنعة الودِّ الزَّائف طمعًا في مصلحةٍ مرجوّة.

سلوك ينتشر عادةً في البيئات الّتي تحكمها معادلات القوّة ويغيب فيها تكافؤ الفرص؛ فتغدو بسعة انتشارها ظاهرةً وطوق نجاة، أو سلّمًا مرتجلًا للصُّعود وسط أمواج التَّفاوت والاضطراب.

جذور الظّاهرة

في الزَّمن ليس البعيد من هذا الزَّمن، سامَ صاحب الأرض فلاحها سوء العذاب بقصد الحصول على إنتاج أكثر، فتعلّم الفلّاحون وهم السّواد الأعظم من الأبناء طرقًا للتّكيُّف مع الظُّلم بالتّوجُّه إلى الظّالم، والتّقرُّب منه، وتقديم الولاء المُزيّف، والمدح الظّاهريّ الخالي من العاطفة، وكأنّهم في سلوكهم هذا يتقرّبون منه بانحناءة تعظيم، أي دحلبة.

وفي الزّمن السّابق أحكمت الدّولة سلطتها على الأبناء، ظلمتهم أجهزتها السّياسيّة والأمنيّة المتعدّدة بصلاحيّاتها الواسعة؛ فتعلَّم إنسان ذاك الزّمان أساليب تكيُّف للعيش تحت التّهديد الأمنيّ شبه الدّائم، قوامها:

- التَّقرُّب من السُّلطة.
- مداهنة أجهزتها.
- الانحناء دحلبة لتجنُّب أذاها.

والأمثلة في مجتمعنا عن أساليب التّكيُّف القهريّ كثيرة، وخير مثال عنها ما ورد في سجالات السّياسيّة عن تقديرات لعدد الأعضاء في تنظيم حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ

يوم النّجاح في الانقلاب على عبد الرّحمن محمّد عارف في 17 تموز 1968م، قد قُدِّرت بعدّة مئات، وغدت في اليوم الّذي غادر فيه الحزب وصدام الحكم في 9 نيسان 2003م ما يزيد عن المليون، والتّفسيرات الأقرب إلى الواقع لهذا الفارق العدديّ الهائل وموقف الأعضاء في التّخلّي عن الحزب وقيادته والاختفاء من ساحة المواجهة تمامًا، يرجع إلى كون الرّغبة الأصليّة في الانتماء إلى الحزب لم تكن عقائديّة، وإنّما نفعيّة ومداهنة أي دحلبة بغية التّقرُّب من الحزب؛ لأغراض التّكيُّف على العيش الآمن تحت سلطته القسريّة، واقتناص فرصة الحصول على كرسيٍّ وثير في عربات القطار القادم.

إنّ إحكام سلطة الدّولة قسرًا وظلم المواطن عمدًا لم يقتصر على الزّمن السّابق؛ ففي هذا الزّمان شاع الظّلم بوسائل عدّة، بينها إداريّة، وبينها أخرى مليشياويّة، وأخرى دينيّة مذهبيّة، وغيرها أشعرت العديد من الموظّفين والعمّال والعسكريّين ورجال الأمن والمواطنين العاديّين بفقدان الاستقرار والسّكينة؛ فزادت في داخلهم مستويات القلق، دافعة العديد منهم إلى:

1. التّقرُّب من سلطات الدّولة النّافذة والمليشيات المسلّحة إلى حدِّ تكوين بعض المسيحيّين حشدًا شعبيًّا، وفعل مثلهم بعض الأزيديّة والسُنّة وعشائر من المناطق الغربيّة.
2. التَّوجُّه صوب المرجعيّات الدّينيّة سبيلُ دفع البعض إلى الإكثار من زيارة المراقد الدّينيّة، ودفعَ آخرين إلى التّديُّن المظهريّ والمغالاة في الدّعاء الصّوريّ.
3. مسايرة الأحزاب والكتل السّياسيّة الدّينيّة الطّائفيّة، بانتماء البعض إلى تنظيماتها ومليشياتها، والتّرشُّح في الانتخابات ضمن قوائمها، والدّفاع عن وجودها في بيئة غير بيئتها، والثّناء على توجُّهاتها.

وبتقادم الأيّام والحاجة النّفسيّة إلى التّكيُّف على الظُّلم، والقسوة ونوبات سوء التّعامل الّتي استمرّت سمةً من سمات السُّلطة ومن يمثّلها من الأشخاص والأجهزة، شاع بين العديد من الأبناء سلوك المحاباة «الدّحلبة» بقصد التّجنُّب اللّازم للأذى أو الحصول على النّفع المأمول، وبشيوعها واستمرارها أصبحت ظاهرة يلاحظ في مجالها أنواع من السُّلوك تعبّر عن وقعها، مثل: التّودُّد المغالى به إلى الأعلى مرتبة ودرجة. سلوكٌ يحدث تلقائيًّا على الرّغم من معرفة المعني (أي المتودِّد) بأنّه نوع من النّفاق. نفاق الذّات، آليّة نفسيّة تعويضيّة تكوّنت بعد تكرار سلوك الانحناء والمحاباة لعقودٍ من الزّمان، أنتجت توجُّهات ومشاعر تعظيم للذّات في مواقف عكسيّة. مثل:

1. تحويل الهزائم إلى انتصارات.

ثمان سنوات من الحرب مع إيران وكلّ الخسائر الّتي حصلت واستمرّ حصولها إلى يومنا هذا، قيل عنها انتصارات، وقُبِل القول برحابة صدر. دخلت داعش عام 2014م عدّة مدن، وأسقطت ثلاث محافظات، واقتربت من بغداد وأطراف الحكومة يعلنون الانتصارات.

2. تصوُّر الإخفاقات نوعًا من الإبداعات.

فشلت الدّولة في الحيلولة دون احتلال داعش للموصل ومدنٍ أخرى، وأخفقت في محاربة الفساد، وتلكّأت في حصر السّلاح المليشياوي بيدها وبسط سيطرتها الأمنيّة على الشّارع، ومع هذا نجد من بيننا من يخفِّف من وقع هذه الإخفاقات، ويعدُّ التّعامل معها إحدى المنجزات الكبيرة والإبداعات الفذّة.

3. قلّة الحياء.

أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 24 لسنة 2005م للمفصولين السّياسيّين بإعادتهم إلى الخدمة، واحتساب مدّة فصلهم لأغراض التّرفيع والتّقاعد، وتشكّلت لجانٌ في كافّة الوزارات لاستقبال الطّلبات، ودراستها؛ لإصدار أوامر الشُّمول من عدمها، فكان قرارًا مثله مثل غيره من قرارات التّعويض والنّفع، استثار لعاب البعض، وحشّد طاقتهم للتّحايل عليه، وكان الملفت في موضوعه مساعي بعض ذوي التّحصيل العالي، والدّرجات الخاصّة، والرّتب العسكريّة العالية للتَّحرُّك إلى الجهات العليا، والشّخصيّات السّياسيّة والمليشياويّة، والتَّقرُّب لها من دون حياء؛ لجني الثّمار رواتب ومخصّصات مرتفعة، وفرص استغلال للشُّمول بالقرارات، بينهم:

اللّواء صباح الّذي شغل عدّة مناصب في الجيش السّابق، واستمرّ في الخدمة العسكريّة بدائرة المحاربين إلى يوم 2003/4/9م، تقرّب من وزير الدّفاع وجهات سياسيّة توسّطها لشموله بالقرار المذكور على الرّغم من تاريخ سابق له معروف بحسن الخدمة إبان النّظام السّابق، وكثرة الأنواط وإشغال المناصب القياديّة العليا والانسجام الكامل مع مسيرة الحزب آنذاك، وكانت حجّته في المطالبة تتأسّس على أنّه قد أحيل إلى دائرة المحاربين في رئاسة الجمهوريّة قبل السّقوط؛ لاكتشاف المعنيّين في الحزب أنَّ لدى عائلتهم حسينيّة. وقد أثمر أسلوبه في التّقرُّب ترقيةً إلى رتبة أعلى، ومنصب رفيع لم يحصل على مثله الأقران المتضرّرون من النّظام السّابق فعلًا، ولا المهنيُّون المتميّزون.

السّيّد سليم حصل من تقرُّبه إلى حزب المؤتمر على منصب مدير عام، وبعد استقراره في الموقع، تقدَّم بطلب شموله بالقرار المذكور لأنَّ ابن خالته كان مسجونًا عند النّظام، وبسببه لم يحصل على فرصة للتّرقيّة إلى منصب أعلى من المدير العام في زمن صدام، علمًا أنّه قد تبرّأ من ابن خالته المنكوب وفق سلوك الدّحلبة في الزّمن السّابق باجتماع لقيادة الفرقة الحزبيّة الّتي كان عضوًا فيها آنذاك.

4. الكذب.

تورية، وضحكٌ على النّفس والآخرين حتّى صنِّفت بعض أنواعه كذبًا أبيضَ، خبره الغالبيّة؛ فدرج الموظّف وفقه الإشادة بمديره كذبًا، والعسكريّ الإكبار بقائده كذبًا، وابن العشيرة للتّعظيم بشيخه كذبًا، وغناء المطرب لرئيسه (إشكد أنت رائع سيّدي) كذبًا. كذبٌ وإن كان أبيضَ حسب التّبريرات النّفسيّة فإنّ جميع أشكاله مصحوبة بالنّفاق الغائيّ بقصد:

- كسب الودّ.
- تفادي الأذى.
- تأمُّل الحصول على عائد.

لقد جرّبَ هذا النّوع من الكذب الآباء والأجداد لأجيال، وما زال يُجرّب بالطّريقة ذاتها، وفي ذات التّوجُّه والاتّجاه، فسار الجمع في طريقه ركبًا، يستسهلون السّير وسطه سبيلًا في الحياة، لم يتوقّفوا في محطّة من المحطّات ولم يخفّفوا سرعة المسير، حتّى أخذوا به في الحرب وسوح القتال وسيلة خلاص، وفي البناء والإعمار وسيلة من نوع آخر للمداهنة من جهة، ولمضاعفة الكسب غير المشروع من جهة أخرى.

بعد انتهاء الحرب العراقيّة - الإيرانيّة عام 1988م، شرعت الحكومة إعادة بناء مدينة الفاو، وحدّد الرّئيس مدّة لبنائها تقلُّ عن الشّهر، وشرعت الكوادر الهندسيَّة، والمقاولون، والأسطوات، والمهندسون بالعمل ليلَ نهار فأنجزوا المهمّة الرّئيسة بحدود خمسة وعشرين يومًا، ولمّا سُئِل أحد المهندسين المقيمين في جلسة خاصّة عن هذه السّرعة غير المنطقيّة، قال

«كنّا لا نلتزم بالضّوابط والمعايير المهنيّة لبعض الفقرات الخاصّة بالبناء، فمثلًا لا ننتظر أسبوعين ليباس الخرسانة كي نبني عليها، وإنّما نستمرّ بالبناء ومن بعدها نرفع الأعمدة السّاندة (السّقالات) وكذلك الحال في حدل الطرّق ورصفها؛ إذ يجري التّعبيد من دون اكتمال شروط الحدل حسب المواصفات، وكان جميع العاملين والمشرفين والمسؤولين

مدفوعين باتّجاهين:

- الأوّل: الخوف من عقاب الرّئيس القاسي.
- الثّاني: الحصول على رضاه وثوابه العالي.

سعة الانتشار

كان السَّير على الطّريق دحلبة في كلّ مجالات الحياة المجتمعيّة، حيث لم يسلم منها أيّ مجال، وهي:

- **العسكريّة**، الّتي يفترض أن تخضع خططها وتقديرات الموقف في سياقات عملها إلى الدّقّة، والمنطق، والنّزاهة الوطنيّة. حدث في صفوفها: قادة ذاك الزّمان أو بعضهم أوهموا قيادتهم وقلّلوا من شأن العدو في حروبهم، وعدلّوا من توقّعاتهم دحلبة للقائد العام، وبهذا الصّدد ذكر الفريق الرّكن رعد الحمداني قائد الفيلق الثّاني للحرس الجمهوري في كتابه (قبل أن يغادرنا بتاريخ 2014م) أنّ قادة وهيئة ركن الحرس الجمهوريّ أوهموا القائد العام، ولم يقولوا الحقيقة لما يتعلّق بالقدرات والإمكانيّات لقوّاتهم وحتميّة وقوع الهجوم الأمريكيّ المرتقب.

وحصل الأمر ذاته في احتلال الكويت؛ فتقديرات الموقف العسكريّة والاستخباريّة كانت تتجنّب ذكر الانسحاب على الرّغم من أنّه الخيار الوحيد والأسلم آنذاك، دحلبة للقائد العام الّذي لا يريده صفحة من صفحات القتال. وحصل كذلك في هذا الزّمان وإن كان بصورٍ أخرى: قيادة منطقة الموصل ومكتب القائد العام أوهموا القائد العام قبل 2014م، ولم يذكروا حقيقة قدراتهم القتاليّة، ومعنويّات منتسبيهم، واستبعدوا قيام داعش باحتلال المدينة، وتبيّن في المواجهة أنّهم كانوا ينافقونه وهو الّذي لم يكن ملمًّا بالأمور العسكريّة والاستراتيجيّة، وإنّهم كانوا غارقين في الفساد وإفساد المفاصل الأخرى من القيادة. تقلَّد رئيس أركان الجيش عند ترفيعه إلى فريق أوّل عام 2015م الرّتبة الجديدة في حضرة الإمام الحسين في كربلاء، توجَّه طلبة الكلّيّة العسكريّة بترديد قسم التّخرُّج، وحمل رتب ملازم كذلك في حضرة الإمام في مدينة كربلاء.

- **العلوم**، الّتي كانت وما زالت سبلها في البحث والدّراسة محكومة بوسائل وأدوات، يفترض عدم تأثُّرها بالمتغيّرات الجانبيّة ذات الصّلة بالأهواء والميول والرّغبات، لوحظ في مجالها: أساتذة وطلّاب دراسات عليا يلوون نتائج بحوثهم، يمجّدون شأن من

يريدون ويحطّون من قدر من يريدون، فأُدرِجت في ذلك الزّمان عشرات الأطاريح في الجامعات عن صدام وطريقته الفريدة في الحكم، وأسلوبه المميّز في الحياة وآرائه السّديدة، وأُهديت لشخصه عشرات أخرى.

سعت جامعة بغداد في منتصف الثّمانينيّات وبتوجيهٍ من القيادة العامّة للقوّات المسلّحة إلى دراسة الشّخصيّة العراقيّة والشّخصيّة الإيرانيّة وإجراء المقارنة بينهما، وعلى إثرها تشكّل فريق بحث موسَّع من أساتذة مختصّين في علم النّفس والاجتماع، وبعد أشهر من البحث والمتابعة واستعمال بعض الاستبيانات ذات العلاقة أُنجزت الدّراسة، وعقدت جلسة موسّعة لمناقشتها في الجامعة رأسَها الدّكتور طه تايه النّعيمي رئيس الجامعة، حضرها ممثّلون ومدعوّون من كلّ الوزارات، وكانت النّتائج جلّها خصائص إيجابيّة للشّخصيّة العراقيّة. مثل: الصَّبر، والتَّضحية، والشَّهامة،... إلخ، وجلّ خصائص الشّخصيّة الإيرانيّة سلبيّة، مثل: العناد، والمكابرة، والخرافة ...إلخ، ومع هذا التَّحيُّز النِّفاقيّ الواضح أُقرَّت الدّراسة وطبعت بمجلَّدين. سُجّلت في هذا الزّمان عديدٌ من الأطاريح عن المراجع والأئمّة، وأُهديت عشرات أخرى لرموز غيبيّة.

إنتاج السُّلوك الخطأ

إنَّ الدّحلبة وباتّساعها اقتربت من أن تكون عادةً، وطبيعة علاقة غائيّة في البيت والمدرسة والدّائرة والثّكنة العسكريّة والشّارع، مشكلتها في العراق ليس فقط شيوعها ومشاعر الدّونية المصاحبة لها في النّفس الفاعلة، بل:

1. المغالاة في التَّعامل مع وقعها.

انزعج صدام حسين من إشارة للصّحفيّة الأمريكيّة (كريستين هيلمز) عن ازدواجيّة الشّخصيّة العراقيّة وقيامها بنسب الرّأي إلى علي الوردي، نافيًا بشدّة أن يكون الإنسان العراقيُّ مزدوجَ الشَّخصيَّة (إضاءات، 2015م). انزعاج وربّما غضبٌ تلقّفه المدحلبون القريبون منه فحوّلوه إلى تقييدات لتداول كتبه، والتّضييق عليه، وكذلك البعيدون من الأساتذة، والمختصُّون فتوجَّهوا ووجّهوا إلى عدم الإشارة إلى مؤلّفاته مصدرًا، وإلى شخصه عالمًا، فحُرمت المكتبة وحُرم القارئ العراقيّ من أفكار وآراء الأعلم في ذلك الزّمان.

وحُرمَ العراق فرصة إصلاح العديد من أنواع السّلوك غير السّويّ، بتدخُّله وبقيّة العلماء. وحُرمَتْ البشريّة من كفاءة لو قُدِّر لها الولادة في غير العراق لأعطت واشتهرت،

وخُلّدتْ بما يفوق جلّ علماء جيلها المعاصرين له.

2. تعزيز السّلوك الخطأ.

احتجَّ طالب (بقصد النّفاق النّفعيّ) على أستاذ جامعيّ في علم الاجتماع عام 1968م بسبب محاضرة انتقد فيها الأستاذ بعض معالم السّلوك البدائيّ عند العرب، فأشاد التّنظيم الحزبيُّ بالطّالب، ونقله من مؤيِّد إلى نصير، ووضع في الوقت ذاته علامة سوداء على الأستاذ، تسبّبت في إحالته إلى التّقاعد قبل بلوغه السّنّ القانونيّة بعشر سنوات، فتردّت العمليّة التّعليميّة في العراق لمستوى باتت فيه الجامعة تُخرّج مدحلبين، يبتعدون تدريجيًّا عن الوطن.

رفع عريف فصيل في الجيش تقرير نفاق نفعيّ عن آمر فصيله، بسبب عدم موافقة الضّابط الشّاب على ترك الجنود منتسبي الفصيل ساحة التّدريب قبل انتهاء السّاعات المخصّصة وفق النّشرة، بغية المشاركة في مناسبة حزبيّة؛ فمُنحَ العريف رتبة أعلى، وأحيل الضّابط إلى التّقاعد؛ فتصدَّع الضّبط، وخرقت القيم العسكريّة لمستوى بات العقيد فيه عامل بناء، والعميد سائق تكسي، انتهت في داخلهم الرّوح العسكريّة.

حجب فلّاح أجير في مزرعة مسؤول الماءَ عن أرض جاره الفلّاح الفقير، كنوعٍ من الدّحلبة؛ ليروي بها أرض سيّده المتخم، فتخلّفت الزّراعة، وضاعت معايير المواطنة، وهَجر ألوف الفلّاحين أرضهم إلى المدينة ليزيدوها بؤسًا.

لقد تكرّرت مثيرات التّعزيز للسّلوك الغائيّ، وبتكرارها واستمرار التّكرار فترة طويلة من الوقت، عمَّ سلوك الدّحلبة:

- شيوخ تقدِّم الولاء للحاكم الجديد.
- عسكريُّون مرموقون يؤدّون التّحيّة لرجل دين معمّم، ويكبّرونه تعظيمًا من دون استحقاق.
- باحثون يحرِّفون، وشعراء يمدحون.
- كتّاب يشيدون ويكبّرون حاكمًا سابقًا، وآخرَ جديدًا.
- آخرون يقدّمون بناتهم هبةً لأولاد الرّئيس، وغيرهم يقبلون تزويجهن بعمر التّسع سنوات.
- مثلهم يتبرّعون بالتّجسُّس على آبائهم، وإخوتهم، وأزواجهم بطرق دحلبة رخيصة.

مخبرون سرّيُّون في كلّ عهد يكتبون.

3. توسيع هوّة التّناقض الوجدانيّ.

إنَّ الإيغال بالدّحلبة أضعفَ الشَّخصيَّة، ودفعَ البعض إلى الإخلال بالقيم والأعراف، والتَّصرُّف بشكلٍ يناقض المنطق، وأصول العيش، وبناء الوطن الآمن:

- موظّف يعمل في مؤسّسات الدّولة، يعيش على مواردها معاشًا شهريًّا، ويسرقها كلّما تسنح الفرصة.
- سياسيٌّ يميل إلى تجنُّب أو تفادي المساس بالدّولة في العلن ويذمُّها في السّرّ.
- حزبيٌّ يبدي الرّأي إيجابيًّا بأصحاب القرار في السّلطة العليا للدّولة، لا يتماشى مع طبيعة أفكاره الدّارجة عنهم.
- مواطن يساريّ التّوجُّه يشيد بتديُّن الدّولة، ويثني على قراراتها بتشريعها بعض المناسبات الدّينيّة عطلًا رسميّة للدّولة.

وختام القول في هذا الجانب الحسّاس نفسيًّا: إنَّ الدّحلبة ظاهرة نفسيّة اجتماعيّة لا يمكن تعميم حصولها على الجميع، كما لا يدرك حصولها في ذاته الغالبيّة؛ لأنّها آليّة نفسيّة دفاعيّة تحقّق نفعًا تكيُّفيًّا، يمكن الاستدلال عليها من وقع السُّلوك السَّائد في المجتمع، ومديات تكرار السُّلوك.

***

الغلونة: المبالغة الشَّديدة

الغلو، المغالاة، والغلواء بفتح الغين وضمّها، للتَّعبير عن ظاهرة سلوكيّة واجتماعيّة تقوم على المبالغة الشّديدة والتّضخيم في المواقف والانفعالات. تشير إلى نهجٍ يتجلّى في إفراط اللّاواعي في تأييد الأفكار أو رفضها، وفي حبِّ الأشياء أو كرهها، وفي دعم الأشخاص والمواقف أو معارضتها، إلى حدّ يُقصي الاعتدال ويقصّر عن التّوازن، وفي حالتها يتّسمُ السُّلوك بالتّشدُّد والانحياز الأقصى، من دون فسحة للنّقد أو التّريُّث أو البحث عن حلول وسط. لا يكون الفرد أو الجماعة بمجرّد «مع» أو «ضدّ»، بل تمامًا مع أو بشدّة ضدّ، على نحوٍ يتجاوز المعقول إلى حدود الانفعال المطلق.

المغالاة، الإفراط، التّطرُّف.

في اللُّغة والسُّلوك والفكر، تتكرّر ثلاث كلمات تصف نزوع الإنسان إلى تجاوز الحدود في السُّلوك والتَّفكير والانفعال، هي: المغالاة، والإفراط، والتّطرُّف.

المغالاة، تعني المبالغة في القول أو الفعل أو الشُّعور، حيث يُحمَّل الشّيء أكثر ممّا يحتمل، وتُضخّم القيم أو الأشخاص أو المواقف خارج نطاق المعقول.

الإفراط، يشير إلى تجاوز الحدِّ المقبول في السُّلوك، سواء في العاطفة أو الاستهلاك أو الحكم، وغالبًا ما يكون مدفوعًا بردّ فعل غير مدروس، أو انفعال متهوّر.

أمّا التّطرُّف، فيحمل حمولة أيديولوجيّة وسياسيّة أحيانًا، ويُفهم غالبًا بوصفه انحيازًا قاطعًا لطرف واحد، مع رفض تام للطّرف الآخر، من دون فسحة للحياد أو التّوازن.

وعلى الرّغم من الفروق السّياقيّة بين هذه المفاهيم، فإنّها تتلاقى عند جوهرٍ واحد، يتمثّل في انعدام الاعتدال والانزلاق نحو الحدّ الأقصى في التّفكير، أو السُّلوك، أو الانفعال. ومن هذا التّلاقي تنبثق الغلونة كمفهوم جامع لهذه الحالات، بوصفها ظاهرة سلوكيّة واجتماعيّة مركّبة، تتجلّى في القول والفعلً والتّفكير، والتّغلغل في تفاصيل الحياة اليوميّة العراقيّة، كما في الخطاب السّياسيّ والدّينيّ والاجتماعيّ حتّى باتت تضمُّ مغالاة

المتديّن، وتطرُّف السّياسيّ، وإفراط العاشق، وجنون المعجب، وتعصُّب النّاقد. جميعها تمضي في مسارٍ واحد قوامه: التّهويل، والانحياز الحاد، وفقدان الاتّزان.

مظاهر الغلونة في الواقع اليوميّ العراقيّ

1. تكرار الحصول في الحياة اليوميّة.

نصادف في حياتنا اليوميّة، في شوارعنا المزدحمة أو في جلساتنا الخاصّة، في أطراف الرّيف أو قلب المدينة، نماذج سلوكيّة تغلب عليها المغالاة سلوكًا وفكرًا:

- سائق يطلق زمّور سيّارته (الهورن) بلا توقُّف لمجرّد تأخُّر السّيّارة الّتي أمامه، وآخر – إذا كان مسؤولًا أو ابن مسؤول – يترجّل مشهرًا سلاحه في وجه السّائق، ملوّحًا بإطلاق النّار، كنوعٍ من الرّدّ المغالى فيه، خاصّة إن شعر بالاستخفاف أو التّحدّي.
- صاحب مركبة ثلاثيّة العجلات (تُكتُك) يشقُّ طريقه بعشوائيّة، يسير عكس الاتّجاه، يشتم من لا يفسح له المجال، ثمّ يفرُّ مسرعًا، مخلّفًا موجة من الغضب والشّتائم، في مشهد مغالاة متبادلة.
- مرشّح للبرلمان، كان يعادي قائمة انتخابيّة ثمّ ينضمُّ إليها، ويبدأ بمدح زعيمها وتمجيد أفكاره، بشكلٍ يفوق حتّى أنصاره القدامى.
- مَن يوجّه انتقادًا بسيطًا لمرجعيّة دينيّة يتعرّض للتّهديد بالقتل، ومن يكتب مقالًا ناقدًا لفصائل مسلّحة قد يُختطف، حالة من الانزياح بالغ التّطرُّف في الرّدِّ على مجرّد رأي.
- مدير جديد يلغي كلّ ما بناه سلفه، ويبدأ من الصّفر مدفوعًا باعتقاد مغالٍ أنَّ كلَّ ما سبق باطل، وأنَّ ما يقدِّمه هو وحده الصّواب.
- أحزاب مؤدلجة، كلٌّ منها يرى في أفكاره خلاصَ الأمّة، ويرى في أفكار غيره هلاكها، من البعث إلى الدّعوة إلى الحزب الإسلاميّ.
- متديّنون يعتقدون أنَّ طائفتهم وحدها تمثِّل النّجاة، وسواها في ضلال أو في النّار.

2. امتداد المظاهر.

تمتدُّ مظاهر الغلونة لتشمل الأفراد العاديّين ورجال الدّين، فنجد من يُحرّمون ظهور شعر المرأة، والاختلاط بين الأطفال في المدارس، وحلق اللّحية، والاستماع إلى الموسيقى، والاستمتاع بالرّقص، ولبس البنطال للفتيات، ووضع المكياج، ومصافحة الجنس الآخر،

وقيادة المرأة للسّيّارة أو الدّرّاجة، والتّمثيل، والغناء، والوشم، والقروض البنكيّة، والاحتفال بأعياد الميلاد ورأس السّنة، وغيرها.

3. ارتفاع درجات الشّدّة.

كلُّ ذلك يُجرَّم أو يُحرَّم ضمن قائمة تحريميّة تتّسع بلا حدود؛ لتشمل مؤسّسات الدّولة وأجهزتها الأمنيّة الضّابطة حيث يُبرّر التّعذيب بانعدام الدّليل، ويظهر مستشار لرئيس الوزراء في نيسان 2025م معلنًا على التّلفاز أنَّ «التّعذيب هو السّبيل الوحيد لانتزاع الاعتراف»، في تجاوز للقانون والكرامة الإنسانيّة.

وتشمل دعاة إصلاح الدّولة؛ فالمتظاهرون الّذين يطالبون الدّولة بإرساء قواعد العدالة والمساواة يُغالِي بعضهم في الخروج عن الصّفّ ليخرّب أملاك الدّولة متناقضًا مع ما ينادي به.

4. تباين الصُّور.

يلاحظ في الأحياء، والقرى، والمساجد، والمجالس، والأعراس، والمواكب الحسينيّة وقع المغالاة في صور متباينة: مدّاحون يرفعون الممدوح إلى حدّ التّقديس، وناقدون يهوون بالنّقد إلى حدّ التّكفير، ودعاة يتوسّلون التّرغيب والتّرهيب بأساليب قاسية، ومروّجون يخلطون بين الحماسة والتّلفيق، ومهاويل[6] يبالغون في الإشادة حدّ الإسفاف، وخطباء يقدّمون روايات تفوق الخيال، لا يميّزها تحقُّق من زيف.

إنّها حالات من المبالغة لا تقتصر على الأفعال، بل تطال المشاعر، والانفعالات، والآراء. أشخاص يعيشون وكأنّهم «على الحافّة»، لا يتقبّلون النّقاش، ولا يرون الأمور إلّا من زاوية واحدة.

ملامح نفسيّة واجتماعيّة تعزّز الغلو.

لفهم «الغلونة» بوصفها ظاهرة متفشّية في المجتمع العراقيّ، لا بدَّ من التَّوقُّف عند طبيعة هذا المجتمع، من

حيث بنيته النَّفسيَّة وتكوينه الثَّقافيّ ومساره التَّاريخيّ المتقلِّب. فالعراقيّ في عمومه عاطفيُّ المزاج، سريع الانفعال، حادٌّ في ردود فعله، يتنقّل بين النّقائض بسهولة لافتة. وهي ازدواجيّة ليست طارئة أو وليدة اللّحظة، بل تمتدُّ جذورها في ثقافة المحنة والصّراع الّتي

6- جمع مهوال، والمهوال هو الشّخص الّذي يلقي الهوسات كنوع من الهتاف أو الكلام المثير للحماس أو المحفّز الّذي يقال بصوت قويّ ومؤثّر وبترتيب في التّجمُّعات العشائريّة والاحتفالات الوطنيّة والعامّة.

عاشها العراقيُّون عبر قرون من الاحتلالات، والأنظمة القمعيّة، والحروب، والعقوبات، وانهيار الدّولة المركزيّة، وصولًا إلى الفوضى السّياسيّة والاجتماعيّة بعد 2003م.

كما تتَّسم الشَّخصيَّة العراقيَّة بحسب ما رصده عددٌ من الباحثين، بسمتين متناقضتين ومتجذّرتين: الاعتزاز العالي بالذّات، والشَّكّ العميق بالآخر (الحيدري 2013م)، وهذا ما يُنتج سلوكًا اجتماعيًّا محفوفًا بالتَّوجُّس والتَّوتُّر، وسرعة الانجراف نحو أقصى المواقف في لحظات التَّحدِّي أو الاستفزاز. كما إنَّ العراقيَّ الَّذي يُربّى على الافتخار والبطولة والانتصار، يُحاط في الوقت نفسه بشعورٍ دائم بالخذلان والانكسار، ويتفاعل مع هذا التّناقض تفاعلًا يُفضي إلى سلوك لا يعرف الوسط، بل ينزع إلى الحدّة والمبالغة في القول، والفعل، والانفعال.

لماذا الغلو في بلاد الرّافدين؟

يبدو من وقع السُّلوك والآراء وكأنَّ خزين الوعي من المعارف والانفعالات للعديد من أهل البلاد قد أبعدهم عن الوسط المألوف، حتّى توجَّه بعضهم إلى أقصى اليمين يتصرَّف بشكلٍ متطرِّفٍ في إبداء الرّأي وتنفيذ الأفعال تأييدًا وقبولًا، وابتعد آخرون باتّجاه اليسار، وتطرّفوا بالسُّلوك والأفكار رفضًا وانتقادًا على النّقيض من ذاك الواقف على اليمين، والابتعاد وقوفًا بالاتّجاهين المتناقضين، مغالاة يردُّ علماء النَّفس حصولها إلى واحدٍ أو أكثر من العوامل الآتية:

1. ضعف الشُّعور بالانتماء والقبول الاجتماعيّ.

عندما يشعر الإنسان شعورًا بالرّفض أو النّبذ، وبأنّه ليس جزءًا من الجماعة القويّة أو الدّولة، سيغالي البعض في تأييد إحدى الجماعات أو رموزها كي يضمن القبول والاحتواء؛ لأنَّ الانتماء حاجة إنسانيَّة أساسيَّة، تدفع إلى تكوين علاقات والحفاظ عليها، ومتى ما هدّدت هذه الحاجة، قد يتّجه الشّخص إلى مواقف متطرّفة لإثباتها (Baumeister 1995). وبضوء التّهديد الّذي حصل في هذا الزّمان لهذه الحاجة، يمكن تفسير التّهافت في تطوُّع العديد من فدائيّي صدام في تشكيلات مليشياتيّة مسلّحة، وانضمام بعض البعثيّين إلى تنظيمات دينيّة ذات طابع سياسيّ مؤدلج، واتّساع ظاهرة «المخبر السّرّيّ».

2. السَّعي إلى الشُّعور بالأمان ضمن جماعة.

حين يعيش الأفراد في بيئات يسودها الاضطراب والانقسام الحاد، يلجأ بعضهم بحكم

الطّبيعة الاجتماعيّة للإنسان وتبعًا لخلفيّاتهم المعرفيّة وسماتهم الشّخصيّة، إلى الارتماء في أحضان الجماعة الأقوى طلبًا للأمان. ويتجلّى ذلك في ولاءٍ مفرط قد يبلغ حدَّ التّطرُّف في التّأييد والمناصرة، أو في مبالغات خطابيّة يُقصَد منها درء تهمة الخيانة أو التّقصير. وتتبدّى هذه الاستجابات في مظاهر، مثل: تعاظم الهتافات وإطلاق الشّعارات في المناسبات العامّة، وكثافة المنشورات الطّائفيّة المتشدّدة في الإعلام ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، واتّساع ظاهرة التَّشدُّد في ارتداء «الزّيّ الإسلاميّ» أو الحجاب، وازدياد أعداد الخطباء الّذين يهاجمون كلَّ ما يرتبط بالحرّيّة أو الدّيمقراطيّة. سلوكيّات في معظمها تُصنَّف بوصفها مساعيَ دفاعيّة لتعزيز الإحساس بالأمن الجماعيّ، وتحقيق هويّة محصَّنة في مواجهة واقعٍ مهدِّد.

3. التّخفيف من مشاعر الدُّونيّة.

عندما يتراكم الإحساس بالنّقص -سواء على المستوى الفرديّ أم نتيجة الانتماء إلى جماعةٍ مُهمَّشة أو موصومة بالازدراء- تغدو المغالاة أداةَ تعويضٍ نفسيّ. يتبنّى البعض فيها مواقف وسلوكيّات تُجسِّد «قوّة رمزيّة» تمنحهم تفوّقًا شعوريًّا مؤقّتًا يكسر عجزهم الدّاخلي.

في العراق، عانت مكوِّناتٌ اجتماعيّة مختلفة مستوياتٍ متفاوتةً من التّهميش السّياسيّ والاجتماعيّ طوال عقود في الزّمن السّابق، ثمّ تواصلَ شعورُ بعضها بالإقصاء في هذا الزّمن. هذا الاحتقان سرعان ما انفجر في صورة خطابٍ انتقاميّ متطرّف أو سلوكٍ عنيف يردّ الإقصاء بالقوّة؛ فقد وقف بعضُ الرُّموز الدّينيّة السُّنّيّة ضدّ النِّظام الجديد قبل اتّضاح معالمه، وانبثقت فصائل مسلّحة لمقاتلته، فيما سعت شخصيّاتٌ أخرى بارزة إلى العمق العربيّ الإسلاميّ طلبًا للدّعم، ولجأت بالمقابل شخصيّاتٌ شيعيّة معروفة إلى إيران لاستجلاب العون. هكذا تحوّل التّطرُّف - خطابًا وممارسة - إلى وسيلة رمزيّة لتعويض مشاعر الدُّونيّة واستعادة مكانةٍ مفقودة.

4. انفعالات الطّفولة.

قد يتعرّض الفرد في مراحله المبكّرة لظروف مقلقة تترك في وعيه مخزونًا من توتّرٍ وخوفٍ مكبوتين، وعندما يواجه في الكبر مواقف تستحضر ذلك الشُّعور المهدِّد، يَنْدَفع بردود فعل مبالَغ فيها -غضبًا أو تشدُّدًا- كآليّة لتفريغ تلك الانفعالات القديمة. وينطبق الأمر ذاته على الخوف؛ فالحلول المتطرّفة تبدو للخائف منطقيّة ومُرضية متى شعر بالخوف

على ذاته أو هويّته أو جماعته. وتبعًا لبنيته النّفسيّة ومخزونه المعرفيّ، قد يلجأ إلى وسائل دفاعيّة أو انتقاميّة متطرّفة تتّخذ أشكالًا شتّى، مثل: الخوف الشّديد من الآخرة الّذي يقود بعض الأفراد إلى تشدُّد صارم في تحريمات الدّنيا، والخوف من القهر الطّائفيّ الّذي يدفع إلى اعتناق أفكار متشدّدة لحماية الهويّة، والخوف من الاستهداف الشّخصيّ في ظلّ انعدام الثّقة بمؤسّسات الدّولة، الّذي يفضي إلى التّطرُّف ضدّ الدّولة نفسها.

مثّلت صدمة الاحتلال والتّغيير عام 2003م مثالًا جليًّا لهذا النّمط من التّطرّف القائم على الخوف؛ إذ أفضى الاضطراب الأمنيُّ والسّياسيُّ إلى شعورٍ عام بالخطر على الذّات والهويّة: خشِيَ بعضُ السُّنَّة الإقصاء السّياسيَّ، وتوجَّس الصّابئة والإيزيديّون والشّبك من الانتقام الطّائفيّ، وقَلِقَ العلماء والباحثون والطّيّارون والبعثيُّون والعلمانيُّون الشّيعة من القصاص أو النّبذ؛ فاندفعَ بعضُ السُّنّة إلى تنظيماتٍ متطرّفة مثل القاعدة ثمّ داعش، ظنًّا أنّها تحمي كرامتهم وحقوقهم، بينما تشكّلت في المقابل ميليشياتٌ شيعيّة مسلّحة بدافع الخوف من عودة المتطرّفين؛ ما عمّق الانقسام وأدام دوّامة الصّراع.

5. الغموض.

في ظلّ ظروف العراق المعقّدة، تبرز العديد من الأسئلة غير المحسومة الّتي تفتقر إلى إجابات واضحة، من قبيل: «ماذا يحدث وإلى أين يتّجه المصير؟» تعكس مستوى عاليًا من الغموض في المشهد السّياسي والعلاقات الدّوليّة. وعلى المستوى الفرديّ، تظهر كذلك تساؤلات عندما تبقى من دون إجابات واضحة، فإنّها تولّد مشاعر قلق وضيق نفسيّ، ما يدفع البعض في كثيرٍ من الأحيان إلى تبنّي مواقف متطرّفة قائمة على تقسيم الواقع إلى ثنائيّات صارمة «إمّا صح أو خطأ» و«إمّا جيّد أو سيّئ» (Kruglanski, 1990) .

وهناك من يرى الصُّورة أكثر تعقيدًا بعد 2003م ويردُّ الحدّيَّة والتَّطرُّف أو المغالاة الّتي حصلت في المجتمع العراقيّ إبان هذا الزّمان على وجه التَّحديد إلى:

1) تفكُّك مؤسّسات الضّبط الاجتماعيّ.

مرّ المجتمع العراقيُّ بتحوُّلات حادّة في الزّمن الحالي، منها: سقوط الدّولة المركزيّة، وتفكُّك مؤسّسات الضّبط الاجتماعيّ التّقليديّة (العشيرة، المدرسة، النّقابة، القانون)؛ ممّا ترك الفرد مكشوفًا من دون سلطة ناظمة، وعلى إثرها توجّه العراقيُّ في قضايا مثل: التّجاوز، والسّرقة، والدّهس، وغيرها إلى حلول عشائريّة خارج إطار القانون، وغالبًا ما

تُمارَس مثل هذه الحلول بحدّة مفرطة، تصل أحيانًا إلى القتل علنًا، من دون اعتبار للعواقب.

2) التّنشئة التّربويّة القائمة على الثُّنائيّات.

يلاحظ أنَّ الكثير من الأسر والمدارس ما تزال تعتمد خطابًا تربويًّا قائمًا على ثنائيّة «الحرام/ الحلال»، «الحقّ/ الباطل»، «نحن/ هم»، من دون تعويد الأطفال على تقبُّل الاختلاف، لذلك نجد الطّفل الّذي يربّى في عائلة ترى أنّ طائفتها فقط على صواب، يكبر وهو يرفض الآخر رفضًا كاملًا، ما يجعله في شبابه عرضةً للتّطرُّف، أو الغلو في المواقف الدّينيّة أو السّياسيّة.

3) الخطاب الدّينيّ التّعبويّ.

يغلب على الكثير من الخُطب الدّينيّة والمجالس الحسينيّة طابع المبالغة، سواء في المدح أو في الرّثاء، وتعزيز روايات غير موثّقة تاريخيًّا ممّا يُغذّي الميل إلى التّهويل والانفعال؛ فالخطيب الدّينيُّ الّذي يصف أحد الأئمّة بأنّه «يتحكّم في ذرّات الكون»، أو يقول عن معركة قادها إمام قبل 1400 سنة أنّها أكبر من كلِّ معارك البشريّة، يخلق وعيًا غاطسًا في التّقديس المفرط، يُغذّي ظاهرة الغلونة.

4) الإعلام المهيّج المنحاز.

أنشأت الأحزاب والحركات الدّينيّة السّياسيّة قنواتها الفضائيّة، ومواقع في وسائل التّواصل الاجتماعيّ، تمارس في كثير منها التّحشيد العاطفيّ والانحياز لطرف دون آخر؛ لتُغذّي الاستقطاب السّياسيَّ والطّائفيَّ، وتعوّد إعلامها الانحياز شبه المطلق بعيدًا عن المهنيّة، فعندما تداهم قوّة أمنيّة بيتًا مشبوهًا على سبيل المثال، تنقله القناة الفضائيّة (آ) خبرًا حول مداهمة بيت مشتبه به، وتنقله القناة (ب) كـ«قمع طائفيّ»، وثالثة تصوّره كـ«بطولة أمنيّة»، ما يُعمّق الانقسام، ويقود الجمهور إلى تأييد أعمى أو رفض مطلق، من دون فهم ما جرى فعلًا.

5) الإرث السّياسيّ الاستبداديّ.

أورثتنا الأنظمة السّابقة ثقافة «القائد الّذي لا يُخطئ»، وشيطنة الخصم، وجاءت الأنظمة الحاليّة لتعزِّز هذه الثّقافة، حتّى بات الكثير من المواطنين لا يملكون القدرة على انتقاد الزّعيم أو المرجع الّذي يتبعونه، ويعتبرون ذلك «خيانة» أو «كفرًا سياسيًّا»؛ ممّا يؤدي إلى ردود أفعال متطرّفة ضدّ أيّ رأي مخالف.

كذلك فإنَّ ضغوط العيش وانسداد الأفق تسهم في استثارة التَّطرُّف وتعزيزه؛ فعندما تزداد نسب البطالة، وتسوء الخدمات، وتنعدم فرص التَّطوُّر، تتحوَّل الطَّاقة النَّفسيَّة المتاحة إلى انفعالات حادَّة تجعل الأفراد سريعي الغضب والاحتقان؛ لذلك نلاحظ تكرار مشاهد شابّ خرّيج جامعيّ يشتبك مع شرطيّ مرور لمجرّد منعه من الوقوف الخاطئ، فينهال عليه بالشّتائم، أو بالعنف، كردٍّ فعل متشنّج ليس على الشّرطيّ فقط، بل على النّظام كلّه.

النّتائج الجانبيّة للغلونة

إذا استعرضنا مشهد الانتخابات المبكّرة في عام 2021م بكلِّ ما انطوى عليه من تقلُّباتٍ حادّة من رفضٍ غاضب إلى قبولٍ حماسيّ، وقارنّاه بمشاهد الانتخابات السّابقة من عام 2018م وما قبلها، فإنّنا نلحظ نمطًا متكرّرًا من ردود الأفعال المتطرّفة على نتائجها: فئات اجتماعيّة واسعة تنخرط في رفض انفعاليٍّ يتّسم باتّهامات التّزوير والتّلاعب، وفئات أخرى تُظهر قبولًا مفرطًا وترحيبًا مبالغًا فيه، كما لو كانت النّتائج نصرًا نهائيًّا.

المفارقة اللّافتة أنَّ هذه المواقف لا تقتصر على المنتمين إلى الأحزاب والتّيّارات السّياسيّة وأنصارها، وإنّما تشمل شرائح لا علاقة عقائديّة لها بتلك القوى السّياسيّة. وهو ما يكشف خللًا في مستوى الاعتدال الجمعيّ؛ حيث تبدو الوسطيّة في السُّلوك السّياسيّ والاجتماعي سطحيَّة أو ظرفيَّة، لم تكن نابعة من وعيٍ راسخ أو اتّزان فكريّ، وتكشف أنَّ ردود الأفعال المتطرّفة هذه قد سرى أثرها في كلِّ ما له طابع مصيريّ ولم تقتصر على الانتخابات: الحروب، الاتّفاقيّات، المشاريع الكبرى، وحتّى في العلاقات الإقليميّة والدّوليّة. ومن هنا يمكن رصد بعض النّتائج الجانبيّة الخطيرة للغلونة في مجتمعنا العراقيّ، وأبرزها:

1. إنتاج رفضٍ مقابل.

يولّد التّطرُّف تطرُّفًا مضادًّا؛ فحين تشتدُّ الانفعالات الحادّة، تتكرّر ردود الفعل بنفس الحدّة؛ ممّا يدخل البلاد في دورات لا تنتهي من التّوتُّر والاضطراب: انقلابات، ثورات، احتجاجات، تمرُّدات. جميعها تُسهم في إضعاف الاستقرار السّياسيّ والاجتماعيّ.

2. تعطيل حركة الزّمن.

حين يتغلّب الانفعال على الاعتدال، تتعطّل المشاريع، وتتأخّر القوانين، وتبقى عجلة

التّنمية ساكنة، على الرَّغم من أنَّ العراق كان من أوائل الدّول في المنطقة حداثةً واستعدادًا للتَّقدُّم. وقد تعطّلت في هذا الزّمن بالفعل كثيرٌ من المشاريع وصفتها الدّولة بالمتلكّئة، أكّد تعطُّلها السّيّد السّوداني رئيس مجلس الوزراء في تاريخ 31 آذار 2025م في تصريحٍ قال فيه: «إنَّ عدد المشاريع المتلكّئة انخفض إلى أقل من ثمانمئةٍ وخمسين مشروعٍ، بعدما كان يُعدّ بالآلاف قبل تولّيه المنصب» مؤشّر واضح على أنَّ الزَّمن العراقيَّ ما زال يدفع ثمن التَّعثُّر والارتباك المتوارث.

3. انفعالات لحظيّة، بخسائر طويلة الأمد.

كثيرٌ من صور التّطرُّف ليست سوى ردود فعل حماسيّة آنيّة، لكن آثارها تمتدُّ لسنوات، بل لعقودٍ. يتمثّل قسمٌ منها في:

أ. **توتُّر العلاقات الشّخصيّة داخل المعسكر الواحد:** كما في العلاقات الّتي شهدت شدًّا وجذبًا بين السّيّد المالكي والعبادي، أو بينه وبين الجعفري، وكذلك بين السّيّد الحكيم وباقر جبر صولاغ، وغيرهم من قادة الإطار التّنسيقي في علاقتهم بالسّيّد السّوداني.

ب. **قرارات كارثيّة في غياب التّقدير العقلانيّ:** كتورُّط فصائل عراقيّة بالقتال إلى جانب النّظام السّوري بعد عام 2012م، أو سحب القوّات العسكريّة من الموصل قبيل اجتياح داعش لها عام 2014م.

ج. **الإحباط المستمرّ:** لأنّ الواقع غالبًا ما يعجز عن مواكبة تصوُّرات المتطرّفين أو المغالين، كما حدث مع الانتكاسة المعنويّة الّتي أصابت الحكومة عام 2014م.

4. وهم الشّعبيّة لدى القادة.

تنتج الغلونة وهمًا من التّأييد الكاسح، ما يدفع القادة إلى اتّخاذ قرارات كبرى من دون حساب كافٍ: حين قرّر صدام حسين مواجهة التّحالف الدّولي في 2003م استندت حساباته إلى مظاهر التّأييد الظّاهري: هتافات، صور، أرقام متطوّعين. اتّضح لاحقًا أنّها مجرّد وهم، إذ تبخّرت تلك الحشود في أولى ساعات الحرب.

5. تنكيل جماهيريّ يفتك بالوطن.

عادةً ما يصاحب موجات الغلو أعمال تنكيل ممنهجة ضدّ الخصوم، ما يؤدّي إلى خسارة كفاءات، وهجرة عقول، وخلخلة في النّسيج المجتمعي.

في 14 تموز 1958م، تمَّ التّنكيل بمؤيّدي النّظام الملكيّ؛ ففقد العراق كثيرًا من خبراته

واستقراره.

في 17 تموز 1968م، تعرّض الشُّيوعيُّون والمتديّنون والتُّجَّار والمثقَّفون لموجاتٍ من العنف والضُّغوط، دفعت كثيرين إلى الهجرة أو الانزواء، فزادت الخسارة.

في 9 نيسان 2003م، واجه البعثيُّون المصير ذاته، ما تسبّب بهجرة عقول اقتصاديّة وعلميّة لا يزال العراق يعاني خسارة غيابها حتّى اليوم.

إنّ القاسم المشترك في كلّ هذه المراحل، هو أنَّ المغالين المتطرّفين لا يعرفون الوقوف في المنتصف. إنّهم يضخّمون، يبالغون، ويُسقِطون عواطفهم على الواقع، فيرونه من خلال مرآة مشوّهة لا تعكس سوى أحكام حادّة: أبيض أو أسود، نصر أو خيانة، ولاء أو عمالة. لذلك كانت نتائج مغالاتهم في العراق خسائر جسيمة، لم تسلم منها الدّولة، ولا المجتمع، ولا حتّى المغالون أنفسهم.

***

الكَبْرَنة: التّعظيم العدائيّ للسُّلطة

يُشتقّ مصطلح «الكَبْرَنة» من الجذر العربيّ (ك-ب-ر)، الّذي تدور معانيه حول العِظَم والتّبجيل. ومنه جاء الفعل الرّباعيّ «أَكْبَرَ» بمعنى عظَّم وأجلَّ، ومصدره التَّقليديّ «الإكبار». لكن «الكَبْرَنة» لا تشير إلى مجرّد إكبار أو توقير، بل تُصاغ كمفهوم حديث على وزن «فَعْلَنَة»، وهو وزنٌ نحتيّ بات يُستخدَمُ في العلوم الاجتماعيّة والسّياسيّةً للدّلالة على تحوُّل سلوك أو فكرة إلى ظاهرة منظّمة، كما في «العسكَرة»، «الفرعنَة»، و«البعثنة»، ووفق هذا الاشتقاق يمكن تعريف الكَبْرَنة بأنّها: «ظاهرة سلوكيّة نفس- اجتماعيّة، تتمثّل في تعظيم مبالغ فيه للسُّلطة العليا أو للقادة، غالبًا على نحو جماعيّ، يتجاوز حدود التّقدير الطّبيعيّ، ويتداخل مع التّملُّق والنّفاق، بل ويترافق في كثيرٍ من الأحيان مع عدوانيّة داخليّة مكبوتة تجاه الرُّموز المعظّمة.

هذه الظّاهرة لا تُختزل في الإعجاب أو الاحترام، إنّها فعل جماعيّ مركّب، يخفي وراء طقوسه الاحتفاليّة والمبالغ فيها مشاعر قهر وتوتُّر وتناقض داخلي؛ فهي تعظيمٌ من الخارج، وخوف أو مصلحة أو حتّى غضب في الدّاخل لا يمكن التّعبير عنه، فيظهر على شكل ولاء مُزيّف أو تبجيل إجباري. وهذا ما يجعل «الكبرنة» أكثر تعقيدًا من مجرّد «نفاق سياسيّ»، وأقرب إلى آليّة دفاع جماعيّة تستخدمها المجتمعات حين تُمنَع من النّقد، ولا تملك أدوات المساءلة، فتلجأ إلى تضخيم الرّمز الحاكم ثمّ الانقلاب عليه عند أوّل فرصة، تتجلّى في السّياق العراقيّ الحديث في عدد من المظاهر: من إطلاق الألقاب الكبرى على الزّعماء، إلى طقوس التّصفيق والتّقديس، مرورًا بكتابة الأشعار، وصولًا إلى نَسب الخوارق والإنجازات العظمى إليهم، ومن ثمّ الانقلاب الحاد والعدواني عليهم عند سقوطهم، أو حتّى بمجرّد تراجع مكانتهم. وهكذا تشكّلت علاقة مشحونة بين المجتمع والسُّلطة، فيها الكثير من الإجلال الظّاهري، والكبت الدّاخلي، والانفجار المؤجَّل.

من هنا تبدو الكَبْرَنة خللًا في البنية الثّقافيّة للسُّلطة نفسها، وفي وعي المجتمع بحدود الرّمزيّة، والمسؤوليّة، والمساءلة، وليست مجرّد خلل في علاقة المواطن بالحاكم.

المظاهر السُّلوكيَّة لظاهرة الكَبْرَنة

تتجلّى ظاهرة الكَبْرَنة في سلوكيّات اجتماعيّة وسياسيّة وثقافيّة واسعة النّطاق، تتّسم بمزيجٍ من المبالغة في التّقديس، والإلغاء المتعمّد للذّات الجمعيّة، والإذعان النّفسي الطّوعي أو القهري لرمز السُّلطة، من أبرز تجلّياتها:

1. التّضخيم اللّغويّ الرّمزي.

أحد أبرز مظاهر الكَبْرَنة هو التّوسُّع المفرط في استخدام الألقاب والمصطلحات التّمجيديّة عند الإشارة إلى قادة الدّولة، أو شيوخ العشائر وأئمّة الدّين؛ بحيث تتحوّل اللُّغة نفسها إلى أداة تأليه. وبسببها صار المجتمع يُطلق على المذكورين ألقاب وتسميات، مثل: القائد الضّرورة، الأب القائد، سليل الدّوحة النّبويّة، فارس الأمّة، مولانا، سيّدنا، محفوظ، الوجيه، المنقذ، سماحة، فخامة، دولة، معالي، حفظه الله، دام ظلّه... إلخ.

وهي تسميات وألقاب تتجاوز الوظيفة الإداريّة والسّياسيّة للقائد، والشّيخ، والإمام، توحي بعصمة أو قداسة أو استثنائيّة خارقة.

في الزّمن السّابق، كانت أجهزة الإعلام الرّسميّ توحي للمتحدِّثين باستخدام سلسلة ألقاب وأوصاف، مثل: «حفظه الله ورعاه»، وقد يَرجع المقال أو يُرجع الى كاتبه إن لم يذيّل بهذا الوصف الّذي لم يكن ضمن السّياق الأدبيّ للمقال، وإنّما واجب سلوكيٌّ مفروض يُراقَب ويُحاسب عليه المخالف.

عندما انتهى حكم صدام، اعتقد الجمهور أنّه تجاوز مرحلة الإكبار أو التّأليه، لكن لم يمضِ وقتٌ طويل إلّا وعاود هذا السُّلوك وبدأ بإطلاق الألقاب، بينها ألقاب كانت جديدة على المجتمع العراقي، مثل: فخامة لِرئيس الجمهوريّة، ودولة لِرئيس مجلس الوزراء، والمعالي للوزير ولمن بدرجته.

2. الطّقوس الجماعيّة للتّصفيق والولاء.

تُفرض مظاهر الولاء للقادة على شكل طقوس شعبيّة رسميّة، تتكرّر في المؤتمرات، والمهرجانات، والمناسبات، مثل: التّصفيق بحماس، والهتاف بأعلى الصّوت، والوقوف عند ذكر الاسم، وتقبيل الصّور، وإقامة الجداريات في وضع وكأنّ الرّئيس أو الحاكم في مشهد فتوحات سياسيّة، يشارك فيها جميع الحضور موظَّفين كانوا أو طلاب أو إعلاميّين، وحتّى الضّبّاط الّذين كانت المهنيّة في التّعامل مع الأعلى تحكمهم بالاستعداد وأداء التّحيّة من دون التّصفيق والهتاف.

في إحدى المؤتمرات الحزبيّة أوقف الحضور التّصفيق لصدام حسين بعد ما يقارب الدّقيقتين، فقال أحد المسؤولين الحزبيّين الموجودين في القاعة: «هل تعبت أيديكم؟»، فعاودوا التّصفيق ليستمرَّ أكثر من عشر دقائق متواصلة في مشهد أقرب للامتثال القهريّ.

3. تشييد التّماثيل والنُّصُب والجداريّات.

يتحوّل الجسد السّياسيُّ للقائد في ذاك الزّمان إلى مادّة بصريّة معبّأة، تُترجم على شكل تماثيل عملاقة، وجداريّات، ومنشآت هندسيّة تحمل صورته أو اسمه، بهدف تثبيت حضوره الرّمزيّ في الوعي المكاني والعاطفيّ للشّعب، وقد أُقيم لصدام حسين وحده أكثر من خمسة آلاف نصبٍ وتمثال في كلّ أنحاء العراق، حيث لم تخل محافظة من تمثال يُظهره بحركات جسديّة مصمَّمة بدقّة. بل إنَّ بعض الرّوايات تقول إنَّ تمثالًا كان يُخطّط له من الذّهب الخالص، أريد له أن يُطلق إلى الفضاء الصّناعيّ.

وتحوّلت في هذا الزّمن إلى صور وجداريّات، ولو لم تكن هناك إشكالات دينيّة للتّماثيل في الموروث الدّيني لشيِّدت في هذا الزّمن مئات التّماثيل.

4. إقحام الزّعيم في تفاصيل الحياة اليوميّة.

في ظاهرة الكَبْرَنة، لا يبقى الزّعيم قائدًا سياسيًّا فقط، يتحوّل إلى مُنظّر في الطّبّ، وفيلسوف في التّعليم، ومرجع في الأخلاق، ومُلهم في الرّياضة، يتمُّ نسب الفضل إليه في كلّ إنجاز، وذكره عند كلّ فرصة، حتّى شاع في الخطب والمكاتبات الرّسميّة وفي كلا الزّمنين عبارة «بتوجيهٍ من...» يقولها المدير عند إنجاز عمل قام به من صلب واجباته في حضرة المدير العام، ويؤكّدها المدير العامُّ في حال افتتاحه مشروعًا يقع ضمن أعمال مديريّته بالإشارة إلى أنّه قد تمَّ بتوجيه معالي السّيّد الوزير، وكذلك الوزير في نسبه الإنجاز بتوجيهٍ من دولة رئيس مجلس الوزراء.

5. التّهويل الإعلامي والتّلفيق.

من مظاهر الكَبْرَنة استخدام الإعلام أداة ترويج لإنجازات القائد حتّى لو كانت وهميّة، مع تغييب كامل لأيّ نقدٍ أو مساءلة، حتّى أصبحت نشرة الأخبار في محطّة التّلفزيون الحكومي نشيدًا للتّمجيد، وتضخيم القرارات والأقوال والخطب وكأنّها حدث تاريخيٌّ مصيريٌّ. فعند إطلاق «الحملة الإيمانيّة» بداية التّسعينيّات مثلًا، صُوِّر صدام حسين وكأنّه مصلحٌ دينيٌّ، وأنّ مبادرته لهذه الحملة أعادت الرّوح إلى الإسلام الصّحيح،

على الرَّغم من أنّ دوافعها كانت سياسيّة بالدّرجة الأولى. وقد استمرَّ الإعلاميُّون في هذا الزّمان بمحاولة ذكر رئيس مجلس الوزراء بأيّ شكل في بدايات نشرات الأخبار وفي الصّفحات الأولى من الصُّحف، وإن كان الخبر الخاصُّ به مجرّد نشاط عاديّ.

6. الهستيريا الجماعيّة في الهدم بعد السُّقوط.

أخطر مظاهر الكَبْرَنة لحظة الانهيار. إذ وعندما يسقط الرّمز، يتحوّل الإكبار المَرَضيُّ إلى عداء فوضويٍّ، فيُهدم كلُّ ما يتعلّق به: التّماثيل، الصُّور، الكتب، وحتّى الإرث السّياسيّ يُشوّه بالكامل، من دون تفكير أو تحليل عقلانيّ؛ فسقوط تمثال صدام في ساحة الفردوس في تاريخ 9/4/2003م لم يكن فقط سقوطًا لرمز بصريّ، كان تفجيرًا رمزيًّا لكمّيّة العدوان المكبوتة خلال عقود. وتكرّرت نفس الهستيريا مع تماثيل الزّعماء السّابقين.

الآثار النّفسيّة للكبرنة في البيئة العراقيّة

لا تُعرَف الكَبْرَنة بالنُّصوص أو الشّعارات؛ لأنّها صيغة تفاعل لخزين الوعي تُرى وتُسمع وتُمارَس، إنّها سلوك يتغلغل في طريقة الحديث عن الحاكم، وطقوس الاحتفال به وحجم حضوره في الفضاء العام، ومدى غيابه عن دائرة النّقد. وعلى العموم، كلّما زاد عمق الكَبْرَنة في السُّلوك الجمعيّ، كانت نتائجها أشدّ تطرُّفًا عند الانهيار، نتائج لا تقتصر على طقوس التّعظيم والتّبجيل فحسب، تمتدُّ لتخلِّف أثرًا نفسيًّا عميقًا ومعقّدًا في شخصيّة الفرد والمجتمع، يتمثّل في خلخلة التّوازن النّفسيّ، وانقسام الذّات بين ما يُقال علنًا وما يُفكّر به سرًّا، من أبرز آثاره:

1. ثنائيّة التّقديس والرّفض.

في ظلّ «الكبرنة»، يتعوّد الأفراد على إظهار الاحترام والولاء للزّعيم علنًا، حتّى وإن كانوا يحملون مشاعر رافضة أو ناقدة في داخلهم. تعارضٌ يولّد ما يُعرف بالتّنافر المعرفيّ (Cognitive Dissonance)، وهو توتُّر نفسيّ ينشأ حين تتصادم معتقدات الفرد وقيمه مع سلوكه الظّاهريّ أو ما يُفرض عليه اجتماعيًّا. وكأنّ للمعنيّ وجهين، أحدهما علنيٌّ يُبدي الطّاعة والاحترام، وآخرُ داخليٌّ يحتفظ بالرّفض أو السّخريّة أو الغضب المكبوت. إنّه آليّة نفسيّة للدّفاع والتّكيُّف مع واقع لا يتيح للفرد التّعبير الحرّ عن ذاته الحقيقيّة.

كان سائدًا في الزّمن السّابق إجبارُ التّلاميذ على ترديد عبارات الولاء للقائد في المدارس، وتمجيد الطُّلّاب والموظَّفين والعسكريّين لأقوال القائد في التّجمُّعات الرّسميّة،

بينما يُخفون مشاعر التّذمُّر أو المعارضة في أحاديثهم الخاصّة. وبالتّكرار تكرّست ثنائيّة في السُّلوك والمشاعر، يُمارس فيها الولاء كقناعٍ اجتماعيّ، وتُختزن الحقيقة في الدّاخل كهمسٍ، أو صمت، أو تهكُّم حذر.

2. الإحساس بالعجز الجماعيّ والتّطبُّع مع القهر.

تُعلِّم الكَبْرَنة الأفراد أنَّ كلَّ قوَّة ومبادرة ونجاح تنبع من «القائد»، فيتمُّ تقزيم الذّات الفرديَّة والجمعيَّة مقابل تضخيم صورة الزّعيم. يؤدّي هذا إلى حالة من العجز المكتسب تجعل النّاس يشعرون بأنَّ التَّغيير مستحيلٌ من دون إرادة عليا، حتّى وإن عانوا من الظُّلم.

استمرَّ كثيرون حتّى بعد 2003م يردّدون عبارة «احنه شعب ما يصير إلنا حاكم غير قوي»، وهو تعبير ناتج عن تراكمٍ طويل في خزين الوعي زرعته الكَبْرَنة، بحيث يصبح القمع جزءًا من معادلة «الاستقرار».

3. الإفراط في الإسقاط والتّخوين.

عندما تسقط شخصيّة «القائد المعظَّم»، لا يواجه النّاس انهيارًا سياسيًّا فقط، وإنّما صدمة نفسيّة نتيجة تهاوي الرّمز الّذي تعلَّقوا به قسرًا. فيحدث ما يُعرف بـ«ردّ الفعل الإسقاطيّ[7]»، حيث يُحمَّل القائد كلّ خطايا المرحلة، ويُنسى تمامًا دور المجتمع في صناعته.

بعد سقوط تمثال صدام، لم يجرِ فقط تحطيم التّماثيل، بل جرى تحطيم كلّ مظاهر المرحلة، وسُحِبَ التّقدير السّابق بسرعةٍ إلى أقصى طرفٍ نقيض، وبات الكثير منّا يكرِّر: «كنَّا مغفَّلين، كلُّنا منافقين، هو السَّبب بكلِّ الخراب...إلخ» إنّه نوع من التّفكير لا يسمح بتحليل نقديّ متوازن، بل يعيد إنتاج الكَبْرَنة بشخصٍ جديد.

4. تضخُّم الشُّعور بالذَّنب بعد زوال السُّلطة.

إنَّ الّذين بالغوا في تمجيد الحاكم غالبًا ما يواجهون لاحقًا شعورًا بالذّنب أو بالذُّلّ، خاصَّة حين تتغيَّر المعادلة السّياسيّة. وهذا يولِّد فيهم نوعًا من الاحتقار الذّاتيّ أو العنف المعكوس تجاه النّفس والمجتمع.

كان هناك من أبناء المجتمع أطبّاء، أدباء، ضبّاط، فنّانون ورجال دين يُظهرون الولاء للنّظام

7- مصطلح يُستخدم في علم النّفس، ويُقصد به: نسبة الفرد لمشاعره أو نواياه أو دوافعه غير المقبولة إلى الآخرين. أي إنَّ الشخص يُسقِط ما يشعر به داخليًّا على الآخرين، بدلًا من الاعتراف بأنّ هذه المشاعر أو الأفكار هي جزء منه. فإذا كان الشّخص مثلًا يشعر بالغيرة لكنّه لا يستطيع الاعتراف بذلك، فقد يتّهم الآخرين بأنّهم يغارون منه. إنّها آليّة نفسيّة دفاعيّة تُستخدم عادة بشكل لا واعٍ لحماية النّفس من التّوتُّر أو الشّعور بالذّنب أو القلق.

السّابق، وجدوا أنفسهم بعد سقوطه في مواجهة الماضي، فتوجّه البعض إلى نفي الدّور، وسقط البعض الآخر في عزلة اجتماعيّة ونفسيّة، واختار آخرون الصّمت، وآخرون غيرهم حاولوا تبييض سيرهم بالكتابة والانتماء والتّأييد، وكلّ ذلك يعكس اضطراب ما بعد التّبجيل.

5. تكرار النّمط في انتظار «مخلّص جديد».

من أخطر الآثار النّفسيّة للكَبْرَنة هو ترسيخ نمط «القائد المُخلّص»، بحيث يتكرّر المشهد ذاته في خطٍّ مستقيم: سقوط الرّمز، الفوضى، انتظار زعيم قويّ يعيد الهيبة. وعلى هذا الخطّ تنتقل الكَبْرَنة من شخصٍ لآخر من دون بناء وعي جمعيّ يرسّخ مفاهيم الدّولة والمؤسّسات.

بعد 2003م، تعاقب على المشهد السّياسيّ زعماء جدد، واختبر النّاس الكَبْرَنة بشكلٍ جديد: من رفع صور فلان في المظاهرات، وشمّ إطار سيّارات الرّمز إلى إطلاق ألقاب مثل: القائد، أبو التّغيير، ولي الدّم، الأب الرّوحي، من دون مساءلة حقيقيّة لأدائهم.

إنّ الأثر لمثل هذه الظّواهر في النّفس طويل الأمد، يتّسع كلّما استمرّت الظّاهرة لتطال انعدام الثّقة، والخضوع، والتّناقض الدّاخلي، والسّخرية السّوداء، والحاجة المستمرّة لزعيمٍ خارق. أي إنّها لا تنتهي بزوال نظام بل تترسّخ في خزين الوعي المجتمعيّ، وتنتقل من جيل إلى جيل.

الأسباب الثّقافيّة والاجتماعيّة لظاهرة الكَبْرَنة

لا تنشأ ظاهرة «الكَبْرَنة» ولا أيّة ظاهرة من فراغ، إنّها تتغذّى على أرضيّة ثقافيّة واجتماعيّة خصبة تشجّع على تمجيد السُّلطة وتضخيم الرُّموز، وفي السّياق العراقيّ تتداخل عدّة عوامل ثقافيّة وتاريخيّة واجتماعيّة جعلت من الكَبْرَنة نمطًا متجذّرًا في علاقة الفرد بالحاكم، لأسبابٍ أهمّها:

1. الإرث القبليّ والبنية الأبويّة.

يُعَدّ المجتمع العراقيُّ بجذوره القَبَليّة والعشائريّة من المجتمعات ذات الطّابع الأبويّ الصّارم، حيث يُنظر إلى الزّعيم أو الأمير أو الشّيخ بوصفه الأب المطلق، صاحب السُّلطة والرّحمة والعقاب، نموذج إكبار ينتقل من «شيخ العشيرة» إلى «قائد الدّولة»، حيث يُمنح الحاكم خصائص استثنائيّة، تحول دون انتقاده أو يصبح من العيب انتقاده، كما يُحرَّم نقد الأب في الثّقافة العائليّة. عند وصف أحمد حسن البكر بـ«الأب القائد»، لم يكن مجرّد

توصيف رمزيّ، بل امتدادًا لسلوك جماعيّ يخلط بين الحاكم والقيم الأبويّة التّقليديّة، ممّا يبرّر الطّاعة ويُحرِّم العصيان.

2. الإرث السّياسيّ السّلطويّ والتّقلُّبات الدّمويّة.

منذ تأسيس الدّولة العراقيّة الحديثة عام 1921م، عايش العراق سلسلة من الانقلابات، والاغتيالات، والثّورات الّتي رسّخت ذهنيّة الخوف والرّضوخ، وسقط فيها غالب الزّعماء بشكلٍ دمويّ، فتعلّم النّاس التّماهي مع السّلطة لا حبًّا بها، بل حمايةً للذّات من ظلمها. وبالتّكرار أصبح التّعظيم غطاءً للخوف، والتّملُّق آليّة دفاعيّة في مواجهة القمع، وأصبح التّهليل للقائد أحد سبل النّجاة، وتطوّرت قدرة النّاس على قراءة الواقع والدّفع باتّجاه مشاركة الواقع.

3. غياب الثّقافة النّقديّة وضعف التّعليم التّنويري.

الثّقافة العراقيّة على الرّغم من غناها الأدبيّ والفكريّ عانت من فترات طويلة من التّسييس والتّأميم الثّقافي، ما جعلها تفتقر إلى أدوات التّحليل والنّقد والشّكّ البنّاء. وعندما تُختزل الثّقافة في «الشّعر المناسباتيّ» و«الجداريّات الرّسميّة» و«المناهج المدرسيّة الممجّدة»، يتحوّل الجمهور إلى مستهلكٍ رمزيّ لصورة الزّعيم، ويغيب التّفكير النّقديّ.

إنَّ قصائد مدح القائد في المهرجانات، ووضع صور الزّعيم في الصّفوف المدرسيّة والمناهج الدّراسيّة، جعلت الأطفال يُربّون على تقديس الصّورة أكثر من تحليلها.

4. الإعلام الدّعائي وأسطرة السّلطة.

الإعلام العراقيّ -خصوصًا في الحقبة البعثيّة- كان أداة مركزيّة في صناعة «القائد الضّرورة»، حيث اختزل الوطن بشخصٍ واحد، وخلّد اسمه في كلّ نشيد ومَعلم، وحين تتكرّر عبارات مثل: «قائدنا المنقذ»، «فارس الأمّة»، «رمز العرب»، من دون وجود إعلام نقديّ مضاد، تُصبح هذه العبارات معتقدًا جماهيريًّا. وتصبح التّماثيل الّتي تنتشر في كلّ المدن، والأناشيد المدرسيّة مثل «بالرّوح بالدّم نفديك يا صدام»، والاحتفالات بكلِّ المناسبات وأعياد الميلاد، عامل تعزيز لصورة الزّعيم في لاوعي النّاس كقدر وليس كمسؤول.

5. الدّين المسيّس وتبرير الخضوع.

في عديدٍ من الفترات الزّمنيّة وإلى يومنا هذا، يجرى توظيف الدّين لإضفاء طابع القداسة على السّلطة، واستخدام آيات وأحاديث تُحرِّم الخروج على الحاكم؛ لتبرير

الطّاعة المطلقة، مهما بلغت قسوته. وحين يُربط بين «طاعة ولي الأمر» و«طاعة اللّه»، تتجذّر مفاهيم الخنوع، ويُحوَّل الزّعيم من كائنٍ سياسيٍّ قابل للمحاسبة، إلى شخصيّة شبه مقدّسة لا يجوز المساس بها، أضيف إليها في الوقت الرّاهن بثٌّ لقنوات فضائيّة دينيّة، ومواقف لمراجع دينيّة تؤكّد على الطّاعة العمياء لزعامات سياسيّة بدعوى المحافظة على وحدة الطّائفة أو درء الفتنة، ممّا أعاد تدوير الكَبْرَنة بأشكال دينيّة.

6. النّكتة السياسيّة كتنفيس لا كتحليل.

على الرّغم من أنّ العراقيّين من بين الشُّعوب الّتي تستخدم السّخرية والنّكتة السّياسيّة، إلّا أنّها غالبًا ما تكون وسيلة للتّنفيس وليست أداة لتغيير حقيقي أو مساءلة. كذلك تُستخدم النّكتة لتقويض صورة الزّعيم سرّيًا، إلّا أنّها لا تُترجم إلى موقف علنيّ؛ ممّا يُبقي الكَبْرَنة قائمة في العلن، واستُخدمت أيضًا لإفراغ الطّاقة الاحتجاجيّة في السِّرّ. كان العراقيُّون يتداولون نكات عن صدام بذكاء ساخر وسرّيّة عالية، لكنّهم في المناسبات الرّسميّة يرفعون صوره ويهتفون باسمه، وهو ما يعكس ثقافة «الخضوع الواعي» أكثر من الثّورة الصّادقة.

إنّها أسباب مجتمعة تُغذّي ظاهرة الكَبْرَنة في العراق، وتجعلها تتكرّر بصيغ مختلفة على الرّغم من تغيُّر الوجوه والأنظمة، سيظلّ المجتمع يبحث وفقها عن «قائد جديد» يُصفّق له، ثمّ يسقطه لاحقًا في دائرة لا تنتهي من الإكبار والعداء.

نماذج معاصرة للكَبْرَنة

يزخر المشهد العراقيّ في الزّمن الحالي بمظاهر الكَبْرَنة بشكلٍ واضح، وإن تغيّرت الأساليب من تماثيل البرونز والرّخام إلى الجيوش إلكترونيّة، ومن هتافات الشّارع إلى تعظيم الشّاشة والتّرويج الإعلاميّ، بينها:

1. الكبرنة الحزبيّة: الزّعيم الحصين في خطاب أتباعه.

لقد أصبح الحديث عن القيادات الحزبيّة الدّينيّة، أو نقدها نقدًا ناعمًا محرّمًا ضمن الدّوائر المحيطة بها، وقد يمتدّ أحيانًا الى الشّارع. وشاعت بعض الألقاب مثل «حكيم الأمّة»، أو «سيّد المقاومة»، أو «صمّام الأمان»، وهي أوصاف تُطلق بتلقائيّة أو بتوجيه حزبيٍّ لا تقبل النّقاش أو المعارضة، وفي المحيط الحزبيّ أو التّجمُّع الدّينيّ تُمنع الإشارة للزّعيم والمرجع بالاسم الأوّل فقط، ويُفرض استخدام ألقاب مثل: السّماحة والشّيخ المفدى ...إلخ؛ ممّا يرسّخ هيبة إكبار مصطنعة.

2. الكَبْرَنة الرّقميّة: جيوش إلكترونيّة لحماية الصّنم.

انتقل التّمجيد من ساحة المدينة إلى فضاء الإنترنت، فكثرت الحسابات الوهميّة والجيوش الإلكترونيّة حتّى أضحت أدوات كبرنة حديثة، تفرض خطابًا واحدًا وتخوّن كلّ مخالف، وأصبحت التّغريدة الّتي تنتقد زعيمًا حزبيًّا أو قائدًا ميليشياويًّا محرّمة، وقد تجرّ على صاحبها حملة من الشّتائم والتّخوين، بل وحتّى التّهديد المباشر. وأصبح استخدام الوسوم، مثل: القائد الضّرورة، أو منقذ العراق، في كلّ مناسبة، حتّى وإن كانت بعيدة عن السّياسة تمامًا.

3. الكَبْرَنة الدّينيّة: تغليف القائد بهالة الشّرعيّة الإلهيّة.

في بعض الحالات يتقاطع التّقديس الدّينيّ مع التّمجيد السّياسيّ، ويُحاط الزّعيم بهالة من الطّهرانيّة، وكأنّه معصوم عن الخطأ أو موفد بقدرٍ إلهي، حتّى راح البعض يشبّهون بعض القادة المعاصرين بالإمام الحسين (ع) في خطابات سياسيّة، ويستخدمون آيات قرآنيّة في التّرويج لزعامات دنيويّة، وكأنّهم مأمورون من السّماء.

4. الكَبْرَنة الأكاديميّة: تزييف العلم لخدمة الزّعامة.

سُخّر بعض الأكاديميّين لكتابة بحوث جامعيّة تمجّد زعماء معاصرين، وتُدرّس في أقسام العلوم السّياسيّة أو الإعلام، وأُعدّت رسائل ماجستير ودكتوراة عن «الحكمة القياديّة لفلان»، أو «دور فلان في بناء العراق الجديد» من دون أيّ نقد موضوعيّ أو توازن علميّ، وكذلك تأسيس جامعات تحمل أسماء دينيّة، يراد لها أن تُعامل كرموز مقدّسة لا يجوز المساس بها (جامعة الإمام الصّادق، جامعة الإمام الكاظم، جامعة الزّهراء للبنات، جامعة أهل البيت، جامعة الكفيل، جامعة وارث الأنبياء).

5. الكَبْرَنة المُسلّحة: قدسيّة البندقيّة المرتبطة بالزّعيم.

في غالب الجماعات المسلّحة الّتي تأسّست بعد 2012م لمقاتلة داعش والدّفاع عن الطّائفة، أصبح القادة فيها ليس فقط رؤوس التّنظيم، بل هم «رموز الجهاد»، والطّعن بهم يُعدُّ خيانة عظمى، علّقت صورهم في الشّوارع إلى جانب «صور الشّهداء»، وأصدرت بيانات عسكريّة بأسمائهم أو مقاطع تُروَّج لهم كمنقذين روحانيّين وعسكريّين في آنٍ واحد؛ ممّا يُضفي عليهم صفة الفداء والتّضحية من دون أن يكونوا فعليًّا هم كذلك.

وختامًا يمكن القول إنَّ الكَبْرَنة ما تزال تحتلّ حيّزًا في خزين الوعي الجمعيّ العراقيّ، لكنّها وبتأثير تفاعل هذا الخزين مع الواقع الجديد غيّرت جلدها. انتقلت من «كاريزما الفرد الواحد» إلى «هالة الجماعة» أو «الرّمز المقدّس»، ومن تصفيق الشّوارع إلى (اللايكات) و(الهاشتاغات)، ومع هذا بقي الجوهر كما هو: سلطة ينفخ فيها المجتمعُ حدودَ التّأليه، حتّى إذا تهاوى وهجُها تحت ثقل التّناقضات، سَحقَها بزهوٍ.

***

الفسدنة: الخروج عن الصّلاح

كان الفساد وما يزال من أكثر الظّواهر الاجتماعيّة والسّياسيّة الّتي نخرت جسد الدّولة العراقيّة منذ عقود. لكنّه مع التّحوُّلات العنيفة الّتي شهدتها البلاد بعد عام 2003م، لم يعد مجرّد انحراف سلوكيّ فرديّ يعيق الأداء أو خطأ إداريّ يُؤخّر الإنجاز، بل تحوّل إلى حالة عامّة من التّجاوز، وثقافة شبه مستقرّة للخطأ، وسلوك يوميّ للهدم يتغلغل في المؤسّسات، والشّوارع، والثّكنات العسكريّة.

وبصدده تشير الملاحظة إلى أنّه قد تجاوز حدود المقبول ليغدو ظاهرة مستقلّة يمكن تسميتها بـ«الفَسْدَنَة»؛ وهو مصطلح يدلُّ على العطب والخراب والخروج عن الصّلاح للتّعبير عن تحوُّل الفعل إلى ظاهرة أو منظومة مستقلّة مهيمنة، تمارس حضورها كنمطٍ مؤسّسيٍّ للحياة، يتجاوز حدود الممارسة الفرديّة أو الحالات الاستثنائيّة ليُشكّل السّلوك العام، ويعيد ترتيب العلاقات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وفق مبدأ المنفعة الخاصّة، لا وفق القانون أو الأخلاق. وتشير الملاحظة أيضًا إلى أنّه قد غدا نمط عيش وثقافة يوميّة تُمارس بوعي أو من دون وعي، حتّى أصبحت هي القاعدة، وما عداها استثناء.

كيف يتشكّل السّلوك الفاسد؟

لا أحد يُولد فاسدًا بطبيعته؛ فالفساد كغيره من الانحرافات الكبرى يُكتسب من البيئة المحيطة. يبدأ همسةً خفيّة في أعماق النّفس، حين تنكسر القيم لأوّل مرّة تحت وطأة الحاجة أو الطّمع أو الخوف، من دون أن تجد ما يردعها، لا ذاتيًّا ولا اجتماعيًّا.

في بدايات هذا الانكسار، تكون المسافة بين الصّواب والخطأ واضحة، ويرتجف القلب عند اجتيازها. لكن مع التّكرار تخفت الرّجفة، وتعتاد النّفس التّجاوز؛ فتبدأ في تبرير ما لا يُبرّر.

في المجتمعات السّليمة، تنشأ هذه الانحرافات الفرديّة المعزولة وتذبل أو تنمو تبعًا لقوّة المؤسّسات القانونيّة والأخلاقيّة والاجتماعيّة في كبحها. أمّا في العراق فالتّربة نفسها لم تكن صالحة، كانت مثقلة بغبار الشَّكّ والعطب، وتفتقر إلى القدرة على الرّدع. وقد ترسّخت في الوعي الجمعيّ مفاهيم مشوّهة عن الدّولة، والحقّ، والانتماء، جعلت الدّولة تبدو كأنّها كيان غريب عن النّاس، والنّاس غرباء عنها.

هكذا تحوّل القانون في كثيرٍ من الأحيان إلى أداة طغيان بدل أن يكون ميثاق عدل، وغدت الحقوق تُنتزع بالمحسوبيّة، وتُشترى الولاءات وتُباع، وصارت القيم تُقاس بما تدرّه من منفعة لا بما تحمله من معنى.

وفي ظلّ هذا الخزين المعطوب من التّصوُّرات، لم تكن بذور الفساد في النّفس الفرديّة بحاجة إلى ظرف استثنائيٍّ لتنمو؛ بل كانت البيئة تغذّيها وتردّد من خزين وعيها ترنيمة واحدة: «كن ذكيًّا لا شريفًا، خذ نصيبك قبل أن يأكلك الآخرون، القيم زينة للكلام لا قواعد للسّلوك»، فنشأت أجيال كاملة في حضن وعي مشوَّه، ترى في الفساد دهاء، وفي السّرقة شطارة، وفي خيانة الوطن براعة، عندها أصبح الفساد سلوكًا مبرّرًا ومقبولًا وليس خرقًا للقيم. وبهذه البرمجة تواطأ الضّمير الّذي يفترض أن يكون آخر معاقل المقاومة، مع الفعل بدلًا من إدانته.

وهكذا، ومن خلال هذا التّفاعل المظلم بين البذرة النّفسيّة وخزين الوعي الجمعيّ، وُلدت «الفسدنة» في العراق كبيئة حيويّة كاملة، تتنفّس وتتكاثر في تفاصيل الحياة اليوميّة؛ لتغدو جزءًا من الهويّة الاجتماعيّة المعاصرة.

كيف يتعمَّم الفساد سلوكًا جماعيًّا؟

حين يغيب الرّدع أو يضعف، يبدأ الفساد بالانتشار كعدوى، لا يبقى محصورًا في أفراد قلائل، يتسرّب إلى المجتمع بأسره، تمامًا كما تفعل الأمراض المُعدية. وهذا ما حدث في العراق، حيث ساهمت بيئة مشبعة بتصوُّرات مشوّهة عن العدالة والحقّ، وضعف الدّولة، وتراكم الإحباط في النُّفوس، في تحوُّل الفساد من فعل فرديّ معزول إلى سلوك جماعيّ واسع.

في فترات سابقة، كان الفساد يُمارَس في الخفاء، ولا يظهر للعلن إلّا استثناءً، إلّا أنّه وبفعل الحروب، والحصار، وسوء الإدارة، خرج إلى السّطح، وتغلغل في كلّ مكان: الشّوارع، المكاتب،

البيوت، وحتّى الثّكنات العسكريّة. وبدأت العائلة الّتي طالما كانت حاضنة للقيم، تبرّر تزويج ابنتها لرجل فاسد لمجرّد أنّه غنيٌّ. وصارت المحسوبيّة والعلاقات الشّخصيّة والعشائريّة مقياسًا للمنصب، وغدا الحصول على وظيفة يتطلّب دفعة ماليّة مُسبقة، وهكذا أصبحت هذه الممارسات «طبيعيّة» في عيون كثيرين، وأصبح الطّريق إلى الأحلام معبّدًا بفعل الفساد.

فالشّابُّ الّذي كان يحلم بأن يصبح ضابطًا اكتشف أنّ اجتياز الفحوص والاختبارات والمعدّل وحده لا يكفي، وعندما طُلب منه مبلغٌ كبير ليحصل على القبول، استعدَّ والده للدّفع، شأنه شأن كثيرين عدّوا المبلغ استثمارًا سيُعوَّض أضعافًا بعد التَّخرُّج. وكذلك فعل المرشَّح لمنصب وزير، دفع عدّة ملايين ليفوز بالمنصب وبعلم رئيس مجلس الوزراء الّذي لا يتوقّف عند هذه الهنة ما دام المرشّح لم يكن من كتلته الانتخابيّة، ولم يعرقل تشكيل وزارته، وهكذا انتقلت العدوى إلى جميع القطاعات.

في التّعليم، صار الغشُّ سلوكًا عامًّا، والطُّلّاب يبرّرونه بأنّه «سائد»، والأساتذة يبيعون الأسئلة الامتحانيّة من دون خجل. وفي القطاع الطّبّي، تُباع أدوية منتهية الصّلاحيّة بتواريخ مزيّفة، ويوجّه الطّبيب المرضى نحو صيدليّة محدّدةٍ شريكًا فيها. والجميع في الدّولة والنّقابة وعموم المراجعين يعرفون، ولا أحد يعترض، وكأنّ القبول بالواقع أصبح فضيلة.

أمّا في لقمة العيش، ففُرضت معايير سياسيّة وطائفيّة على بعض المساعدات؛ فالسَّلَّة الغذائيَّة المخصَّصة للفقراء وُزِّعت في أكثر من مكان وفق الولاءات، وبيع بعضها في السّوق السّوداء، كذلك في أكثر من مكان. وعندما افتضح الأمر، لم يُستنكر، بل بُرِّر بأنّه «الوسيلة الوحيدة للحصول على الغذاء بسعر مناسب». هكذا تغلغل الفساد حتّى صار جزءًا من الحياة اليوميّة. لم يعد يُنظر إليه كخطيئة أو انحراف، وإنّما كأمر «طبيعيّ» للتّكيُّف مع واقع صعب، والأجيال الّتي نشأت في زمن الحصار وما بعد الاحتلال لم ترَ فيه عارًا، رأته وسيلة للتَّقدُّم. ومع الوقت، تراجعت المفاهيم الأخلاقيّة، وحلّت محلّها «التّفاهمات» المبنيّة على الرّشوة والمحسوبيّة، وصار من السّائد أن يُنظر إلى الفاسد باعتباره ذكيًّا، يُجيد الالتفاف على النّظام، لا مجرمًا يجب محاسبته.

في البداية حاول بعض الأفراد مقاومة التّيّار الجارف للفساد، لكن شدّته دفعتهم إلى الاستسلام والتّأقلم، وبدأت القيم تتراجَع تحت ضغط الحاجة والمصلحة، وصارت الغالبيّة تبرّر الفساد حين يتقاطع مع منفعتها الخاصّة، وبهذا المسار لم يعد الخطأ واضحًا، ولا الفاسد يشعر بذنبه، بل بات يرى نفسه ناجحًا في لعبة «الواقع».

وهكذا تجاوز الفساد كونه مجرّد سلوك طارئ، وأصبح سلوكًا جماعيًّا مؤطّرًا في الوعي الجمعيّ، صار هو القاعدة، والأخلاق هي الاستثناء، وتجاوزت «الفسدنة» مجرّد ظاهرة عابرة، وقد تحوّلت إلى ثقافة يوميّة، ونمط عيش مستدام، يُشكّل جزءًا لا يتجزّأ من الهويّة المجتمعيّة.

تجلّيات الفساد في المجتمع العراقيّ

في بلد أثقلته سنوات الحروب وعدم الاستقرار، وتراكمت في وعي أبنائه معارف مغلوطة ومشاعر مشوَّشة، لم تعد القيم الأخلاقيّة هي الحَكَم على الأفعال، ولا الرّادع الفعليّ للسُّلوك. صارت المصالح والمنافع تعيد تشكيل مفاهيم الخير والشَّرّ وفق موازين مشوّهة، وتحوّل الفساد إلى جزء لا يتجزّأ من تفاصيل الحياة اليوميّة.

يفبرك سياسيٌّ مقطعًا فاضحًا لزميله وينشره أمام الملأ محاولًا اغتياله معنويًّا وسياسيًّا، من دون أن يرى في فعله خيانة أو سقوطًا أخلاقيًّا. أمّا الآخرون من زملائه، فيتعاملون مع الانتهاك وكأنّه أداة «مشروعة» في صراع النّفوذ.

يرفع مسؤول كلفة صفقة أو مشروع إلى أضعاف السّعر الحقيقي، ليأخذ الفرق له أو لحزبه، ويمنح فعله غطاءً دينيًّا زائفًا، مؤدّيًا ركعتي شكرٍ بعد الانتهاء. يطرد الوزير الكفاءات من موقع وزارته بذريعة «الإصلاح»، ويملأ المناصب بحزبيِّين أو أقارب أو دافعي رشاوى، ويصف ما فعله بانتصارٍ سياسيٍّ مستحقٍّ. يتصرَّف سياسيٌّ مع مؤسّسته كأنّها غنيمة، يُقصي أصحاب الخبرة ويستبدلهم بموالين غير مؤهّلين، فينهار الأداء العامُّ من دون أن يعترف بفساده. يسعى مشرّع لتوسيع قوائم تعويض المتضرّرين من رفحاء؛ لتشمل من لا علاقة لهم بالمأساة، ممّا يُثقل كاهل الميزانيّة العامّة بمليارات بلا مبرّر.

تُمنح أراضٍ وشقق سكنيّة للمقرّبين والموالين، وتُغيّر صفة الأراضي الزّراعية إلى استثماريّة، وتُقتطع المساحات الخضراء باسم التّنمية، حتّى تختنق المدينة في غبار الإسمنت. يتجاوز مواطنون على أملاك الدّولة، يحتلّون معسكرات مهجورة، أرصفة، وسكك الحديد، وهم يظنُّون أنّ ذلك من حقوقهم الطّبيعيّة. تُزوّر الشّهادات، وتُشترى الألقاب العلميّة، وتُحرّر معاملات لشهداء وسجناء سياسيّين لا وجود لهم. وتستولي بعض الأحزاب على ممتلكات تعود لحزب البعث المنحلّ، تحت دعاوى زائفة، كأنّها غنائم في

معركة مفتوحة. كلّها ممارسات تُؤدّى وكأنّها امتيازات مشروعة، لا جرائم تُدين مرتكبها.

الدّفع الاجتماعيّ باتّجاه الفساد

تحت ضغط الحياة اليوميّة، لم يعد الفساد يُمارس بقناعة فرديّة أو جشع شخصيّ فقط، بعد أن أصبح نتيجة لضغط اجتماعيّ خفيّ حينًا وعلنيّ حينًا آخر.

أب يعاتب ابنه الملازم في الشّرطة كيف لم يستطع حتّى الآن شراء بيت فخم وسيّارة فارهة مثل زميله الّذي «عرف من أين تؤكل الكتف»، ويحثّه صراحة على الانخراط في دواليب الفساد. زوجة تلوم زوجها المدير العام لأنّه لم يدخل عالم العقود والمناقصات، كما فعل زملاؤه الّذين تحوّلوا إلى أثرياء، وتختم عبارتها بقولها الشّعبيّ: «هي بقت عليك!».

وسط هذا الضّغط الاجتماعيّ واتّساع رقعة الفسدنة، بات من الصّعب أن يدّعي أحد براءته إن لم يُختبر في مواقف فعليّة؛ فمن لم يُرغّب أو يُكره على دفع رشوة لتسهيل معاملة أو سفر، قد يظنُّ نفسه نزيهًا فقط لأنّه لم يُجرّب. ومن لم تُعرض عليه فرصة لجني أرباح غير مشروعة من وظيفته – سواء في البيع أو الشّراء أو الجمارك أو الضّرائب – قد يتوهَّم الطّهارة لمجرّد غياب الإغراء.

في هذا الوسط، بات الفساد يبرّر نفسه من خلال آليّات دفاعيّة أخلاقيّة فاسدة: «أدفع عشرة آلاف دينار لتسريع معاملتي، بدلًا من الوقوف ساعات تحت الشّمس»، «أدفع خمسة آلاف لشّرطي المرور، أرحم من غرامة خمسين ألف دينار.»

تكرار هذه السّلوكيّات وانتشارها جعل النّفس تتقبّل الفساد من دون مقاومة داخليّة، حيث لم تعد ترى فيه خطيئة، بقدر ما تراه حلًّا عقلانيًّا ومقبولًا لمآزق الحياة اليوميّة. وهكذا انتشر الفساد ظاهرة اجتماعيّة مركّبة مدعومة بتراث ثقافيّ، ومبرَّرة بدفع أسريّ واجتماعيّ، ومسندة بآليّات نفسيّة تعفي الفرد من الشُّعور بالذَّنب، وكلُّ هذا يكشف عن عمق الأزمة الّتي يعاني منها المجتمع العراقيُّ اليوم.

غرق الدّولة في مستنقع الفساد

منذ أكثر من عقدين والدّولة العراقيّة ترفع شعار مكافحة الفساد، وأنشأت لهذا الغرض دوائر ومؤسّسات، ومع كلّ دورة انتخابيّة تتعالى الأصوات مطالبة بإعادة قطار النّزاهة إلى

سكّته الصّحيحة. لكن ما جرى على الأرض كان النّقيض تمامًا؛ إذ تراكمت طبقات الفساد حتّى أصبحت بنية عميقة داخل جسد الدّولة ذاته، تنذر بالغرق الكامل والانهيار.

في التّجربة العراقيّة المعاصرة، تحوّل الفساد إلى مؤسّسة خفيّة موازية لمؤسّسات الدّولة الرّسميّة. جميع رؤساء الوزراء الّذين تعاقبوا منذ 2003م حتّى اليوم قدّموا وعودًا بمحاربة الفساد، ثمّ خرجوا تباعًا بملفّات وشبهات طالت أقرب النّاس إليهم: إخوة، مستشارين، وسكرتارية. ومع كلّ موجة محاسبة، يجد الفاسدون مخرجًا عبر: قوانين عفو تبرّئ كبار اللّصوص، أو قبول ترشيح المحكومين لعضويّة البرلمان، أو تأسيسهم أحزابًا جديدة، أو باستمرارهم في السّيطرة على مفاصل الإدارة. إنّه تراكم أدّى إلى انهيار منظومة الكفاءة والقيم، حيث لم يعد التّرشيح للمناصب العليا قائمًا على الخبرة أو النّزاهة، وإنّما على الولاء الحزبيّ والطّائفيّ، وسط تغوّل الأحزاب الدّينيّة الّتي التهمت الوزارات وسخّرتها لخدمة مصالحها.

لكن الأخطر من هذا الفساد هو ما ولّده من انهيار في الثّقة العامّة، ومن فشل – متعمّد أو غير مبالٍ – في إدارة مؤسّسات الدّولة، عندما فتح الأبواب أمام تدخُّل الميليشيات المسلّحة، حتّى صار القرار السّياسيُّ نفسه يُدار خارج الأطر الدّستوريّة، كما حدث في تهديدات دعوة الرّئيس السّوري أحمد الشّرع إلى قمّة بغداد، نيسان 2025م. والأكثر خطورة هو المآل النّفسيّ للفساد أو حالة التّطبُّع مع الفساد: أب يدفع ابنه الشّاب لارتكاب فعل فاسد، وزوجة تحثُّ زوجها الوزير على نهب المال العام، ورئيس وزراء يتغاضى عن فساد مدير مكتبه، وشيخ عشيرة يحمي مطلوبًا، ومواطن يدفع رشوة، وموظّف يقبل الرّشوة، وميليشيات تفرض رؤاها على البرلمان. نماذج تعكس كيف انتقل الفساد من سلوك شاذٍّ إلى قيمة اجتماعيّة مشوّشة، واستمرار هذا الانتقال التّطبيعيّ يقود إلى ثلاثة تهديدات كبرى

انهيار قدرة الدّولة على إدارة شؤونها: إذ تفقد المؤسّسات فاعليّتها، وتصبح عاجزة عن تنفيذ الخطط.

تعزيز الإحساس باللّادولة: حين تحلّ الولاءات المسلّحة محلّ القانون، ويفقد المواطن ثقته بمؤسّسات الدّولة مفضّلًا التّبعيّة لفصيل أو جماعة.

تقويض السّيادة الوطنيّة: عبر استخدام الأموال المنهوبة لتقوية نفوذ الميليشيات، والأحزاب المحلّيّة، والإقليميّة على حساب استقلال القرار الوطنيّ.

في ضوء هذا المشهد، أصبح غرق الدّولة واقعًا يتكرّس يومًا بعد يوم، تهوي فيه المؤسّسات نحو الفشل التّام، ما لم تحدث صدمة إصلاحيّة جذريّة توقف هذا الانحدار المريع.

التَّحلُّل القيميّ وفقدان مناعة الأخلاق

لم يعد الفساد في العراق كما ورد في أعلاه حالة شاذّة تُلفظ من الجسد الاجتماعيّ كما يُلفظ الدّاء، بعد أن صار جزءًا من تركيبته اليوميّة، عادة تسلّلت بهدوء حتّى استقرّت، لا تُحرّك اشمئزازًا ولا تثير دهشة؛ ظاهرة تتلبّس السّلوك الجمعيّ، تهمس بلغتها في المفردات اليوميّة، وتندسُّ في مؤسّسات كان يُفترض أن تحرس القيم لا أن تنحني لها. تحوُّل حصل بالتّدريج نتيجة تآكل بطيء، صامت، لكنّه عميق في بنية الرّدع الأخلاقيّ والقانونيّ، تآكل جعل الفساد يكتسب صفة «العُرف»، فلا يُستهجن إلّا إذا خلا من مكسبٍ شخصيٍّ.

ما كان بالأمس مستنكرًا، يُسوّق اليوم بعبارات مموّهة، وتبريرات تغلّف الانحراف بالمصلحة، وتغسل الخطيئة بماء العُرف. صارت وفقها الرّشوة «حلًّا سريعًا»، والغشُّ «خدمة»، والمحسوبيّة «واسطة مشروعة»، والسّرقة «حصّة من خيرات الدّولة».

انحرافات أضحت نمطًا سائدًا، تغلغلت حتّى سحقت قدرة المجتمع على أن يرفضها، أو يشعر بالنّفور منها، وكأنَّ الضَّمير الجمعيَّ، هذا الجهاز المناعي الثّقافي، قد أصيب بإعياء مزمن. كرّات الرّفض الأخلاقيّ داخله تقلّصت، وأصبح عاجزًا عن التّمييز بين الخطأ والصّواب، لا يدين من يكذب أو يختلس أو يخون، وبدلًا من أن يدينه، يتوجّه بالإدانة لمن يحاول العمل مخلصًا ويفشل، ضاع وسطه العيب أو تحوّل من معنى أخلاقي إلى وصمة مرتبطة بالعجز عن التّحايل.

في ظلّ هذا الانحدار، تخلّت بعض الحواضن التّربويّة عن دورها، أو تواطأت بصمت، فتحوّلت العائلة، والمدرسة، والمؤسّسة الدّينيّة – أركان الحصانة القيميّة – إلى منصّات تروّج بوعي أو بلا وعي، لشعار «المصلحة قبل المبدأ»: أب يتوسّط، سياسيّ يكذب، ضابط يخون، رجل دين يلوذ بالصّمت، أو يغرق في الطُّقوس. وهكذا نشأ جيل يتشرّب القبح؛ لأنّه لم يعرف غيره. ولأنَّ اللُّغة مرآة الضّمير، انعكست هذه الحالة في الكلام اليوميّ، في الأمثال الجديدة، في النّكات والرّدود السّريعة

«هـوّه الـكلّ تسـرق»، «عيـش وخلّـي غيـرك يعيـش»، «خلّيـه يوصـل للمنصـب وبعديـن يصيـر خـوش إنسـان»، «فيـد واسـتفيد». عبـارات شـعبيّة تتضـح بالانكسـار، وتُعلـن عـن حالـة قبـول جماعـيّ بالقبـح، وتمنحـه شـرعيّة أخلاقيّـة زائفـة دفعـت بالعـراق في مواجهـة خطـر حقيقـيّ لا يتعلّق بغيـاب قـدرة الدّولـة، ولا هشاشـة القانـون، وإنّمـا بضيـاع البوصلـة الأخلاقيّـة لمجتمـع كامـل.

وفي الختـام يمكـن اسـتنتاج أنَّ الإنسـان حين يفقـد قدرتـه علـى النّفـور مـن القبـح، لا يعـود بحاجـة إلـى مـن يبـرّر لـه الخطـأ؛ لأنَّ الخطـأ سـيصبح جـزءًا مـن منطقـه الدّاخلـي. هـذا مـا جـرى في العـراق؛ تحـوُّل نفسـيّ نشـأ تحـت ضغـط التّكـرار، والتّعزيـز، والتّبريـر، لـم يقتصـر علـى تبديـد المعاييـر، بـل أعـاد بناءهـا علـى أسـس ملتويـة، فأصبـح الانحـراف عـن السّـواء سـلوكًا مفهومًـا، والانخـراط في دهاليـز الفسـاد مهـارة اجتماعيّـة يُعتـدُّ بهـا.

في هـذا المنـاخ المتحـوّل، انهـارت مـع القـوانين البُنـى النّفسـيّة الّتـي تفصـل بين الخيـر والشَّـرّ، بين الحيـاء والتَّبجُّـح، بين المسـؤوليّة والفلتـان. وتشـكّلت منظومـة بديلـة مـن القيـم، لـم ترفـض الفسـاد بقـدر مـا أعـادت تدويـره في مفـردات الحيـاة اليوميّـة.

إنّـه انـقلاب صامـت، لـم يُعلـن عـن نفسـه بصخـب، تسـلَّل إلـى اللاوعـي، وتفاعـل مـع خزينـه العميـق، فأنتـج سـلوكًا لإنسـان هـذا الـوادي غريبًـا عـن نزعتـه الأولـى نحـو النّزاهـة. ويمكـن اسـتنتاج أيضًـا أنَّ الإصلاح في هـذه الحالـة لا يمكـن أن يكـون مجـرَّد مسـألة قانونيّـة أو سياسـيّة، وإنّمـا رحلـة معقّـدة في اسـتعادة الحسِّ الأخلاقـيّ، وتحريـر الوعـي مـن خـدر الاعتيـاد، إذ إنَّ المجتمـع يسـتردُّ عافيتـه حين تسـتيقظ داخلـه رغبـة صادقـة في الرّفـض، تنبـع مـن يقظـة داخليّـة تـدرك أنَّ اتّسـاق العراقـيَّ مـع ذاتـه هـو الشَّـرط الأوّل لأيّ إصلاح ممكـن.

***

التيَهْنة: خفوت الرّؤية

يشير التّيه في اللُّغة إلى الضّياع وفقدان الطّريق، فيُقال: تاه الرّجل في الصّحراء، أي ضلَّ وجهته ولم يعرف السّبيل. وقد وردت الكلمة في السّياقات القرآنيّة أيضًا: «يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ»، في دلالة على الفقدان الجغرافيّ والمعنويّ للاتّجاه، وما يرافقه من اضطراب نفسيٍّ وسلوكيٍّ.

أمّا «التّيهنة»، فهي اصطلاح مركّب، يُراد به تحويل «التّيه» من حال فرديّة أو عابرة إلى حالة مجتمعيّة متكرّرة وشبه مستقرّة أي ظاهرة. إنّها بنية ذهنيّة وسلوكيّة يتطبّع بها المجتمع، حيث يغدو فقدان الاتّجاه وتشوُّش البوصلة أمرًا مألوفًا، بل طبيعيًّا في الوعي والسّلوك الجمعيّ، ويمكن تمييز هذه الحالة من خلال أربع سمات رئيسيّة تتجلّى فيها خصائص التّيهنة:

تشمل التّفكير والسّلوك: لا تعني التّيهنة ارتباكًا في الأفكار أو غموضًا في الفهم فحسب، إذ تمتدُّ كذلك إلى الأفعال، حيث الظّهور بمظهر التّردُّد في اتّخاذ القرارات، والارتباك في التّصرُّفات اليوميّة، ممّا يعكس خللًا عامًّا في كيفيّة التّفكير والعمل معًا.

الثّبات النّسبيّ: بخلاف التّيه العابر، تتَّسم التّيهنة بالرّسوخ والتَّحوُّل إلى نمط حياتيٍّ يتكرَّر بوقعٍ شبه مستمرّ.

الامتداد الجماعيّ: قد يصيب التّيه فردًا، أمّا التّيهنة فتمتدُّ لتشمل الجماعات والمجتمعات، فتصبح ظاهرة اجتماعيّة.

الانتقال بالعدوى: تنتشر التّيهنة بين الأفراد كما تنتقل الحالات النّفسيّة أو السُّلوكيّات الجمعيّة، خاصّة في المجتمعات الّتي تضعف فيها مرجعيّات التّوجيه أو تنهار منظومات القيم.

التّيهنة في وصف الحال

«لا أدري» جملة قصيرة، تكاد تكون الشّعار غير المُعلَن للحالة العراقيّة المعاصرة. لا تقتصر على لسان طالب ثانويّة يقف عند مفترق المستقبل عاجزًا عن تصوُّر مساره

الأكاديميّ، ولا على المواطن الحائر أمام صندوق الاقتراع، يتلفّت بين الوجوه فلا يجد مَن يُمثّل صوته بصدق، ولا حتّى على الوزير الّذي يقود وزارةً بلا بوصلة، يمضي في إدارة شأنٍ عامٍّ لا يعرف له وجهة.

لقد تغلغلت هذه العبارة في تفاصيل الحياة اليوميّة، كما لو كانت نغمة نشاز تتكرّر في خلفيّة المشهد العراقيّ: شابّ في مقتبل العمر، يحمل شهادة جامعيّة، لكنّه لا يدري ما الّذي قاده إلى الإدمان. ربّ أسرة، يحمل همَّ العائلة، يُسأل عن حلمه بعد خمس سنوات، فيتردَّد، ينظر في الفراغ، يبتسم بمرارة، ويهمس: «لا أدري».

تتردَّد «لا أدري» على الألسنة كأنّها عارضٌ جماعيّ لاضطراب أعمق هو التّيهنة. حالة تَتلاشى فيها التّصوُّرات، وتضعف الثّقة بالنَّفس وبالآخر، وتخفت الرُّؤية حتّى تكاد تنطفئ.

إنّه تيهٌ ينبع من وعيٍ مثقل بخيباتٍ متراكمة، ومن معرفةٍ موجعة ترسّبت في الوجدان الجمعيِّ وليس من جهلٍ أو فقرٍ في القدرات: إنَّ لا شيء في هذا البلد مضمون، وإنَّ الطّموح مخاطرة، وإنَّ التّفكير في ما بعد اللّحظة مضيعةٌ للوقت. قناعات ترسّخت في اللّاوعي، واستمرّت، حتّى انقلبت إلى حيادٍ داخليٍّ بارد، لم يعد يريد أصحابها شيئًا، ولا يرفضون شيئًا؛ لا يخطّطون، ولا يعترضون؛ يفكّرون بالنّجاة فقط. وفي حالة التّيهنة هذه، تآكلت الرّغبة في التّغيير، وضاق الخيال الوطنيّ، وغدا المجتمع بأسره وكأنّه رهينةٌ لردود الأفعال، والقرارات الارتجاليّة، والمشاريع الخالية من الرّؤية. فتغلّبت العشوائيّة على الخطى في كثيرٍ من الأحيان، وسلكت العديد من المسارات بلا حساب، وعلّقت أكثر الأحلام على المجهول.

عندما تتلبّس حالة التّيه وجدان شعبٍ بكامله، تغدو ملامحها أشبه بالثّابتة في الشّخصيّة العامّة، وتتحوّل إلى سلوك أقرب إلى العادة، تتكرّر وتستقرّ حتّى تبدو كأنّها جزء من تركيب الوعي الجمعي. وهذا ما نراه اليوم في العراق، حيث لم يعد التّيه في ربوعه حالة طارئة، بعد أن صار وجهًا مألوفًا من وجوه الحياة، حالة تظهر في الواقع العراقيّ بأشكال شتّى، تختلط فيها الحيرة باللامبالاة، ويصير الإحساس بالضّياع شعورًا عامًّا، يتجاوز اقتصاره على الأفراد ليصيب الجماعات والمؤسّسات والطّبقات كلّها، حتّى إنَّ كثيرًا من النّاس لم يعودوا يسألون عن الطّريق؛ لأنّهم فقدوا الثّقة بوجوده أصلًا. مشهد يبدو فيه العراقيُّ أحيانًا كما لو أنّه يسير وسط ضباب كثيف، فلا يرى إلّا ظلّه، وإن رأى غيره فبصعوبة، وبتوجُّس، وبتفسير مسبق مغلّف بالشَّكِّ والرّيبة. ووفقه

صار العراقيُّ في كثيرٍ من الأحيان متردّدًا في خياراته، يميل إلى الإحجام بدل الإقدام، إلى الانتقاد بدل المشاركة، إلى العزلة بدل الانخراط، وكأنَّ المشاركة فضيحة، والمبادرة تورُّط. فكثيرٌ من خرّيجي الجامعات ممَّن لا يبحثون عن عمل بقدر ما ينتظرون «واسطة» مجهولة، أو يتّكئون على انتظار «فرصة تأتي وحدها»، أو حتّى يبدؤون بتزوير الشّهادات أو تغيير الاختصاص على الورق؛ لأنّهم لا يعرفون بالضَّبط من هم، أو ماذا يريدون.

إنَّ التّيه في المجتمع العراقيّ ليس فقط في السّياسة، إنّه موجودٌ في السُّلوك اليوميّ، في الحوار، في الحلم، وحتّى في تعريف الذّات. فمنهم من صار يخجل من هويّته، ومنهم من يبدّل مدينة ميلاده في جواز سفره الأجنبيّ كي لا يُعرف أصله، وكأنّ الأصل صار تهمة، والهويّة عبئًا.

في المطارات الأوروبيّة ترى شبابًا عراقيّين يُعرّفون أنفسهم بأنّهم «من سوريا» أو «من لبنان» أو «من إسطنبول» تفاديًا للحرج، كأنّ الانتماء للعراق صار شيئًا يُخجل منه، أو عبئًا ثقيلًا في الأحاديث العابرة. والتّيهنة على هذا النّحو قد تأخذ شكلًا من أشكال «التّشظّي الدّاخلي»، حيث ينقسم المجتمع إلى جزر معزولة نفسيًّا وثقافيًّا، لكلٍّ طائفة سرديّتها، ولكلّ قوميّة همّها، ولكلّ جماعة تصوُّرها الخاص عن الخلاص، من دون أيّ التقاء أو حلم مشترك. فالشّيعيُّ يوسِّع طقوسه لتشمل الجميع، والكرديُّ يبني مشروع دولته، والسُّنِّيُّ يبحث عن إثبات وجوده، والتّركمانيُّ يدافع عن هويّة يراها مهدَّدة، بينما يبقى الوطن ككلّ سائبًا، بلا سرديّة جامعة، بلا بيتٍ يتّسع للجميع.

في خضمِّ هذا التّيه، بات من المألوف أن ترى شبابًا غارقين في اليأس، لا لأنّهم لا يملكون الطّاقات، وإنّما لأنّهم لم يعودوا يرون جدوى في توجيهها. يكتفون بالكلام، أو يسكتون، أو يرحلون، أو يجلسون في الظّلّ يراقبون مَن يحاول؛ ليحمِّلوه الفشل إن لم ينجح، ويشكِّكوا بنواياه إن تقدَّم خطوة.

في ساحات التّظاهر، رأينا من يأتي وهو لا يعرف لماذا جاء، ومن يغادر من دون أن يعرف ما الّذي تحقَّق؛ لأنَّ الغايات ذاتها أصبحت ضبابيَّة، والمطالب تكرَّرت حتّى بهت معناها، وصار البعض يرفع شعارات لا يصدّقها، فقط ليبدو حاضرًا. هذا ولم يسلم التّفكير نفسه من وقع التّيهنة؛ فالعقل -بطبعه - لا يحبُّ الفراغ، فيملؤه بالتّكهُّن، كما قال (بندورا). والذّهاب بعيدًا في التّكهُّن أسهم في انتشار «ظاهرة التّخمين» و«ثقافة الإشاعة»، وأصبح كلُّ تحليل مبنيًّا على ظنٍّ، وكلُّ ظنٍّ يرتدي ثوب يقين هشّ، حتّى امتلأت السّاحة

بالكلام، وخفّت فيها الأفعال: نجد في المجالس من يشرح بدقّة ما يحدث في الكواليس، ومن يوزّع النّوايا السّياسيّة، ويحلّل الأزمات الاقتصاديّة، لكنّه لا يعرف كيف يدير منزله أو يتعامل مع أزمة في بيته. وهكذا أنتجت التّيهنة بيئة مشوّهة في السّياسة، غامضة في الرّؤية، لا أحد يعرف إلى أين تسير البلاد، ومن يقودها فعلًا، وما الّذي يُراد منها، فصار المواطن بسببها يعيش في حالة من اللّايقين، لا يعرف في عديد من مواقف السّياسة من يثق به، ولا إلى من يستند، ولا ما الّذي يجب أن يفعله.

إنّها حالة أقرب إلى الشّلل الجماعيّ، أو ما يشبه «الجمود النّفسيّ» الّذي يصفه علماء النّفس كأحد أعراض الصّدمة الممتدّة، حين تفقد النّفس قدرتها على المبادرة؛ لأنّها لا تصدّق أنّ هناك فائدة، وليس لأنّها لا تريد. وبهذا المعنى أضحت التّيهنة في العراق ليس انعكاسًا للواقع، وإنّما مساهمة فيه أيضًا. إنّها دوّامة يتداخل فيها السّبب بالنّتيجة؛ فيغذّي أحدهما الآخر، ويتشابكان كعقدة يصعب حلّها ما لم تأتِ لحظة وعيٍ شاملة، تفتح الأعين من جديد، وتعيد رسم الاتّجاه مهما كان الطّريق طويلًا.

فقدان البوصلة في الوعي العراقيّ

التّيهنة في العراق ليست وليدة لحظة، ولا حتّى نتاج عقدٍ واحدٍ من الزّمن. إنّها تراكمٌ ثقيلٌ من الضّغوط والصّدمات، حُمل على كاهل شعبٍ لم يُمنح فرصة لالتقاط الأنفاس. وعندما لم يُمنح، وبمعنى نفسيٍّ أدقّ: حين استمرّت الضُّغوط والمعاناة فوق رؤوس أبنائه من دون تعافٍ، أصيبت النَّفس الجمعيَّة بما يشبه الشَّلل التَّدريجيّ؛ صارت تسير وهي تجرُّ آلامها خلف ظهرها، حتّى اعتادت ثقلها، فحسبته جزءًا منها، وتشوّشَت ذاكرتها بفعل التّراكم الصّدمي الطّويل. فعلى مدى أكثر من ستّة عقود، تنقّل العراقيُّ بين انقلابٍ وحربٍ، من حصارٍ إلى احتلال، ومن طغيانٍ إلى فوضى.

أحداث لم تكن عابرة؛ ترسّبت انفعالاتها في خزين الوعي، أزاحت مثيرات الإحساس بالاستقرار، وعزّزت الارتياب المزمن. وعلى مدى تلك العقود، نشأ جيلٌ على صوت صافرات الإنذار، وتوجيهات الحزب القائد، وآخر شبَّ على مشاهد المقابر الجماعيّة، وثالثٌ كانت ذروة طموحه الحصول على جواز سفر يسمح له بالهروب، وأجيالٌ من الكبار تسأل: كيف ننتظر من أجيالٍ كهذه أن ترى الطّريق بعيون سليمة؟ أن تحلم بثقة، وترسم أفقًا أبعد؟

لأنَّ النّفس حين تُجرح مرارًا من دون علاج، تُصاب بما يشبه العمى النّفسيّ، فتفقد ثقتها بالواقع، ويتلاشى بداخلها الشُّعور بالفاعليّة؛ فلم يعُد الغالب من أصحابها يؤمنون بأنّ لفعلهم أثرًا، ولا لصوتهم صدى، ولا بوجود مستقبل يمكن أن يكونوا جزءًا من بنائه.

في لُجّة الجراح النّفسيّة تتبدَّد الأحلام، وتضيع الرُّؤى، ويغيب عن العقل الواعي «النّموذج الوطنيّ الجامع» فتتّجه الأنظار صوب البطل «المخلّص»، ويظهر «البطل» فجأة، فتتعلّق به الآمال، ثمّ يغرق في سيلٍ من التّهم أو يُقصى من دون أثر، فتضيع تلك الآمال، وتنكأ الجراح من جديد. ولأنَّ الذّاكرة الجمعيّة العراقيّة طوال عقود لم تحتضن رمزًا وطنيًّا واحدًا يُجسّد النّموذج والمصير المشترك؛ فقد تشظّت وصار بتشظّيها لكلّ طائفة رمزها، ولكلّ جماعة بطلها، ولكلّ منطقة روايتها الخاصّة. وبلغ التّشظّي حدّ المناهج الدّراسيّة الّتي انقسمت، فصارت تروي للتّلاميذ سرديّات متباينة بحسب الجغرافيا والانتماء الطّائفيّ، تركّز على طقوسٍ هامشيّة وتُهمل السّرد الوطنيّ المشترك. فنشأ جيلٌ جديد على هويّات فرعيّة مشروطة، لا على وطنٍ جامع. ولّما بلغ هذا الجيل سنّ المسؤوليّة، لم يشعر بالدّولة؛ تاه عنها أو تاهت عنه، وبات يراها صفقة، ووجوهًا تتبدّل عبر تحالفاتٍ غامضة وألاعيب خفيّة من دون مساءلة، ويرى المواطنة مجرّد شعارات مكرّرة، وفسادًا لا ينتهي. وعندما تحاول هذه الأجيال فهم واقعها، تصطدم بزيف خزينها السّلبيّ، فيزداد التّيه بداخلها. ويتكرّر المشهد حتّى وجدت التّيهنة بيئتها المثلى، وأوسعت رقعتها، واشتدّ انتشارها، فأصابت الإحساس بالزّمن بنوعٍ من الخلل؛ فلم يعُد المصابون بها يخطّطون، ولا يدّخرون، ولا ينتظرون طويلًا.

غدا الزّمن لديهم كأنّه مقطوع، والمستقبل مؤجَّل، والاهتمام محصور بلحظة النّجاة. حقيقة تؤكّدها نظريّات علم النّفس، الّتي تشير إلى أنّه: «حين يُسلب الإنسان أفق التّوقُّع، ينكمش وعيه إلى الحدّ الأدنى، وينشغل فقط بالبقاء» (عبد السّتّار إبراهيم، 2003) وتتجلّى هذه الحالة في سلوكيّاتٍ مثل التّردُّد، والسّلبيّة، والانسحاب، والانشغال بالتّفاصيل الصّغيرة على حساب الرّؤية الكبرى. لذلك بتنا نرى في سنين التّيه هذه الكثير من الحوارات اليوميّة، على أرائك المقاهي، وفي المجالس، وأماكن العبادة، تدور حول التّعيينات، والمتع العارضة، والزّيارات، والمناسبات، مع ندرةٍ في الحديث عن مشروع حضاريّ، أو نموذج تربويّ، أو أفق وطنيّ، وكأنَّ الأفق قد قُزّم، وصار النّاس محاصرين بأسئلة البقاء.

الأثر النَّفسيُّ للتّيهنة على الإنسان والدّولة

حين يطول التّيه، يتحوَّل وقعه من حالة ضياع مؤقّت إلى ما يشبه الغيبوبة النّفسيّة؛ تتآكل فيها المعاني، وتضيع الاتّجاهات، ويعتاد الإنسان القيام بأفعاله بأقلّ قدر ممكن من الالتزام، يدور كما ورد سابقًا في حلقة مفرغة لا مخرج منها.

هكذا بات الحال في العراق، بعدما تفشّت التّيهنة كظاهرة حياة عامّة، تنمو في داخلها الأجيال كما ينمو النّبات في تربة فقيرة؛ فتتشكّل الشَّخصيَّة الجمعيَّة تحت ضغط القلق المزمن، وبقدرات محدودة على التَّكيُّف، أو من دونها أحيانًا. وغالبًا ما تُصاب الشَّخصيَّة غير المتكيّفة بعدد من الأعراض النّفسيّة المزمنة، مثل: تقلُّب المزاج، انعدام الثّقة، ضعف التّركيز، الحساسيّة المفرطة تجاه التّغيير، والتّعلُّق المضطرب بالماضي. ومن جهة أخرى، يتراجع فيها الأمل بغدٍ أفضل، وتطفو على سطح وعيها تعبيرات من قبيل: «خلّيها على الله»، و«الحمد لله على كلّ شيء». ويزداد اللّجوء إلى الغيبيّات، وزيارة الأضرحة، والمقامات، ويكثر الدّعاء؛ لأنّها ببساطة أقلّ إيلامًا من احتمالات الخيبة المتكرّرة. كذلك تُنتج تعبًا نفسيًّا مزمنًا، قد يصل إلى حدود الإعياء، فتنسحب آثاره إلى العقل، فتتفكَّك وحدة الجماعة، أي التّفكير الجمعيّ، عندها:

- تغيب القدرة على المجازفة.
- يُعاد تعريف الطُّموح بوصفه تهوُّرًا أو سذاجة، ويُنظر إلى المستقبل كاحتمال مستحيل.
- ينهار الإيمان بالوطن، كحاجة نفسيّة للانتماء.
- تذوي الرّغبة في الإصلاح باعتبارها ترفًا لا يقدر عليه المنهكون.

لقد طال التّيه في العراق حتّى خلق من الشُّعور المزمن بالضّياع نوعًا من «السّلام الكاذب»، جعل العديد من النّاس يتصالحون مع فوضاهم، ويشكّكون في أيّ محاولة للخلاص، وأكثر منها يهاجمون بعدوانيّة من يشير إلى الطّريق السّليم، وكأنّه عدوٌّ؛ لأنَّ أيَّ محاولة للخروج من دوّامة الاعتياد تزعزع توازنهم النّفسيّ الهشَّ. تيه عمَّت مظاهره غالب المجالات وانعكست واقعيًّا على أنماط السُّلوك؛ فها هو المواطن بدلًا من السّعي لتغيير الواقع السّياسيّ عبر أدواته الدّيمقراطيّة، يبحث عن سبل للهروب وترك البلاد؛ فتصبح قصّة التّهريب أكثر إلهامًا من بطاقة النّاخب، ويستبدل الحوار حول المستقبل بملاحقة أخبار الأسعار، والانقطاعات، والفرص الوظيفيّة المؤقّتة، بينما يغيب النّقاش حول مشاريع وطنيّة أو رؤى حضاريّة طويلة

الأمد، وكأنَّ الأفق قد تقلَّص، واختُزلت الحياة إلى لحظة نجاة.

أمّا على مستوى الدّولة، فإنَّ طول التّيه لم يُبقِها في مكانها، بل دفع بها - وما يزال - نحو الفشل؛ لأنَّ الشُّعور بسلطة الدّولة قد تلاشى، حيث إنَّ الدّولة الّتي لا تربط مكوّناتها بمفاهيم وطنيّة وسرديّات مشتركة، ولا تقدّم بوصلة واضحة، ولا تفرض القانون كما يجب، ولا تدير أبناءها عبر معادلات المواطنة الحقَّة والمساواة، تتحوّل إلى مجرّد صورة، وتغدو مؤسّساتها ظلالًا تمارس السُّلطة من دون معنى، ويصبح فشلها وتيهها حلقتين مغلقتين، كلٌّ منهما تغذّي الأخرى في دورة لا تنتهي.

وفي خاتمة المطاف، إنّ التّيهنة في العراق ليست مجرّد عثرة في الطّريق، إنّها الطّريق نفسه. مسار طويل من الانفصال التّدريجيّ عن البوصلة، والذّات، والمعنى. ابتدأت كارتباكٍ عابر، ثمّ اتّسعت حتّى صارت مزاجًا عامًّا، ووعيًا مشوّشًا، وثقافة تبرّر الدّوران في المكان. ولأنَّ الإنسان لا يعيش في الفراغ، فإنّ هذا الضّياع ترك وشمًا غائرًا في بنيته النّفسيّة؛ صار الغيب أكثر طمأنينة من الواقع، وصار الماضي المبعثر أكثر حضورًا من الحاضر المرتبك.

في زمن التّيهنة هذا، اختلطت معالم الدُّروب، وفقدت الكلمات دلالتها، وخفت الأمل حتّى أصبح جلّ التّفكير فيه فعلًا عبثيًّا، وأصبح الفعل نفسه في كثيرٍ من الأحيان لا يقود إلى نتيجة، وكأنَّ قوانين السَّببيَّة قد تعطّلت، أو كأنَّ الزَّمن لم يعد يتحرّك إلّا في فلك التّيهنة. وكما أرهق التّيه إنسان هذا الوادي، فقد أنهك دولته أيضًا؛ أفرغها من روحها، وسلبها هيبتها، فغدت كيانًا باهتًا، وتقلّصت فكرة الوطن في وعيها إلى ملامح مأزومة ومبعثرة.

في زمن التّيهنة هذا، تقلّص الوطن كذلك إلى حدود الطّائفة، وانكمش المواطن داخل حدود الخوف، حتّى تاه في نفسه. تيهنة لم تعد تجدي معها الوعود ولا التّوجيهات ولا التّمنّيات، إنّها بحاجة إلى صحوة وجدانيّة تعيد تعريف المعنى، وتجدّد ارتباط العراقيّ بوطنه، وتحرّر الدّولة من قبضة العبث.

ولعلّ أوّلَ الخروج من هذا الزّمن في إدراك حجم التّيه، لا التّآلف معه؛ في الكفّ عن تبريره، وفي الشُّروع بسؤالٍ يحمل كلَّ معانيه لم يعد يُطرح منذ زمن طويل: إلى أين نمضي؟

***

الوسوسة: الشَّكُّ الجمعيُّ

يُعدُّ الشّكُّ من أقدم الموضوعات الّتي تناولها الفكر الفلسفيّ، وتحديدًا منذ سقراط الّذي قال: «كلّ ما أعرفه أنّي لا أعرف شيئًا». مقولة فتحت الباب أمام ما يُعرف بالشَّكِّ المنهجيّ، وهو الشَّكُّ الّذي لا يُقصد به الهدم، بل التَّحرُّر من التّلقين، وفحص المسلّمات، وتحرير العقل من الأوهام.

ثمّ جاء الفيلسوف الفرنسيّ (رينيه ديكارت) ليجعل من الشَّكِّ نقطة انطلاق للمعرفة، لا نهايتها، حين قال: «أنا أشكُّ، إذًا أنا أفكِّر، إذًا أنا موجود». والشَّكُّ من وجهة نظره لم يكن مرضًا ولا مأزقًا، بل وسيلة عقليّة لصناعة اليقين، بعد تصفية كلّ ما هو مشكوك فيه. لكن الأمر لم يظلّ على حاله؛ إذ انتقل الشَّكُّ لاحقًا من كونه أداة تحرير إلى كونه أزمة وجوديّة ومعرفيّة، مع تنامي تأثير تيّارات الفلسفة الحديثة – ديفيد هيوم ونيتشه –؛ حيث أدّت هيمنة النّزعة الشَّكِّيَّة إلى فقدان الإنسان ثقته بحواسه، وبخبرته، وحتّى بذاته أحيانًا. وهكذا تحوّل الشَّكُّ من أداة عقلانيَّة إلى مأزق وجوديّ، مهّد لما يُعرف بـ «أزمة المعنى» في الفكر الغربيّ. أخذ منها علم النّفس في تعامله مع الشَّكِّ كحالة معرفيَّة وسلوكيَّة يُنظر إليها بوصفها طبيعيّة، يمكن أن تتحوَّل إلى اضطراب نفسيّ إذا ما تجاوزت حدود التّوازن، وأكّد أنَّ الشَّكَّ بوصفه سلوكًا احترازيًّا قد يكون مفيدًا في تقييم المواقف واتّخاذ القرارات، لكنّه قد ينقلب إلى ارتياب مرضيّ (Paranoia) عندما يفقد صاحبه القدرة على التَّمييز بين الواقع والخيال، وتغليب الأفكار اللّاواقعيّة عن النّوايا والمخطّطات والتّهديدات الّتي تحيط به. وعلى المنوال ذاته، يصنّف علم النّفس الحالات الشَّديدة من هذا النّوع من التّفكير ضمن اضطرابات الشّخصيّة، أو أعراض ذهانيّة أشدّ، قد تؤدّي إلى العزلة، أو العدوان، أو حتّى السّلوك المخرّب (إبراهيم، 2010م).

إنَّ أعراض الشَّكّ تُعدُّ في الأصل فرديّة، لكن بعض المجتمعات – بفعل تراكم الأزمات السّياسيّة والأمنيّة والثّقافيّة – تُحوّلها إلى ثقافة جمعيّة، ووفقها لا يعود الشَّكُّ مجرَّد استجابة لحالة خاصّة، بل جزءًا من البنية العقليَّة الجماعيَّة، ينتقل من الفرد إلى المجتمع،

ومن السّياسة إلى العلاقات اليوميّة؛ ليغدو حتّى نمطًا عامًّا في التّفكير والسّلوك. نمط بدأ بالتّكوُّن عراقيًّا أواخر سبعينيّات القرن الماضي، يوم دخل المجتمع في سلسلة من التّحوُّلات العنيفة والمضطربة سياسيًّا وأمنيًّا، زُرع خلالها الشَّكُّ كوسيلة للبقاء، والارتياب كشرط للسّلامة، وتراكم أثره واتّسع مع الحروب، والاعتقالات، والإعدامات، والتّغييب، والاحتلال، والفوضى المؤسّسيّة، حتّى تحوَّل إلى ظاهرة يمكن تسميتها بـ«الشُّكوكيَّة» أو «الشَّكِّ الجمعيّ الوسواسيّ» - نمط من التّفكير يضع علامات استفهام على كلّ ما هو رسميّ، وكلّ ما هو خاص، بل وكلّ ما هو إنسانيّ حتّى، يعيش فيه الإنسان في عالم يهدّد فيه الوهم واقعه، ويقود الشَّكُّ سلوكه في العمل، والسّياسة، والعائلة، وحتّى في علاقاته الاجتماعيّة البسيطة.

تجلّيات الشَّكّ في المجتمع العراقيّ

إنَّ نمط الشَّكّ في المجتمع العراقيّ لم يعد مجرّد نَزْعة نفسيّة تظهر في لحظة ضعف أو نكسة، صار وبتزايد الضّغوط ومرور الوقت ظلًّا طويلًا يرافق الخطى، وعينًا ثالثة ترصد ما خلف الكلمات، في الأزقّة والمجالس، في دوائر الدّولة، وقاعات السّياسة، في إطارها يشكُّ في الكلّ، والكلّ يُشكّك به.

تبدأ قصّة الشَّكِّ في المجتمع من حيث يبدأ النّشاط اليوميّ: بين الجيران، والعائلات، والأصدقاء؛ حيث كانت الطّمأنينة تستكين ذات يوم، صار بدلًا منها الخوف من الآخر أقرب من الثّقة به: رجل يشكُّ في جاره لمجرّد تغيُّر تحيته، امرأة تسأل نفسها إن كانت جارتها قد رأتها أمس وهي تهمس بشيء ما، شابّ يتردَّد في الضّحك على طرفة سياسيّة في مطعم، أو في حافلة، أو حتّى بين أقربائه، خشية أن يكون فيهم من ينقل الضَّحك إلى الجهات الأمنيّة، وتفسّره سخرية، أو شيئًا لا يُغتفر. تتصاعد الدّائرة، ويتحوّل الحذر إلى وسوسة شكٍّ:

زيد يخاف من زميله عمر، يشكُّ به في جلسة مساء انتُقدت فيها السُّلطة، يبدأ في سؤال النّفس: «هل من الأفضل أن أبلّغ عنه قبل أن يبلّغ هو عنّي؟» في غياب معيار واضح للأمان، يصبح الخطأ احتمالًا قائمًا، وتصبح الوقاية منه فعلًا مبرّرًا، حتّى لو كان هذا الفعل خيانة أخلاقيّة، في بلد بات النّاس في عمومه يتقاسمون الشَّكَّ أكثر ممّا يتقاسمون الخبز، وبات الشَّكُّ وسواسا يوميًّا، كمن يغلق الباب ويشكُّ في إغلاقه ليعود ويغلقه ثانية.

لقد اتّسعت الظّاهرة، وباتّساعها وصل الشَّكُّ إلى المؤسّسات: الموظّف الّذي يترقّى يشكُّ بالتّقرُّب من المدير أو بشراء التّرقية، والمدير الّذي يباشر عمله حديثًا يعلن - من دون أن يعلن - عدم ثقته بما قبله، فيبدأ بإلغاء بعض القرارات، وتشكيل لجان، وتغيير قواعد اللُّعبة. هكذا يبدأ العمل من نقطة الصّفر، ويعود إليها سريعًا؛ لأنَّ اللّجان الجديدة تُشكّك في سابقتها، والقرارات الجديدة لا تلقى القبول، فيدور الجميع في دوّامة شكٍّ لا نهاية لها.

في وزارة الدّاخليّة عام 2005م مثلًا، شكَّ الوزير بلجنة إحالة العقود، ففيّرها، ثمّ شكّت اللّجنة الجديدة بسابقتها، فأصدرت تعليمات جديدة، ثمّ جاءت شكاوى جديدة، فشكّ الوزير ثانية، وبدّلهم جميعًا. سنة كاملة مضت ولم يُصرف من ميزانيّة الوزارة الاستثماريّة سوى فتات، لم يكن المال حينها هو المشكلة، بل الثّقة بمن يؤتمن على المال. في اتّساعٍ لدائرة الشَّكِّ طال مكوّنات المجتمع ذاتها: كورد، عرب، تركمان، سُنّة، شيعة، مسيحيّين، صابئة. لا أحد يثق بالآخر؛ فالكورد حين يعرضون مطالبهم، ترتاب بغداد، وتُبدي الرّفض حتّى قبل أن تسمع، وإن سمعت لا تقتنع، وإن اقتنعت تماطل، وإن وافقت تتراجع. وفي المقابل، حين تقبل بغداد شيئًا، يظنُّ الكورد حصول ما يريب خلف القبول، فيرفعون سقف مطالبهم، وكأنَّ الطّرفين يمارسان لعبة شطرنج تحت طاولة واحدة، لا يجلسان عليها معًا. وإن اتّفقا على شيء مثل النّفط والمنافذ الحدوديّة، وبدأ التّنفيذ، تخرج الوجوه المرتابة من دهاليز الإدارة، تضع العصيَّ في عجلة الاتّفاق، وتعيده إلى نقطة البدء، وكأنَّ في داخلهم شكًّا لا يُهزم؛ لأنّه متجذِّرٌ، ويجد دومًا من يحمله، ويؤمن به، ويراه صمّام الأمان.

في الانتخابات لم يكن الأمر أفضل، كلّ من يخسر فيها يتّهم الفائز بالتّزوير، وينبري الفائز وينكر أيّ وجود للتّلاعب والتّزوير: مرشّح لم يُنتخب في 2005م، قال إنَّ سفيرًا أمميًّا زاره قبل إعلان النّتائج وأخبره بالخاسرين، فتأكّد لديه أنَّ الأمر كلّه مرتَّب. وبعد سنوات، فاز ذاك المرشَّح نفسه، فصار يتغنّى بنزاهة الانتخابات ويقول بثقة مدهشة: «كيف لهم أن يتدخَّلوا وكلّ المفاصل عراقيّة؟». من هذه الأمثلة وغيرها والسّعة يتبيّن أنَّ الشّكوكيّة في العراق ظاهرة ليست حديثة التّكوين ولا طارئة، إنّها أقرب إلى المزمنة، تسكن العقول، وتنساب إلى اللُّغة، وتتشكّل في تفاصيل التّعامل اليوميّ:

في المؤسّسات، يكاد لا يوجد مدير لا يظنُّ أنَّ موظَّفيه يغتابونه، ولا موظَّف لا يظنُّ أنَّ مدراءَه يكافئون غيره ظلمًا. وفي الأحزاب، يشكُّ الأمين العامُّ ببعض أعضاء مكتبه السّياسيّ، ويظنُّ أنَّ لهم ولاءات مزدوجة. وفي الدّولة، يشكُّ الوزير في وكلائه، ويخشى

القادة من ضبّاطهم، ولا يستقرُّ التّقييم على أحد؛ لأنَّ لا أحد ينجو من شبهة شكٍّ. وفي الحياة العامّة كلُّ من يبرز أو يتقدّم خطوة يُنظر إليه وكأنّه قفز على الدّور، تُوجَّه له السّهام بأوصاف: انتهازيّ، مسنود، وصوليّ. وإن كان ميسورًا تكون الأوصاف: فاسد، مرتبط بالخارج، يتجاوز على المال العام. وبات النّجاح حتّى في ذاك التَّوسُّع للظاهرة يُساء تأويله؛ لأنّه لا يُفهم إلّا بوصفه مخالفة لقاعدة «مَن ينجح، لا بدَّ أنّه تلاعب بشيءٍ ما».

تلك هي قصَّة الشَّكّ الوسواسيّ في العراق، لم تبدأ من الدّولة، ولا من المكوّنات، لقد نشأت وكبرت في البيت، في الغرف الصّغيرة، في المحادثات العابرة، في الجلسات الحميمة الّتي صارت في الزّمن السّابق لا تؤتمن، حتّى من أقرب المقرّبين، وصار للكلام آذان، والآذان قد توصل، والإيصال قد يكلّف الحياة، أنتجت شكًّا، لا أحد يثق بأحد، ولا أحد يثق بالثّقة نفسها. شكٌّ صار ثقافة عامّة، ظاهرة تقترب من حدود الاضطراب، يؤكّدها علماء النّفس في إشارات واضحة من أنَّ الشَّكَّ حين يتجاوز طبيعته الوقائيّة ويتحوّل إلى نمط تفكير وسواسيّ جمعيّ، فإنّه يصبح حالة شبه مرضيّة تؤثّر على العلاقات بين الأفراد، وعلى أداء المؤسّسات، وتغذّي مناخًا عامًّا من الارتياب والشَّكِّ (صالح 2016).

جذور الشَّكِّ النَّفسيَّة في الشَّخصيَّة العراقيَّة

في قلب كلّ ارتياب عراقيّ جذور تمتدُّ عميقًا في النّفس والتّاريخ والتّربية، لا يمكن اختزالها في ظرف سياسيٍّ أو تجربة قاسية بعينها. إنّها ناتج مركّب من تربية منزليّة مشوبة بالحذر، وتعاليم دينيّة فُهمت في أحيان كثيرة من زاوية الرّيبة، وتقاليد عشائريّة غالت في ربط الكرامة بالتّحفُّظ، والنّجاة بالصّمت.

في البيوت العراقيّة، يكبر الطّفل على حكايات توصي بعدم نقل ما يدور في البيت، وتحذّر من الأغراب، وكأنّ الحياة فخٌّ دائم، وكلّ من فيها مرشَّح لأن يكون عدوًّا متخفّيًا. ويُربّى على ثقافة الخوف أكثر ممّا يُربّى على ثقافة الثّقة، يُقال للأطفال منذ نعومة أظفارهم: «الحيطان لها آذان»، جملة تختصر قرونًا من الخوف المُتوارث. وفي مجالسها يُطلب من الطّفل ألّا يُبدي رأيًا في السّياسة، ولا حتّى أن يُكثر من الأسئلة، خشية أن يردّد ما سمعه في المدرسة أو بين الزّملاء، فيكون سببًا في كارثة لا تُحتمل. أحد الآباء في بغداد حكى يومًا أنّه اضطرَّ إلى اصطحاب ولده إلى مقهى شعبيّ بعد المدرسة، ثمّ أوقفه

جانبًا وقال له همسًا: «إذا أحد سمعك تضحك على نكتة عن الرّئيس، حتّى لو ما كنت فاهمها، راح نروح بيها».

إنّها تنشئة تخلق شخصًا بالغًا يشكُّ في الكلمة، ويفحص النّبرة، ويحلِّل الغمز واللّمز، ويتعامل مع الآخر كما لو كان جهاز تنصُّت محتمل. تتشكَّل لديه شخصيّة مراقِبة لذاتها (الشّرطيّ الدّاخليّ) ومراقِبة للآخرين، وقد تكون هذه المراقبة في ظاهرها حرصًا، وفي باطنها خوفًا لا يُشبع.

في المدارس قلّما يتعلّم التّلميذ سلوك المبادرة، كلّ ما يتعلّمه الحذر، وعدم التّورُّط في إجابات قد يُساء فهمها. يتعلَّم الأجوبة الّتي لا تُغضب، ولا تُزعج، ولا تُثير الشَّكَّ.

في الدّين، وكما يُفهم في بعض السّياقات المتشدّدة، فقد غُلّف الضّمير الإنسانيُّ بأثقال الشّكوكيّة. لا يكفي أن تكون صادقًا، بل تُثبت أنّك لم تكذب. ولا يكفي أن تنوي الخير، بل تبرهن أنّك لا تضمر شرًّا. ذلك ما جعل الدّين نفسه - في أذهان البعض - مجالًا للوسواس، وجعل النّوايا ساحة ارتياب، وكأنَّ الإنسان متَّهمٌ حتّى يثبت العكس.

في الثّقافة الشّعبيّة، تحضر الأمثال الّتي تعزِّز الشُّكوكيَّة: «حرّص ولا تخوّن»، «لا تأمن للزّمن حتّى يروح الكفن»، «لا تبيّت النّيّة الطّيّبة للّي ما يستاهل»، وغيرها من المقولات الّتي تحثُّ على الحذر المشوب بالاتّهام. حتّى الطّيبة تُعدُّ في بعض المناطق سذاجة، تُقابل بابتسامة مريرة تقول لك: «راح يضحكون عليك».

في هذا السّياق النّفسيّ الثّقافيّ، لم يكن غريبًا أن تجد الموظّف، مهما علا شأنه، يطلب توقيعًا على كلِّ خطوة، وشهادة على كلِّ تصريح، وخطابًا رسميًّا يغطّي كلمة قالها في ممرٍّ. ولم يكن غريبًا أن يهمّش الوزير على طلب يصله بـ: «إجراء اللّازم حسب الضّوابط». تفاصيل صغيرة كهذه لا تُنسى، وتُحمَل في النُّفوس كوصايا خالدة، مثل الدَّين المستحقّ، والمظلمة المؤجَّلة، والضّحكة الّتي لم تكن في وقتها.

على هذا، فالشُّكوكيَّة في الشَّخصيَّة العراقيَّة ليست فقط ردّ فعل على فعل آنيٍّ، إنّها نتاجُ عقودٍ من هشاشة الأمن، وتقلُّب الحكم، وتكرار الخيانة من القريب قبل البعيد. وصفٌ لحالة تشكّلت عبر طبقات كثيفة من القلق والتّجربة والخوف والخيانة، حتّى غدت جزءًا من الطّريقة الّتي يُرى بها العالم. وغدا الفرد في محيطها يدخل إلى المجتمع حاملًا كلّ تلك الأحمال: شكّه في الآخر، وتوجُّسه من الجماعة، وحذره من التّغيير. وحين

يُوضع في موقع مسؤوليّة، يُحيط نفسه بمن يثق بهم فقط، لا بمن يستحقُّون الموقع؛ لأنّه لا يستطيع أن يميّز بسهولة بين الثّقة والكفاءة، وقد يبدو له أنّ الجمع بينهما ضربٌ من الخيال. وحين يجتمع مع الغير على هدف ما، يبدأ بالتّفكير شكًّا؛ لهذا نادرًا ما تنمو الثّقة، ونادرًا ما تدوم، وإن دامت فهي مشروطة، لا تُعطى إلّا بحدود، وغالبًا ما تُنتزع عند أوّل خلل، حتّى لو كان غير مقصود.

تبادل الشُّكوكيّة بين الفرد والدّولة

في العلاقة بين الفرد العراقيّ ودولته، ثمّة خللٌ عميق لم يُعالج بعد؛ فالمؤسّسات الّتي كان يُفترض بها أن تطمئن المواطن، باتت – في نظره – مصدرًا للقلق والارتياب. أمّا الدّولة، بكلّ ما تمثّله من قوانين وهيبة ونظام، فلم تُرَ في الوعي الجمعيّ راعيةً أو ضامنة، بل ظهرت كثيرًا كجهاز رقابة وعقاب، أو في أحسن الأحوال كيان بعيد، لا يسمع، لا يفهم، وإن فهم فلا يستجيب.

إنّها علاقة مهزوزة تتكوّن منذ الطّفولة؛ فعندما يسأل الطّفل عن «الدّولة»، لا يسمع إلّا صوت القائد، وتحذيرات من انتقادها أو انتقاد مسؤوليها، والخوف من أجهزتها الأمنيّة، وعدم الوثوق بمؤسّساتها الصّحّيّة أو الإداريّة. ينشأ على قناعة ضمنيّة بأنّ مؤسّسات بلده ليست لحمايته، وعليه الحذر منها والتَّشكُّك بما يصدر عنها، وهكذا تتكوّن سلسلة من الارتياب لا تنتهي.

في انتخابات عام 2021م، شُكّك في نزاهة المفوّضيّة قبل أن تُفرز أوّل ورقة. وعندما تولّى قضاة مستقلُّون الإشراف على العمليّة لم يتغيّر الحال، إذ ظهرت رواية جديدة تقول إنَّ القضاة «تأثّروا بضغوط خارجيّة». ولم يتأخَّر البعض في طرح فرضيَّة التّزوير الدّوليّ، واتّهام خوادم إلكترونيّة تدار من الخارج، على الرَّغم من غياب أيّ دليل تقنيّ حاسم. المفوضيّة، القضاة، الدّولة، وحتّى المجتمع الدّولي، لم ينجُ أحد من سيل الشّبهات.

في مؤسّسات الدّولة الأخرى، يبدو الشَّكُّ هو الأصل، والثّقة استثناء نادر. الموظّفون يذيّلون المعاملات بعبارات مثل «حسب الأصول»، «وفقًا للقانون»، «طبقًا للضّوابط»؛ وكأنّهم يتنصّلون من المسؤوليّة. بعضهم يحتفظ بنسخ من كتبه الرّسميّة في بيته، خشية اتّهام لاحق أو توريط مفاجئ.

في وزارة التّخطيط، حين طُلب من أحد المدراء الموافقة على مشروع خدميّ صغير، قال لمساعديه مازحًا: «نحوّله إلى خمس لجان: واحدة تراجع، وأخرى تدقّق، وثالثة تبرّر، ورابعة توصي، وخامسة تقترح». لكن الجميع أخذ الأمر بجدّيَّة؛ فقد بدا أنَّ الشَّكَّ أقوى من المنطق، والنَّتيجة؟ تأخَّر المشروع تسعة أشهر، وتضاعفت تكلفته، وانتهى بعقدٍ جديد مع شركة أخرى.

أمّا في مؤسّسات التّعليم، فتتجلّى الشُّكوكيَّة بأكثر صورها عبثيَّة، بعض الأساتذة يشكّون في أنَّ الطّلبة يسرقون البحوث، والطّلبة يظنُّون أنَّ الأساتذة يمنحون الدّرجات بحسب الولاءات السّياسيّة أو الانتماءات الطّائفيّة، الإدارات بدورها تشكُّ في الجميع، وتفترض النّيّة السّيّئة قبل الحسنة. مزاج ينسحب إلى الحياة العامّة: حين يُعلن عن مشروع حكوميّ، يسأل المواطن فورًا: «من وراءه؟»، «من المستفيد؟»، «كم سيسرقون؟»، قبل أن يتساءل عن جدواه أو نفعه. حتّى المبادرات الإصلاحيّة تقابل بريبة: «هل هذه دعاية انتخابيّة؟»، «هل الغاية منها تصفية حسابات سياسيّة؟». وكأنّ الفساد أضحى فرضيَّة مبدئيَّة، لا بدَّ من تصديقها حتّى يثبت العكس، وليس احتمالًا قابلًا للدّحض.

لقد وجدت هذه النّزعة متنفّسها الأكبر في وسائل التّواصل الاجتماعيّ، حيث تنتشر الوثائق – حقيقيّة أحيانًا، ومفبركة كثيرًا – ويُصدّق كلّ ما يتّفق مع مزاج الارتياب السّائد. لا أحد يسأل عن المصدر أو يطلب التَّحقُّق؛ فالرَّغبة في تصديق سوء النّيّة أقوى من الحاجة إلى دليل. حتّى المبادرات الإيجابيّة تلقى أوّل تعليقٍ ساخر: «أكيد وراها مصلحة شخصيّة».

في بعض المؤسّسات الّتي يُفترض أن تُعيد بناء ثقة المواطن، يحدث العكس. يروي موظّف في وزارة الكهرباء أنَّ زملاءه امتنعوا عن استلام أجهزة جديدة لأغراض تنظيميّة؛ لأنَّ إشاعة انتشرت تقول إنَّ «الجهة المورّدة مشبوهة»، وقد أطلقها موظَّفٌ طامع بمنصب إداريّ أعلى.

أمّا في لحظات الكوارث – الّتي يُفترض أن تُقرّب النّاس من دولتهم – فغالبًا ما يحدث العكس: بعد فاجعة مستشفى الحسين في النّاصريّة عام 2021، لم يكن الحزن وحده هو المسيطر، بعد أن امتزج الغضب بالشَّكِّ وأثار العديد من الأسئلة: «هل كان الحريق مفتعلًا؟»، «من المستفيد؟»، «هل هناك صفقة على حساب الأرواح؟». وعندما أعلنت لجان التّحقيق النّتيجة، سادت موجة من السّخرية المُرّة، وكأنّها معروفة سلفًا. لم تُمنح الدّولة خلالها فرصة الدّفاع عن نفسها، فقد صارت المسافة بينها وبين المواطن شاسعة ومخيفة.

في هذا الجوّ المشبع بالشَّكِّ، تصبح الدّولة ككيان رمزيّ، موضع تساؤل دائم: هل هي فعلًا موجودة؟ هل تمثّل الجميع؟ هل لها إرادة مستقلّة؟ والإجابة الّتي تتردّد في أذهان كثيرين مؤلمة: «لا.. الدّولة واجهة، والسُّلطة الحقيقيّة في مكان آخر، والنّوايا لا تُفهم، والمصير ضبابيّ».

تأثير الظّاهرة على الإنسان العراقيّ والدّولة

حين يتحوَّل الشَّكُّ من ردّ فعل إلى نمط تفكير، لا يعود أداةً للحذر، وإنّما أسلوبٌ للعيش. وفي العراق اليوم، لم يعد الشَّكُّ حالة عابرة، لقد تجاوزها لأن يكون بنية نفسيّة يوميّة، تتغلغل في الكلمات والسُّلوك والقرارات، حتّى أصبح الضَّياع نتيجة منطقيّة لقاعدة مفروضة. إذ إنَّ الإنسان العراقيَّ الّذي نشأ على الخوف، وتكوّنت ذاكرته من روايات الرّفيق المُخبِر، والجار المُتربّص، والأخ المراقب، لم ينجُ من تلك المرحلة من دون أثر. لقد تغيّرت الأنظمة وتبدّلت الأسماء، لكن الشَّكَّ بقي، كأنَّه الإرث الوحيد الّذي لم يُمس. ظلّ يسكن العقل، يراقب ويتكاثر: الأب لا يثق بابنه إذا ضحك على طرفة سياسيّة، الشَّابُّ يخشى كتابة رأيه حتّى لو كان حياديًا، الضّابط يشكُّ في جنوده، والجنود في آمرهم، والمواطن في المختار، والمختار يشكُّ في الدّولة.

في مناخ كهذا تنطفئ روح المبادرة؛ لأنّها تحتاج إلى ثقة، بينما الشَّكُّ يهدمها في مهدها. أي فكرة تُتَّهم بأنّها محاولة للكسب، وأيّ اقتراح يُساء تفسيره، وأيّ نجاح يُراد له أن يُشوّه؛ فيفضّل الكثيرون الصَّمت أو التّراجع، لأنَّ كلّ خطوة إلى الأمام تُرى كمخاطرة غير محسوبة في مثل هذا المناخ. كأنَّ المجتمع تحوّل إلى غابة نفسيّة، يُرى فيها الآخر كما يُخشى منه وليس كما يرى، ويُرى الجار مشروع تهديد، والزّميل متربّصًا، والقريب مصدر ريبة. لا فريق يُبنى، ولا شراكة تزدهر، ولا ثقة تُولد؛ لأنَّ كلَّ فرد يغلق على نفسه قوقعة من الحذر.

وعلى مستوى الدّولة، تكون الكارثة أعظم؛ فحين يُبنى الجهاز الإداريُّ على الشَّكِّ، يكون أوَّل قراراته «التّطهير» لا «الإصلاح». يبدأ المسؤول الجديد من الصّفر، ويُهمل المشروع القائم لأنّه يحمل بصمة من سبقوه. وهكذا تهدم الدّولة نفسها في كلّ دورة انتخابيّة، وكلّ وزارة، وكلّ ولاية. كلّ مرحلة تبدأ بشعار «التّغيير»، لكنّه تغيير على أنقاض

لـم تُفحـص، تُنسـف فقـط لأنّ أسـماءها باتـت مشـبوهة؛ فلا يُبنـى علـى تجربـة، ولا يُراكـم علـى منجـز. كلّ وزيـر مشـروع بدايـة مطلقـة، لا امتـداد منطقـيّ، وحتّـى لـو أراد البنـاء فالاتّهـام جاهـز: تواطـؤ أو تمـاهٍ مـع النّظـام السّـابق.

ويتفاقـم الخلـل علـى مسـتوى المال والاقتصـاد؛ فالشّـراكات تنهـار بسـبب الشَّـكِّ، والاسـتثمارات تتراجـع تحـت ضغـط الرّيبـة. الشّـركة الّتـي تفـوز بمناقصـة تُتّهـم، والإعلام يحـرّض، والملـفّ يُفتـح، والمشـروع يتوقّـف، والمسـتثمر يرحـل؛ فلا حسـاب، ولا إنجـاز. دائـرة شـكّ تُعـاد: مشـروع يُهمـل ويُسـتبدل بتصريحـات، أو يُنفّـذ لاحقًـا بكلفـة مضاعفـة. وأسـوأ مـا تصنعـه الشّـكوكيّة أنّهـا تجعـل الضّحيّـة جانيًـا علـى نفسـه، فالعراقـيُّ الّـذي يُبـادر بكتابـة التّقاريـر عـن قريبـه ظنًّـا أنّـه يسـتفيد أو ينجـو، لا يـدرك أنّـه يُوسّـع دائـرة الشَّـكّ الّتـي سـتبتلعه لاحقًـا. فاليـوم يكتـب عـن غيـره، وغـدًا سـيُكتب عنـه، وهكـذا تتكـرّر دائـرة الأذى باسـم الحـذر، ثمّ ينقلـب الشَّـكُّ إلـى ضغينـة. مـن لـم يُمنـح فرصـة لأنّـه «غيـر مضمـون»، قـد يحمـل جرحـه حتّـى يأتـي وقـت الـرَّدّ عندمـا يكـون في موقـع المتمكِّـن، ومـن هُمِّـش بسـبب «الرّيبـة» قـد يتحـوّل إلـى خصـم غاضـب. وهكـذا يولّـد الشَّـكُّ الإقصـاء، ويغـذّي الكراهيـة، ويفتـح بـاب الفتنـة العلنيّـة أو الكامنـة.

أمّـا علـى المـدى البعيـد، فتبنـي الدّولـة في ظـروف الشَّـكِّ ذاكـرة خاويـة. لا تتراكـم فيهـا الخبـرات، ولا تتطـوّر الآليّـات لأنَّ كلَّ تجربـة تُمحـى، وكلَّ فكـرة تُدفـن، وكلَّ صـوت يُقصـى؛ فالشّـكوكيّة تمنـع حتّـى الاعتـراف بالأخطـاء، وتحـرم الدّولـة مـن التَّعلُّـم مـن نفسـها. في النّهايـة، يمكـن القـول:

إنَّ شـكوكيَّة العراقيّين ليسـت خطيئـة فـرد، ولا إرث نظـام واحـد، إنّهـا ثقافـة مزروعـة تبـدأ بالخـوف، وتُـروى بسـوء الظَّـنِّ، وتُثمـر فشـلًا عامًّـا. لا الإنسـان يتطـوّر، ولا الدّولـة تسـتقرّ، الاثنـان يتـآكلان معًـا مـن الدّاخـل؛ لأنّهمـا لا يثقـان ببعضهمـا، ولا حتّـى بأنفسـهما.

إنّهـا ليسـت عرضًـا جانبيًّـا لأزمـة سياسـيّة أو اقتصاديّـة، وإنّمـا بنيـة تحتيّـة للوعـي الجمعيّ، تُعيـد تشـكيل العلاقـات وتدويـر الأزمـات، صـارت عـادة، وإذا مـا صـارت كذلـك، فإنّهـا تبـدأ بسـلب الثّقـة، وتنتهـي بسـلب المعنـى ذاتـه مـن الدّولـة والمجتمـع.

والشَّـكُّ الّـذي وُلـد لحمايـة الذّات، أصبـح اليـوم قيـدًا يكبّلها.

***

العدونة: الشّرارة الكامنة في النّفس

في أعماق النّفس البشريّة شرارة لا تراها العين، إنّها العدوان – ذلك السُّلوك الّذي لا يُختزل في صرخة على قارعة الطّريق، أو قبضة تلوّح في لحظة غضب، إنّه صوت خافت ينبعث من مكانٍ عميق في النّفس، حين تضيق الصُّدور، وتُخنق الرّغبات، ويُسحق الأمل تحت وطأة العجز والانكسار. وجد مع الإنسان أحد الخيوط الأولى الّتي حيكت بها النّفس البشريّة، مع اللّحظة الّتي اضطرَّ فيها للدّفاع عن طعامه، عن مأواه، عن ذاته، وُلد متأرجحًا بين الضّرورة والغريزة، بين الدّفاع والافتراس، بين إرادة البقاء وتوجُّهات الفناء.

يعرّفه علماء النّفس بأنّه سلوك موجّه يحمل نيّة الإيذاء جسديًّا، ظاهرًا كان أو خفيًّا (الفسفوس 2006)، يتجلّى بأشكال عدّة؛ فقد يكون يدًا تضرب، أو لسانًا يلسع، أو حتّى صمتًا ثقيلًا، ينطوي على ما هو أبلغ من آلام الجروح، لا تقتصر وجهته نحو الغير أي إلى الخارج، قد يرتدُّ إلى الدّاخل أحيانًا ليؤذي النّفس، ولمستوى قد يبلغ الانتحار، أقصى درجات العقاب الذّاتي. تباينت حوله آراء علماء النّفس وتفسيراتهم؛ فمؤسّس التّحليل النّفسيّ (فرويد) يرى أنّه جزء من البنية الغريزيّة للإنسان. ووفقًا له، مشير إلى وجود قوّة داخليّة تُدعى «ثاناتوس»، أو «غريزة الموت»، تسعى إلى التّدمير، سواء كان موجّهًا نحو الغير أو نحو الذّات (فرويد 1920م).

أمّا (ألبرت باندورا)، رائد نظريّة التّعلُّم الاجتماعيّ، فيذهب مذهبًا على النّقيض من آراء فرويد، إذ يقول إنَّ الإنسان لا يُولد عدوانيًّا، بل يتعلّم كما يتعلّم اللُّغة، من خلال الملاحظة والتّقليد. ويشير إلى أنَّ من ينشأ في بيئة يعلو فيها الصّوت، ويُكافأ فيها العنف، يتشرّب العدوان كما يتشرّب الحليب (Bandura, A. 1973). في حين يذهب (دولارد) و(ميلر) في نظرية الإحباط – العدوان، إلى أنَّ العدوان يتولّد من الإحباط المتكرّر؛ فحين يشعر الإنسان بالعجز، وبالخذلان، أو بالظّلم، تتحوّل تلك المشاعر المكبوتة إلى طاقة هائجة قد تنفجر في سلوك عدوانيّ، موجَّهًا للآخرين أو للذّات (Dollard, Miller, Mowrer, & Sears, 1939).

إنّها نظريّات على الرَّغم من أنَّ بعضها يُرجّح كون العدوان غريزة فطريّة، إلّا أنّها تؤكِّد أنَّ الإنسان لا يُقاد بمصيره البيولوجيّ وحده؛ فالعدوان وإن كان كامنًا، لكنّه ليس قدرًا محتومًا، بل سلوكًا يمكن تهذيبه إن صيغ بوعيٍ ونُضج. وتؤكّد كذلك أنَّ خطورته الحقيقيّة لا تكمن في مظاهره الفرديّة، بل في تفشّيه، حين تضعف القيم، وتُهمّش الضّوابط، ويُطلق له العنان في المجتمعات المضطربة؛ حيث يتحوَّل من فعل فرديٍّ إلى ظاهرة جمعيّة، (عدونة) تستعرُّ فيها الشّرارة الكامنة وسط رياح عاتية.

كيف يتحوَّل العدوان إلى ظاهرة؟

حين ينشأ العدوان في نفس واحدة، قد يبدو كشرارة خاطفة. ينطفئ أحيانًا في زفرة، أو يذوب في تنهيدة حائرة، وربّما يُكتم داخل صرخة لم تجد أذانًا صاغية. لكنّه قلّما يبقى وحيدًا؛ ففي المجتمعات الّتي تتهالك فيها القيم، وتبهت فيها الحدود الفاصلة بين الحقِّ والباطل، يبدأ بالانتشار، ويتكاثر كالنَّار في هشيم المشاعر المقهورة. لأنَّ الشّرارة الفرديّة حين تجد لها وقودًا في الإحباط الجمعيِّ، وفي الإحساس العميق بالظُّلم، وخيبات الأمل، تتآلف وتتَّحد، وتتحوّل من همسٍ مكتوم إلى صوتٍ صاخب، إلى سيمفونيّة اضطراب وفوضى.

في اللَّحظة الّتي يفقد فيها الإنسان ثقته بالعالم من حوله، ويشعر بغياب العدالة، وبالغضب قد أصبح حقًّا مشروعًا في نظر البعض، لا يعود السُّلوك العدوانيُّ في داخله انفعالًا شخصيًّا عابرًا، يتحوَّل إلى لغة. لغة يتقاسمها مع آخرين، تتشكَّل مفرداتها من الألم، وتكتب قواعدها بالحقد، وتتجلّى تعابيرها في الصُّراخ، في الشَّتم، في رفع السّلاح، أو في إقصاء الآخر. عندها تتَّسع دائرة العنف، وتصبح الحدود القيميَّة أكثر هشاشة، يختلط فيها الدّفاع المشروع بالتَّعدِّي المجرَّد، وتُقرُّ الأفعال المتطرّفة بصيغ من التّبرير الدّينيّ أو الأيديولوجيّ.

إنَّ هذا كان واضحًا عندما شرعن القتل على الهويّة بعد العام 2005م، وأصبح الاختطاف فعلًا بطوليًّا في نظر البعض، ونفّذت أحكام الإعدام لمجرّد الانتماء إلى العرق أو المذهب. وتلبّست الكراهية رداء الدّين، وفقد الفرد صوته الأخلاقيّ الدّاخليّ بعد ذوبانه تمامًا داخل الجماعة. في تلك اللّحظة، لم يعد الفاعل يرى نفسه حرًّا، وإنّما أداة في يد الجماعة، في الـ «نحن» الّتي تولَّدت من رحم الغضب، وابتلعت الـ «أنا»، وحوّلت

المسؤوليّة الأخلاقيّة إلى عبء يُلقى على الضَّحيَّة. ولم يعد الفعل عدوانا فرديًّا، إنّه «العدوان الجمعيّ»، عدوانٌ تراكم شيئًا فشيئًا، مع كلّ لحظةِ صمت عن قسوة، مع كلّ تصفيقٍ لخطاب كراهيةٍ من مسؤول، ومع كلّ تجاهلٍ لألمِ ضحيّة في شمال البلاد أو وسطها أو في الجنوب.

لقد شهدنا وقعه بشكلٍ واضح ومؤلم في عموم العراق، بعد عام 2005م، حين انزلقت بعض المدن في هوّة الطّائفيّة، واستغلّت الجماعات الإرهابيّة المنابر لتكبير صوت الكراهيّة، واُجتزئت الآيات القرآنيّة، وشُوّهت المعاني ليبدو القتل فعلًا مقدّسًا، ويُمنح العدوان لباسًا شرعيًّا.

في تلك الأوقات، لم يكن العدوانيُّون المنفعلون يرون أنفسهم غاضبين فقط، كانوا يظنُّون أنّهم يؤدّون واجبًا، يلبّون نداءً أعلى من صوت الضّمير. وهكذا تكوّنت الظّاهرة لأنّنا – أفرادًا وجماعات- سمحنا لها أن تتَّسع، أن يخرج فعلها العدوانيُّ من حيّز الغضب الشّخصيّ، ليتحوَّل إلى سلوك جماعيّ، يُمارس بلا خجل، ويُحتفى به بلا وعي، ويُعاد إنتاجه كجزءٍ ممّا «يجب أن يُقال»، و «ما ينبغي أن يُفعل».

دوّامة العدونة في البنية الجمعيّة العراقيّة

في حيِّ الشّعلة في بغداد، وقعت حادثة دهس لم تكن مقصودة، رجل صدم طفلًا بسيّارته، نُقل الطّفل إلى المستشفى، وفارق الحياة فيها بعد ساعات. لم يكن أحد يتوقّع أن يتحوّل هذا الحدث المأساويّ إلى ما يشبه حرب تحرّكها العدونة، ففي المساء حضرت مجموعة مسلّحة إلى منزل السّائق، أطلقت الرّصاص، ورمت قنابل يدويّة، ولم تكتفِ بتهديده، فقد أرعبت الحيّ بأكمله. إنّهم أبناء العمومة قد حوّلوا الموت العرضيَّ إلى ثأر عشائريّ عدوانيّ لم يتوقّف عند حدود الغضب، بدأ منه إلى سوح العدونة واسعة النّطاق.

إنّها حادثة لم تكن استثناءً؛ ففي مناطق أخرى، ما إن يقع احتكاك بسيط حتّى تنفلت الأعصاب، وتتّجه الأحداث إلى أقصى درجات العنف: خلاف على ماء ساقية بين فلّاحين ينتهي بقتل أحدهما الآخر، ملاسنة مع شرطي مرور تتحوَّل إلى إطلاق نار، خلافات يمكن حلّها بكلمة اعتذار، تُحلُّ بسكّين أو بالرّصاص؛ لأنَّ خزين وعي النّاس مليء بمشاعر الإحباط ومفردات تخلو من التّسامح والتّواد، وأخرى تُفسّر العدالة نوعًا من الانتقام، وتُعرّف الرّجولة بإظهار الغضب، لا باحتوائه.

إنّها دوّامة باتت الدّولة وسطها وهي الكيان الّذي يُفترض أن يحتويها، ويمنع تحوّل بعض أفعالها إلى دماء؛ لأنّها ضعيفة في تطبيق في القانون، ولتورُّط بعض ممثّليها في الممارسات العدوانيّة ذاتها؛ فالموظَّف المدنيّ أو حتّى الضّابط، لا يتردّد أحيانًا في أن يكون جزءًا من عمليّة «الدّكة العشائريّة» مشاركًا بسلاحه ومكانته الوظيفيّة لتصفية حسابات عشائريّة، وليس لفرض النّظام.

وفي مراكز الاحتجاز الحكوميّة كثيرًا ما يُنتزع الاعتراف بالضَّرب، وبأساليب تعذيب فاقت أساليب الزَّمن السَّابق، ولا يُساءل أحد، ويظلُّ القانون غائبًا أو صامتًا في غالب الأحيان.

لكن العدوانيَّة لا تتجلَّى فقط في الأفعال الفرديَّة والعائليَّة والعشائريَّة، لقد تجاوزتها في العراق إلى الطّائفة والقوميّة؛ فصارت وكأنّها بنية جمعيّة: كلّ طائفة وإلى حدٍّ ما كلّ قوميّة تبادلت الدّور، كانت يومًا في موقع الضَّحيَّة، وفي آخر في موقع الجلّاد، حسب تبدُّل السُّلطة:

الكورد الّذين قُمِعوا زمن النّظام السّابق، بعد حصولهم على موقع النّفوذ في إقليمهم مارس بعضهم الإقصاء ذاته ضدّ عرب وتركمان في محيط سلطتهم.

الشّيعة الّذين عاشوا عقودًا من التّهميش، صار لهم نصيبهم من الانتقام حين أصبحوا في مركز القرار، وقُتل باسمهم الآلاف من السُّنَّة.

والسُّنَّة الَّذين شعروا بالاضطهاد بعد 2003م، لجأ بعضهم إلى الانتقام الجماعيّ بانضواء البعض تحت رايات الإرهاب.

حتّى الأقلّيّات مثل الإيزيديّين والمسيحيّين لم يستثنوا؛ فحين سنحت لهم الفرصة في أجواء الفوضى، شارك بعض أفرادهم في انتهاكات انتقاميّة.

هكذا باتت العدونة حلقة مغلقة، تتكرّر فيها الأدوار، ويتبدّل فيها الفاعل والمفعول به. بيئة لا غرابة أن يكون السّياسيُّ فيها جزءًا من هذا السّياق العدوانيّ، وكأنّه فقد القوّة العاقلة في داخله: أصدر بعضهم قوائم تصفية، وآخرون حرّضوا جماهيرهم، ووظّفوا صراع الهويّات من أجل الفوز بالانتخاب والسُّلطة، وبعضهم حسموا خلافاتهم السّياسيّة أو الحزبيّة بتفجيرٍ، أو خطف، أو تهديد بالسّلاح المملوك خارج مؤسّسات الدّولة أو حتّى بسلاح الدّولة. إنّها ظاهرةٌ اتّسعت فملأت الوعي بمفردات الموت: فالابنُ الّذي يشهد مقتل والده وأوصاله مقطَّعة إمعانًا في العدوانيّة، والمرأةُ الّتي فُقِئت عينُ زوجها المقتول، والشَّابُّ الّذي نجا من مجزرةٍ مات فيها كلُّ الأصدقاء، يحملون في داخلهم جميعًا شحناتٍ

مكبوتـةً مـن الأسـى والعـدوان، والرّغبـة في الـرَّدِّ كأحـد مسـارب التّنفيـس، فينقلونهـا إلـى الغيـر، ويتوارثونهـا كمـا يُـورَّث الدّيـنُ واللُّغـة.

في المـدارس، يُعلّـم الأطفـال أحيانًـا فقـه الانتقـام بسـرد وقائـع مـزوّرة مـن التّاريـخ، وفي شـوارع المـدن والمناطـق الفقيـرة يكبـر الطّفـل وسـط لغـة الإهانـة والتّخويـن، وبـدل أن يسـمع كلمـات التّسـامح، يتشـرّب يومًـا بعـد يـوم فلسـفة «أخـذ الحـقّ باليـد».

في المواكـب، تتحـوّل الطُّقـوس الَّتـي يُفتـرض أن تكـون مناسـبةً للتّأمُّـل والتّعبيـر الدّينـيّ المتسـامح في بعـض الأحيـان إلـى اسـتعراض عـضلاتٍ ملـيء بمفـرداتٍ عدوانيّـة، ورسـائل مشـفّرة للطّـرف الآخـر، تُغلّـف بتوجُّهـاتٍ عدوانيّـة، وترفـع فيهـا مكبّـراتُ الصّـوت عمـدًا لإزعـاج الأحيـاء المختلطـة، وتجـوب الشّـوارع ذات الغالبيّـة السُّـنّيّة لتأكيـد الحضـور الطّائفـيّ بشـيءٍ مـن العدوانيّـة، علمًـا أنَّ بعـضَ مـن يقومـون بهـذه الطُّقـوس ليسـوا متديّنين أصـلًا؛ إنّهـم مندمجـون في لحظـة اسـتعراضٍ جماعـيٍّ، تملؤهـا الحاجـةُ إلـى الانتمـاء، والمشـاعرُ العدوانيّـة.

المشـكلة أنَّ هـذه المظاهـر وغيرهـا الكثيـر، تخزّنـت انفعالاتهـا في الوعـي فصـارت تعبّـر عـن ثقافـة عميقـة في مجتمـع لـم تُشـفَ جراحـه بعـد، ولـم يُحاسـب جُناتـه، ولـم تُبنَ فيـه مؤسّسـات العدالـة كمـا يجـب؛ ممّـا جعـل العدونـة طريقـة للحيـاة. ليـس لأنَّ العراقيّين بطبيعتهـم ميّالـون للعنـف، بـل لأنّهـم محاصـرون بتاريـخ ملـيء بالخـوف والعنـف، وخزيـن ذاكـرة فيـه الكثيـر مـن مشـاعر الانتقـام والقتـل، وبحاضـر لا يقـدِّم بديلًا واضحًـا عـن الانتقـام.

كيف تُنتج اللُّغة واقعًا عدوانيًّا؟

في مجتمعـات مثقلـة بالحـروب والخيبـات والانقسـامات، تبـدأ الشَّـرارة دومًـا مـن كلمـة وليـس مـن فوَّهـة بندقيَّـة. كلمـة قـد تكـون شـتيمة يطلقهـا زعيـمٌ قبلـيٌّ في مجلـس عـامٍّ، أو خطابًـا ناريًّـا مـن سياسـيٍّ في تجمُّـع جماهيـريّ، أو وعظًـا دينيًّـا مـن خطيـب في مسـجد (مثـال: مـا قالـه أحـد أعضـاء البـرلمان العراقـيّ متّهمًـا فئـة معيّنـة بـ«الخيانـة العظمـى»). وقـد لا تتجـاوز الكلمـة منشـورًا علـى (فيسـبوك) يشـعل عواطـف الآلاف، ويغـذّي كراهيـة مختزنـة تجـاه الآخـر بلغـة مليئـة بمشـاعر العـدوان، لا تنقـل الواقـع، بـل تصنعـه. مـا يُقـال عـن النّاطقين بهـا يترسَّـب في الذّاكـرة الجمعيّـة، أي إنّـه يعيـد تشـكيل تصـوُّرات النَّـاس عـن العالـم، وبمعنـى آخـر لا يتبخَّـر:

من هو العدوُّ؟ من هو المنتمي؟ من يستحقُّ الحياة؟ وهكذا عند الغوص فيها والتّفتيش عن أجوبة انفعاليَّة لها يتحوَّل الخطاب من أداة تعبير إلى وقود للتَّحريض.

حين يُقَسِّم السَّاسة المجتمع إلى «نحن» و «هم»، إلى «معسكر الحسين» و«معسكر يزيد»، لا تبقى اللُّغة رمزيّة، وإنّما تُعسكر الهويّة نفسها، وتُحمّل الانتماء بطابع مقدَّس. في رواندا مثلًا، سبق الإبادة الجماعيّة عام 1994م خطاب كراهية متكرّر في الإذاعات المحلّيّة وصف التّوتسي بـ«الصّراصير»، وكانت النّتيجة أكثر من ثمانمئة ألف قتيل في أقلّ من مئة يوم.

وفي عراق الزَّمن الحالي، نُزعت الشَّرعيَّة عن المختلف عبر توصيفات مثل «ناصبي»، «صفوي»، «رافضي»، «داعشي»، «بعثي»، وهي كلمات لا تعني فقط خلافًا سياسيًّا أو فكريًّا، بعد أن تحوَّل المختلف إلى كائن مهدور الكرامة والحياة. وهذا ما يجعل القتل سهلًا، ومستحقًّا في نظر من يحمل هذا الخطاب.

وسط تفشّي الظّاهرة لا تكتفي وسائل الإعلام بنقل هذه المفردات في اللُّغة، وإنّما تصنعها أحيانًا بعض القنوات الّتي تختار ضيوفها على أساس الصُّراخ والتَّحريض وليس على أساس الرَّأي. في كثيرٍ من الحوارات، يكون المطلوب من الضَّيف كيلَ الشَّتائم وليس تقديم فكرة، حتّى أصبحت بعض القنوات ساحة صراع طائفيّ عرقيّ، مثل: «راديو ميل كولين 1993 – 1994» إبان الصِّراع العرقيّ بين التّوتسي والهوتو في رواندا، وبعض القنوات في لبنان والعراق واليمن.

ووسط أجواء العدونة تصبح وسائل التّواصل الاجتماعيّ ساحة حرب رمزيّة، حيث تُبنى «الميليشيات الرّقميّة»، وتُنصب الكمائن بالكلمات، ويُحتفى بمن يُحسن الطّعن اللَّفظي أكثر ممَّن يُحسن التَّحليل. كلّ «ترند[8]» يحمل شحنة غضب، وكلّ «هاشتاغ[9]» يكشف عن كتلة مشاعر محتقنة تبحث عن منفذ، ووسطها يتسرَّب الخطاب العنيف في اللُّغة اليوميّة، من المدارس والأسواق والبيوت، حين يُدرَّب الطّفل على أنَّ المختلف «نجس» و«كافر»، أو يُطلب منه ترديد شعارات تحمل الخوف والكراهية، وبتكرارها لغويًّا يتشكّل وجدانه منذ الطّفولة، وتصبح اللُّغة أداة اشتباك. مثلما حدث في يوغوسلافيا السّابقة حين كانت الأناشيد المدرسيّة تُحمِّل الأطفال تراثًا من الأحقاد، مهَّد الطَّريق لاحقًا لحروب تطهير عرقيٍّ.

8- ترند (Trend) كلمة إنجليزيّة تُستخدم بكثرة في وسائل الإعلام ومواقع التّواصل، وتعني ما هو شائع أو رائج في الوقت الحالي.

9- هاشتاغ (Hashtag) مصطلح من وسائل التواصل الاجتماعي، يُستخدم لربط المشاركات بموضوع معيّن من خلال رمز # متبوعًا بكلمة أو عبارة بدون فراغات، مثل: #اللّغة_العربيّة.

وفي المحصّلة يمكن القول إنَّ الخطاب العنيف لا يحتاج إلى سلاح ليقتل؛ فهو بحدّ ذاته تمهيد أو حثّ على استخدام السّلاح في القتل. إنّه يغلِّف العنف بمشروعيَّة لغويَّة، ويعيد تشكيل الواقع على نحو يُقصي المختلف ويُنتج الضَّغينة. ومع الزَّمن يصبح هذا النّوع من الخطاب مؤسَّسة قائمة بحدِّ ذاتها، تبرِّر نفسها وتُنتج فعلًا لا يقلُّ خطورة عن أيّ سلاح.

حين تتحوّل العقيدة إلى وقود للكراهية

في بلدان يشكِّل الدِّين فيها النَّسيج الأعمق لهويَّة النَّاس كالعراق، من الخطورة أن يتحوَّل فيها الدّين إلى سلاح؛ لأنَّ استخدامه سيكون شرعيًّا باسم الخالق: ما إن انفرط عقدُ الدّولة بعد عام 2003م، حتّى خرجت منابرُ كثيرة عن صمتها؛ لتسكب على النُّفوس القلقة زيتًا جديدًا، بدلًا من أن تواسيها.

في تلك السّنوات، حين كانت الأرواح تُزهق على الهويّة، لم تكن كثيرٌ من الخطب تدعو إلى الهدوء، وكانت بعض المساجد تُعلّم الكراهية وفنون القتل والتّفخيخ أكثر ممَّا تُعلّم الصّلاة. في أحد جوامع بغداد آنذاك، وقف خطيب جمعة يُقسِم بأنّ الشّيعة «أعداء الله»، وفي الحسينيّة القريبة وقف آخر مثله يصف أهل السُّنَّة بأنّهم «أحفاد يزيد وقتلة الحسين». لم تكن هذه جُملًا عابرة، كانت بداية نزيف جديد.

في عام 2006م، حين فُجّرت قبّة الإمامين العسكريَّين في سامراء، اشتعلت البلاد، بعد أن أصبح الانفجار مبرّرًا لكثيرين كي ينطلقوا في انتقام دمويّ. في بغداد وحدها، تحوّلت مساجد إلى مقرّات لتصفية الحساب الطّائفيّ، وحسينيّات إلى مخازن سلاح.

جماعات ترتدي ثوب الدّين، ولكنّها تحمل في قلبها حقدًا لا علاقة له بالدّين، رجال يدّعون التّقوى يصدرون فتاوى بقتل الجار؛ فقط لأنّه يصلّي بطريقة مختلفة. عوائل ذُبح ابنٌ لها لأنَّ اسمه «عمر» أو «حيدر»، وأشخاص طعنوا عند خروجهم من المسجد لا لذنب، إلّا لأنّهم ينتمون إلى المذهب «الخطأ». إنّها كارثة إنسانيّة لا تقتصر آثارها فقط على ما يقال، وإنّما في ما تتَربّى عليه الأجيال:

في بعض المدارس الدّينيّة، يُعلَّم التّلميذ أنَّ الآخر «نجس»، وأنَّ طقوسه «باطلة»، والصَّلاة من دون ذكر الإمام غير مقبولة. وفي بعضها الآخر يُطلَب من المبتدئين حفظ أسماء الصّحابة كي يلعنوهم، ويلقنّوهم أنّ قتل الرّوافض يُقرِّب إلى الله، وكأنَّ التَّلقين

تهيئة نفسيَّة على ارتكاب فعل القتل. حتّى الطُّقوس الَّتي كانت تُقام لتخليد ذكرى الإمام الحسين (ع) أو المولد النّبويّ، تحوّلت أحيانًا إلى عروض مرعبة لمواكب تحمل السّلاح بدل الشُّموع، وأصوات ترتفع للوعيد لا للتّكبير، ومكبِّرات صوت تُصرخ فيها الكلمات القاسية، تمرُّ في أحياء مختلطة وكأنّها تقول لأبناء الطّائفة الأخرى: «نحن هنا، أنتم لستم بأمان». بسببها صار النَّاس في بعض المناطق يغلقون نوافذهم حين تمرُّ المواكب خوفًا من النُّفوس المشحونة بالعداوة الطّائفيّة، وليس اعتراضًا على الطُّقوس.

لم يكن العراق استثناءً وسط تحوُّل العقيدة إلى كراهية؛ ففي رواندا، قبل ارتكاب فعل الإبادة الجماعيّة عام 1994م، شاركت بعض الكنائس في خطاب الكراهية، وخبّأت فيها الميليشيات الأسلحة. وكذلك الحال في باكستان، فقد لعبت بعض المدارس الدّينيّة دورًا كبيرًا في إنتاج (طالبان)، وذلك بإغراق الطُّلّاب بفكرٍ يرى المختلف كافرًا مستحقًّا للقتل، إنّهم بفعلتهم هذه فصلوا الدِّين عن روحه، وجعلوا النَّظرة إليه عالميًّا خطرًا هو الأشدّ من أيّ أيديولوجيا. لكن الخطر الأكبر في الواقع هو أنَّ العنف المغلَّف بالدِّين، لا ينتج إنسانًا مسلَّحًا فحسب، وإنَّما أجيال تعتقد أنّ الله نفسه في صفّها ضدَّ الآخرين، وأنَّ الرَّحمة ضعف، والغفران خيانة. وينتج وعيًا يبرِّر كلّ عدوان ومجتمع يصدِّق أنَّ الدِّين يبارك الكراهية، ومثل هذه المجتمعات لن تعرف السَّلام، حتّى لو سكتت البنادق. وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الذَّنب في هذا الشَّأن ليس للدِّين؛ فالأديان جميعها جاءت لتطفئ الحروب، الذُّنوب يتحمَّلها أولئك المنتسبون إلى الدّين، الّذين يشعلونها باسمه، الّذين أخذوا منه طريقًا للثّأر بدلًا من الالتزام بتعاليم الرّحمة، الّذين جعلوا من العدوانيَّة ظاهرة تتغذَّى من أعلى المنابر، وتُروى بماء العقيدة حين يُحرّف.

وهكذا تطوَّرت العدوانيَّة في العراق لتكون ظاهرة، مرآة مكشوفة يرى بها النَّاس أنفسهم والآخرين في مجتمع تهشّمت فيه الثّقة، ولم تعد فيه الكلمات بريئة، ولا الأفعال معزولة، صارت كلُّ إيماءة تُقرأ كتهديد، وكلُّ اختلاف يُفسَّر كعداء. ومع هذا فالمتراكم ليس قدرًا، وما استقرّ في النُّفوس ليس دائمًا؛ فحتّى أكثر الصُّور ظلمة تظلُّ قابلةً للتَّأمُّل، وحتّى أكثر الأفعال قسوة تحكي شيئًا عن هشاشة الّذين اقترفوها، ومَن يتأمَّل وجوه الضَّحايا والجلَّادين، سيجد في كليهما قلقًا قديمًا وخوفًا يتوارث. ولعلَّ ذلك وحده يكفي لنعرف أنَّ ما انكسر فينا، لم يُكسر كلُّه بعد.

***

العمينة: الإنكار اللاّإراديّ

التَّعامي في أصله اللّغويّ، هو التَّظاهر بالعمى مع القدرة على الإبصار. أمَّا في بُعده النَّفسيّ، فهو شكلٌ من أشكال الإنكار أو التّجاهل الدّاخليّ لما هو جليّ للعقل أو للمشاعر. ولا يُشترط أن يكون سلوكًا واعيًا أو متعمَّدًا، بل قد يُمارَس من دون إدراك، كآليّة دفاعيّة تحمي النّفس من مواجهة ما يصعب تقبُّله، وينتج أحيانًا عن الإنهاك أو الخوف أو الإحباط، أو نتيجةً للتّكيُّف السَّلبيّ مع اضطرابات الواقع.

ومن وجهة نظر معرفيّة، يُعدّ التَّعامي نوعًا من التَّحيُّزات الإدراكيَّة[10] (Cognitive Biases)، لا يشترط فيه وجود نيّة مسبقة؛ إذ يميل العقل أحيانًا إلى تجنُّب مواجهة المعلومات الّتي قد تثير اضطرابًا داخليًّا أو تهدِّد توازنه النَّفسيَّ، فيلجأ – من دون وعي – إلى آليّاتٍ مثل: الإنكار، والتّبرير، والتّجاهل، حفاظًا على الذّات واستقرارها اللَّحظيّ (Kahneman, 2011).

والتّعامي، وإن بدأ سلوكًا فرديًّا، قد يتحوّل إلى سلوك جماعيّ، يتسرّب من الأفراد إلى الجماعات، ومن المواطنين إلى المؤسّسات؛ حيث يُدار الإنكار كعادة يوميّة، ويتحوّل التّعامي إلى أسلوب حياة، بسبب اضطراب الإدراك وتبلُّد تدريجيٍّ في الاستجابة، وقد يتَّخذ التَّعامي صورًا مختلفة:

التَّغاضي، واللّا أبالية، وفقدان الشُّعور بالجدوى، وعدم الثّقة، وتجنُّب الملامة، أو الاستسلام للعبثيَّة. وإذا استمرّ لفترة زمنيَّة ممتدّة مع وجود تعزيز مجتمعيٍّ، يتحوّل إلى ظاهرة جمعيّة تخلق مساحة رماديّة بين الإدراك والإنكار، بين الرُّؤية والخذلان، بين الفعل والجمود؛ وهي مساحة تُتيح استمرار الخطأ بلا مقاومة، وتمنح العبث شرعيّة الصّمت.

نشوء ظاهرة التّعامي الإدراكي في العراق

في العراق، ما بعد عام 2003م، لم يكن الظّلام وحده ما غلّف المشهد، هناك أيضًا

10- ميل ذهنيٌّ يجعل الإنسان يُفسّر المعلومات أو يتّخذ القرارات أو يُكوّن الأحكام بطريقة غير موضوعيّة، متأثّرة بمعتقداته السّابقة، أو مشاعره، أو السّياق الاجتماعي، أو اختصارات ذهنيّة يتّبعها العقل لتوفير الجهد.

العيون الّتي اعتادت النّظر من دون أن ترى الواقع، والعقول الّتي بدأت تتعوّد ألّا تُبصر حتّى حين تُعرض الحقائق أمامها؛ فثمّة ما هو أخطر من العمى ذاته: أن يتعمَّم التَّعامي، ويتحوّل من فعل فرديٍّ عابر إلى عادة جماعيَّة، تعمُّ المؤسَّسات كما تستوطن العشائر، وتمتدّ من قاعة البرلمان إلى طاولات المقاهي. وبالنَّظر إلى المجتمع العراقيّ أو إلى فاعليّته الإدراكيّة، يلاحظ وكأنّه - في بعض مستوياته - دخل تدريجيًّا في حالة من التّغاضي النّفسيّ المزمن؛ فالوقائع تتكرّر، والأخطاء تعيد نفسها، والتّحذيرات تُطلَق ثمّ تُهمَل، ويُعاد تكرارها، والعيون طوال ذلك الوقت مفتوحة، من دون أن تُحدث رؤيتها أيّ أثر.

عندما اتُّهم قادة عسكريُّون بالفساد كسببٍ في سقوط مدينة الموصل عام 2014م، وتسرّب آلاف المقاتلين من أرض المعركة لم يتغيَّر شيء، بقي الفساد بين بعض القادة على حاله، وتكرّرت حالات التَّسرُّب أكثر من مرَّة واستمرَّت النَّظرة إلى الفساد وكأنَّه أمر محتوم، وكأنّ المؤسَّسة لا تعير له اهتمامًا يُذكَر.

في الدّوائر الحكوميّة يُستبدل المسؤول في المنصب، ويبقى الخطأ على حاله. يُنبّهه أحد المعنيّين بالخطأ الحاصل؛ فلا يسمع، أو يسمع من دون أن يستجيب، وأحيانًا يمتنع عن الاستماع. وكأنّهم أُصيبوا جميعًا بحالة من العمى النّفسيّ المؤقَّت، لا تعطّل البصر بقدر إعاقتها التّفاعل؛ لأنّهم اعتادوا ألّا يغيّروا شيئًا ممّا يرونه. مشهد لا يقتصر الإدارات الدّنيا والوسط في الدّولة، يحدث ويتكرَّر على أعلى المستويات؛ فالتّجاوزات على الأملاك، والأراضي، وعلى القانون مثلًا، تبدأ في المعتاد كحالات فرديّة - كوخ فوق خطّ مجارٍ، ثقب لأنبوب نفط - تتضخّم الحالة لتصبح آلاف الأكواخ وعشرات المخالفات، والبلديّات ساكنة، والرّؤساء لا يتحرّكون؛ ليس لأنّهم لا يعلمون، بل لأنّهم - كما يبدو - رأوا ولم يتفاعلوا، أدركوا ولم يستجيبوا. وعدم التَّحرُّك هنا لا يشير فقط إلى ضعف في الفعل، وإنّما إلى اضطراب في العلاقة بين الإدراك والاستجابة.

هكذا هو جوهر التّعامي الإدراكيّ كما بدأ يتشكّل: فقدان تدريجيّ للحساسيّة تجاه الخطأ، تآكل مستمرّ في الحافز للتّصحيح، وتكيُّف غير سويّ مع التَّشوُّه حتّى يصبح كأنّه الأصل. تتجلّى آثاره بوضوح في سلوك المواطن ذاته، الّذي يشتكي من فساد من انتخبهم، ويعود في الانتخابات اللّاحقة لانتخابهم من جديد، وكأنّ ألم الشّكوى لا يُحفّز الوعي، والتّكرار لا يوقظ الإدراك، كأنّهم يشتكون من رائحة العفن، ومع ذلك يبقون النّوافذ مغلقة.

وهكذا اتّسع الفعل، وزادت وتيرة تكراره، ليصبح ظاهرة يمكن توصيفها بأنّها حالة من التّطبيع المزمن مع التّغاضي، تُحوّل الإنكار من سلوك فرديٍّ إلى منظومة مجتمعيّة، وتحوّل الإهمال واللا أبالية إلى عرف. إنّها ظاهرة لعمى نفسيّ يُخدّر فيه العقل، وتُربك الإرادة، ويُمنَح العبث مساحة آمنة، من دون أن تصاب فيه العين بغشاوة.

لماذا انتشر التّعامي الإدراكي في العراق؟

في مرحلة ليست بعيدة من الآن، شهدت مؤسّسات الدّولة العراقيّة تراجعًا تدريجيًّا نحو الانهيار، أشبه بتساقط القباب في مسجد قديم نال منه الإهمال. لم يكن ذلك الانهيار مفاجئًا، كان نتيجة تراكمات بدأت بتفكيك ما كان قائمًا من دون بناء بدائل واضحة لما ينبغي أن يكون. تبعت ذلك قوانين وتفسيرات مرتبكة، زعزعت ما تبقّى من يقين المواطنين بالدّولة، فأصبحوا يرون أنَّ مراكز القرار لا تُدار من موقعٍ واضح، وأنَّ السُّلطة تتغيّر تحت تأثيرات غامضة أو خارجيّة، فبدؤوا بالتّراجع عن الانخراط، ثمّ الانفصال تدريجيًّا، حتّى بات العديد منهم يراقب المشهد كما لو أنّه لا يعنيه. ومع مرور الوقت، باتت الحياة السّياسيّة تُرى كلقطات من فيلم بعيد، يفقد فيه المواطن الإحساس بالصّلة أو التّأثير وليس كمجال للمشاركة. هكذا تآكل المعنى قبل أن تُفقد الثّقة، ولم يعد يُرى رابطٌ واضح بين قرارات الدّولة، وبين ما يحدث على أرض الواقع في مجتمع الدّولة. وفي هذه المرحلة صار من المألوف أن تُقرّ القوانين من دون تنفيذ، أن تُفتتح المشاريع من دون إتمام، وأن تُبنى أجهزة أمنيّة مخترقة عمليًّا. وفي ظلّ التّكرار لما بات مألوفًا، بدأ النّاس يرون الأخطاء من دون أن تُحرّك فيهم ردود فعل قويّة، وتكوّنت آليّات نفسيّة لحماية الذّات من وطأة الواقع، كاللّامبالاة والتّجاهل، كوسيلة للتّكيُّف مع ما أصبح مألوفًا.

ثمّ انفتحت أبواب العنف على مصاريعها، وسكن الخوف في تفاصيل الحياة اليوميّة، حتّى بات وجبة لا تغيب عن مائدة أحد. تمدَّد الفقر في المدن والأحياء، وتكاثر الفساد في الدّوائر والمؤسّسات، وتقلّصت مساحات الأمان؛ فصار النّاس يركضون وراء الضّروريّات كمن يهرب لا كمن يسعى. ومع كلّ يوم يمرُّ، كان التّعب يتراكم في النّفوس، حتّى غدا مجرّد التّفكير أو الاحتجاج ترفًا لا يحتمله من أثقله الخوف وأرهقه السّعي للبقاء. بات الصّمت ملاذًا، والتّغاضي وسيلة بقاء، لا عن رضا، وإنّما عن عجزٍ يعمّق الإحساس بالخذلان. وفي خضمِّ هذه التّحدّيات، تغيّرت قواعد اللّعبة السّياسيّة باستمرار: تحالفات

لا تدوم، قوانين لا تستقرّ، وانتخابات تعيد تكرار المشهد ذاته. ومع كلّ دورة جديدة، يعود المرشَّحون أنفسهم بالشّعارات ذاتها. عندها بدأ المواطن يبحث عن «مسافة نفسيّة» تُبقي له شيئًا من التّوازن. لم تكن هذه المسافة حيادًا واعيًا بقدر ما كانت حاجزًا دفاعيًّا ضدّ الإحباط، ووسيلة للاحتماء من ألم التّكرار واليأس.

في لاوعي الكثيرين، لم تعد الدّولة كيانًا حاضرًا بفعاليّة، بعد أن أصبحت أقرب إلى اسم في الأوراق الرّسميّة، أو جهة لا يمكن الوصول إليها بسهولة إلّا عبر وساطات أو معاملات مُنهِكة. ونتيجة لذلك، بدأ التَّصوُّر الجمعيُّ يميل إلى الاكتفاء بما هو خارج هذه المنظومة، وتراجعت مشاعر الانتماء للممتلكات العامّة أو الالتزام بها. ومع ضعف المساءلة، بات ينظر إلى الخرق والخطأ كأمرٍ عاديّ، وكأنَّ لا أحد يُسأل، ولا أحد يُحاسب. ومع مرور الوقت، تراكمت تصوّرات مشوّهة وسلوكيّات اعتياديّة قامت على فهم منقوص أو مغلوط، حتّى تحوّلت التّجاوزات إلى أفعال متكرّرة لا تثير استغرابًا ولا تجرّ مساءلة. ومع كلّ تساهل في الرّدع، كانت المخالفة تُستنسخ، ثمّ تُعتاد، ثمّ تُعامل كأمر طبيعيّ، كأنّها قاعدة لا استثناء. لم يعد أحد يتفاجأ حين تتعطّل المشاريع، أو تُهدر الأموال، أو تضعف المؤسّسات من الدّاخل. فمع الوقت، تقلّصت المسافة النّفسيّة بين الخلل والنّظام، وبين ما يجب رفضه وما يُقبل كأمرٍ واقع. وفي ظلّ هذا الاعتياد، لم تعد هناك حاجة إلى من يُضلّل الحقيقة أو يحجبها؛ فالواقع ذاته صار يُطفئ البصيرة، ويفرغ الرّؤية من معناها، حتّى أصبحت الحقائق تمرّ من دون أن تلامس الوعي أو تستفزّه.

جمهوريّة التّغاضي: من العمى الإدراكيّ إلى التّطبيع مع الخطأ

في هذا البلد المثقل بالتّجارب، لم يعد الخراب يدعو دائمًا إلى القلق، ولا الغياب يثير الأسئلة، ولا العبث يُقابل بالدّهشة. كلّ شيء يُرى، وقليلون هم من يبصرون. نوع من العمى يتسلّل أحيانًا من داخل المجتمع نفسه، لا يُفرض دائمًا من سلطة عليا، تغذّيه بعض الخطابات السّياسيّة والدّينيّة الّتي ترسّخت في الوعي عبر التّكرار والزّمن. فحين تمّ تسييس الدّين، تجاوز مسيّسوه رسالته كوعي روحيٍّ جامع، وحوّلوه إلى غطاء يُلطّف القسوة، ويخدّر الإدراك. راحت بعض المنابر المرتبطة بجهات سياسيّة تطمئن النَّاس أنَّ الصَّبر على الظُّلم أجر، وأنَّ اجتناب الفتنة أَولى من المطالبة بالحقّ؛ فخفتت المطالبة، وضعف الاحتجاج، وكأنَّ الغضب نقصٌ في الإيمان، والسُّؤال عن الحقوق خروج عن الطّاعة.

وأعادوا تشكيل بعض المفاهيم الدّينيّة بما يخدم التّكيُّف لا التّغيير، صوَّروا الخطأ ابتلاءً لا خللًا، والفساد قَدَرًا لا جريمة؛ فأصبح التّغاضي قوّة، وآليّة نجاة، بل عُرفًا يوميًّا: من يتكلّم يُتّهم بالمبالغة، ومن يعترض يُنصح بالصّبر، وتُعاد الوجوه ذاتها في كلّ دورة انتخابيّة على الرّغم من الشّكوى منها، وكأنَّ الإرادة العامّة هي الأخرى أصابها الخدر.

في هذه «الجمهوريّة»، ساهم الخطاب الدّينيُّ المسيّس، بحكم التّكرار والاعتياد في تعميق الخدر، عبر الخطب، والسّرديّات المؤطَّرة، وتكثيف المناسبات والشّعائر، وتعاليم تُخفّف من ثقل المسؤوليّة الفرديّة: «اصبر، لا تخرج، لا تكن سببًا في الفتنة، هذه دنيا والجزاء في الآخرة». خطاب صيغ ليمنح الطّمأنينة لا ليوقظ الوعي. حتّى الرُّموز الكبرى، كقصّة الحسين، جرى توظيفها لتبرير الصّمت، بدل أن تكون دافعًا لمقاومة الباطل. هكذا تشكّل مثلّث التّغاضي، أي التَّعامي:

سلطة تتجاهل الخلل، مجتمع منهك يفضّل ألّا يراه، وخطاب دينّي يعزّز التّكيُّف مع الواقع بدل تغييره. في هذا المثلّث لم يعد «العمى الإدراكيّ» حالة عارضة، بعد أن تحوّل إلى ظاهرة نفسيّة، واجتماعيّة، وروحيّة. صار استراتيجيّة للبقاء، لا مجرّد ردّ فعل.

المآل: حين أصبح التّعامي نمطًا من العيش

في ظلّ هذا النمط المتراكم من التّغاضي، لم يعد المواطن مجرّد ضحيّة، أصبح - أحيانًا ومن حيث لا يقصد - جزءًا من إعادة إنتاج التّعمية. يفضّل الصّمت تجنُّبًا للجدل، ويتفادى السّؤال خشيةً من الأجوبة. تحوّل التّغاضي في وعيه إلى نوع من «اللّياقة الاجتماعيّة»، وإلى وسيلة للتّكيُّف مع واقع معقّد، حتّى بات الإلحاح على الأسئلة يوصف بالمبالغة، أو يُنظر إلى صاحبه كمن يحاول تغيير ما لا يتغيّر

حين ينقطع التّيّار الكهربائيّ لساعات في ذروة الصّيف، قلّما يُطرح السّؤال الجادُّ عن السّبب، بل يتوجّه كثيرون إلى أصحاب المولّدات، ويقترضون لتسديد الأجور، ثمّ يمضون بصمت. في الدّوائر، حين يُطلب من المواطن «مقابلُ ما» لتسهيل معاملة، تُقال جملة عابرة من دون أن يتصاعد الاحتجاج: «هكذا تسير الأمور». وحين يُرصف شارع فوق وحل، ويُعاد رصفه بعد أشهر بعقدٍ جديد، يُقابل الحدث بنكتة ساخرة تُلهي عن عمق المشكلة.

في المدارس، أصبحت الدّروس الخصوصيّة أمرًا مألوفًا، وتسرّبت قناعة ضمنيّة إلى الطّلبة بأنَّ التَّعلُّم يمكن أن يُؤجَّل أو يُعوّض لاحقًا. في المستشفيات، حين تُهمل الحالات

أو تُصرف أدوية غير صالحة، كثيرًا ما يُقال: «هكذا قدّر الله». بهذه الطّريقة تسلَّل التّغاضي إلى الوعي كآليّة لحماية النّفس من صدمة الحقيقة.

في ظلّ هذا النّمط بات هناك نوع من التّفاهم غير المعلن: لا أحد يُحرج الآخر بالأسئلة، المدير لا يُحاسب بدقّة لأنّه يخشى التّدقيق عليه، والموظّف لا يطالب بحقّه كي لا يُعرقل، والمواطن لا يشكو من مؤسَّسة يعمل فيها قريبه، والموظّف يتفادى ملفّات الشّبهات لأنَّ الجار قد يتضرَّر. الكلُّ يرى من دون أن يصرّح، وكأنَّ المجتمع صاغ هدنة ضمنيَّة: «دع الأمور تمرّ». وعند وقوع الأحداث الكبرى، يتكرّر النّمط ذاته: انفجار في سوق؟ يُقال بلاء واحتساب. انهيار مبنى؟ قضاء وقدر. تسريب امتحانات؟ مؤامرة خارجيّة. لا أحد يذهب أبعد من ردّ الفعل الأوليّ؛ لأنّ المساءلة صارت ترتبط بالخطر، أو تُفهم كتحدٍّ للنّظام.

في المحصّلة، تكوّن من هذا السّياق مجتمعٌ يسير بحذر لا بثقة، يتابع الأحداث كمن يحدّق عبر نافذة مغبّشة لا يريد تنظيفها؛ لأنَّ الوضوح قد يفرض الفعل، والفعل قد يعني المجازفة، والمجازفة في مناخ التّغاضي لا يُحبّذها كثيرون.

وهكذا أصبح مآل التّعمية نمطًا مستمرًّا: بلد يُدار بردود الأفعال، ومجتمع يتكيّف بالتّجاهل، وأمل يؤجَّل مع كلّ دورة. وفي خضمِّ هذا، نشأت أجيالٌ ترى في الخدر وسيلة للرّاحة، وتحوّل الخلل إلى مشهد مألوف، يُغطّى بستر مؤقَّت، موسيقى تخفي صوت الضّجيج.

كيف يُعلَّم التّغاضي؟

في «جمهوريّة التّغاضي»، لا يُولد الإنسان متغاضيًا، يتعلّم التّغاضي كما يتعلّم المشي؛ بالتّدريج، وبالملاحظة. لا حاجة لدروس مباشرة؛ فالحياة نفسها تصبح المعلّم، وأهل البيت أوّل من يلقّن الطّفل مبادئ هذا النّمط من التّفكير: «لا تتدخّل»، «ليس من شأنك»، «الكبار يعرفون ما يفعلون»، «لا تفتح علينا بابًا»، «لا تفضحنا». عبارات تتكرّر بنيّة الحماية أحيانًا، لكنّها مع الوقت تدرّب الذّهن على طيّ الأسئلة قبل أن تُقال.

في المدرسة، يتلقّى التّلميذ الرّسالة ذاتها بلغة أخرى. يرى خللًا فيُطلب منه أن «يمضي شأنه»، أو يسمع سوءًا فيقال له: «أكمل سنتك وبس». يُكافَأ من يتجنّب الأسئلة أكثر ممّن يطرحها. شيئًا فشيئًا، يغدو الانسحاب من التّساؤل علامة نضج، ويُفهم السُّكوت كمهارة، لا كغفلة.

ثمّ يأتي دور الإعلام ليكمل المشهد، في الأخبار نادرًا ما يُحمَّل أحد مسؤوليّة؛ فالكلُّ

«يـدرس» و«يُقيّـم». في البرامـج الحواريّـة، يتحـوّل الفسـاد إلـى خلفيّـة للحديـث، أو مجـرّد طرفـة. أمّـا في المنصّـات الاجتماعيّـة فالسّـخرية السّـوداء تملأ الفجـوة: نكتـة عـن الخلـل، تعليـق سـاخر علـى العجـز، ضحـك جماعـيّ يُخفـي شـعورًا بالعجـز، لا بالرّضـا.

علـى هـذا وحين يكبـر الطّفـل، ويُصبـح شـابًّا يـردّد النّـكات نفسـها الّتـي كان يسـمعها مـن أبيـه، ويعبـر الشّـوارع ذاتهـا الّتـي لـم تُصلَّـح، ويقـرأ عـن مشـروعات توقّفـت كمـا قـرأ عنهـا مـن قبـل. لكنّـه -علـى عكس الجيـل السَّـابق - لا يغضـب ولا يسـتكر، يضحـك ويعلّـق: «هـذا حالنـا»، كأنَّـه تخـرّج مـن مدرسـة التّغاضـي، وأتقـن لغتهـا.

وهكـذا تحـوّل التّغاضـي إلـى إرث، وإلـى نـوع مـن العـرف الاجتماعـيّ الّـذي يصعـب الخـروج عليـه. ومـن يرفـض هـذا الإرث يبـدو شـاذًّا، وكأنَّ اعتراضـه إشـكال شـخصيّ لا دعـوة للتّفكيـر. وفي ظـلّ هـذا النّمـط، تصبـح المراجعـة رفاهيـة مؤجَّلـة، والاحتجـاج فعـلًا معـزولًا، والتَّمـرُّد الدّاخلـيُّ ومضـةً في زحـام مـن التّعـب الجماعـيّ.

ومع ذلك، يظلُّ سؤال أو أكثر من سؤال يتسلّل في الهامش:

هل يمكن كسر هذه السّلسلة؟

هل يمكن أن يُربّى جيل لا يرث التّغاضي بل يراجع أسبابه؟

أم إنّ ما أصبح عادةً وموروثًا، صار أقوى من مجرّد رغبة في التّغيير؟

تجارب عالميّة في موضوع التّعامي

شـهدت العديـد مـن المجتمعـات حـول العالـم مظاهـر متعـدّدة مـن التّغاضـي أو التّعامـي الجماعـيّ عـن قضايـا محوريّـة، سـواء كانـت ظلمًـا تاريخيًّـا، أو فسـادًا مستشـريًا، أو ممارسـات غيـر أخلاقيّـة تمَّ تجاهلهـا، أسـاءت إلـى الدّولـة والمجتمـع، تجاوزتهـا مجتمعـات وتقدّمـت وفشـلت أخـرى وبقيـت تـراوح في المـكان بينهـا:

جنـوب أفريقيـا: تغاضـى النّظـام الرّسـميّ لعقـود عـن حقـوق الأغلبيّـة مـن خـلال سياسـة الفصـل العنصـريّ، متبنّيًـا مـا يمكـن تسـميته بـ«التّعامـي المؤسّسـاتي» تجـاه الكرامـة الإنسـانيّة. واجـه المجتمـع هـذا التّعامـي بتأسـيس لجنـة الحقيقـة والمصالحـة، الّتـي عملـت علـى كشـف الوقائـع والاعتـراف بـالأذى كمقدّمـة لمصالحـة وطنيّـة، وأسـهمت في إعـادة بنـاء دولـة جنـوب أفريقيـا الجديـدة.

اليونـان: تجاهـل الشّـعب لفتـرة طويلـة مؤشّـرات الفسـاد السّياسـيّ والإداريّ؛ ممّـا أدّى إلـى

تراكم الأزمات حتّى اندلاع الأزمة الماليّة في عام 2009م، الّتي كشفت مدى الاستسلام الجماعيّ لحالة التّعامي. كانت المواجهة قاسية، لكنّها دفعت نحو مطالبات جادّة بالإصلاح والمحاسبة أثمرت في تجاوز الأزمة.

الجزائر: خلال ما عُرف بـ«العشريّة السّوداء» في تسعينيّات القرن الماضي، تغاضى المجتمع والدّولة عن فظائع متبادلة بين الجماعات المسلّحة وأجهزة الأمن، وسط صمت رسميّ وتعتيم إعلاميّ، طُرحت مبادرات للمصالحة مثل ميثاق السّلم والمصالحة الوطنيّة عام 2005م، لكنّها ركّزت على طيّ الصّفحة من دون كشف الحقيقة أو محاسبة المسؤولين؛ ممّا أبقى المجتمع مثقلًا بالشُّكوك والصّمت، وعاجزًا عن التّصالح الحقيقيّ مع ماضيه إلى وقتنا الرّاهن.

الصّين: خلال الثّورة الثّقافيّة، فرض الخطاب الأيديولوجيّ حالة من «التّعامي الجمعيّ»، حيث بُرّرت الانتهاكات تحت شعارات الثّورة. لكن مع بدء مرحلة الإصلاح، بدأ المجتمع بمراجعة تلك المرحلة، وإن بشكلٍ جزئيٍّ ومحكوم، ما أسهم في تشكيل مسار التّطوير الحديث للصّين.

مصر: لعقود سبقت 2011، عاش المجتمع المصريُّ في ظلِّ حالة من التّعامي الواسع عن الاستبداد السّياسي، وتغوُّل الأجهزة الأمنيّة، وتفشّي الفساد في مؤسّسات الدّولة، وكأنَّ هذه الانتهاكات جزءٌ من «طبيعة الأمور» الّتي لا تُمسُّ. هُمِّشت الأصوات المعارضة، وطُوِّع الإعلام، وقُدِّمَ خطاب رسميٌّ يغلّف الواقع بشعارات الاستقرار والشّرعيّة. جاءت ثورة يناير لتكسر هذا الصَّمت، وتُعلن بوضوح رفض الشَّعب لهذا التّغاضي المتراكم غير أنّ ما تلاها من اضطرابات وصراع على السّلطة بين قوى التّغيير ومراكز النّفوذ القديمة، ساهم في استعادة كثير من أنماط التّعامي السّابقة، وتطبيعها من جديد تحت ذرائع حماية الدّولة. وهكذا وجد المصريُّون أنفسهم عالقين بين ذاكرة أمل فجّرها الحراك الشّعبيُّ، وواقع لا يزال يراوح بين شبح الماضي ومتاهات الحاضر.

تُظهر هذه التّجارب، وأخرى غيرها في هذا العالم أنَّ التَّعامي، وإن بدا آليّة للهروب أو الحفاظ على السّلم، لا يمكن أن يكون بديلًا عن المصارحة والمواجهة. وهنا تبرز أمامنا في العراق تساؤلات حيويّة

هل نملك الشّجاعة الجماعيّة لكسر نمط التّعامي؟

وهل يمكن لمجتمعنا المصاب بداء التّعامي النُّهوض من دون مصارحة كاملة مع نفسه وتاريخه؟

***

الخوفنة: حالة الخوف المبهم

كان ذلك مساء الرّابع عشر من كانون الثّاني عام 2025م، حين رنّ جرس الهاتف بمكالمة (واتساب) من الصّديق سالم، ضابط متقاعد بلغ الثّمانين من العمر، عاش نصفه خارج المؤسّسة العسكريّة بعدما أُقصي في أوائل الثّمانينيّات لقرابته من شخصٍ اتُّهم بالانتماء إلى حزب معارض.

بدأ الحديث بنبرة نقديّة معتادة لما يجري من تحوُّل في سوريا، وأعقبه بتساؤل قلق عن مدى امتداد «رذاذ التّغيير» إلى العراق. وفجأة انكسر صوته، وتحوَّل مساره، كأنَّ شيئًا في داخله ذكَّره بالمحظورات الّتي لا ينبغي التَّقرُّب منها.

ولّما طمأنته أنَّ (الواتساب) لا يخضع للرّقابة، وأنَّ أجهزة الأمن العراقيَّة، على الرَّغم من كلّ شيء، ما تزال بعيدة عن متابعة هذا الكم الهائل من المحادثات الخاصَّة، تنفَّس الصّعداء بشيءٍ من الارتياح المشوب بالحذر، وقال بلهجته الجنوبيّة: «غير لسّه الخوفة جوّانا مخليتنّهَ نسكت منا ونصفگ منا».

جملة صادقة قالها سالم تختصر في معناها عقودًا من القمع والتَّوجُّس والخسارات المؤلمة، دفع الإحساس الواسع بها مجتمعيًّا إلى تسميتها بالخوفنة: ظاهرة جماعيّة لخوفٍ مبهم ناتجة عن تراكمات تتجاوز ردود الفعل الفرديّة، وتتجذَّر في اللّاوعي الجمعيّ. مصطلحٌ نحتَ لوصف تحوُّل الخوف إلى سلوك يوميٍّ شبه عام وثقافة متوارثة. وهو مصطلح غير مألوف في العربيّة الكلاسيكيّة، لكنّه يعبّر بدقّة عن واقع نعيشه؛ حيث لا أحد يتكلّم بارتياح، ولا أحد يثق بأحد، والاحتياط في الكلام والفعل سيّد الموقف في السّياسة، والعمل، والمضيف والمقهى، وداخل البيوت في بعض الأحيان. حالة تكاد تغطّي عموم المجتمع العراقيّ من شماله إلى أقصى الجنوب - مع قليل من الاستثناءات - كأنّها غيمة ممتدَّة لا تمطر سوى خوفٍ، تحتها يتقزّم القائد، ويتوارى المسؤول، ويضعف الأب، وتخفت الأصوات. في ظلّها تحدث أشياء كثيرة بتوجُّس، خشية ردود أفعال لا وجود لها في الواقع.

عندما يسكن الخوف داخل النّفوس

لا شيء يستقرُّ في النَّفس كما يفعل الخوف إذا طال مقامه. إذ يدخل في البداية متسلّلًا، مبرَّرًا بكلمات تبدو بريئة مثل: «احذر»، «كن ذكيًّا»، «احمِ نفسك»، لكنّه حين يترسّخ ويقترن بانفعالاتٍ متكرّرة، لا يعود مجرَّد صوت داخليّ يهمس، يتحوَّل إلى جدار داخليّ، أو شرطيّ ذاتيّ يمنع ويكبح ويطفئ. هكذا بدأت ملامح الخوف في النَّفس العراقيَّة منذ عقود، كبيئة داخليّة، كغيمة لا تنقشع، تبلِّل الوعي وتُنتج آثارًا تتجاوز الشُّعور؛ لتصبح نمطًا من العيش، فيها الخوف المتجذِّر يُلقي بظلاله على الصّحَّة النَّفسيَّة أوّلًا.

فالإنسان الخائف يسير وكأنّه على أرض رخوة، مشدود الأعصاب، مرهق الذّهن، دائم الحذر، حتّى في محيطه الأكثر أمانًا، بين أصدقائه وفي بيته. يعيش في حالة توتُّر داخليّ، يتسابق فيها بين ما يفكِّر فيه وما يبوح به، بين ما يريد قوله وما يجب عليه كتمانه. هذه الثّنائيَّة المستمرّة تستنزفه، تسلبه الثّقة بالنّفس، وتضعفه أمام أبسط المواقف؛ لأنَّ من يخاف لا يقرِّر، ومن لا يقرِّر لا يكتمل حضوره، حتّى في ضحكه أو لهوه، يظلُّ منشغلًا بما قد يحدث لا بما يحدث فعلًا.

ويمتدُّ أثر هذا الخوف إلى العمل والأداء؛ فالمبدع في المعتاد يحتاج إلى فسحة أمان، إلى شعور بالحماية كي يجرّب، ويخطئ، ويصيب، ثمَّ يبتكر. لكن حالة الخوف - أي الخوفنة - تحصر الفرد في دور المنفّذ، في انتظار التّعليمات، في تجنُّب التّجريب خشية الوقوع في الخطأ. وعلى هذا لا يخطو، يتعوَّد على البقاء في منطقة رماديَّة، لا يُكافأ فيها ولا يُحاسب؛ فينقلب الحذر في داخله إلى خمول، والمجاملة إلى نفاق، والانضباط إلى روتين خاوٍ. وشيئًا فشيئًا تتآكل المواهب، وتتقلَّص الطُّموحات، ويغدو العمل وسيلة للنَّجاة لا وسيلة لتحقيق الذَّات.

أمّا حين تصل الحالة إلى جسد الدّولة، فالأمر يصبح أكثر تعقيدًا. لا يمكن بناء دولة على أرض يخاف النّاس السّير على طرقها الزّلقة، لا يمكن أن تتطوَّر مؤسَّسات يخشى موظَّفوها الكلام، ويخاف مسؤولوها من فوقهم، حتّى إن لم يكن هناك «فوق» واضح.

في العراق، صار الوهم يُخيف أكثر من القانون. تتأخَّر المعاملات وتتعطَّل القرارات؛ لأنَّ الجميع يطلب «أمرًا من الأعلى»، حتّى لو لم يُصدر أحد شيئًا. كلُّ توقيع يُحمّل خوفًا، وكلُّ مسؤوليّة تُجزّأ حتّى تضيع؛ فتضيع معها المشاريع، وتُشلّ الدّولة بسبب غياب

الجـرأة، وليـس بسـبب نقـص الإمكانـات.

في ربوعـه لـم تظهـر الخوفنـة كحالـة سياسـيّة فقـط، ظهـرت كمنظومـة نفسـيّة متغلغلـة، تبـدأ في الدّاخـل وتنعكـس علـى الخارج. شـبكة مـن الحواجـز الذّاتيّـة، تتكاثـر في المجتمـع، فيُشـيَّد فوقهـا نظـام هـشٌّ، بطـيء، متـردِّد، لا يـرى بوضـوح ولا يتحـرّك بثقـة. إنّهـا غيمـة تمطـر قلقًـا، ودرعٌ يظنُّـه الخائـف واقيًـا، فـإذا بـه يتحـوّل إلـى قيـدٍ محكـم.

بيروقراطيّة الخوف

في عالـم يُفتـرض أن تتحـرّك فيـه المؤسَّسـات بخفّـة ووضـوح وكفـاءة، تسـود في العـراق حالـة النَّقيـض: حركـة ثقيلـة، بطيئـة، تُشـبه تَقـدُّم مـن يسـير وسـط ضبـاب كثيـف، لا يـرى فيـه أبعـد مـن قدميـه. إنّهـا مشـكلة لا تتعلّـق دائمًـا في القوانين، ولا في قلّـة المـوارد، إنّهـا في شـيء أعمـق، غائـر في العقليّـة الإداريّـة نفسـها، في خزيـن الوعـي الّـذي كثـر في ثاياه الخـوف. خـوفٌ عـامٌّ يظهـر كمنظومـة تشـغيل، كبنيـة صامتـة تُملـي سـلوك الموظّـف، وتضبـط إيقـاع الإدارة، وتفـرغ القـرار مـن روحـه.

في بيروقراطيّـة الخـوف، لا أحـد يتحمّـل مسـؤوليّة القـرار، حتّـى لـو كان بسـيطًا. الجميـع يفضِّـل الإرجـاء، والتّسـويف، والتّوقيـع المشـترك، وكأنَّ الفعـل الواحـد يجـب أن يـوزَّع علـى أكتـاف عـدّة، حتّـى لا يُحاسـب أحـد. تمـرُّ الورقـة علـى أربعـة مكاتـب؛ لأنَّ الحـذر يقتضـي توزيـع الأثـر، وخلـق طبقـات مـن الغمـوض، فالخـوف هنـا لا يُلغـي الفعـل تمامًـا، بـل يُفرغـه مـن الحسـم، ويُثقلـه بالاحتياطـات. بوجـوده تتحـوّل الإدارات إلـى متاهـات، بفعـل سـلوكٍ متـوارث يُفضّـل التّجميـد علـى التّحريـك، والسُّـكوت علـى المغامـرة. لا أحـد يريـد أن يكـون البـادئ، ولا أحـد يرغـب أن يُقـال إنّـه اتّخـذ قـرارًا «بمفـرده». حتّـى في أدقّ التّفاصيـل، تُصـاغ المذكّـرات بعبـارات مبهمـة، وتُرفـق بأسـماء متعـدّدة، وتمـرُّ بسلسـلة طويلـة مـن التّوقيعـات لتبديـد المسـؤوليّة وليـس لتأكيـد الجدّيّـة. وهـذا بالضّبـط مـا جعـل الجهـاز الإداريّ العراقـيّ بطيئًـا حـدَّ العطـب: قـرارات تتأخَّـر، مشـاريع تتعثَّـر، ومبـادرات تمـوت في مهدهـا؛ لأنَّ لا أحـد امتلـك شـجاعة البـدء.

إنَّـه خـوف مبهـم لا يصـدر مـن تهديـد مباشـر واضـح المعالـم، يأتـي مـن ثقافـة تعـوّدت أن تبنـي حسـاباتها علـى الاحتمـال الأسـوأ: موظَّـف يخـاف مـن المديـر، والمديـر يخشـى الوزيـر، والوزيـر

يتوقَّع ردَّ فعل جهة أعلى، وإن لم يُعرف مَن هي بالضَّبط. سلسلة متواصلة من التَّوجُّس، كأنَّ الجميع يتحرّك داخل غرفة فيها كاميرا غير مرئيّة؛ فلا تُقال كلمة بلا تفكير، ولا يُتَّخذ قرار من دون استشارة، ولا يُستقبل مقترح من دون أن يُسأل: «من الجهة الّتي طلبت؟».

هذا المناخ لم يضر فقط بسرعة الأداء وجودته، فقد تجاوز ذلك ليقتل روح المبادرة. فالموظَّف الّذي يُجيد عمله لا يجد مكافأة إلّا نادرًا؛ لأنَّ التَّميُّز خطر يُثير الأسئلة، يُخرج المؤسَّسة من ركودها، وقد يُحرج الباقين، وبالتَّالي يصبح «المطيع الصَّامت» هو النَّموذج المقبول: لا يُجادل، لا يُقترح، لا يتخطَّى حدود مهمَّته. ومع الوقت فقدت المؤسَّسات كفاءاتها، ودُجّن الطُّموح، وغابت الكلمة الحرَّة حتّى من الاجتماعات المغلقة.

وفي هذه البيروقراطيّة المتوجِّسة، أصبحت اللُّغة نفسها أداة للتَّخفِّي: تكتب التّقارير بلغة ملساء، خاوية من المواقف، لا تُدين أحدًا، ولا توضِّح شيئًا، جملها محايدة، أسلوبها دائري، يكثر فيه «نُوصي» و«يُرجى النَّظر»، وتقلُّ فيه الأفعال المباشرة. كأنَّ الكتابة نفسها خائفة، تُراوغ الحقيقة، وتُنتج نصوصًا يمكن تأويلها بكلِّ الاتّجاهات؛ فلا تُفيد، ولا تُدين، ولا تُغضب.

في ظلِّ هذه الآليَّة، تحوَّل الجهاز الإداريُّ العراقيُّ إلى هيكل خارجيٍّ فقط. يعمل بلا روح، بلا خيال، بلا شجاعة؛ فالخوف لم يُعطّل حركته كلِّيًا، لكنّه أصابها بالجمود المُقنّع. وهنا كمنت الخطورة: لقد جعل التّعطيل يبدو كعمل، والفراغ كامتثال، والجمود كحذر عقلانيّ. على هذا بيروقراطيّة الخوف ليست نظامًا فاسدًا بالضّرورة، إنّها نظام خائف من الفعل، من النّقد، من الحياة ذاتها. نظام يُفضّل أن يبقى واقفًا في مكانه، لا يتقدَّم ولا يتراجع؛ لأنّه تعلّم أنَّ «السُّكوت أضمن»، و«التَّوقيع الجماعيَّ أسلم»، و«البقاء في الظِّلِّ أقلّ كلفة». بيروقراطيّة تُنتج احتقانًا صامتًا، وتُغلق النّوافذ في وجه التّغيير، وتُحوِّل العمل العامَّ إلى مسرح للانتظار الطّويل.

الأثر المجتمعيّ للخوفنة

لقد تحوَّل الخوف في العراق إلى مناخ دائم كما ورد. لا يُعرف متى بدأ تمامًا، ولا كيف استقرَّ بهذا الشَّكل، لكنَّه أصبح حالةً تُشعَر ولا تُناقش. صار جزءًا من السُّلوك اليوميّ، من ردّ الفعل، من الكلام الّذي لا يُقال، ومن الّذي يُقال ويُصحَّح بسرعة.

إنّها الخوفنة، الكلمة غير المتداولة، أصبحت ملمحًا من ملامح الحياة العامّة. في

السُّوق، في الدّائرة، والثّكنة العسكريّة، وفي الحيّ، والقاعة الجامعيّة: رجل السّيطرة يقف في حرّ الصّيف أو برد الشّتاء، يفتّش بلا اهتمام حقيقيٍّ، يتأخَّر بلا سبب واضح، يتحرّك بدافع داخليّ لا يفهمه. رئيس القسم يُهمّش الأوراق، يطلب توقيع المدير العام على أمر يقع ضمن صلاحيّاته، يُحيل البسيط إلى الأعلى، وكأنَّ القرار جمرٌ لا بدَّ أن يُقذَف بعيدًا. المدير العام نفسه يعيد الطّباعة، يُوسّع التّدقيق، يُرسل الملاحظات تلو الأخرى، ينقل كلّ شيء للوزير، ثمّ الوزير يكتب: «موافق حسب الضَّوابط»، يتجنَّب الحسم، يعلّق الأمور بلجانٍ لا تنتهي، ويبدو كأنّه مشغول بملفّات لا تتحرّك. الكلُّ خائف من شيء مبهم، ضاغط، بلا ملامح.

يذهب الموظَّف إلى دائرته صباحًا ليُمضي الوقت، يشطب يومًا آخر من التّقويم، يمرُّ بنقطة تفتيش يسأل نفسه: كيف عبر الإرهابيُّون كلَّ هذه السَّيطرات؟ يتذكّر سرقة القرن تُناقش في الأخبار، يتساءل كذلك: كيف مرّت؟ لا يجيب؛ لأنَّ الجواب يعني الدُّخول في مناطق الخطر.

لقد أنتج الخوف هنا سلوكًا لا يشبه المسؤوليّة: الأستاذ الجامعيُّ لم يتحدَّث عن الجيش الشَّعبيِّ في محاضراته سابقًا، ولم يتحدَّث حاليًا عن الحشد الشَّعبيّ. والجنديّ متوجِّس في موضعه من اتّهام مفاجئ بالتّقصير، والمرأة تخاف الحديث في بيتها، تخشى من كلام الأبناء إن خرج، والطَّالب يراقب المعلِّم، والمعلِّم يحذر من رأي يبديه. وكأنَّ الكلَّ ينظر فوق كتفه، ممَّا أنتج سلوكًا واهنًا فيه المشاعر بالدُّونيَّة واضحة، وفيه عبارات حلَّت محلّ أخرى:

«السَّيِّد يبلغك السَّلام» بديلًا لـ «الرّفيق يُسلّم عليك»، لكنّها تحمل النّغمة ذاتها، تغيّر في صلبها اللّباس وبقي الحضور على حاله: رجال بعمائم، آخرون بلباس رسميّ، جميعهم يحملون الرّسالة ذاتها، كأنّهم يذكِّرون أنفسهم بأنَّ هناك من يُراقب، ومن يُؤذي، ومن يجب أن يُطاع. وهكذا تحوَّل الخوف من ردّ فعل إلى واقع حال، أصبح طريقة تعامل: جار يرى سارقًا يسرق جاره فيصمت، موظّف يرى زميله يتقاضى رشوة فيُعرض. والنّاس بدلًا من إنكار الخطأ، يمرّون من جانبه بصمتٍ ثقيل. كلام الحقّ لا يُقال، وإن قيل، يُقال بنبرةٍ خافتة، خلف أبوابٍ مغلقة.»

إنّه نوع من الخوف الصّامت ليس من الدّولة فقط؛ فالدّولة الجديدة لا تُعدم، لا تُخيف كما كانت تفعل سابقًا. لكنّها تُثير القلق بطريقة أخرى: بالتَّقلُّب، بالاستثناء، بالقانون الّذي يُطبّق على البعض ويُرفع عن آخرين. فصار الموظّف لا يعرف من يحميه، فبات

يحتمي نفسيًّا بكلّ أحد، وكلّ أحد قد يُصبح مصدر تهديد. وفي النّهاية أنتجت الخوفنة سلوكًا متصالحًا مع الخطأ، مُطمئنًّا للجمود، وعاجزًا عن النّقد. أفرغت الشّجاعة من الفعل، وتحوَّل الحقُّ إلى احتمال قابل للنّقاش. تُربّي المجتمع على التّرقُّب، وعلى النَّجاة الفرديَّة، وعلى تجنُّب كلّ ما يُشبه المبادرة. قليل من يسأل لماذا لم يعلن قرار اللَّجنة التَّحقيقيَّة، أو من المسؤول عن الخطأ، أو ما مصير الميزانيّة. يسألون أسئلة أخرى: «هل قلت ما لا يجب أن يُقال؟»، «هل أنا في مأمن؟» وهكذا أصبح السُّؤال الأهمُّ ليس: «كيف نبني؟»، إنّما «كيف نمرّ بسلام؟».

تجارب الآخرين في دوّامات الخوفنة

إنَّ «الخوفنة» ظاهرة ليست عراقيّة خالصة، لقد مرّت بها مجتمعات أخرى، ترسّخ فيها الخوف كأداة حكم وسلوك جماعيّ، حتّى صار جزءًا من الوعي العام. لكن بعضها نجح في تفكيك دوّامته، والخروج من أسرها، ليس بمجرَّد إسقاط النّظام، وإنّما بتفكيك أثره في النُّفوس والعلاقات والمؤسّسات

في ألمانيا الشّرقيّة، لم يكن الخوف عابرًا؛ كان متغلغلًا عبر جهاز المخابرات (شتازي)، الّذي جعل من كلِّ مواطن عينًا على الآخر. وبعد سقوط جدار برلين، لم تكتف ألمانيا بفتح الأرشيف الأمنيّ، وإنّما فتحت الباب للاعتراف الفرديّ، والمساءلة، وأعادت بناء الجهاز الإداريّ بمعايير جديدة. كانت الجرأة في كشف الماضي بداية التَّحرُّر من خوفه، والاعتراف أحد أشكال المقاومة المدنيّة للخوف المتراكم.

في تشيلي، وبعد سنوات بينوشيه، حيث ترسّخ الخوف بوسائل قمعيّة مباشرة، جاءت المرحلة الانتقاليّة للتّذكير بطريقة منظّمة، وليس للنّسيان. لجان الحقيقة والمصالحة لم تحاكم الجميع، لكنّها منحت الضّحايا صوتًا، وأجبرت الدّولة على الاعتراف بمسؤوليّاتها. ومن بعد ذاك الكمِّ من الاعتراف لم يختفِ الخوف فورًا، لكنّه فقد قدسيّته. أصبح الحديث عنه مشروعًا، وتحليل أثره حقًّا عامًّا، لا ترفًا فكريًّا.

أمّا رواندا، وبعد أن خرجت من أبشع الإبادات الجماعيّة الّتي كانت فيها الخوفنة ظاهرة جماعيّة، تحوَّلت فيها الجيرة إلى تهديد، أقامت نظامًا محلّيًّا للعدالة والمكاشفة (غاشاشا)، حيث جلس الجاني أمام المجتمع، لا القاضي وحده. اختاروا الاعتراف طريقًا

للسَّلام، ولم يكن سهلًا، لكنَّه حرّك المياه الرّاكدة في نفوس اعتادت الصّمت خوفًا.

هذه التّجارب وأخرى غيرها في مناطق أخرى من العالم لا تتطابق مع العراق في كلِّ تفصيل، لكنّها تشترك في المعطى الأساسيّ الّذي يؤكِّد أنَّ المجتمعات لا تخرج من الخوف بالتَّمنِّي، وإنّما بالفعل المتدرّج، وبقرارات تفتح الباب لا لكشف من أخاف فقط، وإنّما لفهم كيف استقرَّ الخوف في النُّفوس، وكيف يتنكَّر بأقنعة جديدة كلّ مرة، ويؤكِّد أيضًا أنَّ ما ينقص في التّجربة العراقيّة ليس فقط الإرادة السّياسيّة، بل الإرادة المجتمعيّة لكسر حاجز الصّمت؛ لصناعة ذاكرة تواجه الخوف لا تمجّده، ولا تبرِّره.

سكون الخوف... وصدى الأسئلة

إنَّ الإصابة بداء «الخوفنة» لفترةٍ زمنيَّة طويلة، ولشرائح اجتماعيَّة عريضة، تدفع إلى السُّؤال

ماذا يحدث حين يعتاد العقل على التَّجنُّب خوفًا؟

حين تصير الكلمات كائنات مرتابة، تخرج من خزين الوعي بحذر، ثمّ تعود؟

ما الّذي يبقى من الإنسان حين يطول مكوثه في الظّلّ، ولا ينتبه أنّه قد توقّف عن الحركة؟

هل يمكن لوطنٍ أن يُبنى في أرضٍ مهزوزة، بأيدٍ مرتعشة خوفًا؟

من يُشعل الضّوء إن تعوّد الجميع السَّير في العتمة؟

ومن يسمع نداء الحرّيّة إن أُغلق الباب من الدّاخل؟

إنّها أسئلة من صلب ظاهرة «الخوفنة»، ربّما لا توجد لها أجوبةٌ قاطعة، وربّما لا حاجة لها أصلًا في ظروف العراق الحاليّة. لكن المؤكَّد في علوم النّفس والاجتماع، وفي خبرة الشُّعوب: إنَّ الأصوات الخافتة، إن تضافرت، تصير جدارًا مقاومًا. وإنَّ النظر إلى الخوف، لا من خلاله، قد يكون الخطوة الأولى. ولا يمكن لأيّ مجتمع أن يعرف من يكون، من دون أن يتحسّس أوّلًا ما صار عليه.

***

الصّغرنة: استصغار الذّات والآخرين

في عام 2004م، وبينما كانت بغداد ترزح تحت ظلال الاحتلال الأمريكيّ وتعيش على وقع التّفتيش والحواجز والمعابر المقطوعة، استيقظ وزير الدّفاع العراقيّ باكرًا متّجهًا إلى مقرّ وزارته الكائن في مبنى «المجلس الوطنيّ السّابق»، ضمن ما صار يُعرف آنذاك بـ«المنطقة الخضراء»، تلك البقعة من العاصمة الّتي اختزلت فيها السُّلطة وتقلّصت منها السّيادة.

تحرّك موكبه الرَّسميُّ في شارعٍ عريض، مألوف لعناصر القوّات الأمريكيّة. لم يكد الموكب يقترب من البوّابة المؤدِّية إلى المقرِّ، حتّى أوقفتهم دوريّة أمريكيّة راجلة، يتقدّمها عريفٌ شابٌّ في منتصف العشرينيّات، يحمل على ذراعه رتبة لا تكاد تُرى، لكنّه يمسك بيده صلاحيّة بحجم بلد. أطلَّ المقدّم آمر حماية الوزير برأسه من نافذة السّيّارة، قدّم نفسه، وأوضح للعريف أنَّ السّيّارة تقلُّ وزير الدّفاع العراقيَّ. لم يكن التّعريف يحمل طلبًا مباشرًا، وإنّما إشعار على أمل أن يفسح الطّريق، لكن العريف لم يهتم كثيرًا، أو لعلّه لم يقتنع، أو لربّما لم يُرد أن يقتنع.

أشار إليهم بالنّزول، وأمرهم بالانتظار إلى حين انتهاء مهمّة الدّوريّة. لم يكن في صوته عداءٌ صريحٌ، لكنّه أيضًا لم يُبدِ أيّ ملامح احترام استثنائيّ. ترجَّل الوزير، مثل سائر مرافقيه، وانتظر واقفًا قرابة نصف ساعة تحت شمس بغداد الثّقيلة، أمام أعين المارّة والجنود، ينتظر إذن الدّخول إلى مكان يُفترض أنّه يديره. تحرّك من بعدها، وصل مكتبه متأخِّرًا عن اجتماع مهمٍّ كان يضمُّ كبار الضُّبَّاط، جلس بامتعاضٍ ظاهر، روى الحادثة تفصيلًا للحاضرين، ثمّ أنهى سرده بعبارة عراقيّة تلخِّص كلَّ الانفعال والانكسار الّذي تملَّكه في تلك اللّحظة: «ذوله صدگ ما يعرفون أبوهم![11]».

كانت تلك الجملة الّتي نُطقت باللّهجة المحلّيّة، أبلغ تعبير عن استبطان الشُّعور بالواقع والقبول النّفسيّ بموقعٍ ذاتيٍّ أدنى، حالة يمكن تسميتها مجازًا بـ«الصّغْرَنة»: انفعال مركّب

11- أي إنّهم لا يعترفون بأحد، ولا يحسبون حساب حتّى للأب الّذي يعدّ هو الأقرب صلة، وهي جملة تقال في المواقف الحرجة الّتي لا يجد فيها القائل مجالًا لمواجهة المقابل في موقف صعب.

يضع الإنسان في لحظة احتكاك بقبول الموقع الأقلّ شأنًا من الآخر، لا فقط من حيث السُّلطة بل من حيث القيمة والاستحقاق الرّمزيّ. وفي مستوياتها القصوى، تتجذَّر هذه الحالة في اللّاوعي؛ لتتحوَّل إلى ما يشبه الشُّعور بالدُّونيَّة، فتضرب تقدير الذَّات في العمق، حتَّى وإن بدت ردود الفعل الظّاهرة هادئة أو محسوبة.

بعض مظاهر الصَغْرَنة في المجتمع العراقيّ

ما من شعورٍ يتسلّل بهدوء إلى النُّفوس كالشُّعور بصِغَر القيمة، تلك الحالة النَّفسيَّة المركّبة الَّتي لم تكن عَرَضًا عابرًا، ولا اضطرابًا فرديًّا، إنّها نمط إدراك ذاتيّ وجمعيّ يتجسّد في تفاصيل السُّلوك اليوميّ، وتعبيرات الوجه، وقرارات الحياة، وطرائق التّعامل مع السُّلطة والمجتمع. والصّغْرَنة لا تنشأ من فراغ، وإنّما حصيلة تراكمات من مشاعر اليأس والانكسارات المعنويّة إثر أعمال الاضطهاد، والفقدان المتكرّر لتمثيل الذّات

المتكافئ أمام الآخرين حين يبدون الأقوى، أو يُصوّرون كذلك. وهي موجودة في المجتمع العراقيّ ربّما منذ عقود، لكنّها ظهرت بشكلٍ جليٍّ بعد 2003م؛ لتمتِّع المواطن بقدرٍ معقول من الحرّيّة أهَّلته للظُّهور على طبيعته في المواقف السّائدة، وظهرت بأشكال سلوكيّة متكرِّرة، ودالّة في عمقها؛ إذ وبعد سقوط النّظام، لم تملأ السُّلطة الجديدة فراغها الحقيقيَّ، لقد امتلأت بهياكل قسم منها خاوية تبحث عن معنى، فصار المنصب وفقها عند البعض غير القليل غاية في ذاته، بدلًا من أن يكون تمثيلًا لهيبة الدّولة، يسعون إليه بنفسيّة المستجدي، يتنقَّل الواحد منهم بين مراكز النُّفوذ، يعرض ولاءه للجميع دفعة واحدة، يوقّع تعهُّدات على ورق أبيض كأنّه يقول: «اكتبوا أنتم الكبار ما تريدون، فأنا طوع البنان أنفِّذ ما تريدون». بياض الورقة هو صورة لهشاشة المكانة، وفراغ الدّاخل، ومَيل للتّنازل عن المعنى الشَّخصيِّ للكرامة.

ضبّاط كبار، حفرت السّنوات على أكتافهم رتبًا، يركع بعضهم في دواوين الأحزاب، يتودَّدون ويقدِّمون فروض الطّاعة للاستقواء، يُنفّذون أوامر لا تليق بمكانتهم من أجل البقاء في منصب أو ضمان ترقية. لحظات استجداء تُنتج حالة اغتراب عن الذّات، وتكشف شعورًا داخليًّا بأنّهم لا يملكون المكانة، إلّا إذا أقرّ بها الآخر.

وآخرون سايروا سياسيّين ودخلوا معهم في تجارة مناصب يبيعون ويشترون، ويزوّرون الماضي ويضيفون إليه بطولات وهميّة، كأنَّ الواحد منهم يقول: «الصّدق لا يكفيني لأكون جديرًا»؛ فيكذب كذبًا تسكن في داخله قناعة بأنَّ الذّات الحقيقيّة غير كفؤة، وأنَّ القبول مرهون بالتَّقمُّص والتَّمويه. في دهاليز السُّلطة، ظهرت صور صادمة لصغْرَنة الآخر من أجل تعويض صُغْر الذّات: وزير يُبقي ضابطًا فاسدًا إلى جواره، يرقّيه إلى رتبة أعلى لأنَّ هذا الضَّابط الأعلى «ينتظر عند باب الحمّام ممسكًا بالمناشف»، مشهد يشي بحاجة لا واعية في نفس الوزير كي يشعر بأنّه الأعلى مقامًا عبر تقزيم من حوله. ضابطٌ برتبة فريق يقبل مهمّة تسندها الضّوابط والتّعليمات العسكريّة إلى ملازم، بل أدنى؛ فقط لأنّه «يريد أن يعيش»، ثمَّ يتجوَّل في شوارع بغداد بسيّارته الرّسميّة، يُظهر رتبته من نافذة السّيّارة كأنّها وسام نجاة من ألم الشُّعور بالصّغرنة. يردُّ على من ينتقد سلوكه قائلًا: «أنا محروم من التَّمتُّع بمظاهرها». لكنّ الحقيقة أعمق، إنّها صرخة تعويضيّة عن دونيّة مزمنة. وهكذا تتكرّر المشاهد:

وزير يتنكَّر في سيّارة أجرة ليراقب السَّيطرات، وآخر يجلس في لقاء رسميٍّ من دون عَلَم بلاده، وساسة يستمرّون في مواقعهم على الرَّغم من انكشاف فضائحهم. إنّه سلوك ينبع من وهن داخليّ؛ لأنَّ من لا يشعر بعظمة مكانته لا يحرص على رمزيّتها. وهكذا تنتقل الصّغرنة من الأفراد إلى الدّولة الّتي صارت في العقل الجمعيِّ وكأنّها تغيب أو تصغر؛ إذ تُرفع رايات القبائل بدل عَلَم الوطن، وتُدار البلاد بسيّارات بلا أرقام، وتُقفل ملفّات الفساد بالصَّمت. كلّ هذا ينبع من الفوضى، ومن وعي جمعيٍّ يرى الدّولة كيانًا صغيرًا، هشًّا لا تمثّله. وحين تفشل الدّولة في تمثيل شعبها، يلجأ البعض إلى هويّات فرعيّة تعطيهم شعورًا بديلًا بالكرامة، وإلى التّفاخر بالأنساب في المقاهي، والرّكون إلى الأعراف القبليّة وسط المدن، وكتابة النّعي للرّجال حتّى الشّهداء منهم، لا بصفتهم مواطنين لهذه الدّولة وإنّما أبناء القبيلة. إنّها ردّة إلى الماضي ليست فخرًا بقدر ما هي صراخٌ على صغر الحاضر، واستنجادٌ بماضٍ يمنح شعورًا متخيّلًا بالقوّة.

في كلّ ذلك، تبرز «الصُّغْرَنة» كظاهرة اجتماعيّة، حالة تتجلّى حين يقبل بعض النّاس أفرادًا وجماعات، تمثيل أو قبول البقاء في موقف الأصغر بعيون المقابل، وهم بالتّالي يصغّرون الدّولة، ويصغّرون من حولهم، أو يكبرون بالوهم والتّفاخر.

الجذور النّفسيّة والاجتماعيّة للصُّغْرَنة

ما من سلوك منفر في المجتمعات كالشُّعور بالصّغر حين يُلبس ثوب العادة، ويتحوّل إلى طقس يوميٍّ يمرّ من دون احتجاج. في العراق، حيث تراكمت الانكسارات، وتورّمت الذّاكرة من الألم، وتهشّمت صورة الذّات بفعل القهر المتّصل، تجاوز الشُّعور بالصّغر كونه حالةً فرديّة عابرة ليكون ظاهرة ملموسة وطريقة تعامل أقرب إلى المستقرّة، تغلِّف السُّلوك، وتتلبّس اللُّغة، والعلاقات العامّة. إنَّ الصُّغْرَنة ليست وليدة الاحتلال الأمريكيّ، ولا هي نتاج السّياسة الّتي أعقبته، إنّها قديمة، جذورها أعمق من ذلك، تعود إلى قرونٍ خلت، يوم كان الفلّاح في وادي الرّافدين يطرق الأرض بقدمين حافيتين تحت نير الإقطاع، بينما يُملي عليه سيّده الأوامر والنّواهي باستعلاء من شرفة القصر.

في العهد العثماني، حيث كان العراقيُّون مجرّد «رعايا» في إمبراطوريّة مترهّلة، لم يكن للإنسان وزن يُذكر ما لم يرفعه سيف الحاكم أو يسنده كرسيّ السّلطان. تلك القرون من التّهميش زرعت بذرة الطّاعة الخائفة، وعلّمت النّاس أنَّ الكرامة امتياز يُمنح وليست حقًّا يُنتزع. ثمّ جاء زمن الأجهزة الأمنيّة، حين صار الخوف مهارة، والبقاء شطارة، والنّجاة رهينة بالسُّكوت أو الانحناء، فكُسر ظهر الإنسان العراقيّ مرّات كثيرة، ليس على يد عدو ظالم، وإنّما على يد من يفترض به أن يكون حاميًا وراعيًا له.

في ظلّ تلك الأنظمة، انبثقت الصُّغْرَنة كآليّة نفسيّة دفاعيّة، تحوّلت بالتّكرار وآليّات التّشريط إلى قناع اجتماعيٍّ: تظاهر بالولاء، توقيع على بياض، قبلة على يد المتنفّذ، وخفض للنّظر أمام من يملك أمر التّعيين أو السّجن أو الموت.

وفي البيت لم تكن التّربية بمنأى عن هذا السّياق؛ فالتّنشئة القاسية الّتي تبدأ بالضّرب، وتنتهي بالطّاعة العمياء، تُعيد تدوير العقد. يُربّى الطّفل على كره ذاته، ويُلام على وجوده، ويُقارن دومًا بغيره، ويتودَّد للتَّقرُّب خطوة، فيتعلّم باكرًا أنّه «ليس كافيًا»، ويكتم رغباته، ويقيس نفسه بعين غيره. تلك التّربية تفرز راشدًا هشًّا، يتّكئ على سلطة المنصب لا على الكفاءة، ويتفاخر بالماضي لا بالإنجاز، ويستعير هيبته من لباسه، أو رتبته، أو عشيرته.

إنّها ليست ضعفًا ذاتيًّا فحسب، وإنّما اضطراب شبه جمعيّ، تُعيد الدّولة، والأسرة، والمجتمع إنتاجه. حيث نشاهد في زمننا الحالي وعندما عجزت الدّولة عن منح مواطنيها شعورًا بالقيمة، توجُّه الكثير من الأفراد لإسقاط هذا الشُّعور في الرُّموز الصَّغيرة:

السّـيّارة الرّسـميّة، وعـدد سـيّارات الحمايـة، أو لقـب العشـيرة، أو الوشـاية الّتـي تُرضـي صاحـب القـرار. ومـع كلّ تلـك المحاولات الإسـقاطيّة، بقـيَ الإحسـاس بالصّغـر حاضـرًا عنـد البعـض، كظـلٍّ لا يرحـل.

إنّهـا حالـة وعـي منكسـر، يـرى الواحـد في نفسـه الطّـرف الأدنـى، حتّـى لـو امتلـك أدوات القـوّة. ولهـذا يسـعى المصغَّـر إلـى تصغيـر غيـره لترميـم هشاشـته الدّاخليّـة؛ فالوزيـر الّـذي يرفـع الفاسـد لرتبـة أعلـى، لا يفعلهـا إعجابًـا، بـل تواطُـؤًا مـع خوفـه العميـق مـن أن يفقـد تفوُّقـه، والضَّابـط الكبيـر الّـذي ينفِّـذ أوامـر مغمـور مـن المليشـيا، لا يفعلهـا التزامًـا، بـل التماسًـا لطمأنينـة داخليّـة مفقـودة. وهكـذا كلّمـا تعاظـم الإحسـاس بالصِّغـر، زادت الحاجـة إلـى مظهـر الكبـر، وكلّمـا تهـاوت الكرامـة مـن الدّاخـل، علـت الأصـوات بالشِّـعارات. وكلّمـا شـعرت الدّولـة بالهشاشـة، تسـربلت بالقـوّة الخشـنة: حواجـز، جـدران، سـيّارات مصفّحـة، وأعلام ترتفـع بلا معنـى.

إنّهـا آليّـة تعويـض لا واعيـة، تشـبه ذلـك الرّجـل الّـذي يصـرخ في وجـه زوجتـه لأنَّ رئيسـه في العمـل أذلّـه، أو ذلـك الفتـى الّـذي يتفاخـر بنسـبه في المقهـى لأنّـه يشـعر أنّـه لا يملـك مـا يكفـي مـن القيمـة في واقعـه. وهكـذا تتحـوّل الصُّغْرَنـة إلـى سـلوك جمعـيٍّ: نـرى النّـاس في حالتهـا يتصاغـرون أمـام الغريـب ويتجبَّـرون علـى القريـب، يقدِّسـون الغائـب ويحتقـرون الحاضـر، يحتفلـون بالماضـي ويُهملـون اليـوم. تراهـم يكتبـون علـى القبـور: «ابـن العشـيرة الفلانيّـة» لا «المواطـن العراقـيّ»، وكأنّ اسـم الوطـن يُحجـب لصالـح الهويّـات الأصغـر؛ لأنّهـا تمنـح شـعورًا متخيّـلًا بتعويـض الصّغـر.

في النّهايـة، ليسـت الصُّغْرَنـة فقـط شـعورًا بالدّونيـة، وإنَّمـا شـكل مـن أشـكال اغتـراب الـذّات، حيـن لا يشـعر الإنسـان في حالهـا أنّـه كافٍ، إلّا إذا اعتـرف بـه مـن يعلـوه، أو إذا صغّـر مـن حولـه، أو إذا لبـس ردائً لا يليـق بمقاسـه. وهـي بهـذا المعنـى أزمـة أمّـة، وليسـت أزمـة أفـراد فحسـب، تبـدأ مـن تربيـة مشـوَّهة، وسـلطة غاشـمة، وذاكـرة مثقلـة، وتنتهـي بدولـة لا تعتـرف بمواطنيهـا إلّا إذا انحنـوا.

ما وراء الشُّعور بالصُّغْرَنة

وراء كلّ انحنـاءة صامتـة، شـخصيّة ضعيفـة تعـوّدت الخـوف وانعـدام الثّقـة بذاتهـا. ووراء كلّ تنـازل في مواقـف المواجهـة والعلاقـات والحـروب والمفاوضـات نفسٌ قلقـة تنظـر إلـى الآخـر

باعتباره الأصل والأقوى، وتنظر إلى ذاتها كظلٍّ يستمدّ وجوده من جسدٍ آخر. إنّها الصُّغْرَنة، سلوك لا ينشأ بفعل القهر والتّاريخ والسُّلطة، وإنّما من تفاعل هذه العوامل مع بنية داخليّة هشّة.

كثيرون تعرّضوا لمثيرات الظُّلم والاستبداد والتَّهديد، لكنّهم خرجوا منها أكثر صلابةً وثقةً. أمّا الشّخصيّة الّتي تُهزم مرارًا من الدّاخل، فإنّها تميل بلا وعي إلى الاعتقاد بأنَّ التّنازل ذكاء، وأنَّ التّراجع فنٌّ للبقاء، وأنَّ الاعتراف بأحقّيّة الآخر ضربٌ من الواقعيّة. ليست هذه الشّخصيّة بالضّرورة ضعيفة جسديًّا أو ذهنيًّا، لكنّها مشوّشة في إدراكها لذاتها، ولا ترى نفسها إلّا في مرآة المقابل.

في ميادين القيادة العسكريّة تظهر هذه الصُّغْرَنة في تردُّدٍ مزمن، وتقبُّلٍ لأوامر غير منطقيّة من خارج المؤسَّسة؛ ففي الحرب مع إيران صمتَ قادة فيالق وفرق أمام أوامر سياسيّة غير مهنيّة، كأن يُطلب من لواء خسر 70 ٪ من عدّته ورجاله إعادة الهجوم على موقع يدافع عنه لواء إيرانيٌّ دخل الموضع حديثًا بكامل جاهزيّته. وفي الحاضر، بات قائد منطقة عسكريّة يستأذن قائد ميليشيا لشنِّ هجوم، ويسمح آخر لقائد أجنبيّ، مثل قاسم سليماني، بقيادة معركة على أرض وطنه.

ولا يختلف الأمر في ميدان السّياسة والمفاوضات؛ فالشَّخصيَّة المصغّرة تظهر مهذّبة أكثر من اللّازم، مترددّة في الطّرح، بطيئة في الرّفض، سريعة في البحث عن «حلٍّ وسط». تتحدّث قليلًا، وإن فعلت فإنّها تبرّر أكثر ممّا تطالب، تتجنَّب التّصعيد خشية أن تُوصف بالجمود، وهي في جوهرها تفتقر إلى الصّلابة النفسية.

بهذه النّفسيّة خسر العراق الكثير من سيّادته وأرضه، لم يكن الطّرف الآخر في العديد من المواجهات هو الأقوى، لكن الصّوت العراقيَّ كان في بعضها أضعف؛ ففي اتّفاقيّة الجزائر عام 1975م، تنازل العراق عن نصف شطِّ العرب بعد مفاوضات قصيرة أربكت المشهد، خضعت لضغوط شاه إيران، لا لحسابات حقوق واضحة أو ضمانات جدّيّة. لم تكن الدّولة منهزمة عسكريًا آنذاك، بل شخصيّتها السّياسيّة كانت مهزومة ذاتيًّا، تخاف التّصعيد وتلجأ إلى الصّمت.

وفي التّسعينيّات، خسر العراق مساحات حدوديّة مع الكويت، ليس فقط بسبب قرارات مجلس الأمن، وإنّما لأنَّ وفوده التّفاوضيّة دخلت القاعات وهي تلبس ثياب الدّفاع، وتوقّع

وكأنّها تقبل التّوبيخ لا تطلب الحقوق.

أمّا قضيّة خور عبد اللّه الّتي تجدَّدت إثارتها عام 2025م، فتمثِّل أوضح تجلّيًا لمأساة التّوقيع في لحظة شعور وطنيٍّ مهتزٍّ. لقد تعدَّدت الاتّهامات في موضوعها، لكن ما يكشف جوهر المشكلة هو ذلك الشُّعور السَّائد بأنَّ العراق بلد مأزوم، وعليه أن يقدِّم التّنازلات كي يُقبل، ولا يملك حقّ الرّفض، إنّما مجرّد هامش للتّفاوض على مقدار ما يخسره.

هذه هي الصُّغَرَنة في عمقها: ليست مجرّد انكسار لحظة، إنّما قناعة لاشعوريّة بأنَّ الآخر أكبر، سواء بالتّاريخ أو القوّة أو الحكمة. إنّها هشاشة في تمثيل الذّات، تجعل صاحبها يرى نفسه بعيون الخصم: إذا رأى نظرة شكٍّ ارتبك، وإذا سمع نبرة حازمة انكمش، وإذا طُلب منه تنازل قدّمه كأنّ بقاءه مرهون بالموافقة.

ولدينا في التّاريخ الحديث أمثلة كثيرة لوفود وشخصيّات عربيّة دخلت المؤتمرات وقد رسمت في وجوهها ملامح الهزيمة قبل أن تنطق، حملت ما يريد العدوُّ لا ما تملكه هي من حقوق. جلس بعضهم في الأمم المتّحدة يطالع أوراق القوى الكبرى، لا عيونهم. لم يدخلوا غرف التّفاوض وهم يمثِّلون بلدانهم، إنّما أنفسهم المرتجفة؛ ولهذا لم تُسجّل الأمّة العربيّة نصرًا حقيقيًّا في ميدان السّياسة أو الحرب طوال عقود.

وهكذا لا تتوقَّف الخسارة عند حدود الأرض أو الاتّفاقيّات؛ فالشَّخصيَّة المصغّرة سياسيًّا لا تخسر فقط السّيادة، إنّما تضيّع المعنى ذاته. تفترض مسبقًا أنّها لا تستحقُّ الموقع، فتسعى لتثبيت وجودها بالتّرجّي لا بالتّمثيل، بالتّنازل لا بالمطالبة. تصعد إلى السُّلطة بخطاب وطنيٍّ، ثمّ تنزلق إلى التّراجع باسم «المصلحة العليا»، تتحدَّث عن السّيادة، ثمّ تبرّر الانكفاء بأنّه «أفضل الممكن».

وما يُقال عن السّياسة والسّياسيِّ، يُقال أيضًا عن الثّقافة والمثقَّف التَّابع، والنَّاشط الَّذي همّه رضى الآخر. إنَّهم جميعًا أبناء الوعي الزّائف، أبناء ذلك الخوف الكامن من أن يكونوا في الموقع الخطأ، أو أن يُنظر إليهم بعيون المقارنة. يرون في الآخر معيارًا، وفي الذّات مشروع نقص دائم.

كيف تنتج الصُّغرنة أجيالًا مضطربة؟

حين تُزرع الصُّغَرَنة في النُّفوس، لا تبقى حبيسة غرف التّفاوض أو اجتماعات السّياسة

أو مجالس المضائف، أو مراكز القيادة، إنّما تتسرّب بهدوء إلى المدارس والبيوت والشّوارع. تتحوّل إلى سلوك شائع، وطريقة فهم للذّات ومكانتها، وتنتقل من جيل إلى جيل عبر التّقليد والتّعزيز، لا عبر التّعليم الصّريح.

الصُّغْرَنة ليست شعورًا بالدُّونيَّة أمام الغير فحسب، وإنّما تطبُّع على الخضوع، وتعوّد على الصّمت، وبحث عن الرّضا بدلًا من تأكيد الذّات. وحين تنشأ أجيال على هذا، فإنّها تكبر وهي تحمل هشاشة في القيمة، واضطرابًا في الانتماء، وتوجُّسًا دائمًا من القانون والواجب والمسؤوليّة.

في العراق اليوم، نعيش تجلّيات هذا النّمط بأوضح صورها؛ فالجرأة على الخطأ سلوكٌ علنيٌّ يُمارَس من دون خوف. والسّرقات تتزايد، والتّجاوز على القانون أصبح عرفًا، والأخطر من ذلك هو اختفاء قيمة «العيب» من السُّلوك العام. لم يعد للحياء المجتمعيِّ حضورٌ رادع؛ لأنَّ البيئة نفسها فقدت معيارها الأخلاقي. في ظلّها تعمل الصُّغْرَنة كقوّة تدمير داخليّ، تُربّي الفرد على أن يتملَّص من المسؤوليّة، وأن ينظر إلى الخطأ كسلوك طبيعيٍّ ما دام لا يُحاسَب، وما دام غيره يفعله أيضًا.

هذا وعيٌ مشوَّه، خزينه قد تعفّن، لا يرى في الدّولة شريكًا بل خصمًا، ولا في القانون حاميًا بل عقبة. ومن هذا الخزين يُولد منطق الاحتيال، ويتحوّل الكذب إلى حيلة اجتماعيّة، ويُنظر إلى التّهرُّب من الواجب على أنّه نوع من الذّكاء. وإذا سقط القانون، سقط معه الشُّعور بالذّنب؛ لأنَّ النَّاس لا يستحون من سلطة لا يثقون بها، ولا يشعرون بأنّها تمثِّلهم أو تحترمهم. وفي ظلّها تستمرُّ الصُّغرنة بالنُّموِّ كوعيٍ موروث، يتسلَّل إلى تفاصيل التّربية والعلاقات اليوميّة، يُعلّم الأفراد أن لا يثقوا بأنفسهم، ولا بأوطانهم، ولا بمستقبلهم. وعندما ينشأ جيلٌ كامل على هذه الأرضيّة، فلن تكون الفوضى نتيجة طارئة، وإنّما حتميّة ثقافيّة، على هذا أصبحت في العراق مشكلة أجيال لا يمكن إعادة بنائهم إلّا بتحريرهم من هذه الهشاشة المزمنة، من زرع الإيمان في النفوس كقيمة ذاتيّة، وأنَّ القانون وُجد لحمايتهم لا لإخضاعهم، وأنَّ الدّولة ليست شيئًا خارجيًّا عنهم، وهم أحد أركانها. من دون ذلك، سنواصل إنتاج أجيال تعيش الصُّغْرَنة بأسلوبين: إمّا بالخوف المقموع، أو بالفوضى الجريئة، وكلاهما يفتك بفكرة الوطن.

هكذا تجلّت الصُّغْرَنة في حياتنا كمسار نفسيٍّ واجتماعيٍّ طويل. بدأت كفقدان للثّقة، وتضخّمت كوعيٍ مهزوز، وانتهت كسلوكٍ يوميٍّ يُفرّغ القيم من معناها. ما نراه من

انـفلات في الشّـارع، ومـن عبـث بالقانـون، ومـن غيـاب للعيـب، ليـس مجـرّد مظهـر، وإنّمـا انعـكاس لبنيـة داخليّـة تحتـاج إلـى مراجعـة؛ فالمجتمـع الّـذي لا يشـعر بثقلـه الحقيقـيّ، لا يسـتطيع أن يصنـع حضـورًا محترمًـا. والمواطـن الّـذي لـم يُـربَّ علـى الاعتـداد بذاتـه، سـيظلُّ يتنقَّـل بين التّبعيّـة والتّمـرُّد، عاجـزًا عـن التّوازن. ولهـذا فـإنَّ الخـروج مـن مـأزق الصُّغْرَنـة لا يكـون بـردّات فعـل آنيّـة، يكـون بتأسـيس وعـي تربـويٍّ وسياسـيٍّ وثقـافيٍّ جديـد، يعيـد تعريـف العلاقـة بين الإنسـان ومحيطـه، علـى أسـاس مـن النّدّيـة والكرامـة والمسـؤوليّة. فقـط عندهـا يمكـن الحديـث عـن تحـوُّل حقيقـيٍّ، يبـدأ مـن الدّاخـل.

***

الفردنة: تضخُّم الأنا

تضخُّم الأنا، أو الفردنة عند اتّساع حصولها تحوُّلٌ اجتماعيٌّ وثقافيٌّ يتمحور حول الفرد لا الجماعة، حيث تُعاد صياغة العلاقات والمواقف استنادًا إلى المرجعيّة الذّاتيّة لا إلى الانتماءات الجمعيّة. يصبح القرار الشّخصيّ أولويّة تتقدّم على التّوافق، وتُقدّم المصلحة الخاصّة على العامّة، فيما تضعف الهياكل التّقليديّة الضّابطة، من حزب أو نقابة أو عشيرة، بوصفها مصادر ملزِمة للهويّة والسُّلوك. وهو تحوُّل لا يأتي من إرادة واعية، أو مشروع ثقافيٍّ واضح، إنّه نتيجة لخلل بنيويّ تتفاعل فيه عوامل الشَّخصيَّة مع التّفكُّك السّياسيّ، والانهيار المؤسَّسيّ، والفراغ القيميّ النّاتج عن الضّعف المتنامي للدّولة المركزيّة.

في العراق، بعد صدمة الحرب عام 1980م، وفعل الاحتلال والتّغيير في عام 2003م، برز التّركيز على الذّات، أو «الفردنة» بشكلٍ واضح، كنتاج لفوضى انتقاليّة، ولتفكُّك السّياقات المؤسِّسة للتّماسك الجمعيّ. والسُّلوك التَّفرُّديّ أو تضخُّم الأنا، وإن كان موجودًا في طبيعة الشّخصيّة العراقيّة منذ القدم، إلّا أنّ وجوده كان ضمن الحدود المقبولة اجتماعيًّا، أي نسبة الوجود غير مؤثِّرة في عمليّات التّفاعل الاجتماعيّ والعلاقات العامّة. لكنَّه بدأ يظهر جليًّا في سلوك الأشخاص والكيانات المدنيّة النّاشئة بعد التّغيير، خاصّة في العمليّات السّياسيّة؛ حيث فشلت محاولات عديدة على سبيل المثال لتجميع التّيّارات المتقاربة فكريًّا وأيديولوجيًّا ضمن تحالف واحد، وغالبًا ما كانت المبادرات تتعثّر عند نقطة: «من يكون القائد؟».

ولم تكن الحركات الشَّبابيَّة بمعزل عن هذه النّزعة؛ فالكثير من المبادرات الّتي نشأت في احتجاجات تشرين 2019م، سرعان ما انقسمت إلى تكتُّلات متنافسة، كلّ منها يدّعي تمثيل الشّارع أو «الوعي»، فيما ساد خطاب التّخوين بدلًا من التّنسيق.

وامتدَّت هذه النّزعة إلى النّقابات المهنيّة، إذ شهدت قطاعات مثل التّعليم، والصّحافة، والطّبّ محاولات متكرِّرة لتأسيس أطر موازية لا تختلف كثيرًا في الأهداف، لكنّها تتمايز في

الأسماء والقيادات. حتّى الجمعيّات الثّقافيّة الّتي يُفترض أن تعلي من شأن التَّنوُّع، تحوّلت إلى منصّات متناحرة أحيانًا، تديرها حسابات ذاتيّة أكثر ممّا تحكمها رؤية مشتركة.

وفي بنية المجتمع التّقليديّة، لم تفلت العشيرة من هذا المسار؛ إذ برزت مشيخات متوازية داخل الأسرة الواحدة، وتعدَّدت الرّايات داخل الاسم الواحد؛ لأنَّ الأنا الفرديّة باتت تزاحم الجماعة على تعريف الزّعامة.

مفهوم الانفصال في سرديّة الفردنة العراقيّة

لم تكن الفردنة في العراق نتاجًا لمسار اجتماعيٍّ حديث على غرار التّجربة الغربيّة الّتي ارتبطت بالصّناعة والتّعليم والتّحديث وتكريس حقوق الفرد، لقد تشكّلت بوصفها نتيجة مزدوجة لتحوّلين متداخلين:

الأوّل: تحوُّل عالميٌّ حمل قيم الفرديّة والاعتماد على الذّات.

الثّاني: تفكُّك داخليٌّ أفقد المجتمع العراقيَّ توازنه المؤسّسيّ والرّمزيّ لمرّتين متتاليتين، الأولى حرب عام 1980م، والثّانية الاحتلال وسقوط الدّولة عام 2003م.

فعلى مستوى التّحوُّل العالميّ وتأثيره الخارجيّ، لم يكن العراق بمنأى عن رياح العولمة الّتي نشرت ثقافة «الفرد القادر» و«الذّات المستقلّة»، وذلك عبر الإعلام، والاقتصاد الحرّ، ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، حيث تسلّلت هذه القيم إلى الوعي المحلّي، خصوصًا لدى الشّباب والطّبقات الحضريّة. لكنّها لم تجد مؤسّسات تنظيميّة أو ثقافيّة تحتضنها وتمنحها مضمونًا مدنيًّا كما حصل في المجتمعات الأخرى.

أمّا على المستوى الدّاخليّ، فقد فجّرت الحروب وضعف الدّولة المركزيّة ثمّ سقوطها أزمة انتماء كبرى، إذ وجد الفرد نفسه خارج مظلّة الدّولة، وفاقدًا لثقة حقيقيّة بالأحزاب والمنظّمات والنّقابات والجماعات الوطنيّة، فتوجّه إلى ذاته باحثًا عن خلاص فرديٍّ، أو إلى دوائر انتماء أوّليّة مثل الطّائفة أو العشيرة، باعتبارها مظلّة حماية أو منصّة نفوذ، وليس بوصفها جماعة قيم.

وهنا تكمن المفارقة الجوهريّة؛ فبينما يُفترض أنَّ الفردنة تقود إلى التَّحرُّر من الانتماءات الجماعيّة التّقليديّة، شهد العراق ما يمكن تسميته بالانتماء الأداتي، حيث عاد الفرد إلى العشيرة أو الطّائفة عودةً تبدو ليس من أجل التّماهي معها، وإنّما من

أجل توظيفها في خدمة مصلحته الشّخصيّة، تفسّر من النّاحية النّفسيّة تموضعًا تكتيكيًّا لا عودة وجدانيّة، وانخراطًا انتقائيًّا يهدف إلى تقوية موقع الفرد لا إذابته في الجماعة.

بهذا المعنى فإنّ الفردنة العراقيّة حركة انفصال بلا تحرُّر، ومحصّلتها ليست فردًا مستقلًّا ولا مجتمعًا متماسكًا، إنّما ذوات متنافرة، كلٌّ منها تنظر إلى الآخر كمنافس أو مصدر تهديد. وهذا ما يفسّر التّناقضات الظّاهرة في السُّلوك الجمعيّ العراقيّ اليوم؛ فالفرد يتمسّك برأيه الشّخصيّ حدّ القطيعة، لكنّه لا يتردّد في رفع راية الطّائفة أو العشيرة عند الحاجة، ما يجعل الجماعة وسيلة لا غاية، ويحوِّل كلّ مساحة من الانتماء إلى ساحة للتّنافس الفرديّ المقنّع.

توجُّهات التّشظّي ومجتمع الأنا العراقيّ

كان يُفترض أن يكون حزب الدّعوة الإسلاميّة بصفته واحدٌ من أقدم التّشكيلات السّياسيّة المعارضة، نموذجًا للتّماسك بعد انتقاله من العمل السّرّيّ إلى العلنيّ. لكنَّ التّجربة في العراق تأخذ منحًى آخر؛ فما إن اقتربت لحظة الحكم حتّى ظهرت الشُّقوق بين قياداته. تخلّى الجعفريُّ عن مساره التّنظيميِّ ليشكّل ائتلافًا انتخابيًّا تحت يافطة «الإصلاح»، بينما دخل المالكيّ والعبّاديّ في صراع خافت ثمّ ظاهر حول التّمثيل والزّعامة. لم يكن الخلاف في وقته أيديولوجيًّا، ولا نتج عن انقسام في الرّؤية العامّة، بل جاء من داخل الأنا السّياسيّة الّتي يسكنها الطُّموح الفرديُّ تحت رداء الجماعة.

المجلس الأعلى الإسلاميّ بتاريخه العابر للمنفى، لم يصمد طويلًا بعد غياب قائده محمد باقر الحكيم. ومع وفاة شقيقه السّيّد عبد العزيز الحكيم، انبعثت الأنا من عمق التّنظيم: أسّس عمار الحكيم تيّار الحكمة، وتمسَّك همّام حمودي بالمجلس، فيما غادر بيان جبر وآخرون إلى مشاريعهم الخاصّة. بدا التّنظيم الكبير وكأنّه خزّان ممتلئ بذوات تنتظر لحظة الانفلات. ولم يكن علاوي وحركته «الوفاق الوطنيّ» بأبعد عن هذا المزاج؛ إذ لم يلبث أحد من حلفائه أن بقي طويلًا، حيث تطول القائمة وأسماء المنسحبين، كلٌّ يحمل مشروعه، كأنّهم يتناوبون على قول: «أنا الأصلح». ليست خلافات برامج، وإنّما تفضيلات شخصيّة تتغلّف أحيانًا بلبوس سياسيّ.

لقد تكرَّر هذا السُّلوك في معظم التّشكيلات السّياسيّة حتّى بات مألوفًا أن يُولَد

الحزب، ويكبر، ثمّ ينقسم على نفسه ليُنتج حزبًا جديدًا شبيهًا به في الشّعارات، مختلفًا فقط في الرّمز القياديّ. حالة تشظٍّ لم تقتصر على الأحزاب والحركات السّياسيّة؛ فالنّقابات قد دخلت هذا المدار أيضًا، حين ظهرت جمعيّات ونقابات موازية، بعضها نشأ من ردّة فعل شخصيّة على إقصاء أو تهميش، كما في حالة النّقابة الوطنيّة للصّحفيّين، أو الرّوابط الأدبيّة الّتي وُلدت من رحم اتّحاد الأدباء.

في هذا المناخ تتوالد القيادة، وتتكاثر النُّسخ وتتنافس على الشّرعيّة، وتعيد توجُّهات التّشظّي إنتاج الذّات المنعزلة في صورة مؤسّسة. حتّى العشيرة، تلك البنية الجماعيّة الّتي يُفترض فيها الثّبات، لم تفلت من هذا المزاج. تزايد عدد المدّعين بالشّيخة، وانشطر الكيان الواحد إلى مشيخات صغيرة: للفخذ شيخ، وللعموم آخر، وللقبيلة أمير، إنّها مثال آخر على بروز «الأنا» بوصفها مصدرًا للشّرعيّة لا النَّسب.

على مستوى التّمثيل الرّسميّ، يتكرّر المشهد بصورة رمزيّة في اللّقاءات الدّوليّة: ثلاثة وفود عراقيّة تشارك في مؤتمر ميونخ 2025م، كلٌّ منها برئاسة شخصيّة اعتباريّة، وكلٌّ منها يتحدّث باسم العراق. إنّه انقسام في الصّوت، وتمظهرٌ لنزعة لا تعترف بمركز واحد. كذلك الحال بالنّسبة إلى النّقاشات اليوميّة الّتي لا تخرج عن هذا الإطار: يجلس ثلاثة أصدقاء في مقهى الشّابندر يتبادلون الرّأي حول الانتخابات، ويخرج كلٌّ منهم متمسّكًا بموقفه. لا حزبيّة بينهم، ولا اختلاف دينيّ أو مذهبيّ، فقط إصرار كلٍّ واحد على صواب رأيه. كأنّ في العمق، يدور حوار صامت على من يملك الحقيقة، وكلٌّ يرى نفسه مالكها الوحيد والأحقّ بأن يتبعه الآخرون.

هكذا تسلّل التّفرُّد من الأحزاب إلى البيوت، من المؤسّسات إلى المقاهي، من القيادة إلى النّقاش العابر. ليس فردًا حرًّا ذلك الّذي ينتج عن هذا المسار، وإنّما «أنا» متضخّمة، تنظر إلى الجماعة باعتبارها عائقًا لا سندًا، ومصدرًا للتّهديد لا للاحتواء. إنّها فردنة خالية من الحرّيّة، محمّلة بثقل الذّات وسوء الظَّنّ بالآخر.

سيكولوجيا الفردنة من الدّاخل العراقيّ

حين نبحث عن جذور الفردنة في العراق، لا تكفينا الظّواهر الخارجيّة – تشظّي الأحزاب، انقسام النّقابات، وتناثر الزّعامات أو الاعتداد بالرّأي وتمجيد الذّات – نحتاج

أن ننظر إلى الدّاخل، إلى البنية النّفسيّة الّتي أنتجت هذا التّفكُّك؛ حيث يتكوّن هناك في أعماق النّفس شعورٌ خفيٌّ بالانفصال عن الجماعة، عن المشروع العام، وأحيانًا عن الذّات الواقعيّة نفسها. هذا الانفصال ليس وعيًا ذاتيًّا ناضجًا كما في الفردنة الغربيّة، إنّه هروب مضطرب من هويّة جمعيّة لم تعد تؤمن بأفرادها، فبادلها الأفراد بفتور مماثل:

في لحظة ما بعد 2003م، لم يعد الانتماء وسيلة للتّمكين، صار عبئًا يهدِّد الطُّموح الفرديّ. وهكذا بدأ كثيرون بالانسحاب، لا من السّياسة الجادّة وحدها، وإنّما من العائلة، من النّقاش، من كلِّ ما يبدو جماعيًّا. وكأنَّ لغة الأجساد في الاجتماعات وبعض اللّقاءات تقول ما لا تقوله البيانات.

الجميع حذرٌ من الجميع، في داخل كلّ كيان تنمو ذات متوجّسة، تُخفي مشروعًا شخصيًّا خلف ابتسامة التّوافق، تنتظر الفرصة لاختراق الجدار الجماعيّ والهروب منه. وهذه «الفرصة» غالبًا ما تُصاغ بلغة الإصلاح، الاستقلال، أو حتّى العودة إلى «الأصول»، لكنّها في العمق تعبير عن رغبة خافتة: «أريد أن أكون الأوحد». تأكيد مفرط على الذّات أي انفصال، الأمر اللّافت في مجاله: صار ينتج التَّوتُّر وليس الحرّيّة، العزلة الفرديّة القلقة وليس الخلاص؛ فالفرد الّذي ينفصل عن جماعته لا يجد بديلًا مستقرًّا؛ لذا يعاود الارتباط، ولكن ليس عبر مشروع جمعيّ تفاعليّ حديث، وإنّما بالرّجوع إلى روابط أوّليّة كالعشيرة والطّائفة. يعود إليها لأنّها تمنح أناه شرعيّةً جاهزة في واقع مضطرب. وهكذا تتجاور الفردنة المتضخّمة والانتماءات البدائيّة في مفارقة تُربك الهويّة نفسها. وعندما يحدث هذا في ظلّ غياب الدّولة الحامية، والمؤسّسات العادلة، تصبح الجماعة مجرّد منصّة لتسويق الذّات وتزيد من تضخُّمها. ويصبح الفرد منفصلًا عنها نفسيًّا، يرى فيها حائطًا يضع عليه اسمه فقط، لا يثق في محيطها بأحد ولا أحد يثق به، كأنّه انفصالٌ داخل الانفصال.

تضخُّم الأنا في زمن التَّمزُّق

في لحظات التّحوُّل الكبرى، حين تفقد الجماعة بوصلتها، ويبهت حضور الدّولة أو يتصدّع الإطار الرّمزيّ الجامع، تبدأ الذّات الفرديّة بالبحث عن مخرج. لا يكون هذا البحث منظّمًا أو واعيًا دائمًا، بل ينبع من رغبة غامضة في التّمايز، وفي امتلاك شكل من

أشكال السّيطرة على واقعٍ منفلت. هنا تولد الفردانيّة كاستجابة نفسيّة لحالة الفقد، وليس بوصفها حرّيّة داخلَ الجماعة؛ وكأنَّ الذّات، وقد تخلّت عن المجموع، تحاول أن تعوّض ما افتقدته بتضخيم «الأنا».

في العراق، تزاوج هذا الميل مع تراكمات تاريخيّة من الإقصاء والتّهميش والظُّلم، فصار الفرد لا يرى في الجماعة مصدرًا للاحتواء، وإنّما عبءٌ يسعى للتّمايز عنه. من هنا بدأ الانفصال يأخذ طابعًا سيكولوجيًّا، لا سياسيًّا فقط. تفكّكت الأحزاب والجماعات وانشطرت التّكتُّلات وحتّى العصابات؛ لأنّ الأفراد أرادوا صدارة المشهد لأنفسهم. علمًا أنَّ الجماعة وحين تفقد قدرتها على تحقيق العدالة وتقديم الاعتراف، يبدأ كلّ فرد فيها ببناء صورته الخاصّة، كأنّما ينتزع «الحقّ في التّقدير» الّذي حُرم منه.

تتضخَّم الأنا أحيانًا كاستجابة للحرمان؛ ففي بيئة لا تُنصف الكفاءة، ولا تُكرّم الالتزام، يصبح التَّمرُّد أو العزل أو الانشقاق فعلًا تعويضيًّا. لا أحد يرغب في البقاء جزءًا عاديًّا من كلّ لا يُقدّره، فيسعى كلّ فرد إلى أن يصير مرجعًا لذاته. ويحدث أن تتضخّم الأنا حين تنهار المرجعيّات الكبرى: الدّولة، الحزب، الأسرة؛ إذ لا يبقى الفراغ الّذي تخلّفه هذه الرّموز معطّلًا، إذ يملؤه الفرد نفسه مدفوعًا بوهم القيادة، أو بإحساس مبالغ فيه بالكفاءة والتّفوُّق.

ثمّة عامل آخر: غياب الاعتراف المتبادل؛ ففي مجتمع يُربّي أفراده على التّنافس بدل التّفاهم، وعلى الشَّكّ بدل الثّقة، تتحوّل العلاقات إلى ساحة لإثبات الذّات لا لبنائها. لا أحد يرضى بالتّراجع أو الإصغاء، فيتحوّل الرّأي إلى جدار، والموقف إلى هويّة، والمناقشة إلى حلبة صراع.

يُضاف إلى ذلك الخلط بين الدّور والهويّة، حين يرتبط كيان الشَّخص بمنصبه أو بمشروعه الشَّخصيّ، يصبح التّخلّي عن هذا الدّور، أو عن «الكرسي» الّذي يجسّده، بمثابة انهيار داخلي. والأنا الّتي لا ترى ذاتها خارج القيادة تتشبّث بأيّ منصب أو سلطة، حتّى لو كانت على كيان هشّ أو مجرّد صدى فارغ. وحين تكون البيئة المحيطة غير منظّمة، لا قوانين تحكمها ولا مؤسّسات تضبطها، يصبح الهوى الشّخصيّ معيارًا، وتغدو الذّات هي القاعدة الوحيدة الّتي تُقاس بها الأمور. عندئذٍ تتضخّم الأنا لأنّها لا تجد من يحدّها، وتتحوّل كلُّ مبادرة فرديّة إلى مشروع بديل، لا إلى لبنة في بناء جمعيّ.

في العراق، تتقاطع كلّ هذه المسارات: حرمانٌ مزمن، مؤسّسات مهترئة، مرجعيّات منقرضة، وواقع مفتوح على الفوضى. ليس غريبًا إذًا أن تتضخّم الأنا في هذا المحيط، وتتكاثر وتتنافس.

الفردنة القلقة: تحوُّلات الذّات في مجتمع ما بعد الصّدمة

لم يكن الفرد في المجتمع العراقيّ التّقليديّ يعيش وحده؛ فقد كانت العائلة، والعشيرة، والحارة، ومكان العمل، هي الأطر الّتي تمنحه صوته، وتحيطه بعلاقات متشابكة تُبقيه متّصلًا بغيره، سواء أراد ذلك أم لم يُرد. غير أنّ التّغيُّرات الّتي أعقبت عام 1980م، وصدمة عام 2003م، وما تلاها من صدمات أمنيّة واقتصاديّة وهويّاتيّة، أدخلت المجتمع في طور جديد، تحوّلت فيه تلك الجماعات إلى هياكل أشبه بالفارغة الهشّة، وأُطلق العنان للفرد كي يسير منفردًا في كلّ شيء: رأيه، وقراره، وحتّى خوفه وألمه.

لقد صار واضحًا أنّ روابط الثّقة الاجتماعيّة بدأت تتفكّك. العلاقات أصبحت ظرفيّة، والمجاملات سطحيّة، والانتماءات متقطّعة. لم يعد الجار يُعتمد عليه كما في السّابق، ولا الصّديق يُبنى معه مشروع طويل الأمد. حتّى الزّواج، وهو الشّكل التّقليديّ للألفة والاستقرار، لم يسلم من هذا التّحوُّل؛ فقد ازداد معدّل الطّلاق، وتراجع الإقبال على الارتباط، وكأنّ كلّ فرد يكتفي بذاته، أو يشكّك في جدوى مشاركة مصيره مع الآخرين.

في الجامعات تراجع العمل الجماعيُّ، وتنامت ظاهرة الغشّ الفرديّة. وفي الدّوائر، بدأ الموظّف يفضّل الصّمت على الانخراط في النّقاشات، خشية أن يُستغلّ رأيه أو يُساء فهمه. أمّا في الشّارع، فلم يعد يُنظر إلى الحيِّ كمجتمع مصغَّر، وإنّما كمكانٍ للمرور تُغلق مساراته كلّ مساء، من دون تواصل حقيقيّ بين ساكنيه.

هذه الفردنة لا تؤدّي بالضّرورة إلى إنتاج فرد أكثر حرّيّة أو نضجًا، فكثيرًا ما تُنتج إنسانًا أكثر حذرًا، أكثر عزلة، متقوقعًا على ذاته؛ فالانفصال عن الجماعة في ظلّ غياب بديل منظّم، لا يحرِّر الذّات بقدر ما يُثقلها بالشُّعور بالوحدة والرّيبة، حيث يصبح كلّ تواصل محتملًا للتّهديد، وكلّ علاقة مشروع خسارة.

اللّافت أنَّ هذا التَّفكُّك لم يؤدِّ إلى نشوء نماذج بديلة من التّضامن أو الحميميّة، وإنّما عزّز الميل إلى الانسحاب الدّاخليّ؛ ففي مواقع التّواصل مثلًا، يزداد الحضور الرّقميُّ، ويقلُّ

التّفاعل الواقعيّ، مئات الأصدقاء على الشّاشة، ولا أحد يُسمع حين يشتدُّ القلق في اللَّيل. واللّافت أيضًا أنَّ الفردنة الّتي جاءت في مجتمعات أخرى كنتيجة لمسار طويل من التّحديث والحقوق، جاءت هنا نتيجة للفقد: فقد الدّولة، فقد الجماعة، وفقد اليقين. صار كلُّ فرد يمسك بحدوده جيّدًا، ولا يسأل عن الآخر إلّا نادرًا؛ لأنّه لا يعرف من أين يبدأ.

هذا التَّحوُّل هو تعبير عن تبدُّل عميق في الإحساس بالذّات، وفي طرائق العيش والتّواصل، وليس ظاهرة عابرة يمكن فصلها عن سياقها العام.

في زمن تتسارع فيه التّحوُّلات وتتراجع فيه المعايير، أصبح الفرد العراقيُّ محاطًا بمساحات شاسعة من القلق، لا يملك فيها سوى صوته الدّاخليّ كمرشد، وغالبًا ما يكون هذا الصّوت مشوّشًا أو مرتابًا. وفي مجاله يمكن القول: إنَّ ما نراه في العراقيّ اليوم ليس فردًا يكتشف حرّيّته، بل فردًا يختبر هشاشته، ويعيد تعريف ذاته وسط واقع غير مستقرّ.

ومع غياب أو ضعف البنى الّتي تمنحه معنى الانتماء، أصبحت العلاقات بينه وبين الغير في كثير من الأحيان مؤقّتة، والمواقف مرهونة بلحظتها. من هنا تنشأ الحاجة إلى إعادة التّفكير بما يمكن أن نصنعه من جديد، وليس بما فقدناه طوال الطّريق.

***

المحزنة: السّوداويّة النّشيطة

عراق يسكنه الحزن

يولد الإنسان وفي داخله قابليّة للحزن، كأنَّ الحزن طيف ضروريٌّ لتذوُّق المعنى. غير أنَّ العيش في أرض مثل العراق يحوّل هذا الشُّعور إلى شيء آخر؛ يغدو وكأنّه بيئة نفسيّة، ينشأ فيها الفرد محاطًا بهالة من الكآبة، لا تأتي كردٍّ فعل لمثيرات صدميّة مؤقَّتة، وإنّما كظلٍّ دائم يلازمه، حتّى تُختزل الهويّة ذاتها في مزاج سوداويٍّ لا يفارق الذّات إلّا ما ندر، شعور مزمن بالضَّجر حتّى في غياب أسبابه الظّاهرة، كأنَّ العقل يرتدي نظّارات داكنة يرى بها العالم مشوَّهًا، باهتًا، مستعصيًا على الفرح. حالة تضخّمت في عراق الزّمن الحالي تجاوزت فيها البعد الفرديّ المعروف نفسيًّا؛ حيث تصيب الكآبة بعض الأشخاص بنسب متوقَّعة[12]، لتصبح هنا ظاهرة شبه جماعيّة تتغلغل في وجدان المجتمع: عقود من الألم المنظَّم، حيث كان الهروب من الجنديّة يُفضي إلى الإعدام، وانتقاد القائد كذلك إعدام، والتّقصير في خدمة الإقطاعيّ تؤدّي إلى الجلد، وترك البلاد خيانة، وانتقاد الحزب جريمة تجرُّ صاحبها إلى الجحيم. فتعلّم النَّاس على إثر ذلك وسواه أنَّ الحزن هو ردّ الفعل الطّبيعيّ على كلّ هفوة، وكلّ صمت مريب، حتّى صار جزءًا من كيانهم. وبالتّكرار وتقادم الزّمن، كبر الحزن وتحوّل من مشاعر فرديّة إلى هويّة جمعيّة، ومن حالة عابرة إلى مزاج، ومن انفعال آنيٍّ إلى طقوس سوداويّة مستمرّة.

في حالتها، وعندما يختنق الكلام، تتكلّم المواويل حزنًا (أنا اللّي ببچاهم كلّ يوم ينشدوني وإذا مرّوا على داري ينوحوني). وأنين الغياب والمظلوميّة يرنّ في الطّور الرّيفيّ غناءً بصوتٍ مبحوح يلامس الجرح (آه يويلي...). أغانٍ كثير منها بكاءٌ ناعمٌ على الحياة وليس احتفالًا بها، وغزلٌ عند الشُّروع به ينبثق الوجع: «آه اشكد أحبّك» وكأنَّ الحبَّ لا يُعاش إلّا من خلف غلالة من الحنين والأسى».

12- وفقًا لمنظّمة الصّحّة العالميّة، فإنّ نسبة الانتشار العالميّ للكآبة تقدّر بحدود ٥٪ من البالغين (World Health Organization 2021).

وكذلك الحال بالنّسبة إلى القصائد الّتي لا تنشد كثير منها فرحًا؛ إذ يخرج بعضها من أعماق الأسى حتّى عند الجواهريّ المعروف بحبّه الدّنيا ومباهجها: «فيا ضيّعة العمر إن نفعا - وحزنًا يجرّ إلى الجزعا». إنّها مناحات موزونة أكثر منها أدبًا في مدح الحياة.

وفوق هذا كلّه، جاءت الطُّقوس الحسينيّة لتتجاوز استذكار الفاجعة التّاريخيّة وحمل هموم الحاضر المكبوتة؛ حيث لم يعد اللّطم فيها وقراءة المقتل مجرّد مشاركة وجدانيّة، وإنّما وسيلة لتفريغ خُذلان زمنيّ مستمرّ، وإمعانٌ في آليّة التّفريغ زادوها طقوسًا لجلد الذّات الجمعيّ بالتّطبير والتّطيين والتّجريح، كأنَّ الجسد نفسه متَّهم، وغالب أنحاء العراق في محكمة لا تصدر أحكام براءة. حتّى في مواسم الفرح الدّينيّ عند أهل الوسط والجنوب، لا يُستدعى الفرح كما يُفترض، وإنّما يُستحضر الحزن بثياب جديدة، وتُتلى المراثي في لحظات يُفترض فيها أن تُعزف نغمات البهجة. كأنَّ خزين الذّاكرة لا يعرف سوى النّحيب، وكأنَّ محاولة تعديل هذا الإرث العاطفيّ باتت مستحيلة.

لقد تمدَّدت معالم الحزن أو السّوداوية في العراق حتّى طالت أبسط مظاهر العيش:

مراجعة دائرة حكوميّة، على سبيل المثال، تتحوّل إلى رحلة إذلال معلنة يفقد فيها الإنسان كرامته مع كلّ ساعة انتظار بلا جدوى، ويزداد شعوره الحزين باللّاجدوى حين يُدرك أنَّ النّجاة تتطلّب مالًا يقدّمه لتجنُّب المزيد من المهانة المحزنة.

وفي الشّارع، حيث الفوضى هي القاعدة، يتحوّل المرور إلى مواجهة يوميّة، أعصاب مشدودة، وانفعالات حزينة، كأنَّ الحياة اليوميّة معركة لا قانون لها. وفي كلّ لحظة، يشعر المرء أنَّ شيئًا ما مكسور في داخله، لا يُصلّح. وهكذا ومع مرور الزّمن تراكم كلُّ شيء: الأحداث الصّغيرة، والمآسي الكبيرة؛ لتشكّل مشاعر عامّة مشبعة بالحزن. صار العراقيُّ في حالتها يحزن على كلّ شيء، وليس لسبب محدَّد. يحزن على ما فاته، وما لم يحدث، وما لم يولد أصلًا، محمّلًا ذاته المسؤوليّة عن ماضٍ لم يختره. إنّها نوع من «السّوداويّة النّشيطة»، حيث يواصل النّاس العيش، والعمل، والحبَّ، والموت محمّلين بثقل لا يُرى، كأنّهم يسيرون وعلى أكتافهم وطنٌ بأكمله ينزف حزنًا في صمت. وفي دواخلهم سؤال قديم لم يُجب عنه يومًا: «هل كُتب علينا الحزن إلى الأبد؟».

يأتي الإنسان إلى هذه الدّنيا وفي داخله ميل غامض للألم؛ لأنَّ الألم – في لحظاته الأولى – يمنح الشُّعور بالحقيقة. فعلى المستوى العصبيّ هو استجابة جسديّة تُنذر بالخطر، وحين يُصاحب بحزن صادق، يغدو تجربة شعوريّة تكشف شيئًا عميقًا عن الذّات والعالم. والحزن المصاحب من النّاحية النّفسيّة هو الانفعال الّذي يتولّد عن إدراك الخسارة أو المعاناة، كاستجابة ذهنيّة ووجدانيّة للألم، تكسبه بعدًا تأمُّليًّا، وجوديًّا. ولهذا لم يُهمِله الفلاسفة، إذ رأوا فيه دليلًا على الوعي، وسلّمًا لاكتشاف المعنى. فـ(شوبنهاور) في أكثر لحظاته تشاؤمًا عدّ الألم جوهر الوجود الإنسانيّ، بينما رأى (نيتشه) فيه محرّكًا لارتقاء الإنسان نحو قوّته العليا. وفي التَّصوُّف الإسلاميّ، تبدو المعاناة طريقًا إلى المعرفة، ووسيلة لتعرية النّفس من غرورها، كما في تجارب الرُّوميّ والحلّاج وابن عربيّ.

غير أنَّ الحزن النّاتج عن الألم حين يختلط بالهويّة، ويتحوّل إلى سلوك جماعيّ، يفقد وظيفته التّطهيريّة، ويغدو مأوى لا مخرج منه. تلك هي الحالة الّتي يعيشها الكثير من أبناء العراق، حيث لم يعد الحزن داخلهم مجرّد شعور بعد أن صار إطارًا للوجود؛ فالبيئة الّتي تشكّلت من العهد العثمانيّ، والحروب، والعقوبات، والاستبداد، لم تترك مجالًا للألم أن يُعاش كخبرة فرديّة بعد أن فرضته على الجماعة كلّها، حتّى صار العراقيُّ محاطًا بجدران من الأسى، لم يكن قد اختارها، وإنّما وُلد في ظلّها. وبات حزنه على أرضها ليس كردٍّ فعل على المأساة، وإنّما المأساة ذاتها، يتكرَّر كلّ يوم بصيَغ جديدة، ويتجدّد في الطّقوس، والأغاني، واللُّغة، وحتّى في أشكال الحبّ.

إنّه تماهٍ مع الحزن حدّ التّقديس، حيث الاحتفال بالألم بوصفه تعبيرًا عن النُّبل، وترديد بالأغاني كأنّها لطمٌ ناعم، وتحوّل مناسبات العزاء إلى مراكز اجتماعيّة تعيد إنتاج السَّرديَّة ذاتها، الّتي تقول: إنّنا أبناء الفاجعة، وإنّنا لا نعرف من الحياة إلّا شقوقها. وكأنَّ عراقيّي هذا الزّمن لا يشعرون بصدق المتعة إلّا إذا مرّت من بوّابة الشّكوى، ولا يعرفون الفرح إلّا حين يُعلنون أسفهم عليه.

يرى علم النّفس في الحزن ضرورة لفهم الذّات، شريطة أن يكون له مخرج تعبيريّ أو سياقٌ يعيد توجيهه نحو المعنى والنّمو (Van der Kolk, B. 2014). وبهذا الصَّدد يشير فرويد إلى أنَّ اللّذّة والألم هما محرّكان أساسيّان للسُّلوك الإنسانيّ؛ إذ يسعى الفرد

بطبيعته، وفقًا لما يُعرف بـ«مبدأ اللّذة» إلى تجنُّب الألم والسَّعي نحو اللّذة(Freud, S. 1920). إلّا أنّه وعندما يتحوّل الألم إلى حالة دائمة تُستدعى لا شعوريًّا، ويتكرّر بوصفه نمطًا للتّفكير والسُّلوك، فإنّه قد يغلق أبواب الفرح، ويُنتج ما يشبه سجنًا نفسيًّا داخليًّا مداده الحزن، حيث إنَّ التّكرار المستمرَّ لطقوس الحزن يرسّخ وجوده، ويحوّل الإنسان إلى أسير لذاكرة لا تنتهي.

في ثقافات أخرى لم يكن الحزن غريبًا، لكنَّه لم يُحوّل إلى شعار دائم؛ فالرُّوس عاشوا مآسيهم لكنّهم كتبوا عن التّوبة والانبعاث، واليابانيُّون عاشوا الحزن، لكنّهم أخضعوه لجماليّات «الوَبي- سابي»[13]، فصار في النّقص والكسر جمالٌ يحرّض على البقاء في حياة أسعد. وفي تجارب أكثر جذريّة، كالتّجربة الفلسطينيّة، فإنّهم وفي أقصى لحظات الألم، لم يجعلوا من الحزن مكانًا للسّكنى، بل طاقة للحياة على أرض تستحقُّ الحياة.

أمّا في العراق فالوضع مختلف؛ إذ لم يَعُد الحزن مجرّد شعورٍ عابر، تحوّل إلى شيء دائم، كأنّه جزء من الهويّة المجتمعيّة، محيط عام يملأ الأفق، تلوّنت به النّظرة للحياة. حتّى الدّولة بما فيها من أساليب وأخطاء وتجارب متكرّرة، أسهمت في تعزيز هذه المشاعر السّوداويّة، من خلال التّشجيع المتواصل للطُّقوس والمناسبات الدّينيّة، وإطفاء ما له علاقة بالبهجة والفرح بالحدِّ من المهرجانات، وغلق النّوادي وإهمال المسارح... إلخ) كأنّ القائمين عليها لا يجدون السّكينة إلّا في ظلال حزن. قد لا يكون العراقيُّ مسؤولًا عن نشأته، لكنّه مطالب بإعادة تعريف العلاقة به، والاعتراف صراحة أنَّ تمجيده يعزّزه في خزين الوعي ولا يخفّف من وطأته، وبالتّالي يحوّله إلى قدر أبديّ. والاقتناع بعدم إمكانيّة نهوض الوطن طالما ظلَّ يؤسّس ذاكرته على الدُّموع، ويخشى لحظة الفرح، كأنّها خيانة لماضٍ لا يرحل.

ربّما آن الأوان عراقيًّا أن يُقال إنَّ الفرح لا يقلّ صدقًا عن الحزن، وإنَّ الشّفاء لا يأتي من تعظيم الجرح، بل من تجاوزه؛ فالوطن لا يحتاج إلى ندبٍ مستمرٍّ، بل إلى أمل يعيد المعنى للحياة، لا للموت.

13- فلسفة يابانيّة تُعلّم القبول بالنّقص والنّدبة كجزء من جمال الحياة، وأن ترى في هشاشة الإنسان معنى وعمقًا لا يُرى بالكمال المصنوع، إنّها دعوة للتّآلف مع الألم وعيشه بتواضع كأثرٍ من آثار الوجود.

لماذا لم يتجاوز العراقيُّون أحزانهم؟

تتناسل أحزان العراق، ولا تنقضي. كلُّ جيل يرث حزن الجيل الّذي سبقه، ويضيف إليه تجربته الخاصّة، ثمّ يسلّمه للّذي يليه بملامح أكثر تعقيدًا. لا يَعبُر الحزن من باب إلى آخر، وإنّما يستقرّ في الزّوايا، يتكاثر بهدوء، ويعيد تشكيل النّفس والوعي والعلاقات. فما إن ينهض الإنسان العراقيُّ من مأساة حتّى يجد أخرى بانتظاره، لا تمنحه حتّى الوقت الكافي لالتقاط أنفاسه أو النّظر خلفه، حقيقة جسّدها الشّاعر الحلي المرحوم موفّق محمّد في بيتين من قصيدته:

«أفنيت عمرك لم تقم من وجعة إلّا وطحت بأخرى ... سرمهر وأنكس.

وما تخلّصتَ من بورٍ لطمتَ به إلّا تمنّيته... فالجاي بعد أنكس»

إنَّ الحزن في شعر موفّق وأسلوبه في الحياة يعني أنّ الحزن صار سياقًا ممتدًّا للعيش وقد اعتدناه، لكن الاعتياد لا يعني الشّفاء؛ فالفرد حين لا يجد بيئة حاضنة لتفريغ حزنه، يتعلَّم كبت مشاعره. ومع الكبت المزمن، تفقد الأحزان معناها الأصليّ كاستجابة طبيعيّة لفقدٍ أو صدمة، وتتحوّل إلى نمط داخليٍّ صامت، يُعيد تشكيل الإدراك والانفعال.

وهكذا تتسرَّب السّوداويّة إلى الحياة اليوميّة، لا بوصفها موقفًا من البيئة المحيطة، وإنّما كأسلوب للعيش فيها. وطول العيش في ربوعها يجعل الإنسان لا يحزن فقط حين يُظلم، وإنّما حين يتذكَّر ظلم غيره، يحمل أحزان الآخرين كما لو كانت خاصّته، ويجعل ذاكرته مقيّدة أكثر من اللّازم، تحفظ صورًا لمآتم لم يشهدها، ولصرخات لم يسمعها، صداها باقٍ راسخ في وجدانه.

هذه الذّاكرة المعبَّأة بالخسارات لا تتيح له نسيانًا مريحًا، بقدر ما تُغلق عليه باب المستقبل؛ لأنَّ تجاوز الحزن يتطلّب قدرة على إعادة صياغة المعنى، والبحث عن أفق جديد، بينما في الذّاكرة العراقيّة، لم تكتمل سرديّة الأمل حتّى تُروى.

كما إنَّ الجماعة الفاعلة في سلوكها الاجتماعيّ لا تشجِّع على النِّسيان، ولا تسند التَّغيير. كثير من الطُّقوس، والرُّموز، واللُّغة، والأفعال، تجعل من الحزن صفة للشَّخص الثّائر، والرّزين، والنّاضج، وتظهر الفرح خفيفًا عابرًا، أو غير جدّيّ. إنَّه توجُّه، وإن لم يُصرّح به، يخلق شعورًا بالذّنب تجاه محاولات النّسيان، يعطي الحزن معنى الخيانة لذاكرة الضّحايا، أو تنكّر لما مرّت به البلاد، ويجعل المواطن يعيش على تراكم الحزن في

خزين الوعي لا على بداية، مشوَّشًا لا يجد نقطة واضحة يقول منها «انتهى هذا الحزن»؛ لأنّه يتخيَّل أنَّ دورة جديدة تنتظره، وإنَّ الفقد عنده لا يُنهيه عزاء، ولا يسكّنه الزَّمن، يتكثَّف في شكل قلق مستمرٍّ، وتوقُّع دائم للخسارة.

لذلك لا يعدُّ الحزن في مدركاته استجابة، بل أصبح استعدادًا نفسيًّا فاعلًا. ليس معنى هذا أنّ العراقيّين لا يريدون الخلاص، لكنّهم لم يجدوا بعد وسيلة لتطهير الخزين العفن للذّاكرة من دون تمزيقها. لم يتعلّموا كيف يملكون أحزانهم من دون أن تملكهم، وهذا تحديدًا ما جعل الحزن طويل العمر هنا في العراق. شعور مقيم، له مكان في العقل، في اللُّغة، في الموسيقى، وفي تربية الأطفال، وليس مجرّد ذكرى، على هذا ولكي يتجاوز العراقيّ حزنه، لا يكفي أن تتغيّر الظُّروف المحيطة. يحتاج إلى إعادة تأهيل الشُّعور نفسه، فهم الحزن لا بوصفه وطنًا بديلًا، بل حالة يجب أن تعبر. يحتاج أن يُقال له:

ما حدث كان مؤلمًا، لكن الحياة لا تنتظر.

إنَّ الحزن حين يُحتضن أكثر ممّا يجب، يصبح عبئًا يحول دون أن يكون الإنسان هو نفسه.

وما لم يتعلَّم كيف يضع لهذا الشُّعور حدًّا، سيبقى يمشي داخل دوّامة تعيد نفسها باسم الذّاكرة، وتغلق عليه باب التّعافي باسم الوفاء.

هل أصبح الحزن مرآة الذّات العراقيّة؟

لا ينظر العراقيُّ إلى نفسه في المرآة كما يفعل الآخرون. في نظرته لا يرى الملامح الظّاهرة فحسب، وإنّما ما انكسر فيها، وما فاته، وما سقط من أحلامه في الطّريق. وكأنّ خبايا النّفس تعلو الصّورة، وانعكاساتها وجه مثقل بالهموم، بعينين لا تسألان «من أنا؟»، وإنّما «كم خُذلت؟». كما أنا حزين، حتّى صار الحزن صفة، والانكسار مرآة للذّات الجمعيّة، يرى فيها علماء الاجتماع وبالاعتماد على دراسات (موريس هالبواكس) أنّ الانكسار الجماعيّ الممتدّ يفقد الأمم ثقتها بنفسها، ويُورّث الحزن كجزء من هويّتها الثّقافيّة (Maurice Halbwachs 1992).

في العراق، وفي الطّريق الطّويل لفقدان الثّقة بالنّفس لم يُطلب من الفرد أن يكون سعيدًا، بقدر ما يكون صامدًا. ومع تكرار الخسارات، وغياب العدالة، وصدمات الحرب والحصار والاستبداد، تشكّل وجدان لا يجد نفسه إلّا في ألم الحزن؛ لأنّه لم يُمنح بديلًا صادقًا عنه، فأبقى الفرح في داخله طارئًا، متردّدًا، كأنَّ عليه أن يعتذر عن وجوده في أرض مفجوعة.

في الواقع لا يظلُّ الإنسان حزينًا إن امتلك خزينًا معرفيًّا في الوعي يفسّر له الحزن، وعند عدم امتلاكه سيصبح الحزن نفسه هو الإطار التّفسيريّ، يدفع النَّفس إلى أن تتآلف معه، وتبدأ ببناء سرديّاتها حوله، عندها يتكرّس الانكسار كجوهر للحياة، وليس كموقف تجاهها. لذلك صرنا نرى الحزن في بلادنا قد تشكّل في اللُّغة اليوميّة، وباتت الفجيعة قرينة للحنان، والدّمعة دليل الوفاء، والانكسارات متوالية في الحروب والاقتصاد والسّياسة والدّبلوماسيّة والعلاقات، والنّجاح لا يُحتفل به كثيرًا؛ لأنّه قد يستفزُّ الزّمن، والحزن محصَّن بالماضي، وبالموتى، وبالمآثر الدّينيّة، ظاهرة عزّز وجودها وزيَّد من سعة انتشارها مجتمعيًّا توجُّهات السّياسة والدّين والدّولة الّتي باتت جميعها تُقدّس من يحزن، وتمنحه سلطة أخلاقيّة. وكأنّ الحزين أصدق، وأنبل، وأكثر اتّصالًا بالجوهر، أمّا من يتجاوزه قليلًا باتّجاه الفرح، فيُتّهم بالسّطحيّة، أو بالبرود. وهكذا أصبح الحزن جزءًا من القيمة الاجتماعيّة، لا فقط من التّجربة الشَّخصيَّة.

في ثقافات أخرى، وُجد الحزن، لكنّه لم يصبح مرآة للذّات. في أماكن كثيرة، يُعلَّم النّاس كيف يتجاوزون مشاعرهم من دون إنكارها، كيف يتّكئون على الألم من دون أن يُقيموا فيه. لكن في العراق، بدا أنَّ تجاوز الحزن يُفقد الإنسان صلته بنفسه، وبالتّالي أصبحت المشكلة ليست أنَّ العراقي حزين، وإنّما يرى في الحزن صورته الأصدق، يبحث عن ذات لا يجدها إلّا في ملامح الحزن، لم يعد الحزن في داخله شعورًا وإنّما مرآة عاكسة.

العبور من الحزن: تأمُّلات في الممكن العراقيّ

ليس سهلًا أن يُولد الإنسان في بلد يشبه ساحة عزاء طويلة، وينمو محاطًا بخسارات لا تخصُّه وحده، تنمو في داخله كما تنمو الأشجار في التّراب المشبّع بالأمطار القديمة، مثلما يحصل لنا في العراق، حيث لم نُربَّ على الحبِّ والانتماء فقط، وإنّما على الحذر من الفرح، وعلى التّآلف مع الانكسارات الّتي تشكّل ساحة عزاء فيها الحزن هو الطّريق الأقرب لفهمنا المحيط من حولنا، واللُّغة الوحيدة الّتي لا يُساء تأويلها.

لكن السّؤال الّذي ينهض مثل غصّة متأخِّرة هو:

إلى متى؟ وهل يمكن العبور من هذا الحزن من دون أن نخون ذاكرتنا؟

وبالعودة إلى علم النّفس، نرى أنّه لا ينكر دور الحزن، يعدُّه استجابة طبيعيّة للخذلان،

وسبيلًا للنّضج والعبور إن امتلك الإنسان أدواته. ويرى أنَّ المشكلة في مجاله تبدأ حين يُختزل الوجود فيه، ويتحوّل من تجربة إلى هويّة. كما يرى الحزن انفعالًا لا يُقصى بالقوّة، ولا يُلغى بالإنكار، وفي المقابل لا ينبغي الاحتفاء به إلى الأبد (عبد السّتّار إبراهيم، 2005).

إنَّ العراقيَّ وسط هذه الظّاهرة، لا تنقصه الحساسيّة ولا العمق للعبور، وقد اختُبر في كلّ مناحي الحياة. لكن ما ظلّ مؤجَّلًا في عمليّة العبور هو حقُّه في حياة أقلّ ضغطًا، وفي وعي لا يُغذّى حصريًّا بالوجع، وأن يكتب سرديّته من دون أن يكون ضحيّة طوال الوقت، ويتحرّر من معادلة مفادها: كلّما تألّمت أكثر، كلّما حصلت على الأجر الإلهي أكثر. وأن ينظر إلى المجتمعات الّتي تغيَّرت نحو الأحسن، قد تغيَّرت حينما وعت أن الحزن مهما كان نبيلًا ليس شرطًا للفهم، وأنَّ التَّوازن في الحياة لا يُولد من بين مثيرات الحزن وحدها، وإنّه انفعال اعترفت بوجوده ووثقت بإمكانيّة عبوره ووضعته في مكانه الصَّحيح: في الخلف وليس في الأمام، كتجربة لا كقَدَر. واعترفت بالابتهاج، ليس كخيانة للماضي، وإنّما كمحاولة لإنقاذ المستقبل، والحديث عن الفرح حقٌّ مؤجَّل، وليس رفاهية فارغة، وربّما شكل من أشكال العدالة وحبّ الحياة على الرَّغم من النُّدوب، هو المخرج. وصناعة معنى من الحزن من دون الإقامة فيه، هي بداية الكتابة الجديدة، تلك الّتي تُبنى على احتمال أن يكون الحزن أحد الفصول، لا كلّ الحكاية.

***

الفصل السادس:
نهاية مفتوحة..
وبداية محتملة

ما قبل التَّعفُّن

في المجتمعات الّتي يضطرب فيها ميزان الوعي، وتغمرها ظلال الأفكار الأحاديّة، يتحوّل خزين الوعي من كنز يهدي السُّلوك ويهذّب الأفكار إلى عبء ثقيل، يفرز سلوكيّات مشوّهة وقيمًا مضطربة وآراء يعتريها الشَّكُّ والعدوانيّة.

في العراق وكما ورد في بعض سطور المتن، لم تعد هذه الإشكاليّة مجرّد شأن معرفيّ أو ثقافيّ بعد أن صارت أزمة متجذِّرة، تتجلَّى في مظاهر يوميّة متكرّرة، وتفضح الخلل في ذاك الخزين الّذي طالته يد الأدلجة والنّمذجة، حتّى أصيب بشيء من التَّعفُّن.

لم يكن العراق هكذا؛ ففي بداية تأسيس الدّولة كان هناك مجتمعٌ تتصدّره صفوة تعمل من أجل نهضة فكريّة تتلمَّس طريقها بثقة، ونموٍّ اجتماعيّ معقول، وانفتاحٍ صادق على العالم، وقد حقَّق خطوات ملموسة في هذا الاتّجاه. كانت العلاقة بين مكوّنات المجتمع آنذاك أبعد ما تكون عن التَّوجُّس الّذي نحسُّه اليوم؛ فقد سادت الألفة الّتي تتجاوز الانتماءات الضَّيِّقة، والثّقة بالنَّفس والدّولة كانت حاضرة بدرجة مقبولة، وكان الإيمان راسخًا بأنَّ الغد – مهما غابت ملامحه – يمكن أن يُصنع على أيدي أبناء البلاد كما يصنعه غيرهم. وكان الإنسان العراقيّ في تلك الفترة يعمل وينتج ويتعلَّم بخطى لا تقلُّ سرعةً أو شغفًا عن أقرانه في دولٍ سبقته زمنًا في الحداثة، ويحمل من الطّيبة ما يكفي لتجاوز الخصام، ومن حسن الظّنِّ ما يسبق الشَّك، ومن الوفاء ما يجعل المواقف المشتركة عصيّة على التَّفكُّك. كان يقدّس الضَّيف، ويأنف من الغدر، ويخجل من خيانة العيش والمروءة، لا يتهرّب من الواجب، ولا يستخفُّ بالعلم، ويصغي لأستاذه كما يصغي لضميره، ويبجِّل الحكمة حتّى لو جاءت من فم خصمه. لم يكن سلوكه وليد الخوف أو المراقبة، كان نتاج وعيٍ تربّى في البيت والمدرسة والشّارع على قيم المحبّة والتّعاون، حتّى بدا وكأنَّ الوعي الجمعيَّ آنذاك يتغذّى على ضوء داخليٍّ لا تشوبه العتمة.

العبث بخزين الوعي

لكن ذلك الضّوء بدأ يخفت مع نجاح الثّورات، حين بدأت يد السُّلطة تعبث بخزين الوعي، وتعيد تشكيله بالرّفض لا بالمعرفة، بالإملاء لا بالحوار؛ فانقلب النُّور عتمة، وبدأت العدوى تتسلَّل إلى الرُّوح العراقيّة حتّى أصيب ذلك الخزين - الّذي كان يومًا مصدر إلهام وبصيرة - بشيءٍ من التَّعفُّن.

لم يكن هذا التّعفُّن وليد لحظة عابرة كما ورد بين السُّطور، كان نتاج عقود من السّياسات الّتي لم تكتفِ بتوجيه الوعي وإنّما احتكاره؛ فمنذ عهد الدّولة السّابقة وحتّى اليوم، استمرَّ ضخُّ المعرفة المؤدلجة ذات الطّابع الأحاديّ، وجرى تشكيل الإنسان وفق نماذج محدَّدة، تارة ليكون جنديًّا في معركة الفكر الواحد، وتارة أخرى ليكون تابعًا مؤمنًا لسلطة تلبس عباءة الدّين. هذا التّكوين لم يأتِ من فراغ بعد أن استُخدمت فيه أدوات ذات طابع قسريّ، امتدَّت من القبضة الأمنيّة المباشرة إلى وسائل الإعلام والتّعليم، وكلّها سعت إلى إخضاع الوعي، لا تحريره.

وهكذا، ومع كلّ حقنة فكريّة أُجبرت على دخول العقل الجمعي، كان التَّعفُّن يتمدَّد فينتج مجتمعًا يعاني من التّوجُّس والعدوانيّة، ويعيد إنتاج الخوف والفرية والإنكار في كلّ زاوية. وما كان لهذه النّتيجة أن تكون لولا أنَّ الدَّولة حتّى بعد التَّغيير لم تتوقَّف لإعادة النّظر في أسباب العطب، ولم تغيّر من أدواتها ولا من نظرتها للإنسان. زادت من شراسة القبضة، ووسّعت من نفوذ الأجهزة الأمنيّة، حتّى أصبحت تتصرّف أحيانًا خارج إطار القانون.

ما العمل؟

هنا، لا غرابة أن يتساءل المتابع، ما العمل؟ وهل ثمّة سبيل لعلاج هذا التَّعفُّن الّذي صار جزءًا من كيمياء الوعي الجمعي؟ قد تكون الإجابة أبعد من قدرة أيّ فرد بمفرده؛ لأنَّ الأثر لا يتجلّى إلّا حين يتجاوز حدود الذّات إلى الجماعة، فالفرد مهما بلغ من وعي يظلُّ محدود الأثر إن لم يحط به إطار جماعيٌّ يعيد تشكيل المزاج الجمعيّ، ويقاوم العفن المتراكم.

من هنا فإنَّ العمل الحقيقيَّ يبدأ من المجتمع نفسه، بجهدٍ فرديّ يتحوَّل إلى فعل جمعيّ، تقوده المنظّمات والجامعات ومراكز البحث، وتتبنّاه الأحزاب كحاضنات فكر ونقد وتغيير، وليس بوصفها أدوات سلطة؛ ذلك لأنَّ التَّعفُّن - وإن نشأ في الرّأس - لا يمكن

انتزاعه من دون أن تمسَّ اليد الجسد كلّه.

ولعلَّ أكبر التَّحدّيات في هذا المسعى أنَّ الإنسان العراقيَّ اليوم يعيش في هوّة بين ماضٍ لم يغادره، وحاضر لم يصله بعد، وسط شعور بالانتماء إلى كيانات فرعيّة طائفيّة وعشائريّة ومناطقيّة، ما يزيد من حالة الانغلاق والتَّعفُّن. أمّا الدّولة فلا تزال تسير في الاتّجاه المعاكس لكلّ دعوات التّغيير، متمسّكة بنهج التّخزين الأحاديّ للنُّصوص والأفكار، ومقاومة لأيّ مسعى لنقل المعرفة من قسر إلى اختيار، ومن أحاديّة إلى تنوُّع.

إنَّ النّهاية الّتي يمكن بلوغها في ظلّ هذا الواقع، لا تعدو أن تكون تصوُّرًا أوّليًّا أساسه الملاحظة، يضع إطارًا نظريًّا لفهم خزين الوعي الجمعيّ بوصفه بيئة موبوءة، أنتجت وتنتج سلوكًا اجتماعيًّا مأزومًا. وهذا التَّصوُّر، على الرَّغم من محدوديّته يصلح أن يكون منطلقًا لبحث مستقبليٍّ رصين، يتناول هذا الخزين ومخرجاته وفق مناهج علم النّفس والاجتماع، على مستويين متداخلين:

الفرد الَّذي يعاني بصمت.

والجماعة الَّتي تُعيد تشكيل معاناته في دائرة لا تنتهي.

على المستوى الفرديّ

على هذا المستوى وفي ظلِّ ضجيج الحياة اليوميّة وسرعة تعاقب الأحداث، قد يبدو التَّغيير ضربًا من التّرف أو الخيال. لكن الحقيقة أنَّ بداية الطّريق نحو فرمتة الوعي، لا تمرُّ إلّا عبر الذّات، وعبر وقفة صادقة مع النَّفس، تلك الّتي تتجرَّد من الضّوضاء، وتُجبر الإنسان على النَّظر عميقًا في داخله ليفهم كيف تسرَّب العفن إلى وعيه، وكيف تآلف مع هذا القيد حتّى أصبح جزءًا منه، يسكنه ويخاف مفارقته.

إنَّ الإنسان العراقيَّ اليوم إن أراد خلاصًا، لا بدَّ أن يبدأ من هناك، من مواجهة ذاته وجهًا لوجه، من فتح أبواب الذّاكرة الصّدئة، والنَّظر إلى خزين الوعي بكلِّ ما تراكم فيه من صور الخوف والتَّحسُّب والتَّعصُّب، ليعي كيف أُجبر على الخضوع، وكيف زرعوا في داخله شرطيًّا خفيًّا يأمره بالصَّمت حين يجب أن يتكلَّم، ويقمعه حين يريد أن يحلم، ويجرّمه إن فكَّر بالخروج عن النَّص.

التَّحرُّر يبدأ بالفعل، لا بالرَّغبة وحدها. يبدأ حين يُقتل هذا الشُّرطيُّ الصَّغير بعقل متَّقد وجرأة واثقة وليس بسلاح ناري. حين يجلس المرء في زاوية بيت، أو على رصيف

نـاءٍ في لحظـة صـدق مـع الـذّات، ويتسـاءل بلا خـوف:

من نحن؟ وأين كنّا؟ وكيف أصبحنا بهذا الشّكل؟ ومتى انتهينا إلى كلّ هذا الخراب؟

لحظـة مـن التَّأمُّـل قـد تكفـي لكشـف حجـم السّـجن الّـذي يسـكنه بطـوق مـن أفـكار، وأوهـام، وأسـلاك شـائكة مـن صنـع الـذّات والمجتمـع والدّولـة علـى حدٍّ سـواء، وليـس مـن الحديـد الصّلد.

عندهـا يـدرك أنّـه لـم يعـد سـجينًا لزمـن أو حـدود، وإنّمـا لسـجن نفسـيٍّ هائـل، يلـفُّ العـراق كلّـه، وأنَّ روحـه قـد تبلَّـدت بفعـل التّكـرار، وأنَّ أحلامـه تقزّمـت حتّـى صـار أقصاهـا النَّجـاة مـن المـوت، أو الحفـاظ علـى فتـات الاسـتقرار. لا أمـل، لا متعـة، لا يـقين، فقـط اسـتمرار بيولوجـيّ للوجـود.

لكـن في لحظـة الإدراك تلـك، قـد يكتشـف الإنسـان أنَّ أوَّل بـاب للحرّيّـة يمكـن أن يُفتـح مـن الدَّاخـل؛ لأنَّ هنـاك دائمًـا متّسـعًا للفعـل، ولـو علـى ضيـق. يبـدأ بتحريـر بسـيط مـن فكـرة موروثـة، أو خـرق صغيـر في جـدار الطّـوق النّفسـيّ، أو إعـادة نظـر في مسـلّمات زرعـت فيـه عـن الخطـر والطّائفـة والعـدو والهويّـة. تلـك اللّحظـة قـد تكـون لحظـة ولادة جديـدة، تنبعـث فيهـا الأرواح، وتتَّخـذ الوعـي سـلاحًـا لا سـيفًا.

ولأنَّ الحرّيّـة تُنتـزع بالفعـل ولا تمنـح، فـإنّ مـن لا يقـدر علـى تحريـر نفسـه لا يمكنـه تحريـر الغيـر، ومـن يتهيَّـب اقتحـام ذاتـه، لـن يكـون لـه في الجماعـة سـوى دور الصَّامـت، أو التَّابـع، أو المتفـرِّج. أمّـا مـن يبـدأ مـع نفسـه، فسـيجد الطَّريـق يتَّسـع بالتَّدريـج، وتتعـدَّد المحطَّـات، وتتقاطـع دروبـه مـع آخريـن يشـاركونه الحلـم، والرَّغبـة، والألـم.

هكـذا تتحـوَّل الخطـوة الفرديَّـة إلـى حركـة، ويتحـوّل الفعـل البسـيط إلـى تأثيـر، ويصبـح للوعـي المتحـرِّر طعـم جديـد، لا يشـبه الطّمأنينـة الكاذبـة، ولا يشـبه الحيـاة المعلّقـة بيـن الخـوف والتّأقلـم. ومـع كلّ نجـاح صغيـر، يتّسـع الأفـق أكثـر، وتتحـوّل التّجربـة إلـى مثـال يُحتـذى، ويصبـح مـن الممكـن تحويـل الجهـود المتفرّقـة إلـى طاقـة جماعيّـة تبنـي، وتصلـح، وتحـرّر.

إنّهـا دعـوة للاسـتبصار وليسـت للتَّمـرُّد، وإنّهـا لحظـة تأمُّـل ناضجـة وليسـت خطابًـا حماسـيًّا، تنطلـق مـن عقـلٍ يسـائل نفسـه ويُخضـع ماضيـه لمجهـر النّقـد بحثًـا عـن ذاتـه الّتـي أُرهقـت طويـلًا بيـن جـدران الحـذر.

حيـن يصـل الإنسـان إلـى هـذه المرحلـة، سـيتوق للاتّحـاد بغيـره ممَّـن فكَّـروا مثلـه، واهتـزَّت أرواحهـم علـى ذات الوتيـرة. سـيتحالفون ضـدّ التّقييـد، لا بحمـل السّـلاح، بـل بحمـل الحقيقـة، وعندهـا فقـط

يبدأ الوعي المتحرّر بالتَّحرُّك كفعلٍ جماعيٍّ يقترب من الحياة الّتي تستحقُّ أن تُعاش.

على المستوى الجماعيّ

في إطار الجماعة لا يمكن التّغاضي عن محاولات برزت متناثرة هنا وهناك، حاول من خلالها بعض الأدباء والشُّعراء والمفكّرين والمنظّمات المدنيّة أن يضعوا أيديهم على جرح الوعي، جرح غائر تشرَّب بالتَّعفُّن وامتلأ بما لا يُقال. كتبوا، غنّوا، رسموا، جاهروا بنداءاتهم، كأنّهم أرادوا من الكلمات أن تمسك بزمام الوعي العراقيّ وتعيد له شيئًا من اتّزانه، شيئًا من صوته الّذي خُنق، ومن ضيائه الّذي غاب خلف سحب التّقييد.

لكن هذه المحاولات مهما بلغت من النُّبل، ما زالت تصطدم بحواجز صلبة، تضعها منظومات السُّلطة الّتي لطالما رأت في الأمن أولويّة على الإنسان، وفي فرض السّيطرة غاية لا تقبل المزاحمة. إذ لا تزال الأنظمة تتعامل مع الوعي بوصفه ساحة معركة، تحكمها البرمجة الصّارمة لا الحوار، وتُدار بجهاز أمنيّ داخليّ لا يُرى، لكنّه حاضر في كلّ فكرة وكلّ حوار وكلّ نبضة خوف. وهكذا تكرّست المعرفة المؤدلجة، واشتدَّ طوق الخوف، وتعزَّز في النَّفس الوجود الرّمزيّ لذلك «الشُّرطيّ» الّذي يتولّى مهمّة كبح كلّ محاولة للإفلات من قبضة القيد.

وبينما تحرّك بعض الأفراد والمثقّفون بحسٍّ نزيه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، تلقّتهم في غالب الأحيان الجدران العالية، وهزمهم الطّوق الأمنيّ؛ فتحوّلت بعض الجهود إلى بؤر اختلاف وفرقة، لا تقوّي الوعي، بقدر ما تضعفه، وتزيد من تعقيد المشهد، وإشاعة اليأس، وولادة قناعات سوداء بأنَّ التَّغيير مستحيل، وأنَّ لا مفر إلّا انتظار يدٍ غيبيّةٍ تنتشل الوطن من هاويته، أو تدخُّلٍ خارجيٍّ يُعيد ترتيب الأوراق. وهكذا يُعاد إنتاج الخزين السّلبيّ، وتُعاد دورة التّعفُّن في وعي لا يُترك له المجال كي يتنفَّس.

وعلى الرَّغم من هذا، فإنَّ الضّوء لا يغيب تمامًا. ما زالت الفرصة متاحة، وما زال هناك رجع صدى خافتًا، ينبض من أعماق الوعي، يشير إلى بقايا الخير والحنين الّتي لم تستطع الدّولة، ولا العنف، ولا التّهجير اقتلاعها. إنَّ استثمار هذا الحنين، لا بوصفه هروبًا إلى الماضي، بل بوصفه ذِكرى جامعة، رمزًا لصورة العراق الجميل الّذي يسكن اللّاوعي الجمعي، قد يكون مدخلًا لبناء وعي وطنيٍّ جديد، يتجاوز الطّوائف، ويعلو فوق المصالح الضَّيِّقة.

إذا وعَت الجماعات، والأحزاب، والنّخب خطورة هذا الخلل، وبادرت بتنسيق جهودها، فإنّها ستعيد تنشيط رموز الانتماء الأصيل، وتحويلها من مجرّد مشاعر باهتة إلى طاقة حقيقيّة قادرة على إشعال فتيل التَّغيير. يمكن لهذا الجهد الجمعيّ أن يعمل على تطهير الخزين من قلقه المزمن، ويعيد صياغة الوعي بما يجعله أكثر اتّزانًا، أكثر قبولًا بالاختلاف، وأقلّ تهيُّؤًا للانفعال المدمّر.

إنَّ مثل هذه المهام ليست سهلة، ولا الطَّريق مفروشًا. لكن الجماعات الفاعلة إن أظهرت في سلوكها التَّوازن والاتّزان، وتجاوزت نعرات الخلاف، وقدّمت نماذج حواريّة تتَّسع للآخر، فإنّها ستفتح ممرًّا من الانفعال الأعمى إلى الفعل الهادئ. حينها فقط يتحوَّل الصّراع من صراع أفراد مهزومين أمام خزينهم، إلى حركة جماعيّة واعية تتلمَّس طريقها نحو التَّحرير.

وهكذا يصبح تعفُّن الوعي عدوًّا يمكن تسميته ومواجهته، ويتمُّ التَّنبُّه إلى أنَّ الصَّمت عليه كارثة تمتدُّ في الزَّمن، وأنَّ إنكاره ليس إلّا تسويفًا لخسائر مقيمة في النّفس والمحيط. ويغدو من الضّروري إزالة تلك الأوهام الّتي علقت بالوعي، وفكّ الالتصاق العاطفيّ بالماضي الّذي أسهم – من حيث لا ندري – في تغذية العفن ومنعه من الجفاف.

إنَّ نشر الحقيقة بلا مواربة، باستخدام كلّ الوسائل الممكنة، لا يصبح فقط ضرورة، وإنّما واجبٌ أخلاقيٌّ؛ فالكثير ممّا يتداوله العراقيُّون عن واقعهم ليس حقيقيًّا، والكثير من الحقائق لا تقع ضمن دائرة وعيهم. لهذا لا بدّ من حراك جادٍّ لنزع الغطاء عن الوعي الزّائف، وخداع الذّات، وفتح أبواب الفهم على مصاريعها.

سدّ الفجوة بين الماضي والحاضر لا يعني إنكار التّاريخ، بل تركه في موضعه، وعدم جرّه إلى ساحات الحاضر الملبّدة؛ فالحاضر وحده القادر على أن يؤسِّس لفعلٍ جديد في التّخزين، فعل يُنتج وعيًا آخر، مختلفًا، متجدّدًا، لا ينكفئ على جراحه.

ويبقى أن نقول: إنَّ قضيّة الوعي وتعفُّن خزينه، على الرّغم من تعقيدها وتشابكها، لا يمكن أن تبقى شأنًا فرديًّا يُترك فيه الإنسان لذاته ولحيرته. إنَّ تجاوز الفرد نحو الجماعة هو الخطوة الّتي يجب أن تُتَّخذ؛ فهي وحدها القادرة على إحداث الفارق، وتغيير اتّجاه المعادلة، وتحويل كفّة السّلب إلى كفّة إيجاب، والرّكود إلى فعل، واليأس إلى رجاء. وربّما حين تصل الجماعة إلى هذه النُّقطة من النّضج، يستطيع العراقيُّ أخيرًا أن يشعر

بالأمـان مـن الحـروب، ومـن نفسـه، وخزيـن وعيـه، ومـن ظلال الخـوف الّتـي سـكنت فيـه طويـلًا.

ونقـول أيضًـا إنَّ تحريـر الوعـي مـن تعفُّنـه ليـس ترفًـا فكريًّـا، ولا تمرينًـا لغويًّـا علـى ورق، إنّـه ضـرورة وجوديّـة تمـسُّ كيـان الفـرد، وتحـدِّد مصيـر الجماعـة؛ فالعراقـيُّ وهـو يتلمَّـس بيديـه جـدران ذاكـرة مثقوبـة، لـم يعـد يملـك تـرف التّأجيـل، ولا رفاهيـة الصَّمـت. ومـا لـم تبـدأ المراجعـة الجذريّـة مـن الـذَّات أوّلًا، ثـمَّ تنعكـس بفعـل جماعـيٍّ منظّـم، سـيبقى هـذا الوطـن رهيـن مـاضٍ يضغـط علـى صـدره، وخزيـن مشـوّه يخـرّب حاضـره، ويغلـق أفـق مسـتقبله.

إنّهـا دعـوة لتعزيـز خزيـن الوعـي: وعـي نقـي، شـجاع، عقلانـيّ، يعيـد ترتيـب العلاقـة بيـن الإنسـان وذاتـه، وبيـن الإنسـان ومجتمعـه، ويفتـح طريقًـا ضيّقًـا -لكنّـه صـادقٌ- نحـو الخـلاص.

***

الخاتمة

في هذه الرّحلة النَّفسيَّة الَّتي خاضها هذا الكتاب عبر فصوله السِّتَّة، جرت محاولة الغوص في طبقات الوعي العراقيّ كما يتجلَّى في الزَّمن الحاضر؛ من لحظة التَّكوين، حيث بدأت البذور الأولى للوعي تتشكّل، إلى ما أنتجته هذه البذور من مخرجات مشوَّهة وانحرافات سلوكيَّة. مرورًا بسياسات التَّخزين القسري والأخطاء الَّتي مارستها الدّولة - ولا تزال - حين اختزلت الوعي الجمعيّ في أنماط أحاديَّة جامدة، وقوالب أيديولوجيَّة مفروضة، لا تسمح بالتَّعدُّد أو النَّقد أو التَّفكُّر.

كلُّ هذا الَّذي قُدِّم بالتَّفصيل في متن الكتاب، لم يكن مجرَّد حدث طارئ، أو نتاج ظرفٍ عابر، إنَّه نتيجة لتراكمات جذريَّة، ضاربة في عمق النَّفس الجمعيَّة. تراكمات تمّت تغذيتها عبر العقود بالخوف، وبإعادة إنتاج الخوف، وبالصَّمت القهري، وبالاعتياد على التّكرار، حتَّى أصبح اللَّاوعي العراقيّ مسكونًا بأنماط دفاعيَّة، لا يرى فيها النَّجاة إلَّا بالخضوع، ولا يتنفَّس فيها إلَّا ضمن هوامش الخوف.

وهكذا تشكّلت التّبعات، لا يمكن عدّها كاضطرابات نفسيّة فرديّة حسب المعايير النّفسيّة، بل كأعراض اجتماعيّة مستديمة، تسكن السّلوك اليوميّ، وتعيد إنتاج ذاتها في كلّ جيل، وكأنَّ الزّمن لم يتحرّك.

لقد كان «تعفُّن الوعي» توصيفًا رمزيًّا، لكنَّه ضروريٌّ لمحاولة فهم ما جرى - وما يزال يجري - في هذا المكان؛ فالسُّلوك الجمعيُّ العراقيُّ لا يمكن فصله عن جذوره النَّفسيَّة العميقة، ولا عن التَّراكمات الوجدانيَّة والانفعاليَّة الَّتي ترسّبت في الوعي واللّاوعي عبر عقود من القهر والتّهميش والإخضاع. تلك المشاعر الدّفينة، المتراكمة بصمت في ذاكرة الفرد والجماعة، خلقت مع الوقت بنية نفسيّة هشّة، ومخزونًا سلوكيًّا مشوّهًا.

لقد ساهمت الدّولة عبر أدواتها الأمنيّة والإيديولوجيّة في إنتاجه خزينًا معرفيًّا وعاطفيًّا فاسدًا، نتيجة أساليب التّخزين القسريّ والإقصاء الممنهج، الّتي استهدفت الوعي الجمعيَّ للسَّيطرة عليه وليس لإصلاحه، برمجته على الامتثال دون النّقد، وعلى

الخـوف لا علـى السّـؤال. حتّـى تحـوّل الوعـي - في كثيـر مـن جوانبـه - مـن أداة للفهـم والتّفسـير، إلـى وسـيلة دفاعيّـة للبقـاء، تنـزع إلـى الانكمـاش، وتُعيـد تشـكيل إدراكهـا وفـق مقتضيـات النّجـاة، لا وفـق ضـرورات الحقيقـة.

في بيئـة اجتماعيّـة كهـذه، غـدت الانحرافـات السّـلوكيّة مظاهـر دفـاع، وأصبحـت الظّواهـر النّفسـيّة - مثـل «الدّحلبـة» (الخضـوع الطيّـع للسّـلطة)، و«الغلونـة» (المبالغـة)، و«الخوفنـة» (الخـوف المبهـم) أنماطًـا مسـتقرّة، تتوارثهـا الأجيـال، وتتشـكّل كجـزء مـن الهويّـة الجمعيّـة العراقيّـة، كخصائـص في جوهرهـا، وليسـت مجـرّد اضطرابـات عابـرة، ثـمّ ترسّـخت كثقافـة يوميّـة.

إنّهـا شـيفرات اجتماعيّـة، تُسـتعاد وتُعـاد إنتاجهـا؛ لتصبـح جـزءًا مـن السّـلوك الطّبيعـيّ، حتّـى وهـي تحمـل في باطنهـا أعمـق مظاهـر التّشـويه والاختـلال.

إلّا إنّـه وعلـى الرّغـم مـن قتامـة الصّـورة، وضيـق الأفـق الّتـي يعبّـر عنهـا الواقـع العراقـيّ في وقتنـا الرّاهـن، يظلُّ في الوعـي ذاتـه بـذور خلاصـه. ففـي جوهـره، وكمـا أشـار إليـه الفصـل الأوّل مـن هـذا الكتـاب، لا يُعـدّ الوعـي حالـة ثابتـة أو معطـى نهائيًّـا، إنّـه كيـان دينامـيّ متحـوّل، يتأثّـر ويتشـكّل باسـتمرار، إنّـه طاقـة حيّـة، قابلـة للتّغييـر، شـرط أن يُمسَّ مـن الدّاخـل، مـن عمـق التّجربـة الذّاتيَّـة، لا أن يُفـرض عليـه مـن الخـارج بأسـاليب الوصايـة أو القسـر.

وهنـا تكمـن الإشـارة الّتـي حـاول الفصـل السّـادس أن يلتقطهـا بدقّـة: أنَّ البدايـة الحقيقيّـة لا تكـون إلّا مـن الفـرد، مـن تلـك اللّحظـة النّـادرة الّتـي يواجـه فيهـا الإنسـان ذاتـه بصـدق، ويُـدرك أنَّ بقـاءه ليـس مجـرّد اسـتمرار في الحيـاة، وإنّمـا تحـرُّر مـن قيـود داخليّـة تراكمـت عبـر الزّمـن. تحـرُّر لا يُكتمـل إلّا عندمـا يمتـدُّ مـن الـذّات إلـى الجماعـة؛ لأنَّ الفـرد مهمـا بلـغ وعيـه، يبقـى أسـير دائـرة مغلقـة مـا لـم تنفتـح حولـه دوائـر الوعـي الجمعـي.

إنَّ الخلاص وكمـا ورد في متن هـذا الكتـاب، يتحقَّـق كمشـروع جماعـيّ ينبثـق مـن وعـي الـذّات، ويتحـوّل إلـى قـوّة تغييـر جماعيّـة، تتجـذّر في الثّقافـة وتعيـد تعريـف العلاقـة بيـن الفـرد والمجتمـع؛ فالفـرد المتحـرّر يفتـح ثغـرة في جـدار الوعـي العـام، تمهِّـد الطّريـق لبدايـة جديـدة.

إنَّ الأمـل في العـراق، مهمـا بـدا هشًّـا أو بعيـدًا، يكمـن أوّلًا في الاعتـراف الجـريء بـأنَّ خزيـن الوعـي الجمعـيّ يعانـي مـن اضطـرابٍ بنيـويّ، لا يمكـن علاجـه بالتّجاهـل، ولا بالتّبريـر الّـذي اعتدنـا عليـه كآليّـة دفـاع. العـلاج الحقيقـيّ يبـدأ مـن فحـصٍ شـجاع لهـذا الخزيـن،

من مساءلة جذريّة تطال ما تراكم فيه من أفكار مشوّهة، ومشاعر مكبوتة، وسلوكيّات موروثة اختُزلت على أنّها «طبيعة شعب».

هذا الفحص لا يمكن أن يكون مرتجلًا، يتطلّب حوارًا جماعيًّا طويل النّفس، تتعدّد فيه الأصوات وتتكامل، تقوده مؤسّسات الفكر والمعرفة؛ الجامعات، مراكز البحث، والمجتمع المدنيّ الواعي، لا تلك الأجهزة السّلطويّة الّتي كانت - ولا تزال - أحد أسباب التّشويه.

كما إنّ إعادة النّظر في خزين الوعي ليست ترفًا نظريًّا، إنّها ضرورة وجوديّة، تبدأ من الاعتراف بالخلل، وتنطلق نحو تأسيس مشروع وطنيّ للنّقد والتّصحيح، يضع حجر الأساس لتغيير حقيقي، ينمو من الدّاخل لا يُفرض من الأعلى.

إنّ ما جرى ويجري في عراق اليوم، تلك الحالة المعقّدة الّتي تناولها هذا الكتاب بتفصيل وتحليل، ليست أزمة دولة فقط، وإنّما أزمة وعي؛ أزمة إنسان وجد نفسه غريبًا عن ذاته، عن مجتمعه، عن تاريخه، وعن مستقبله. وعليه، فإنَّ ما نحتاجه لا يقتصر على إعادة بناء مؤسّسات الدّولة أو إصلاح هياكلها فقط، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة بناء الإنسان العراقي ذاته، من الدّاخل.

إعادة البناء هذه، تبدأ من استعادة الوعي المتناثر، من جمع شتات الذّات الّتي تمزّقت تحت ضغوط متراكمة، ومن الإمساك بخيوط الذّاكرة المثقوبة الّتي فُقدت فيها البوصلة. إنّها عمليّة ترميم شاقّة، بلا وعود سهلة، لكنّها حقيقيّة وممكنة، حين يُعاد الاتّصال بما هو إنسانيّ عميق فينا، بما تبقّى من شغفنا بالمعنى، ومن توقنا إلى الكرامة والعدل والحرّيّة. والوعي المتعفّن يُطهّر بالفعل الصّادق، وبالمراجعة، وبالانخراط الشّجاع في عمليّة تغيير تبدأ من الذّات وتطال الجماعة، وتتسلّح بالنّقد والمثابرة، لا بالإنكار أو التّهوين.

قد تكون الرّحلة طويلة، مليئة بالعقبات، لكنّها - وسط كلّ هذا الخراب - تظلُّ الطّريق الوحيدة الّتي تستحقُّ أن نبدأها.

وفي آخر المطاف، فإنَّ كلَّ ما ورد في هذا الكتاب، من تحليلٍ للوعي، وتفكيكٍ لمخرجاته، واستعراضٍ لعوامل التّشويه، وتشخيصٍ للتّبعات، واقتراحٍ لبدايات ممكنة، لم يكن إلّا محاولة للإجابة على السّؤال الّذي لا يكاد يغيب عن ألسنة العراقيّين - وربّما عن ضمائر كثير من شعوب المنطقة

«ماذا يجري في العراق؟ وكيف وصلنا إلى ما نحن عليه؟»

لقد حاول هذا العمل أن يقول، بلغة نفسيّة - اجتماعيّة، إنَّ ما يجري ليس لغزًا غامضًا، ولا قَدَرًا محتومًا، وإنّما نتيجة مسار طويل من التّخزين الخاطئ، ومن إخضاع الوعي وقهره، حتّى تعفّن وأنتج ما نراه ونعيشه.

ولأنَّ الوعي كان هو المدخل إلى الأزمة، فإنَّ استعادته وتنقيته، هي وحدها الطّريق إلى الخلاص.

بهذا لا يقدّم الكتاب إجابة نهائيّة، بقدر ما يفتح باب الفهم، ويضع لبنة في بناء سؤال أكبر، يحتاج إلى أن يُطرح بصدق، وأن يُجاب عليه بشجاعة، جيلاً بعد جيل.

***

المصادر العربيّة

- هالبواكس، موريس، (2007)، **الذّاكرة الجماعيّة** (ترجمة: نجيب العوفي)، بيروت: دار التّنوير.
- ماك آدامز، دان، (2011)، **الذّات باعتبارها قصّة: إعادة كتابة حياتك الشّخصيّة** (ترجمة: طارق راشد). عالم المعرفة، العدد 388، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب - الكويت.
- كاندل، إريك، وآخرون. (2013) . **مبادئ علم الأعصاب** (ترجمة: كميل حشيمه). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- أمين، سمير، (1973)، **تراكم رأس المال على الصَّعيد العالميّ** (ترجمة: فايز الصّايغ)، بيروت: دار ابن خلدون.
- آرنت، حنة، (1999)، **في العنف** (ترجمة: حسن قبيسي). بيروت: دار السّاقي.
- العيسوي، عبد الرّحمن، (2001)، **علم النّفس الاجتماعيّ**، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.
- بورديو، بيير، (2012)، **العنف الرّمزيّ** (ترجمة: نظير جاهل)، بيروت: المنظّمة العربيّة للتّرجمة.
- هايدت، جوناثان، (2019)، **العقل الصّالح: لماذا يتشاجر الطَّيِّبون حول الدّين والسّياسة؟** (ترجمة: أحمد المغازي)، القاهرة: المركز القوميّ للتّرجمة.
- نصيرة، تامي، (2022)، **التَّموقع المنهجيّ لنظريّة التّأطير الإعلاميّ في الدّراسات الإعلاميّ**، مجلّة الدّراسات الإعلاميّة.
- شبيب، نبيل، (2011)، **الإعلام المنحاز بين خيارين**، الجزيرة.
- الحمداني، رعد، (2014)، **قبل أن يغادرنا التّاريخ**، بيروت: الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.

- إضاءات، (2015)، **الطّاغية والمفكِّر: كيف وعظ الورديّ «السّلطان صدام»؟**، موقع إضاءات، 3أبريل. https://www.ida2at.com/how-ali-al-wardi-advised-saddam-hussein/
- الحيدري، إبراهيم، (2013)، **الشّخصيَّة العراقيّة: البحث عن الهويّة**، بيروت: دار التّنوير.
- إبراهيم، عبد السّتّار، (2003)، **البنية النَّفسيَّة للإنسان العربيّ: دراسة في الشَّخصيَّة العربيَّة** (ط3). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.
- إبراهيم، عبد السّتّار، (2010)، **العلاج النَّفسيّ: الأسس النَّظريَّة وتطبيقاتها** (ط5)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.
- صالح، قاسم حسين، (2016)، **سيكولوجيا الشَّك**، صحيفة المثقَّف. https://www.almothaqaf.com/qadaya-2/903317-2016-02-26-09-35-18
- الفسفوس، عدنان أحمد، (2006)، **الدّليل الإرشاديّ لمواجهة السُّلوك العدوانيّ لدى طلبة المدارس**، الرّياض.
- فرويد، سيغموند، (1920)، **ما وراء مبدأ اللَّذَّة** (ترجمة: مصطفى صفوان)، القاهرة: دار المعارف.
- إبراهيم، عبد السّتّار، (2005)، **الصّدمة النَّفسيَّة: اضطرابات ما بعد الكرب في أعقاب الحروب والكوارث**، دار القلم.

المصادر الأجنبيّة

- Jackendoff, R. (1987). Consciousness and the Computational Mind. MIT Press / Bradford Books.
- James, W. (1890). The Principles of Psychology. New York: Henry Holt and Company.
- Baars, B. J. (1988). A Cognitive Theory of Consciousness.
- Loftus, E. F. (1994). The Myth of Repressed Memory: False Memories and Allegations of Sexual Abuse. New York: St. Martin's Press.
- Chun, M. M., & Turk-Browne, N. B. (2007). Interactions between attention and memory. Current Opinion in Neurobiology, 17(2), 177–184.
- Nader, K., & Hardt, O. (2009). A single standard for memory: The case for reconsolidation. Nature Reviews Neuroscience, 10(3), 224–234.
- Festinger, L. (1957). A Theory of Cognitive Dissonance. Stanford University Press.

- Bandura, A. (1977). Social Learning Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Brehm, J. W. (1966). A Theory of Psychological Reactance. New York: Academic Press.
- Moscovici, S. (2000). Social Representations: Explorations in Social Psychology.
- Marx, K. (1844). Economic and Philosophic Manuscripts of 1844.
- Freire, P. (1970). Pedagogy of the Oppressed. New York: Herder and Herder.
- Slovic, P. (2007). If I Look at the Mass I Will Never Act: Psychic Numbing and Genocide. Judgment and Decision Making, 2(2), 79–95.
- Baumeister, R. F., & Leary, M. R. (1995). The need to belong: Desire for interpersonal attachments as a fundamental human motivation. Psychological Bulletin.
- Kruglanski, A. W. (1990). Motivations for judging and knowing: Implications for causal attribution. In E. T. Higgins & R. M. Sorrentino (Eds.), Handbook of Motivation and Cognition (Vol. 2, pp. 333–368). New York: Guilford Press.
- Bandura, A. (1973). Aggression: A Social Learning Analysis. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Dollard, J., Doob, L. W., Miller, N. E., Mowrer, O. H., & Sears, R. R. (1939). Frustration and Aggression. New Haven, CT: Yale University Press.
- Kahneman, D. (2011). Thinking, Fast and Slow. New York: Farrar, Straus and Giroux.
- World Health Organization. (2021, September 13). Depression: Fact Sheet. Retrieved fromhttps://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/depression
- Van der Kolk, B. (2014). The Body Keeps the Score: Brain, Mind, and Body in the Healing of Trauma. New York: Viking.
- Freud, S. (1920). Beyond the Pleasure Principle. Standard Edition, Vol. 18. London: Hogarth Press.
- Halbwachs, M. (1992). On Collective Memory (L. A. Coser, Trans.). Chicago: University of Chicago Press.

المؤلّف في سطور

- ولد في قرية الجمجمة من محافظة بابل عام 1946م.
- تخرّج في الكلّيّة العسكريّة العراقيّة، الدّورة (43) عام 1966، وأُحيل على التّقاعد عام 2014، برتبة فريق.
- حصل على البكالوريوس آداب من الجامعة المستنصريّة، كلّيّة الآداب قسم اللُّغة الإنجليزيّة عام 1976.
- أكمل دراسة الدّبلوم العام والخاصّ في التّربية من جامعة عين شمس/ مصر عام 1979.
- حصل على شهادة الطّيران التّجاري من مؤسّسة الطّيران المدنيّ العراقيّة عام 1987.
- نال شهادة الدّكتوراه في علم النّفس السّريريّ من جامعة بغداد عام1991.
- خدم ضابطًا في الجيش العراقيّ لخمسين عامًا، تدرّج من آمر فصيل وسرية ومساعد آمر فوج، ثمّ مدير شعبة الاستخبارات النّفسيَّة، ومدير البحوث والخدمات النّفسيَّة، ومدير عام التّخطيط والمتابعة في وزارة الداخليَّة، ومستشار وزير الدّفاع، وملحق عسكريّ في باريس، ومستشار القائد العام، وخبير العمليَّات النّفسيَّة في مستشارية الأمن القومي.
- عمل مدرّسًا لمادّة علم النّفس والصّحّة النّفسيَّة في كلّيّة المأمون الجامعة، والجامعة المستنصريّة في بغداد، وجامعة الفاتح في ليبيا منذ العام 1992 حتّى 2000، وباحثًا في علم النّفس والسّياسة، وكاتبًا لعمود في الصّحافة العراقيّة.
- أسَّس مركز الشَّرق للبحوث والاستشارات في بغداد.
- عضو الاتّحاد العام للأدباء والكتَّاب في العراق.

صدر للمؤلّف

1. مقدّمة في علم النّفس العسكريّ (مع مؤلّفين آخرين) مديريّة التّدريب العسكريّ، بغداد 1983.
2. المعنويَّات بعد الحرب، مديريّة التّوجيه المعنويّ، بغداد، 1989.
3. المخالفة في الحياة العسكريّة، عواملها النّفسيَّة وأسس التّعامل معها، مديريّة التّوجيه المعنويّ، بغداد 1999.
4. نوايا وحروب، دار العارف، بيروت 2003.
5. أزمة المجتمع العراقيّ، دار الكنوز، بيروت 2003.
6. دوامات المحنة، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت 2007.
7. المعنويَّات في الميدان، نظرة في التّقويم والقياس، مطبعة الرّشيد، بغداد 2011.
8. حصاد العاصفة، الجزء الأوّل، (ثقافة التّضاد في عراق بين زمنين) دار الشُّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، 2011.
9. جراح الغابة، «رواية» فضاءات للنّشر والتّوزيع والطّباعة، عمّان، 2012.
10. وأد البطل، نهاية جيش وملحمة وطن، تموز للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، 2013.
11. سيكولوجيّة المخالفة، دار الجواهري، بغداد، 2013.
12. تلك هي، «رواية» دار الجواهري، بغداد، 2013.
13. الإجهاد القتالي في ظروف مكافحة الإرهاب، وزارة الدّفاع، بغداد، 2013.
14. حصاد العاصفة، الجزء الثّاني (التّداعيات الإداريّة والأمنيَّة لعاصفة التّغيير في العراق)، دار الشُّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، 2014.
15. الضُّغوط النَّفسيَّة للحرب، مركز الشَّرق للبحوث والاستشارات، بغداد 2015.
16. حفل رئاسي، «رواية» منشورات ضفاف، بيروت 2015.

17. الشَّجاعة والخوف في المعركة، مركز الشَّرق للبحوث والاستشارات، بغداد، 2015.

18. تيه الجنوب، «رواية» دار الجواهري للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بغداد، 2016.

19. سيكولوجيّة الضّبط، دار ضفاف للنّشر، الشّارقة – بغداد، 2019.

20. حچاية التنكال، الجزء الأوّل: حكاية وطن هدمه الأبناء، دار ضفاف للنّشر، الشّارقة – بغداد، 2019.

21. جمجمة بابل، سيرة مكان، دار الورشة، بغداد، 2020.

22. حچاية التنكال، الجزء الثّاني: سيرة وطن يحترق، دار مردوخ للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بابل، 2021.

23. حچاية التنكال، الجزء الثّالث، الظّاهر والمستور من حال العراق الجديد، دار ضفاف للنّشر، الشّارقة – بغداد 2022.

24. نقاط اختلاف، سيرة وظيفيّة في عراق ما بعد 2003، دار الدّراويش للنّشر والتّرجمة، كافورين، ألمانيا، 2022.

25. بقايا رواسب، سيرة ذاتيّة، مؤسّسة أبجد للتّرجمة والنّشر والتّوزيع، بابل، 2022.

26. حچاية التنكال، الجزء الرّابع، سني التّيه العشرين، دار مردوخ، الحلة، 2024.

27. حچاية التنكال، الجزء الخامس، تحت غبار الشّيطان، دار مردوخ، الحلة 2024.

28. رحلة في رواق الزّمن، لندن للطّباعة والنّشر، لندن، 2025.